

الإسلام الذي يريده الغرب

دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند :
إسلام حضاري ديمقراطي / شركاء وموارد واستراتيجيات

الإصدار (٧)



د.صالح عبد الله حسَّاب الغامدي



الإصدار (٧)



الإسلام
الذي يريده الغرب

دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند :
إسلام حضاري ديمقراطي / شركاء وموارد
واستراتيجيات

أن مراكز البحوث والدراسات في أمريكا لها أهميتها البالغة في رسم السياسات الأمريكية، وخاصةً المراكز التي لها تاريخها الطويل في الشراكة البحثية مع الحكومة الأمريكية، ومن أبرز وأشهر تلك المراكز مؤسسة "راند" للأبحاث والتنمية.

ومن هنا، فإن دراسة تقارير تلك المراكز البحثية -المتعلقة بالعالم الإسلامي- وتحليلها بشكل موضوعي أمرٌ له أهميته ، ذلك لأننا نقف أمام بحوث وتقارير ليست نتائجها ببعيدة عن قرارات الاعتماد والتنفيذ الأمريكية، بل إننا لا نكاد نبالغ إذا قلنا أن تلك المراكز البحثية باتت اليوم العينَ التي تنظر بها أمريكا إلى العالم الإسلامي.

المؤلف

الناشر



المملكة العربية السعودية

00966591104492

ص.ب 242193 الرمز البريدي 11322

daralwae@gmail.com



تصميم الغلاف



الإسلام الذي يريده الغرب

دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند:

إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات

الإسلام الذي يريده الغرب

دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند:
إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات

د. صالح بن عبدالله حسّاب الغامدي

تقديم فضيلة الشيخ د. عبدالرحمن بن صالح المحمود

الطبعة الثالثة

١٤٣٦هـ

ح دار الوعي للنشر والتوزيع ، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الغامدي ، صالح عبد الله مسفر
الإسلام الذي يريده الغرب : دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند:
إسلام حضاري ديمقراطي.... / صالح عبد الله مسفر الغامدي-
الرياض ، ١٤٣٦هـ
٥٣٦ ص ؛ .. سم
ردمك : ٠-٣-٩٠٥٤٠-٦٠٣-٩٧٨
١- الإسلام والمذاهب السياسية ٢- الإسلام والغرب أ.العنوان
ديوي٢١٤.٣٢٠٥ ١٤٣٦/٤٢٩٤



مركز الفكر المعاصر

الطبعة الثالثة

١٤٣٦م

markazfekr@hotmail.com
هاتف ٠٩٦٦٥٩١١٠٤٤٩٢
الموقع الإلكتروني www.al-fikr.com

❧☙

أصل هذا الكتاب رسالة علمية مقدمة إلى كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، لنيل درجة الماجستير.

ونال بها المؤلف درجة الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى بعد مناقشة علمية تمت بتاريخ ١٥/٦/١٤٣١هـ، وكانت لجنة المناقشة مكونة من:

فضيلة الشيخ *د.محمد بن سعيد السرحاني*، عميد كلية الدعوة وأصول الدين، مشرفاً

فضيلة الشيخ *أ.د محمد بن عبدالمولى جمعة*، عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين، عضواً

فضيلة الشيخ *أ.د. عبدالرحمن بن جميل قصاص*، عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين، عضواً

❧☙

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالرحمن الصالح المحمود

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمن السنن الربانية التي علمناها يقيناً من كتاب ربنا تبارك وتعالى ومن سنة نبينا محمد ﷺ أن الصراع بين الحق والباطل باق وقائم إلى أن تقوم الساعة، فمنذ أن أهبط الله آدم وزوجه إلى الأرض وجعله وذريته مكلفين، وأنظر معه إبليس إلى يوم يبعثون، والصراع بين الأنبياء وأتباعهم وإبليس وجنوده مستمر، وقد قامت حجة الله على العباد أجمعين، ثم إن النصوص من الكتاب والسنة الصحيحة جاءت ببيان حقيقتين:

أحدهما: أن الحق بعد بعثة نبينا ﷺ باق ومنصور إلى آخر الزمان، فيهئ سبحانه وتعالى في كل زمان وجيل من ينصر هذا الدين ويجاهد في سبيله صادقاً، سالكاً طريق الحق والسنة. وعليه فلسنا نخاف على هذا الدين وإنما نخاف على أنفسنا أن نتخلى عنه فيستبدل ربنا بنا قوماً غيرنا، ونكون من الخاسرين.

الثانية: أن عداوة الأعداء من المشركين واليهود والنصارى ونحوهم باقية، ولن يرضوا عنا مهما صانعناهم وتنازلنا لهم حتى نكفر كما كفروا فنكن وإياهم سواء. وعلى هذا فمن ظن أن الكفار من اليهود والنصارى ونحوهم يمكن أن يتركوا هذه العداوة ويدعوا المسلمين وإسلامهم ينتشر في الأرض لأنه دين الحق والفطرة فهو واهم. وشواهد التاريخ منذ البعثة النبوية إلى يومنا هذا خير دليل على صدق هذه الحقيقة.

ومن يتابع التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي المعاصر يرى كيف يسعى الغرب الصليبي من خلال مؤسساته المختلفة في التأثر والتدخل في العالم الإسلامي، سياسياً وعسكرياً وفكرياً، وما محاولات الاستشراق والتغريب والتنصير بجهودها ومراكزها المختلفة إلا وسائل لتلك الهيمنة والسيطرة والاستعمار الثقافي بعد الاستعمار العسكري.

ومؤسسة (راند) في أمريكا هي واحدة من المؤسسات المؤثرة لتحقيق تلك الغايات. ومن ثم جاءت هذه الدراسة المتميزة عنها وعن أحد تقاريرها الشهيرة في السنوات الأخيرة.

فقد قدم الأخ الفاضل/ صالح بن عبدالله الحسّاب الغامدي رسالته لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في موضوع :«تقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات» دراسة تحليلية.

وقد قرأت هذه الرسالة، ورأيت فيها تحليلاً دقيقاً منصفاً، مع التوثيق والتخريج، حيث استطاع الباحث أن يعالج موضوع البحث مع تنوع أبعاده التاريخية والسياسية والثقافية، بل والجغرافية حيث إنه تقرير صادر عن مؤسسة غربية لها أهدافها وغاياتها، وتخاطب جهات متعددة في تلك البلاد، وتتحدث عن العالم العربي والإسلامي من حيث تسعى إلى إعطاء الرأي والمشورة في كيفية التعامل معه عقدياً وفكرياً وثقافياً واجتماعياً.

ولست بحاجة -هنا- إلى عرض فصول الكتاب ومباحثه فهي أمام القارئ، ولكن أحب أن أتكلم عن قضيتين:

إحداهما: ما يسمى بعقدة المؤامرة، فهل هذه المؤسسات البحثية والاستشارية في دوائر الغرب وما يقابلها من القوى المستفيدة منها والتي تنفذ خططها وآراءها من خلال وسائل سياسية وثقافية ومالية -وأحياناً عسكرية- بريئة، وتحمل طابعاً علمياً منهجياً يريد المصلحة للشعوب كلها!.

أظن أن المسألة واضحة، بل أكاد أجزم أن كثيراً من مفكري الغرب وساسته لا ينكر ذلك، لأنه يرى أن من حقه أن يفعل ذلك فهو صاحب الحضارة الحقيقية وهو السيد المطاع ومن عداه متخلف يحتاج إلى من يوجهه ويدير له شؤونه كلها.

والمؤامرة ليست جديدة ففي بقرآن الكريم ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص:٢٠]. ولكن كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن المؤامرة والمبالغة فيها من جانب كثير من العلمانيين والليبراليين في العالم الإسلامي، نافين لها ،

معتقدين أن المسلمين يعيشون عقدة المؤامرة في كل شيء. ولا شك أنه قد يوجد من يبالغ فيها، ولكن نفي وجود المؤامرة بالكلية نفي للواقع الذي تشهد به دوائر الغرب قبل المسلمين، ممن ينفون المؤامرة من جانب الغرب من مثقفينا وكتابنا هم متهمون بأنهم أذناب للغرب ومنفذون لأجندته، بل هم محبون له متعلقون به، يرحبون به وبفكره وثقافته وأخلاقه ونظمه -وأحياناً يرحبون بغزواته لبلادهم- .

وأحسن ما سمعت من تحليل من مسألة المؤامرة بين المبالغة منها وإنكارها، ما قاله الدكتور الركابي -وفقه الله وسدده- حيث قال لي في إحدى المناسبات لما جاء ذكر هذا الموضوع : (إنكار المؤامرة بالكلية جزء من المؤامرة، والمبالغة فيها دعم للمؤامرة) وهذا صحيح، ولذا فالذين ينكرون مؤامرة الغرب من مثقفينا إنما ينكرونها لأنهم جزء من أجندتها، وتقارير راند وغيرها خير شاهد على ذلك. كما أن من يبالغ في المؤامرة يزرع الرعب والخوف من الأعداء، وربما أوصل إلى حدّ البأس والاستكانة والتسليم لتلك المؤامرات، وهذا عين ما يريده المتآمرون، فتكون المبالغة سلباً لا إيجاباً.

أما معرفة المؤامرة وكشفها وتحذير الأمة منها ثم الاستعداد الصحيح لها ومواجهتها بالوسائل الصحيحة فهو عين الصواب والحكمة والموقف الصحيح. والأمة المسلمة - كما هو معروف من تاريخها- لا تخاف من عدوها بقدر من تخاف من تفريطها في دينها وتفريطها في الأخذ بالأسباب الشرعية والمادية التي أمر الله تعالى بها.

الثانية: الناحية العلمية التطبيقية لمثل هذا التقرير، فمع أنه نشر على الملأ وترجم للغات متعددة ومنها العربية، وعرفه الكثيرون - إلا أن تطبيق أفكاره واقتراحاته يجري في بلاد المسلمين بشكل واضح ومكشوف. فمراكز البحث العربية المشبوهة تتكاثر، ونشاط التجديديين التنويريين يتعاظم وشذوذات المواقف والفتاوى ونشرها على أوسع نطاق مما أصبح حديث وسائل الإعلام، ودعم أهل البدع كالبهائيين والقاديانيين والقرآنيين والصفوية والرافضة والجهمية والأشعرية وغيرهم صار واضحاً وصل إلى الدعم المالي

ودعم وسائل ولإعلام ودور النشر التي تخدم هذه التوجهات البدعية، وفي مقابل ذلك الهجوم على منهج السلف والسنة وعلمائه قديماً وحديثاً وصل إلى حدّ الظاهرة المكشوفة.

ولذا فإنني أدعو الباحث الكريم وغيره إلى تتبع مواقع تطبيق أفكار مؤسسة راند وفضحها حتى تحذرها الأمة، ولا أظن أن ذلك أمر عسير، فالمؤسسات المشبوهة ونشاطاتها مما لا يخفى على البصير.

أسأل الله تعالى أن يرد كيد الكائدين في نحرهم، وأن يجزل المثوبة للباحث وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه

عبد الرحمن الصالح المحمود

١٣/ ٨/ ١٤٣١هـ

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله ولي كل توفيق، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين، وبعد:

فهذه بفضل الله وتوفيقه هي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب «**الإسلام الذي يريده الغرب**»، فأحمد الله سبحانه، وأشكره على فضله وتيسيره، وأُثنِّي بالشُّكر الجزيل للأخوة الأفاضل القائمين على مركز الفكر المعاصر بالرياض، فجزاهم الباري خير الجزاء.

وهذه الطبعة تتزامن في النشر مع الطبعة الأولى لكتابي الآخر «**عندما يكون العم سام ناسكًا**» والذي تناولت فيه بالتحليل والنقد موقف مراكز البحوث الأمريكية من الصوفية؛ وسيتضح لقارئ هذا الكتاب وذاك أن مضمونهما يتناول الدراسات والمخططات الغربية التي تسعى حثيثًا للوصول إلى صيغة إسلامية مطواعة للحضارة الغربية؛ تدور في فلكها، ولا تتعارض مع مصالح دولها، وعلى رأسها أمريكا. وهذه الصيغة - التي ينشدون- رأوا أنه يمكن الوصول إليها وفرضها في العالم الإسلامي عبر دعم بعض من ينتسبون إلى الإسلام؛ فذكروهم بأوصافهم وأفكارهم وأحوالهم، وسمّوا بعض أعيانهم! ولأجل هذا احتفت بهم تقارير مراكز البحوث الأمريكية، ووصفتهم بالمجددين، أو بالمعتدلين، ونحو ذلك من الأوصاف المادحة، وأوصت - صراحة- الدوائر الرسمية الغربية بضرورة دعمهم ومساندتهم واتخاذهم حلفاء! ولكنهم في ميزان أهل السنة والجماعة أصحاب زيغ وضلال وانحراف؛ إما على مستوى العقيدة، أو على مستوى التساهل في أمر الأحكام الشرعية، أو تبديلها عبر تأويل النصوص الشرعية على غير وجهها، أو ردها وعدم العمل بها. فأتى هذا الكتاب ليكشف بعضًا منهم، وأتى الآخر ليكشف آخرين ويبين حقيقة الموقف الأمريكي الراضي عنهم والداعم لهم.

ومن هنا، فإن هذا الكتاب وشقيقه الآخر يأتيان لبيان الدراسات الخطيرة والمخططات الماكرة للسيطرة على العالم الإسلام عبر تمكين أهل الضلال والانحراف. والغاية بعد ذلك هي أن نأخذ حذرنا كما أمرنا ربنا جل وعلا، وأن نبذل

كذلك الأسباب الشرعية والمادية التي أمرنا الله بها لمدافعة الباطل وأهله؛ لننال - بإذنه تعالى - نصره وحفظه وتمكينه.

والحمد لله رب العالمين،،

صالح بن عبدالله الحسَّاب

جدة

١٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب الناس، ملك الناس، إله الناس، خالق الخلق أجمعين، الإله الحق المبين، خلق الإنسان من سلالة من طين، وخلق الملائكة من نور، وخلق الجان من مارجٍ من نار، أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وقدَّر المقادير، وشرع الشرائع، وخلق الدنيا والآخرة، والموت والحياة، والجنة والنار، وجعل الجنة للمؤمنين داراً، والنار للكافرين قراراً.

وصلى الله وسلم على خاتم أنبيائه، المبعوث رحمة للعالمين أجمعين، بالدين القويم، والصراط المستقيم، فدعا إلى الله، وجاهد في سبيله، وأقام منارات العلم والهدى والخير والعدل، وأثبت أحكام الإسلام في خير دولة أقيمت على وجه الأرض، وأنشأ مجتمعاً هو خير مجتمع ظهر على وجه البسيطة، اتبعوا أوامر الله فلم يَضلّوا، وحكَّمُوا شريعته فلم يَذلّوا، وساروا على الهدى المستقيم فكانوا خير أمةٍ أخرجت للناس، رضي الله عنهم أجمعين وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإن مما لا تُخطئه العين ولا السمع في هذا الزمان كثرة السِّهام الموجهة ضد الإسلام والمسلمين، تارةً بإثارة الشبهات والشهوات، وتارةً أخرى بالمكائد والمخططات، فضلاً عن تكالب العدو على المسلمين من كل حدبٍ وصوب؛ بكل ما يملك من قوة حسية ومعنوية.

ومن هنا فقد كان لزاماً على من عَلِم شيئاً من هذه السِّهام، أو ذلك المكر، أن يُبيِّنه للأمة، وأن يُحذِّرها من خطورة ما يُحاك ضدها، وما يُراد بها، وذلك انطلاقاً من قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع، والذي أرجو أن يكون لبنةً من لبنات وعي هذه الأمة، وإدراكها للخطر المُحدق بها.

سبب اختيار الموضوع:

ثمَّة أمران جديران بالبيان، ومنهما يتضح سبب اختيار هذا الموضوع، وهما:

الأمر الأول: أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت اليوم قوةً عظمى، تملك

من القوة العسكرية، والإعلامية، ما جعل لها نفوذا وهيمنة في كافة أرجاء العالم، وبخاصة العالم الإسلامي.

الأمر الثاني: أن مراكز البحوث والدراسات في أمريكا لها أهميتها البالغة في رسم السياسات الأمريكية، وخاصةً المراكز التي لها تاريخها الطويل في الشراكة البحثية مع الحكومة الأمريكية، ومن أبرز وأشهر تلك المراكز مؤسسة «راند» للأبحاث والتنمية.

ومن هنا، فإن دراسة تقارير تلك المراكز البحثية -المتعلقة بالعالم الإسلامي- وتحليلها بشكل موضوعي أمرٌ له أهميته وفوائده، ذلك لأننا نقف أمام بحوث وتقارير ليست نتائجها ببعيدة عن قرارات الاعتماد والتنفيذ الأمريكية، بل إننا لا نكاد نبالغ إذا قلنا أن تلك المراكز البحثية باتت اليوم العينَ التي تنظر بها أمريكا إلى العالم الإسلامي.

وقد اخترت من بينها تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي، شركاء وموارد واستراتيجيات) للدراسة والتحليل للأسباب التالية :

١- أن هذا التقرير يُعد أول وأبرز تقريرٍ لمؤسسة «راند» يُعلِن صراحة ضرورة تغيير العالم الإسلامي فكرياً؛ عن طريق التأثير المباشر على الدين الإسلامي، بل وبأيدٍ إسلامية!

٢- أن هذا التقرير لم يَعرض أفكاراً وحسب، بل إنه وضع لتلك الأفكار برنامجاً عملياً، واستراتيجية دقيقة لتنفيذها على أرض الواقع.

٣- ضرورة التصدي علمياً لهذا التقرير، وذلك لما يحمله من مغالطات كثيرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والتشريعات الإسلامية، بل وحتى فيما يتعلق بالمجتمع الإسلامي.

٤- ضرورة التصدي أيضاً لمشروع تفتيت المسلمين فكرياً، والذي تبناه هذا التقرير؛ بتصنيفه للمجتمع المسلم إلى فئات، وحثه أصحاب القرار على دعم الفئات المناسبة للغرب، ومواجهة الفئات الأخرى.

أما عن مؤسسة «راند» (Rand Corporation) التي أصدرت هذا التقرير فهي من أكبر وأشهر مؤسسات البحوث الأمريكية، وقد تأسست في عام ١٩٤٨م بُعيد

الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتعني كلمة «راند» الحروف الأولى من جملة: Research and Development أي البحث والتطوير.

الدراسات السابقة :

لم أقف على دراسة علمية سابقة حول هذا الموضوع[1]، وأما الموضوعات والقراءات النقدية فقد وقفت على ستة منها فقط وهي:

١. أصدرت جامعة الدول العربية تقريراً بعنوان: (تقرير موجز حول ما أعدته مؤسسة «راند» Rand Corporation الأمريكية من دراسات بخصوص الديموقراطية والإصلاح الإسلامي)، عرضت فيه ما ورد في تقرير مؤسسة راند « إسلام حضاري ديموقراطي».

٢. في عام ٢٠٠٤م نشر الدكتور محمد أحمد يحي -باللغة العربية- أجزاءً كثيرة من تقرير « إسلام حضاري ديموقراطي» في كُتَيِّب صغير، تحت عنوان: « خطة أمريكية لتحديث الدين الإسلامي»، إلا أنه لم ينتقد التقرير إلاّ في مواضع يسيرة من ذلك الكُتَيِّب.

٣. في إبريل من عام ٢٠٠٥م خصص برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة الفضائية حلقة كاملة عن تقرير مؤسسة «راند»، وكان عنوان الحلقة «الإسلام الديمقراطي المدني» وضيفها هو فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، الذي تناول بالنقد أبرز جوانب ذلك التقرير.

٤. موضوع بعنوان: «الإسلام الديمقراطي المدني » مجلة البيان، العدد ٢٠٠، إعداد كريم كامل.

٥. « تقرير أمريكي مشبوه يحاول ضرب الثوابت الإسلامية » قراءة للتقرير صادرة عن الإخوان المسلمين في ٥/ ٧/ ٢٠٠٤م

٦. « مؤسسة « راند» تقدم نصائحها لمجابهة الإسلام الوطني! » تقرير نشرته مجلة المجتمع في ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٤م العدد ١٥٩٤

وأما المقالات التي تناولت التقرير فقد وقف أيضاً على العديد منها، ومن

---

(١) سيأتي في المبحث الثاني من الفصل الرابع مزيد بيان لهذا الأمر.

ذلك- على سبيل المثال-:

- «المشروع الأمريكي لصياغة الإسلام الليبرالي» مقال بقلم السيد يسين، صحيفة الأهرام ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤م العدد ٤٢٩٥٥
- «حول نظرية الإسلام الليبرالي » مقال بقلم السيد ياسين، صحيفة الأهرام ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤م العدد ٤٢٩٦٢
- مقال بعنوان « قراءة في وثيقة أمريكية: من إعادة بناء الدول.. إلى إعادة بناء الثقافات » بقلم رفيق عبد السلام، صحيفة الشرق الأوسط ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤م العدد ٩٢٩٩
- « السياسة الأمريكية والحركات الإسلامية: بداية تحول لم يكتمل»، مقال بقلم وحيد عبد المجيد، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥م.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول وخاتمة، وصدَّرته بالمقدمة والتمهيد.

فالمقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وعن خطة البحث ومنهجه.

وفي التمهيد تحدثت بالتفصيل عن تاريخ مراكز البحوث الغربية وأهميتها في الوقت الحاضر، وعن علاقة هذه المراكز بالاستشراق، وعن علاقة هذه المراكز بالقرار السياسي الغربي.

أمّا الفصل الأول فهو بعنوان: مؤسسة «راند» للأبحاث والتنمية، تاريخها، أهميتها.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تاريخها ونشأتها وأهميتها.

المبحث الثاني: أبرز باحثيها وأهم تقاريرها.

المبحث الثالث: تعريف موسع بتقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي).

و أمّا الفصل الثاني فعنوانه: موقف تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي) من القرآن الكريم والسنة النبوية ونقده.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : موقف التقرير من القرآن الكريم.

المبحث الثاني : موقف التقرير من شخص النبي ﷺ.

المبحث الثالث : موقف التقرير من السنة النبوية الشريفة.

و أمّا الفصل الثالث فعنوانه: موقف تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي) من المجتمع المسلم المعاصر ونقده.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تصنيف المجتمع المسلم فكرياً.

المبحث الثاني : موقف التقرير من قضايا المرأة المسلمة.

المبحث الثالث : موقف التقرير من العقوبات الجنائية والتشريع الإسلامي.

و أمّا الفصل الرابع فعنوانه: مقترحات تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي) وآثارها في واقع المسلمين.

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مقترحات التقرير بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثاني : أثر التقرير في واقع المسلمين.

المبحث الثالث : ما يستفاد من هذه الدراسة عن التقرير في واقع المسلمين.

وأما الخاتمة فضمَّنتها أبرز النتائج، والتوصيات.

منهجي في البحث:

هذا، وقد سلكت في هذا البحث عدة مناهج علمية، أبرزها ما يلي:

أولاً: المنهج التاريخي، وذلك لبيان تاريخ مراكز البحوث الغربية، وعلاقتها بالاستشراق، وكذلك لبيان تاريخ مؤسسة «راند» للأبحاث والتنمية، وغير ذلك من المواضع التاريخية التي وردت في ثنايا البحث.

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك لتحليل محتوى التقرير، إذ إنه يحوى الكثير

من المعلومات والتفصيلات المتداخلة والمتناثرة، والتي كان من المهم جمعها وربط بعضها ببعض، وتحليل محتواها.

ثالثاً: المنهج النقدي، وقد كان هذا المنهج ملازماً للمنهج التحليلي السابق، فكنت أُتبع المعلومة بعد جمع أطرافها وتحليلها بالنقد الموضوعي الذي التزمت به في جميع أجزاء البحث.

رابعاً: المنهج الوصفي، وهذا المنهج كان ملازماً أيضاً لجميع عملي في هذا البحث، إذ به – مثلاً– وصفت علاقة المراكز البحثية بالقرار السياسي الغربي في التمهيد، وبه وصفت واقع المسلمين فكرياً في الفصل الرابع، وهكذا في باقي الفصول والمباحث.

ومن جهة أخرى فقد التزمت أثناء كتابة البحث بعدة أمور، أبرزها ما يلي:

١. نظراً لوجود ترجمتين للبحث –كما سيأتي بيان ذلك– فقد اعتمدت في البحث على ترجمة مؤسسة «راند» للتقرير، ورمزت لها بالرمز(أ)، ولذلك فإن اسم التقرير بين ثنايا البحث هو–بحسب الترجمة (أ) المعتمدة–: (إسلام حضاري ديموقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات)، وأما الترجمة الأخرى للتقرير فقد استفدت منها أيضاً، ورمزت لها بالرمز(ب).

٢. قمت بعزو الآيات إلى سورها وأرقامها في المصحف الشريف، وجعلت ذلك في الحاشية.

٣. قمت بتخريج الأحاديث النبوية من مظانها، وذلك بذكر أبرز من خرَّج الحديث، مع ذكر الباب ورقم الحديث، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين أو أحدهما ذكرت أقوال أهل العلم في الحكم عليه.

٤. عند إيراد المصدر أو المرجع لأول مرة أذكر جميع معلوماته، وإذا تكرر ذلك المصدر أو المرجع أكتفي بذكر اسم المؤلف والكتاب، مع الإشارة إلى أنه مرجعٌ سابق.

٥. عند الإحالة لمصدر أو مرجع تمَّ الاقتباس منه من غير ذكره بالنص فإنني في الحاشية ذكرت كلمة (يُنظر) قبل اسم المصدر أو المرجع، وأما

إن كانت الإحالة تختص بمعلومةٍ وردت في الحاشية فإنني ذكرت كلمة (أنظر) قبل اسم المصدر أو المرجع.

٦. حرصت عند الاقتباس بالنص أن لا أُغيِّر شيئاً من المُقتبَس أبداً، وأن أنقله حرفياً مثل ما هو، ولذا فقد يوجد في بعض الاقتباسات ركاكة في الأسلوب، أو خطأ من حيث اللغة، أو نحو ذلك.

٧. وضعت جميع الأعلام الغربيين بين حاصرتين صغيرتين، وترجمت لهم جميعاً في الحاشية، إلا من لم أقف له على ترجمة.

٨. ترجمت إلى اللغة العربية بعض المراجع والمصادر غير المعرَّبة، وقد أشرت إلى ذلك - بين ثنايا البحث- عند الإحالة إلي أيٍّ منها.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهتني في بحثي هذا بعض الصعوبات، والتي منَّ الله عليَّ بتجاوزها وتذليلها، وأبرز هذه الصعوبات ما يلي:

١. أن التقرير موضع الدراسة باللغة الانجليزية في الأصل، ولذلك كنت طيلة فترة البحث لصيقاً باللغة الانجليزية، فدقّقت أولاً الترجمة العربية وقابلتها بالنسخة الإنجليزية الأصل، وبينت ما فيها من نقص وخلل، واستعنت أيضاً بدُور الترجمة لتعريب ما أحتاجه من أبحاث ومراجع مساندة، واستعنت أيضاً ببرامج الترجمة الإليكترونية لتعريب ما أحتاجه من كلمات وعبارات أثناء البحث، وهكذا.

٢. صعوبة توفُّر كثير من المراجع المتعلقة بالبحث، واستعنت على هذا الأمر بالسفر إلى المكتبات سواء داخل المملكة أو خارجها، فسافرت إلى مصر ولبنان والبحرين، وجمعت من مكتباتها -الخاصة والعامة- ما أفادني ولله الحمد[1]، وكذلك استفدت كثيراً من المكتبات الإليكترونية في شبكة الإنترنت، وكنت أيضاً بحاجة إلى الرجوع إلى مصادر موضوع البحث قدر المستطاع؛

---

(١) من المكتبات العامة التي زرتها واستفدت منها: مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، ومركز الملك فيصل للبحوث بالرياض، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ودار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

فسافرت إلى دولة قطر، وقمت بزيارة فرع مؤسسة «راند» هناك، وسافرت أيضاً إلى الرياض وإلى غيرها من مدن المملكة لزيارة ولقاء من أظن به الفائدة، فوفقني الله إلى أكثر مما كنت آمل، فله الحمد والشكر.

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله تعالى الذي هداني لدين الإسلام، ووفقني إلى قفو الأثر، وأسأله سبحانه سلامة النية فيما آتي وأذر، وصلاح القصد في هذا العمل وغيره، وأشكره سبحانه وهو أحق من شُكر، وأحمده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً يملأ السموات والأرض وما بينهما وما شاء ربنا من شيء بعد، وأثنيّ بعد شكر الله تعالى بالشكر لوالدتي حفظها الله، والدعاء بالرحمة والغفران لوالدي[1]، فلقد كان لدعواتهما طيلة فترة دراستي الأثر المعنوي الكبير، فجزاهما الله عني الفردوس الأعلى، والحمد لله على كل حال، كما أشكر زوجتي التي كانت خير معين لي - بعد الله- على التفرّغ لهذه الرسالة وإتمامها، فجزاها الله عني خير الجزاء.

ثم أشكر شيخي الفاضل المشرف على هذا البحث فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن سعيد السرحاني، الذي شَرُفت بإشرافه على هذه الرسالة، وأفدت من علمه وحرصه وفضله، ورأيت في تعامله وسلوكه نعمة الله على بعض خلقه بما وهبهم من خُلقٍ حسن ومروءةٍ عالية ونبلٍ وفضل، فجزاه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما أشكر كل من أعانني في هذا البحث بأي نوع من الإعانة، وأخص بالذكر والشكر فضيلة الدكتور عبدالرحمن قصاص، وفضيلة الدكتور مازن مطبقاني، وسائر الأخوة الفضلاء الذين تفضلوا بمساعدتي، أسأل الله تعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يُعظم لهم الأجر، ويجزل لهم المثوبة، إنه قريب مجيب.

---

(١) توفي الله والدي قبل مناقشة الرسالة بثلاثة أشهر تقريباً، أسأل الله أن يجعل قبره روضة من رياض الجنة، وأن يجعله من أهل الفردوس الأعلى.

التمهيد

أولاً: نبذة عن مراكز البحوث الغربية، تاريخها وأهميتها في الوقت المعاصر

تُمثل مراكز البحوث الغربية المهتمة بالعالم الإسلامي اليوم جزءاً من عناية الغرب واهتمامه بمعرفة الإسلام والمسلمين؛ وهذا الاهتمام ليس بجديد، وإنما له تاريخه الطويل، وله أهميته بالنسبة للسياسة الغربية تجاه العالم الإسلامي، كما سنبين في هذه الفقرة وفي التمهيد بشكل عام.

ومن هنا، فقد قسمت هذه الفقرة الأولى إلى ثلاث مسائل؛ الأولى عن اهتمام الغرب بالعالم الإسلامي، والثانية عن ظهور وتطور مراكز البحوث الغربية، والثالثة عن أهميتها في الوقت الحالي. وتفصيل هذه المسائل على النحو التالي:

المسألة الأولى: اهتمام الغرب بالعالم الإسلامي.

إن اهتمام الغرب بدراسة العالم الإسلامي ومعرفته قديمة جداً، وقد تعددت آراء الباحثين حول تحديد بداية نشأة تلك الدراسات، فذهب بعضهم إلى أنها بدأت منذ عهد النبوة الكريمة، حين التقى عليه الصلاة والسلام بوفد نصارى نجران، أو قبل ذلك حين راسل الملوك والأمراء خارج جزيرة العرب، وذهب آخرون إلى أنها كانت منذ أول احتكاك عسكري بين المسلمين والنصارى في غزوة مؤته، وأرجعها كثيرون أيضاً إلى أيام الدولة الأموية في القرن الثاني الهجري، ومنهم من ذهب إلى أنها بدأت عام ١٣١٢م بقرار من مجمع فيينا الكنسي دعا فيه إلى إنشاء كراسي لدراسة اللغات العربية والعبرية والسريانية في عدد من المدن الأوروبية، مثل باريس وأكسفورد وغيرها، وثمة رأي له العديد من المؤيدين وهو أن احتكاك النصارى بالمسلمين في الأندلس هو الانطلاقة الحقيقية لمعرفة النصارى بالمسلمين، وبالعلوم الإسلامية[1]، وممن ذهب إلى هذا الرأي بعض رواد البحث في الاستشراق من المسلمين، ومنهم الدكتور مصطفى السباعي -رحمه الله-[2].

---

(١) يُنظر: عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وضلال الاستشراق، دار الجيل، بيروت، ط بدون، ت بدون، ص: ٩٢-٩٣، وكذلك: مازن مطبقاني، الاستشراق، ط بدون، ت بدون، ص ١٢ - ١٥، وكذلك: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية، الرياض، ط الخامسة، ١٤٢٤هـ ص: ٦٧٨-٦٩٧.

(٢) يُنظر: مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، دار الوراق والمكتب الإسلامي، ط بدون، ت بدون، ص: ١٧ - ١٩ .

وعلى أية حال، فالمتفق عليه هو قِدم الاهتمام الغربي بمعرفة العالم الإسلامي ودراسته، والذي يتمثل -في أبرز صوره- في المؤسسات والمدارس الاستشراقية، ومراكز البحوث المختلفة.

ولقد كان لأوروبا بشكل عام والإمبراطورية البريطانية على وجه الخصوص الباع الأكبر في هذا المجال، وخصوصاً إبان فترات الاستعمار الأوروبية لأجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، حيث احتاج المستعمر وقتها للمزيد من المعرفة والدراية بتلك المستعمرات التي تحوي ديناً وثقافةً مختلفةً عنه، فكان للمستشرقين دورهم البارز في خدمة الاستعمار في هذا الجانب، وعلى العكس أيضاً قدّم الاستعمار للمستشرقين ما يحتاجونه من دعم وإمكانات لفهم ودراسة العالم الإسلامي، وسيأتي مزيد بيان عن هذه العلاقة بين الاستشراق والاستعمار في الفقرة الثالثة من التمهيد.

وبعد انحسار الاستعمار الأوروبي بشكل عام والبريطاني بشكل خاص—بعد الحرب العالمية الثانية - ، نالت تلك الدراسات الاستشراقية عناية واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت قوة عظمى بعد تلك الحرب، وبعد انحسار الدور الأوروبي في مستعمراته، فشهد الاستشراق الأمريكي نهضة شاملة بعد منتصف القرن العشرين حينما أخلَت بريطانيا مواقعها للنفوذ الأمريكي، ووجد الأمريكيون أنهم بحاجة إلى عدد كبير من المختصين في شؤون (الشرق الأوسط)[1]، فأصدرت الحكومة الأمريكية مرسوماً عام ١٩٥٢م خصصت بموجبة مبالغ كبيرة لتشجيع الجامعات على افتتاح أقسام للدراسات العربية الإسلامية؛ واسُتقدم لذلك خبراء في هذا المجال من الجامعات الأوروبية، فحضر من بريطانيا كل من «جرونباوم»[2]

(١) الشرق الأوسط (Middle-East) مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وليس له ما يبرره في التاريخ ولا في التركيب العرقي والقومي والحضاري والاجتماعي، والمقصود من استخدامه تجنب استخدام مصطلحات مثل المنطقة العربية أو الوطن العربي. أنظر: موسوعة السياسية، ٣/ ٤٥٦ .وإيرادها في البحث لا يعني القبول بها، وإنما يعود إلى شيوعها وانتشارها، ولأنها كذلك من الألفاظ التي استخدمها التقرير -موضع الدراسة-.

(٢) جوستاف فون جرونباوم (١٩٠٩-١٩٧٢م)، مستشرق نمساوي، ولد في «فينّا» لأسرة يهودية، اعتنق الكاثوليكية وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وترقى في جامعاتها إلى أن وصل إلى رئاسة قسم الدراسات الشرقية في جامعة كاليفورنيا فرع لوس انجلوس، وبقي في رئاسته حتى وفاته، إنتاجه غزير ويدور في غالبه حول الحضارة الإسلامية. من أبرز كتبه: « الإسلام في العصر الوسيط » و« الإسلام الحديث: البحث عن هوية حضارية» و«الأدب العربي في القرن العاشر الميلادي». أنظر: موسوعة المستشرقين، ص: ١٨٢-١٨٣

و«هاملتون جب»[1] و «برنارد لويس»[2] وغيرهم، فأسس «هاملتون جب» مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد، و«جرونباوم» أسس مركزاً في جامعة كاليفورنيا بمدينة لوس أنجلوس[3]، أما «برنارد لويس» فيُعد اليوم عميد علماء الشرق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا، فقد تقدمت دراسات الشرق في الولايات المتحدة بشكل كبير إلى يومنا هذا، واتخذت أشكالا متعددة أكثر من ذي قبل، ومن تلك الأشكال ما يسمى بمراكز الفكر والرأي، وهي عبارة عن مراكز للبحوث والدراسات، والتي من أبرز اهتماماتها دراسة العالم العربي والإسلامي وقضايا الشرق الأوسط، ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام زاد بدرجات كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

المسألة الثانية: ظهور وتطور مراكز البحوث الغربية.

لقد أصبح لمراكز البحوث والدراسات الغربية[4] دورٌ ريادي وبارز في العديد من المجالات و الميادين التي من أبرزها الميدان السياسي؛ بل وأصبحت هذه

---

(١) هاملتون جب (١٨٩٥-١٩٧١م)، مستشرق انجليزي، ولد في الإسكندرية. اهتم باللغات الشرقية وحصل على الماجستير من جامعة لندن وعين معلماً للغة العربية بها، ثم أستاذاً للغة العربية بجامعة أكسفورد، وانتهى به المطاف مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد بأمريكا، شارك في إعداد «دائرة المعارف الإسلامية»، له مؤلفات عديدة عن الإسلام منها: «فتوح العرب في آسيا الوسطى» و«المجتمع الإسلامي والغرب». أنظر: موسوعة المستشرقين، ص: ١٧٤-١٧٥

(٢) برنارد لويس، (١٩١٦-) انجليزي الأصل يهودي الملة صهيوني النزعة والميول. يعد من أشهر وأخطر المستشرقين المعاصرين في الكتابة عن القضايا الإسلامية. ولد في لندن، وحصل على الدكتوراه من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في ١٩٣٩م وعمل أستاذاً بتلك المدرسة ثم رئيساً لقسم التاريخ بها، عاش في بريطانيا حتى عام ١٩٧٤م، ثم انتقل إلى أمريكا ليعمل أستاذاً في جامعة برنستون، وبعد تقاعده منها في ١٩٨٦م عُين مديراً مشاركاً لمعهد أنانبرج اليهودي للدراسات اليهودية والشرق أوسطية في ولاية فيلادلفيا الأمريكية، من أشهر كتبه «العرب في التاريخ» و«الغرب والشرق الأوسط» و«اللغة السياسية في الإسلام»، ويعتبر برنارد لويس في الوقت الراهن من أبرز علماء الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: مازن مطبقاني، الاستشراق، مرجع سابق، ص: ٦٢-٦٥

(٣) يُنظر: مدارس الاستشراق (المدرسة الأمريكية)، موقع مركز المدنية المنورة لدراسات وبحوث الاستشراق، www.madinacenter.com

(٤) تتعدد مسميات مراكز البحوث؛ ما بين مؤسسات ومعاهد ومكاتب ومجالس ومراكز للفكر والرأي ووقفيات وصناديق وجمعيات، وغيرها من المسميات، وسوف أسير في بحثي هذا على تسميتها بمراكز أو مؤسسات البحوث، إلا إذا استدعى سياق الكلام استخدام تسمية أخرى.

المراكز أداة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة، وازداد عددها في دول العالم لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، وتنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من ميادين العلوم الأخرى.

وطبقاً لمسح أُجري حديثاً لصالح المعهد القومي لتطوير البحوث (National Institute for Research Advancement) – ومقره طوكيو – يوجد على نطاق العالم اليوم أكثر من ٣٥٠٠ ما بين معهد سياسةٍ عامة أو مؤسسةٍ بحثيه.[١]

وقد لوحظ ازدياد مؤسسات البحوث حول العالم ابتداءً من ثمانينيات القرن الميلادي الماضي، وذلك نتيجة لقوى العولمة، ولنهاية الحرب الباردة ، وظهور العديد من المشاكل الدولية، إذ يمكن القول أن ثلثي مؤسسات البحوث القائمة حالياً تأسس بعد عام ١٩٧٠م، كما أن أكثر من نصفها تأسس منذ عام ١٩٨٠م، وبات أكثر تركيزها واهتمامها على الشؤون الدولية، والدراسات الأمنية، والسياسات الخارجية[٢]، بعد أن كان تركيزها على البحوث التنموية والعسكرية، وبخاصة أيام الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، ولذا فقد تطور عمل هذه المراكز في الدول المتقدمة، بحيث أصبحت مصدراً مهماً يُعتمد عليه في توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل السلطات العليا.

لقد استُخدمت عبارة «مؤسسة فكر ورأي» لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفةٍ أو بيئةٍ آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها، لمناقشة الأمور الإستراتيجية، إلاّ أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة اتسع حالياً ليصف قرابة ٢٠٠٠ منظمة تعمل في ميدان التحليلات السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي ٢٥٠٠ مؤسسة أخرى مشابهة لها حول العالم.

---

(١) يُنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط الأولى، ٢٠٠٧، ص: ٧ .

(٢) يُنظر: جيمس ج. ماكغان، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مقال بعنوان «مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان»، عدد نوفمبر، ٢٠٠٢م. وهذه المجلة تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية.

وعبارة «مؤسسة فكر ورأي» توصف بها منظمةٌ مثل مؤسسة «راند» وهي إحدى أكبر مؤسسات البحوث الأميركية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، والتي بها أكثر من ١٠٠٠ موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار؛ وفي نفس الوقت توصف بها مؤسسات بحوث صغيرة، مثل «مؤسسة الدراسات السياسية» في واشنطن، والتي يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً، وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار أميركي.[١]

إن نمو وتطّور وتميّز مؤسسات البحوث الأميركية عن غيرها في العالم يرجع بوجه عام إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

الأول: إلى الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأميركي، فهو مركّب من ثلاث سلطات؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية.

والثاني: إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم، حيث يتمتع أعضاء الكونجرس بحرية التصويت كما يرغبون.

والثالث: إلى التبرعات المالية الواسعة، التي ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات البحوث الأمريكية خلال ربع القرن الماضي[٢].

ويضاف إلى هذه العوامل؛ عدم خضوع تلك المؤسسات للرقابة الحكومية، كونها (من الناحية القانونية) مؤسسات غير ربحية.

وبالتالي فثمة أمرٌ يميز مراكز البحوث الأمريكية عن مثيلاتها في الدول الأخرى؛ هو قدرة تلك المراكز في الولايات المتحدة على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في عملية رسم السياسات الأمريكية، وهذا ما يشير إليه الدكتور مصطفى عبد الغني في دراسته عن مراكز البحوث الغربية، إذ يؤكد أن هناك استعداداً شبه فطري من قبل صانعي القرار الأمريكي للجوء لتلك المراكز، من أجل الحصول على النصائح والاستشارات حول موضوعات السياسة الخارجية والمحلية.[٣]

---

(١) يُنظر: دونالد أ. آبلسون، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، مقال بعنوان «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية».

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

(٣) يُنظر مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد دراسة في مراكز الأبحاث الغربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ص: ١٨

أما عن مراحل تطور مراكز الدراسات والبحوث في أمريكا، فقد قسم الدكتور باسل الخطيب التطور التاريخي لمراكز البحوث الأمريكية إلى خمسة مراحل تاريخية هي:

- المرحلة الأولى (١٨٦٥-١٩٠٠م)

وكان الاهتمام في هذه الفترة - التي أعقبت الحرب الأهلية الأمريكية- على البحوث المتخصصة في العلوم الاجتماعية، بهدف مساعدة الحكومة في الإصلاحات اللازمة للمجتمع الأمريكي، وأبرز مراكز البحوث في هذه المرحلة:

- اللجنة الصناعية الأمريكية(The U.S Industrial Commission) ، ١٨٩٨م
- الاتحاد المدني الوطني (The National Civic Federation) ، ١٩٠٠م

- المرحلة الثانية (١٩٠١-١٩٤٥م)

وتميزت هذه المرحلة - التي بدأت مع مطلع القرن العشرين- بظهور وانتشار مراكز البحوث سواء في أمريكا أو أوروبا، وقد ساعد في ذلك تمويل الأثرياء والشركات الكبرى والمؤسسات الوقفية للدراسات والبحوث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصةً بعد الحرب العالمية الأولى التي خلفت عواقب وانعكاسات سلبية في ميادين شتى، ومن المراكز البارزة التي ظهرت في هذه الفترة:

- مؤسسة رسل سيج (Russell Sage Institute)،١٩٠٧م
- مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام الدولي (The Carnegie Endowment for International Peace)، ١٩١٠م
- معهد هوفر للحرب والثورة والسلام (The Hoover Institution on War, Revolution and Peace)، ١٩١٩م
- مجلس العلاقات الخارجية (The council on Foreign Relations)، ١٩٢١م
- معهد بروكنجز (The Brookings Institute)، ١٩٢٧م
- معهد المشروع الأمريكي (The American Enterprise Institute)، ١٩٤٣م

- المرحلة الثالثة (١٩٤٦-١٩٧٠م)

وفي هذه المرحلة - التي أعقبت الحرب العالمية الثانية- بدأت مراكز البحوث بالتزايد والانتشار، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح لها نفوذٌ عالمي كبير، وتميزت بحوث ودراسات هذه الفترة بالبعد الاستراتيجي والعسكري، كدراسة (مشروع منهاتن) التي أنتجت القنبلة النووية، ودراسات الاتحاد السوفيتي التي ساعدت الولايات المتحدة في الحرب الباردة، ومن أبرز المراكز التي نشأت في هذه الفترة:

- مؤسسة راند Rand Corporation، ١٩٤٥م
- معهد هدسون Hudson Institute، ١٩٦١م
- المعهد المدني Urban Institute، ١٩٦٨م

- المرحلة الرابعة (١٩٧١-١٩٩١م)

مع بداية هذه المرحلة لم يكن عدد المراكز البحثية في أمريكا يتجاوز ٢٥مركزاً، ولكن هذا العدد تصاعد بشكل كبير نتيجة المنافسة الفكرية المحمومة داخل أمريكا بين التيار المحافظ والقوى الليبرالية واليسارية، وكان يُطلق على تلك المنافسة «حرب الأفكار».

ونتيجة لهذه المنافسة؛ أخذت دراسات وبحوث هذه المرحلة تهدف إلى الإقناع، بدلاً من تقديم المشورة والتثقيف التي ميّزت أهداف المراحل السابقة، فأصبح الجيل الجديد من المراكز يتبنى العقائد اليمينية أو اليسارية، بدلاً من أن يكون مستقلاً عن هذه التوجهات، وقد أدّت المراكز البحثية في هذه المرحلة دوراً رئيسياً في رسم الإطار العقائدي للسياسية الخارجية الأمريكية، وخصوصاً في عهد الرئيس «رونالد ريغن».[1]

وأبرز المراكز البحثية التي نشأت في هذه المرحلة:

---

(١) ريغن، رونالد (١٩١١-٢٠٠٤م) سياسي أمريكي. من أركان الحزب الجمهوري. الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١ - ١٩٨٩م) خلفاً للرئيس كارتر، عُرف بنزعته اليمينية، وبعدائه للشيوعية، بدأ حياته ممثلاً سينمائياً فظهر في نحو خمسين فيلماً وتميّز بأداء أدوار رعاة البقر، ثم خاض المعترك السياسي فكان عند انتخابه للرئاسة حاكماً لولاية كاليفورنيا. أنظر: معجم أعلام المورد،ص:٢١٦

- مؤسسة التراث Heritage Foundation، ١٩٧٣م
- مؤسسة الكونجرس الحرFree Congress Foundation، ١٩٧٤م
- ومعهد كاتو The Cato Institute، ١٩٧٧م
- معهد مانهاتن Manhattan Institute، ١٩٧٨م

- المرحلة الخامسة (١٩٩٢ - الوقت الحاضر)

وهذه المرحلة بدأت بنهاية الحرب الباردة أواخر عام ١٩٩١م وما صاحب ذلك من تفكك الاتحاد السوفيتي ونشأة (استقلال) العديد من الدول الجديدة في أوربا الشرقية وأواسط آسيا؛ مما أعطى المراكز الأمريكية على وجه الخصوص مناسبةً مهمة لتوسيع أعمالها واستشاراتها فيما يتعلق بتعزيز الديموقراطية بعد موجات الاستقلال تلك، وتميزت هذه الفترة بثلاثة أمور:

الأول: قوة نفوذ المراكز البحثية داخل الميدان السياسي، وخصوصاً تلك التي تتبع لتيار المحافظين.

الثاني: ازدياد عدد المراكز البحثية بشكل كبير جداً.

الثالث: أصبحت المراكز البحثية أكثر هجوميةً وتعقيداً في نشاطاتها على كافة المستويات، وذلك نتيجة لإيمانها بأهمية التخصص والتمويل والإعلام، وتأثير ذلك كلّه على استمرارها وبقاءها.

أما أبرز وأهم المراكز البحثية التي أُنشئت في هذه المرحلة فهو بلا منازع: المشروع نحو القرن الأمريكي الجديد Project for the New American Century، ١٩٩٧م.[١]

إذاً يمكن القول أن تطور المراكز البحثية الأمريكية تاريخياً واكب تطور أمريكا ذاتها، وخصوصاً في الجانب العسكري والسياسي فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بخلاف أوروبا؛ التي أثّر تراجعها الاقتصادي والسياسي بشكل عام فيما بعد الحرب العالمية الثانية على تطور وازدهار مراكز البحوث فيها، ولذا لا يمكن مقارنة مستوى مراكز البحوث الأوروبية بنظيرتها في أمريكا، سواء من

---

(١) يُنظر: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ ص: ١٠-٢٥

الناحية العددية أم من ناحية الإمكانات والدَور الذي تقوم به، ومع ذلك يبقى أن لأوروبا وتحديداً بريطانيا تاريخها العريق في الدراسات والبحوث، وخصوصاً فيما يتعلق بدراسات الشرق الإسلامي، وهناك أيضاً من المراكز البحثية الأوربية ما له تاريخٌ قديمٌ في الدراسات السياسية، وكذا في دراسات العالم الإسلامي.

ومن أبرز مراكز البحوث الأوروبية ما يلي:

- المعهد الملكي للخدمات الدفاعية الموحدة (Royal United Services Institute) ويعد أقدم معهد من نوعه في العالم، وقد أسسه دوق ويلينجتون عام ١٨٣١م، ويهدف إلى دراسة القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.
- مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (School of Oriental and African Studies) وهي جزء من جامعة لندن، تأسست عام ١٩١٦م، ومن طلابها - وفيما بعد أحد رؤسائها- المستشرق المعاصر «برنارد لويس».
- مركز الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الأوسط (Center of Islamic and Middle Eastern Law) وهو فرع من «مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية» السابقة الذكر، ويتمثل هدفه الرئيس في زيادة الاهتمام بدراسة الفقه الإسلامي، والنظم القانونية الحديثة في الشرق الأوسط.
- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (International Institute for Strategic Studies) تأسس في لندن عام ١٩٥٨م
- الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط (British Society for Middle Eastern Studies-BRISMES) تأسست هذه الجمعية المعروفة باسم «بريسمس» في عام ١٩٧٣م بمدينة «درهام» البريطانية لتشجيع وتعزيز دراسات الشرق الأوسط بالمملكة المتحدة، وهي منبر يجمع الأساتذة والباحثين والطلبة والدبلوماسيين والصحافيين وغيرهم ممن يتعاملون مهنياً مع الشرق الأوسط.
- معهد آدم سميث (Adam Smith Institute) معهد فكري بريطاني، قدّم دوراً مهماً منذ إنشائه عام ١٩٧٧م في تحليل وتطوير السياسات العامة.

- مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية (Oxford Center for Islamic Studies) تأسس عام ١٩٨٥م لتشجيع دراسات العالم الإسلامي.
- ديموس (Demos) مركز بحوث مستقل تأسس في لندن عام ١٩٩٣م بهدف توفير الأفكار المبتكرة اللازمة للمساعدة على تحسين السياسة العامة والفكر السياسي.
- معهد الدراسات العربية والإسلامية (Institute of Arab and Islamic Studies University of Exeter) وهو تابع لجامعة إكستر البريطانية، ويمنح الدرجات العلمية من خلال البحث في الموضوعات العربية والإسلامية.
- مؤسسة فريدريك إيبرت (Friedrich-Ebert Foundation) وهي مؤسسة بحوث دولية تأسست في بون بألمانيا عام ١٩٢٥م
- المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (French Institute for International Relations) معهد دراسات مستقل، مقره باريس وهو متميز في البحوث والحوارات حول العلاقات الدولية.
- مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) ومقره باريس ويهتم بالبحوث والدراسات التي تعالج الشؤون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للعالم المعاصر.
- مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII) وهو مركز فرنسي رائد في مجال بحوث ودراسات الاقتصاد الدولي.
- معهد الشؤون الدولية (Institute of International Affairs - IAI) وهو منظمة ايطالية غير ربحية تعتمد في تمويلها على تبرعات الأفراد والشركات والمنظمات العامة والخاصة والمؤسسات الدولية الكبرى، وعلى منحة ثابتة من وزارة الخارجية الإيطالية.
- المعهد الأوروبي لبحوث التعاون المتوسطي والأوروبي العربي (European Institute for Research on Mediterranean and Euro-Arab Cooperation) مقره بروكسل ببلجيكا، ويهدف أساساً إلى الإسهام في تحقيق التعاون والتنمية والاستقرار في دول حوض البحر الأبيض المتوسط،

وتحسين العلاقات الأوروبية-العربية.

- المعهد الفنلندي للشؤون الدولية (Finnish Institute of International Affairs) مقره هلسنكي، وهو معهد فكري مستقل خاص، يُركز على القضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.
- المعهد الوطني الدانمركي للبحوث الاجتماعية (Danish National Institute of Social Research) تأسس في عام ١٩٥٨م ، ومقره كوبنهاجن، وهو مؤسسة بحثية حكومية، تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- مركز أوروبا والعالم الثالث (Europe-Third World Centre) ومقره جنيف بسويسرا، ويهدف إلى الإسهام في تبادل وجهات النظر بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة، وتقديم الدراسات والبحوث التي تساعد على حل مشكلات التنمية.
- معهد بحوث السلام الدولي (International Peace Research Institute) مقره أوسلو بالنرويج، وهو معهد دولي مستقل.
- المعهد الدولي (Transnational Institute) ومقره أمستردام بهولندا، تأسس عام ١٩٧٤ كرابطة عالمية للنُشطاء من العلماء.[١]

هذه أبرز مراكز البحوث الأوروبية، والتي يبقى أنها لا تنافس من حيث العدد والقوة المراكز الأمريكية، للأسباب والعوامل التي مرَّ ذكرها.

المسألة الثالثة: أهمية مراكز البحوث الغربية.

تبرز أهمية مراكز البحوث الغربية في الوقت الحالي إذا نظرنا إليها من جانبين، الجانب الأول أهداف تلك المراكز، والجانب الثاني الواقع العملي لتلك المراكز.

أما عن الأهداف؛ فإن مراكز البحوث الغربية تحرص دائماً على الظهور بمظهر الباحث المستقل الذي يسعى إلى تطوير وتنمية المجتمع، وقد عدَّ الدكتور مصطفى عبد الغني أبرز وأهم أهداف مراكز البحوث الغربية (المعلنة) وهي:

---

(١) يُنظر: موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المؤسسات البحثية، www.ecssr.ac.ae

١. تركيز وتكثيف الجهود البحثية والفكرية، مما يعود على ذوي الاهتمام الفكري والبحثي بالفائدة العميمة.
٢. دعم صناع القرار؛ بحيث توفر لهم مراكز البحث الخيارات الممكنة، وتوضح لهم السياسات المناسبة، وتُفصِّل لهم القضايا بشكل علمي ودقيق.
٣. تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام؛ إذ تؤدي المراكز البحثية دوراً أساسياً في تطوير الحياة الفكرية والعلمية في مختلف الحقول والتخصصات، عن طريق الأنشطة الثقافية والعلمية والمنابر الإعلامية المختلفة.(١)

ومن هذه الأهداف يمكن القول أن لمراكز البحوث الغربية أهميتها البالغة في التخطيط والبناء والتطوير، سواءٌ في الحقول الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أم في غيرها من الحقول.

وأما إذا نظرنا من الجانب الثاني، وهو الواقع العملي لمراكز البحوث الغربية، فسنجد أنها تلعب دوراً رئيساً على أرض الواقع في الميدان السياسي وفي توجيه دفة القرار -على تفاوتٍ ما بين دولة غربية وأخرى-، ففي الولايات المتحدة تؤدي مراكز البحوث دورا كبيرًا في تشكيل السياسية الخارجية الأمريكية، ويطلق عليها في أمريكا مصطلح «ثينك تانكس» (Thinks Tanks)(٢)، وتقوم هذه المراكز البحثية بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا المهمة، وتشارك أيضاً في تحديد المسارات التي يجب أن تسلكها الحكومة الأمريكية في تعاملها مع هذه القضايا.

إذاً فالواقع العملي النشط لتلك المراكز يعطيها مزيداً من الأهمية والقدرة على إحداث تغيير في الواقع، بعيداً عن مجرد التنظير والدراسة والتحليل.

وبعد؛ فيتضح من هذه الفقرة الأولى أن مراكز البحوث الغربية بشكل عام ما هي إلا امتدادٌ تاريخي لاهتمام الغرب بدراسة وفهم العالم الشرقي (الإسلامي)

---

(١) يُنظر: مصطفى عبدالغني، المستشرقون الجدد، مرجع سابق، ص:١٥-١٦
(٢) يُستخدم هذا المصطلح بشكل كبير في الشارع الغربي للتعبير عن مراكز البحوث، ومع ذلك لا تستخدم تلك المراكز البحثية هذا المصطلح عند التعريف بنفسها.

أيـًا كانت دوافع وأهداف ذلك الاهتمام، وأيضـًا يتضح أن تلك المراكز البحثية تحظى بأهمية بالغة في وقتنا المعاصر، وخصوصـًا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لها مكانتها وتأثيرها، وخاصة في الجانب السياسي، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة عند الحديث عن علاقة مراكز البحوث بالقرار السياسي الغربي في الفقرة الثالثة من هذا التمهيد.

ثانيـًا: علاقة مراكز البحوث الغربية بالاستشراق.

مع بروز مراكز البحوث الغربية في الوقت الراهن وانتشارها وفاعليتها، وارتباط العديد منها بالقضايا والشؤون السياسية المتعلقة بالعالم الإسلامي، برز أيضـًا على السطح سؤال مهم، وهو: ما علاقة تلك المراكز البحثية بالاستشراق؟!

وقبل الإجابة عن هذا السؤال سنذكر أولاً مفهوم الاستشراق وأهدافه ووسائله، ومن ثمّ نقارن بينه وبين الواقع الحالي لمراكز البحوث في الغرب، لنعرف على وجه التحديد طبيعة تلك العلاقة ومداها.

مفهوم الاستشراق:

إن الاستشراق عبر تاريخه الطويل لا يخرج - في ظاهره- عن كونه حركة علمية لفهم الشرق، ولكن لمَّا غلب عليه مجافاة الحقيقة، وعدم الإنصاف – إذ أصبح ذلك سمةً من سماته - ألحقه كثيرٌ من الباحثين المسلمين بالمذاهب الفكرية الهدامة، التي تسعى إلى تقويض الإسلام وزعزعته، وبدءوا في البحث عن حقيقته، وأهدافه، ومدى ارتباطه بالتنصير والاستعمار الغربي، وبالرغم من ذلك فقد جاءت تعريفات الاستشراق عند كثير من الباحثين المسلمين مُنصبَّة على الأساس المعرفي الذي قام عليه الاستشراق، لا على النتيجة التي آل إليها، ومن ذلك تعريف الدكتور عبدالرحمن عميرة للاستشراق بأنه: «الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته، وحضارته بوجه عام»[1]، وأضاف «وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه الذهن في عالمنا العربي الإسلامي عندما يطلق لفظ استشراق و مستشرق، وهو الشائع في

(١) عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وظلال الاستشراق، مرجع سابق، ص: ٩٠

كتابـات المستشـرقين المعنيـين بـه»[1]، وفي الموسـوعة الميسـرة: «الاستشـراق Orientalism تعبير يدل على الاتجاه نحـو الشرق، ويطلق على كـل ما يبحـث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكـري الـذي يتمثـل في إجراء الدراسات المختلفة عـن الشـرق الإسـلامي، والتـي تشـمل حضـارته وآدابـه ولغاته وثقافته، ولقـد أسـهم هـذا التيـار في صـياغة التصـورات الغربيـة عـن الشـرق عامة، وعن العـالم الإسلامي بصورة خاصـة، معبراً عـن الخلفيـة الفكريـة للصـراع الحضاري بينهما».[2]

أهداف الاستشراق ودوافعه:

يمكن تلخيص أهداف الاستشراق ودوافعه[3]فيما يلي:

١. هدف ديني: بما أن الاستشـراق بـدأ أولاً مـن الكنيسـة الغربيـة، فيمكـن تلخيص هذا الهدف في أمرين؛ الأول: رغبة الكنيسة تنصير المسلمين، أو على الأقل إخـراجهم مـن إسـلامهم وتشـكيكهم فيـه، والثـاني: محاولـة المسـيحيين إعـادة فهـم النصـرانية ممـا قـادهم إلـى الدراسـات العبرانيـة، ومـن ثـمّ إلـى الدراسات العربية والإسلامية التي تناولـت المسـيحية والمسـيح عليـه الصـلاة والسـلام.

٢. هدف علمي: أي الاطلاع على حضارة الأمة الشرقية ودينها وثقافتهـا، وتحت هذا الدافع العلمي يندرج عددٌ من المستشرقين الذين كتبوا عـن العـالم الإسلامي دينـاً وحضارةً بإنصاف، ويندرج تحتـه أيضـاً إسـهام الاستشـراق في نشر الكثير من تراث المسلمين العلمي في شتى المعارف والعلوم.

٣. هـدف اقتصـادي: ويُعبَّـر عنـه أيضـاً بالهـدف التجـاري، وقـد خـدم الاستشراقُ الغربَ من الناحيـة الاقتصـادية خدمـة كبيـرة؛ إذ توجـه التجـار وأربـاب الاقتصـاد إلـى المستشـرقين فأمـدوهم عـن ذلـك العـالم الشـرقي – الغنـي بـالموارد الطبيعيـة – بالمشـورة والدراسـات والترجمـة، فسـاهمت تلـك الخـدمات في تقـدم

---

(١) المرجع السابق، ص: ٩٠

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان، ص: ٦٨٧

(٣) هناك من الباحثين من فرّق بين أهـداف ودوافع الاستشراق، ولا يظهر عند التأمل أن ثمّة فرق بيّنٌ بينهما.

الاقتصاد الغربي، الذي يعتمد بشكل كبير على موارد العالم الإسلامي، ومن جهة أخرى جَنَى بعض المستشرقين أموالاً كثيرة من المتاجرة بالتراث الإسلامي؛ كالمخطوطات ونحوها.

٤. هدف سياسي: لقد خدم المستشرقون القوى الغربية الاستعمارية في هذا الجانب أيضاً خدمة جليلة، سواء بتقديم المشورة والنصيحة، أو بالعمل في القنصليات والممثليات الغربية داخل العالم الإسلامي، ويرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بالهدف الاستعماري الذي يليه، وإفراده عنه هنا إنما هو للتأكيد على أن الاستعمار العسكري الغربي حينما انحسر عن العالم الإسلامي، لم تنحسر معه خدمات المستشرقين للقوى الغربية، إذ لم تتوقف الدول الغربية عن الاستفادة من آرائهم وخبراتهم، ولذلك فقد خدم الاستشراقُ القوى الغربية سياسياً - كما ذكرت هنا-، واستعمارياً كما سيأتي، ومن هنا كانت الخدمات السياسية وكذا الاستعمارية هدفان من أهداف الاستشراق.

٥. هدف استعماري: غايته تكريس الهيمنة الغربية على العالم الشرقي (العربي والإسلامي)، ولذلك وقف المستشرقون جنباً إلى جنب مع آلة الاستعمار الغربية؛ سواء بالنصح والمشورة، أم بتشويه صورة الإسلام والمسلمين، والتي كان لها الأثر البالغ في تكوين صورة سلبية عن الإسلام لا يزال الغرب يتوارثها حتى يومنا هذا.[1]

وقد أشار المستشرق «زكاري لوكمان»[2] إلى ترحيب واستعداد العديد من المستشرقين لوضع خبراتهم في خدمة طموحات بلادهم الاستعمارية، وضرب

---

(١) يُنظر: عبدالرحمن حبنَّكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، ط الثامنة، ١٤٢٠هـ، ص:١٢٧-١٣٤، وكذلك: علي النملة، ظاهرة الاستشراق، ط الثانية، ١٤٢٤هـ ص:٤٥-٥٧ .

(٢) زكاري لوكمان، مستشرق أمريكي معاصر، من أصول يهودية، واسمه التوراتي زكريا لقمان، يعمل أستاذاً في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة نيويورك، وينتمي إلى تيارٍ من الباحثين الأميركيين اليساريين الذين لعبوا دورًا مهما في تطوير دراسات الشرق الأوسط، انطلاقا من موقف إنساني مكافح للتيار الاستشراقي العام الغير منصف و المنتقص للعرب والمسلمين. من مؤلفاته: « تاريخ الاستشراق وسياساته، الصراع على تفسير الشرق الأوسط » و «الرفاق والأعداء: العمال العرب واليهود في فلسطين ١٩٠٦-١٩٤٨م» و «العمال على النيل: القومية، الشيوعية، الإسلام، والطبقة العاملة المصرية ١٨٨٢-١٩٤٥م » . أنظر: مقدمة المترجم لكتاب:«تاريخ الاستشراق وسياساته» لزكاري لوكمان.

لذلك ثلاثة أمثلة:

المثال الأول: تقديم «سلفستر دي ساسي»[1] النصح للحكومة الفرنسية بشأن الإسلام والشرق، وكذا ترجمته للعربية البيان الذي أصدرته الحكومة الفرنسية حين غزت الجزائر عام ١٨٣٠م.

المثال الثاني: مساعدة المستشرق الهولندي « سنوك هُرخرونيه »[2] حكومة بلاده في صياغة وتنفيذ سياساتها تجاه السكان المسلمين في مستعمراتها في إندونيسيا.

المثال الثالث: مساعدة المستشرقين الروس للحكومة القيصرية في صياغة السياسات الرامية إلى تهدئة الرعايا المسلمين والسيطرة عليهم وتنصيرهم إن أمكن![3].

ويمكن الإشارة هنا إلى دور المستشرق المعاصر «برنارد لويس» في حث أمريكا على استخدام القوة في تغيير الشرق الأوسط، ومباركته لاحتلال العراق، وتقديمه المشورة والنصح للمحتل الأمريكي فيما بعد الاحتلال.[4]

---

(١) سلفستر دي ساسي (١٧٥٨-١٨٣٨م)، شيخ المستشرقين الفرنسيين. أتقن العديد من اللغات، واشتغل بتعليم اللغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية الحية، ترقى بشكل كبير في المناصب العلمية، ومنها: مدير جامعة باريس وعضوية لجنة التعليم العام، حظي بالتقدير الكبير من قيادات فرنسا، وطَبَّقت شهرته أوروبا بأكملها، تخرج على يديه وحضر دروسه حشد كبير من كبار المستشرقين. من مؤلفاته: كتاب «النحو العربي» و« عرض ديانة الدروز » و «ترجمة مقامات الحريري». أنظر: موسوعة المستشرقين، ص: ٣٣٤-٣٣٩

(٢) سنوك هُرخرونيه (١٨٥٧-١٩٣٦م)، مستشرق هولندي، بارزٌ علمياً وسياسياً. رحل إلى الجزيرة العربية في ١٨٨٤م وسكن سنةً بجدة، ثم انتقل إلى مكة وبقي فيها ستة أشهر تحت اسم «عبد الغفار» ثم طُرد منها، وعُين بعدها مدرساً للشريعة الإسلامية في جامعة ليدن، ثم مستشاراً في إدارة المستعمرات الهولندية في اندونيسيا، ثم مستشاراً للحكومة الهولندية في الشؤون العربية والداخلية. من مؤلفاته: كتاب من جزأين عن مكة المكرمة وكتاب «أهل أتيه » و«بلاد الجابو وسكانها ». أنظر: موسوعة المستشرقين، ص: ٣٥٣-٣٥٥

(٣) يُنظر: زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، دار الشروق، القاهرة، ط الأولى، ٢٠٠٧م، ص: ١٥٩-١٦٠

(٤) كُتبت الكثير من المقالات حول آراء ودور المستشرق «برنارد لويس» في احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣م، ومن ذلك: مقال في صحيفة «وول ستريت جورنال» في ٤ فبراير ٢٠٠٤م بعنوان: مخطط برنارد لويس لوضع بذور الديمقراطية العربية يتم اختباره في العراق. وكذلك مقال في صحيفة الشرق الأوسط، في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م العدد ٨٦٩٣ بعنوان: حتى المؤرخ برنارد لويس يُحرِّض على الحرب.

يقول الدكتور عبدالرحمن حبنَّكة في وصفه للمستشرقين: «هم الذين يقومون بالدراسات الاستشراقية من غير الشرقيين، ويقدمون دراساتهم ونصائحهم ووصاياهم: (١) للمبشرين بغية تحقيق أهداف التبشير. (٢) وللدوائر الاستعمارية بغية تحقيق أهداف الاستعمار، وكثير من المستشرقين قساوسة منتظمون في السلك الكنسي، فهم بمقتضى مهمتهم أصحاب مهمات تبشيرية، وآخرون منهم موظفون ببلدانهم في الدوائر السياسية والإدارية المختصة بشؤون الاستعمار، بصفة باحثين، أو مستشارين، أو نحو ذلك».[1]

وسائل الاستشراق:

لم يدخر المستشرقون جهداً في سبيل خدمة أهدافهم ودوافعهم الاستشراقية، ومن أبرز الوسائل والميادين التي طرقوها لتحقيق تلك الأهداف ما يلي:[2]

١. تصنيف الكتب عن الإسلام واتجاهاته ورسوله وقرآنه، والتي في غالبها الكثير من التحريف المتعمد.
٢. إصدار المجلات الخاصة ببحوثهم عن الإسلام والمسلمين.
٣. إلقاء المحاضرات عن الإسلام في الجامعات والجمعيات العلمية.
٤. الكتابة عن الإسلام في الصحف الغربية، بل – وللأسف – حتى في الصحف العربية في العالم الإسلامي.
٥. عقد المؤتمرات والندوات التي تتناول الإسلام والعالم الإسلامي.

وبعد، فقد أصبح الاستشراق في غالبه وجهاً من وجوه العداء الفكري والمعرفي للإسلام والمسلمين، ولذلك وقف كثيرٌ من علماء المسلمين ومثقفيهم في وجه الحركة الاستشراقية، بل وحتى من العرب غير المسلمين من وقف في وجه الاستشراق، ومن أبرزهم الدكتور «إدوارد سعيد»[3] الذي يُعد من أبرز من

---

(١) عبدالرحمن حبنَّكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، ط الثامنة، ١٤٢٠هـص:١٢١

(٢) يُنظر: مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، مرجع سابق، ص: ٣٣ – ٣٥.

(٣) إدوارد وديع سعيد (١٩٣٥-٢٠٠٣م) ولد في القدس، وارتحل إلى مصر لإكمال تعليمه، ثم إلى الولايات المتحدة سنه ١٩٥٧م.نال الماجستير والدكتوراه في الأدب المقارن من جامعة هارفارد. أستاذ محاضر في عدة جامعات، آخرها جامعة كولومبيا/ نيويورك. أهتم بقضايا العرب والإسلام. واشتهر بعد صدور كتابه العالمي (الاستشراق). من مؤلفاته أيضاً: «مسألة فلسطين» و«تغطية الإسلام» و«الثقافة الامبريالية»، وغيرها. أنظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، ١/ ٥٤٢

اهتم بالاستشراق وانتقده، بل عرّفه بأنه المعرفة من أجل الهيمنة والسيطرة[1]، كما في كتابه « الاستشراق»، الذي أثار حفيظة المستشرقين ولا يزال إلى يومنا هذا - بالرغم من مرور قرابة الثلاثين عاماً على تأليفه-.

ويزول العجب من تحول المعرفة إلى وسيلة للهيمنة إذا علمنا أن الاستشراق خرج في نشأته الأولى من أحضان الكنيسة الغربية، ويزول العجب أيضاً إذا علمنا عمق العلاقة التي تربط اليهود بالحركة الاستشراقية؛ حيث وجد اليهود فيها ما يخدم أهدافهم ضد العالم الإسلامي، فولجوها متخفين أحياناً، وسافرين عن وجوههم أحياناً أخرى، ومن أمثلة السافرين منهم «جولدتسيهر»[2]، و«مرجليوث»[3]، و «برنارد لويس» وغيرهم من اليهود ممن تبوءوا مكانة رفيعة في الحركة الاستشراقية.

إذاً فالخط الرئيسي الذي سار عليه الاستشراق لم يكن علمياً معرفياً بحتاً، وإنما كان من أجل السيطرة والهيمنة على العالم الإسلامي.[4]

وإذا أدرنا النظر إلى مراكز البحوث الغربية في وقتنا المعاصر، نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن دراسات العالم الإسلامي أصبحت جزءا رئيسياً من اهتماماتها

---

(١) يُنظر: إدوارد سعيد، الاستشراق، دار رؤية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م، ترجمة: محمد عناني .

(٢) جولدتسيهر اجنتس (١٨٥٠-١٩٢١) مستشرق مجري ولد في بودابست لأسرة يهودية عام ١٨٥٠م، أقام بالقاهرة مدة، ثم رحل إلى سوريا وفلسطين، اشتغل بالدراسات الشرقية وعمره لا يزال ستة عشر سنة، عمل أستاذاً للغات السامية بجامعة بودابست، ويُعد من أعلام المستشرقين، من أبرز مؤلفاته: « محاضرات في الإسلام » و « دراسات إسلامية » و « اتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين » و« العقيدة والشريعة في الإسلام». أنظر: المستشرقون للعقيقي، ٣/ ٤٠، وموسوعة المستشرقين، ص:١٩٧. الجدير بالذكر أن العديد من علماء المسلمين تصدوا لافتراءات جولدتسيهر الكثيرة حول القرآن الكريم والحديث النبوي، من أمثال الشيخ مصطفى السباعي في كتابه « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي »، والشيخ محمد حسن جبل في كتابه « الرد على جولدتسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية»، وغيرهما.

(٣) ديفيد صمويل مرجليوث، مستشرق بريطاني ولد عام ١٨٥٨م. عمل أستاذاً في جامعة أكسفورد، وله جهود كبيرة في الترجمة من العربية، وفي الدراسات الإسلامية ولكن هذه الدراسات سرت فيها روح التعصب وعدم العلمية، مما جعله محل انتقاد ليس من المسلمين وحسب بل ومن المستشرقين أنفسهم. من أبرز أعماله: كتاب «محمد ونشأة الإسلام»، ونشره لمعجم الأدباء لياقوت، ولرسائل المعري، توفي عام ١٩٤٠م . أنظر: موسوعة المستشرقين، ص: ٥٤٦

(٤) يُنظر: علي جريشة، الاتجاهات الفكرية المعاصرة، دار الوفاء، القاهرة، ط٥، ١٤٢٦هـ ص:١٥ - ٢٢

وبحوثها، بل إنها أصبحت مجالاً للمنافسة فيما بينها، وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

ثانياً: أن هذه المراكز ترفع شعار الموضوعية والحياد في دراساتها وأبحاثها بشكل عام.

ثالثاً: أن هناك علاقة حميمة بين هذه المراكز وبين صناع القرار والسياسيين وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ لا تخلو إدارة أمريكية- منذ منتصف القرن العشرين- من خبراء تلك المراكز، ولا تخلو أيضاً تلك المراكز من موظفين سابقين في الحكومات الأمريكية، وسوف يأتي مزيد تفصيل حول هذه النقطة المهمة عند الحديث عن علاقة هذه المراكز بالسياسة في الفقرة الثالثة.

هذه النقاط الثلاث (الاهتمام بالشرق، الموضوعية، العلاقة بالسياسة) هي في الحقيقة أبرز أوجه الشبه بين الاستشراق (التقليدي) — الذي تقدم عرضه- وبين مراكز البحوث الحالية، فكلاهما مهتم بدراسات الشرق العربي الإسلامي، وكلاهما يرفع شعار الحياد أو المعرفة من أجل المعرفة، وكلاهما أيضاً له صلة وثيقة بالسياسة والسياسيين.

وعلى ضوء هذا التشابه اختلفت تقديرات الباحثين حول طبيعة هذه العلاقة بين الاستشراق ومراكز البحوث إلى رأيين اثنين هما:

الرأي الأول: أن مراكز البحوث الغربية -وتحديداً الأمريكية منها- ما هي إلا وجه جديد للاستشراق التقليدي، وتطور طبيعي له، وأن زمن الاستشراق التقليدي قد ولّى، وأن المستشرق التقليدي — سابقاً - قد أصبح اليوم خبيراً أو مستشاراً في تلك المراكز، وقد ذهب الدكتور مصطفى عبد الغني في كتابه «المستشرقون الجدد» إلى إثبات هذا التحول أو التطور في الحركة الاستشراقية التقليدية.[1]

الرأي الثاني: أن الاستشراق لا يزال يقوم بدوره التقليدي المعهود، وإن كان المستشرقون قد اتفقوا على ترك هذه التسمية في مؤتمر باريس عام

---

(١) يُنظر: مصطفى عبدالغني، المستشرقون الجدد، مرجع سابق، ص: ٩-١٢، والكاتب أيضاً سعى لإثبات هذا الرأي في مواضع كثيرة من كتابة .

١٩٧٣م[١] إلا أن الاستشراق لا يزال يقوم بدوره التقليدي، وكراسي وأقسام دراسات الشرق الأدنى والأقصى والعالم العربي والإسلامي لا تزال تقوم بمهامها الاستشراقية في الجامعات الأوروبية والأمريكية.[٢]

ولعل هذا الرأي الثاني هو الأقرب إلى واقع دراسات الشرق في الغرب؛ إذ لا تزال أقسام دراسات العالم العربي والإسلامي في الغرب تقوم بدورها الاستشراقي، بل لا زالت بعض تلك الأقسام يحرص على تسميته بـ «الاستشراق» (Orientalism) ، بالرغم من الاتفاق على ترك هذه التسمية – كما ذكرت آنفاً –، وقد تتبع الدكتور مازن مطبقاني في كتابه «الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام» بعض نشاطات الاستشراق في وقتنا المعاصر،وقال معلقاً على الرأي الأول:«مهما زعم الزاعمون أن الاستشراق قد انتهى فالأمر الحقيقي أن الاهتمام الغربي بالعالم الإسلامي لم يضعف ولم يتوقف، وأنه ليس بسبيله إلى الانقراض. وقد أكد هذه القضية أكثر من باحث غربي، ومن هؤلاء «مكسيم رودنسون»[٣] الذي كتب يقول:«إن الدراسات المتركزة على شعوب وثقافات ومجتمعات المناطق العديدة المشمولة سابقاً تحت اسم الشرق سوف تستمر، وسوف يساهم فيها منذ الآن فصاعداً اختصاصيو البلدان أو المناطق المدروسة»[٤]، وأضاف الدكتور مازن في موضع آخر:«إن الاستشراق لم يغب حتى يعود مع احترامنا وتقديرنا لمن أبّنوا الاستشراق وأعلنوا وفاته. نعم تغير الاستشراق إلى حد ما وتطوّر وازدادت التخصصات العلمية التي تدخل في دراسة عالمنا العربي الإسلامي، وأخذ بعض الباحثين الغربيين وبخاصة الأمريكيين يتنازلون عن

---

(١) كان هذا المؤتمر الاستشراقي بمناسبة مرور مائة عام على بداية عقد المستشرقين لمؤتمراتهم العالمية كل ثلاث إلى خمس سنوات، وفي هذا المؤتمر دار نقاش وتصويت بين المستشرقين على تغيير الاسم، وبالفعل تم تسمية «المؤتمر العالمي للدراسات الإنسانية حول آسيا وشمال أفريقيا».

(٢) يُنظر: مازن مطبقاني، الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، دار اشبيليا،الرياض، ط الأولى، ١٤٢١هـ ص١١-٥١

(٣) مكسيم رودنسون، مستشرق وعالم اجتماع فرنسي، ولد في باريس عام ١٩١٥م. عمل سبع سنوات في الشرق الأوسط أستاذاً ثم موظفاً في مصلحة الآثار ببيروت. عمل مديراً للدراسات العليا في جامعة السربون، حيث كان أيضاً يُعلِّم الإثيوبية والحميرية القديمتين. حصل على العديد من الأوسمة والمنح. أنظر: المستشرقون للعقيقي، ١/ ٣٥٩

(٤) يُنظر: مازن مطبقاني، الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، مرجع سابق، ص:٣١

الروح الإمبريالية، ورفض بعضهم أن يُستخدم لفرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية بخاصة والأوروبية بعامة على العالم الإسلامي».[1]

وعلى كلا الرأيين فإن هذه المراكز الغربية البحثية المهتمة بدراسات العالم الإسلامي تتفق مع الاستشراق التقليدي في الاهتمام بدراسة ومعرفة العالم العربي والإسلامي؛ وكذلك في ارتباطهما وعلاقتهما الحميمة بالسياسة والسياسيين، أما فيما يتعلق بمسألة الحياد والإنصاف؛ فلا شك أن الاستشراق قد اصطبغ في الأعم الأغلب بعدم الحياد والإنصاف في دراساته حول العالم العربي والإسلامي، وأما مراكز البحوث الغربية فلعل هذا البحث في أحد تقارير أبرز تلك المراكز البحثية(مؤسسة راند) يضيف جديداً في هذا المسألة.

ثالثًا: علاقة مراكز البحوث الغربية بالقرار السياسي الغربي.

تبين فيما سبق تاريخ وأهمية ومكانة مراكز البحوث الغربية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي لها النصيب الأكبر من مجموع مراكز البحوث على مستوى العالم، وفي هذه الفقرة سيكون الحديث عن علاقة مراكز البحوث وخصوصاً الأمريكية منها بالميدان السياسي، ومن المعلوم بدايةً أن مفردات هذا الميدان كثيرة جداً ومتعددة، إذ تبدأ – على سبيل المثال- بوضع البرامج السياسية والتخطيط لها، وتنتهي بتنفيذها ومتابعتها.

وقبل الشروع في بيان هذه العلاقة ثمّة أمران جديران بالتذكير، هما:

الأول: أن البيئة السياسية المرنة في أمريكا وفّرت لمراكز البحوث الفرصة للمشاركة في العملية السياسية، وتشكيل الرأي العام، على نحو يندر وجوده في أي دولة أخرى في العالم.

ثانياً: أن أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة وأفول الاتحاد السوفييتي، أصبحت الدولة العظمى، والقوة العسكرية الضاربة في العالم، وأصبح تأثيرها جلياً وواضحاً على العالم بشكل عام، وعلى العالم الإسلامي بشكل أخص، ولذلك

---

(١) مازن مطبقاني، مقال: وضعية دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، موقع جامعة الملك سعود www.ksu.edu.sa

فإن البحث عن جذور وخلفيات الميدان السياسي الأمريكي وعلاقته بمراكز البحوث أولى بالعناية والاهتمام من غيره، على الأقل في الوقت الراهن.

ولذا سيكون الحديث في هذه الفقرة منصباً بالدرجة الأولى على علاقة مراكز البحوث في أمريكا بالمجال السياسي، مع الإشارة قدر المستطاع إلى غيرها من الدول الغربية.

إن الحديث بشكل عام عن علاقة مراكز البحوث بالسياسة له جانبان؛ جانب يتعلق بمدى ارتباط تلك المراكز بالسياسة من حيث الدوافع والآليات والوسائل، والجانب الآخر من حيث مدى تأثير تلك المراكز على المجريات السياسية.

أما عن ارتباط مراكز البحوث الأمريكية بالميدان السياسي فقد أصبح شيئا ظاهراً، إذ لا يمكن لمتابع ذلك الميدان أن يتجاهل الارتباط الوثيق بينهما، وخصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بل إن البعض يرى أنها – مراكز البحوث– أصبحت وسيلة من وسائل التأثير المباشر على السياسية الأمريكية، حالها حال جماعات المصالح أو المناصرة السياسية أو ما يسمى أيضاً بـ لوبي الضغط السياسي[1]، مع العلم أن هذا الدور المباشر يتعارض قانونياً مع لوائح تلك المؤسسات، التي تُعتبر وفق القانون الأمريكي مؤسسات مستقلة، أي غير ربحية، وبالتالي فهي معفية من الضرائب، الأمر الذي لا يعطيها الحق في اتخاذ مواقف سياسية مباشرة مثل جماعات الضغط السياسي، ولكن الواقع -كما سيأتي- يشير إلى أن تلك المراكز تؤدي بالفعل دوراً يتشابه إلى حدٍ كبير مع الدور المباشر الذي تقوم به جماعات الضغط السياسي.

تقول مجلة الايكونوميست البريطانية في إحدى افتتاحياتها: «إن أحداً لم يعد في مقدوره أن يناقش أن هذه المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل في أميركا، بل وتَأكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسي وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة، وهذا وضع يسيء إلى

---

(١) لوبي Lobby، كلمة أوروبية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، ثم أصبحت تطلق على جماعات الضغط أو المصالح التي تمارس الضغط على الحكام وصناع القرار، وأشهر لوبي أمريكي هو اللوبي الصهيوني «لجنة الشئون العامة الإسرائيلية – الأمريكية» المعروف بـ AIPAk (أيباك).

الفكر في قيمته، ويسيء إلى الإدارة في قرارها».[1]

وإلى ذلك أيضاً يشير مدير مؤسسة بروكنجز للأبحاث «ستروب تالبوت»[2] بقوله: «إن مؤسسات الفكر والرأي تبقى مصدراً رئيسياً للمعلومات والخبرات بالنسبة لصانعي السياسة وللصحفيين. ويتم الاعتماد على تقاريرها بشكل منتظم لإرشاد و/ أو مساندة أعضاء الكونغرس في جهودهم التشريعية والصحفيين في وضع تقاريرهم»[3]

أما بشكل عام فإن الدور الذي تقوم به مراكز البحوث في الميدان السياسي هو دورٌ تثقيفي، سواء للسياسيين أو للجمهور (الرأي العام)، ولذلك فإن تلك المراكز تتسابق وتتنافس في تسويق أفكارها لهاتين الشريحتين، وبالتالي فقد تُغير تلك المراكز أنشطتها وتنوعها، لتكون أقدر على المنافسة في سوق الأفكار هذه، وفي هذا يقول أستاذ العلوم السياسية «دونالد أبلسون»[4]: «وتماماً كالحرباء التي تغير لونها باستمرار لكي تتلاءم مع بيئات جديدة، فإن المؤسسات البحثية كثيراً ما تبدل نشاطها لكي تصبح أقدر على المنافسة في سوق الأفكار».[5]

أما عن آليات ووسائل تلك المراكز البحثية - للمنافسة في سوق الأفكار- فهي كثيرة ومتعددة، بل ومتجددة، والسبب يعود في ذلك إلى البيئة السياسية الأمريكية المرنة - التي سبق الحديث عنها-.

ومن أبرز آليات ووسائل تلك المنافسة ما يلي:

---

(١) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط الثانية، ٢٠٠٣م، ص: ٢٧٢ .

(٢) ستروب تالبوت Strobe Talbott (1946م-)، نائب وزير الخارجية في فترة الرئيس «بيل كلينتون». تقلد العديد من المناصب الأخرى في الحكومات الأمريكية المتعاقبة. يعمل حالياً رئيس مؤسسة بروكنجز. انظر: مركز بروكنجز الدوحة، www.brookings.edu/doha

(٣) ستروب تالبوت، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، مقال بعنوان «مؤسسة بروكنجز: كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي» .

(٤) دونالد إ. أبلسون، Donald E. Abelson، أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأمريكية Center for American Studies في جامعة غرب أونتاريو. يعمل بالتدريس والبحث في موضوعات تتعلق بالسياسات الأمريكية، وجماعة المصالح، والمؤسسات البحثية، وقد عمل مستشاراً لعدد من المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي. أنظر: نبذة عن المؤلف في كتاب: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟

(٥) دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مرجع سابق، ص٣٥

- نشر الكتب، ومجلات الرأي، والرسائل الإخبارية، والإيجازات السياسة، والمجلات العلمية، على نطاق واسع.
- عقد المنتديات والمؤتمرات العامة، لمناقشة العديد من قضايا السياستين؛ الداخلية والخارجية.
- الإدلاء بالشهادات أمام اللجان، واللجان الفرعية، للكونجرس والبرلمان.
- بيع الأشرطة السمعية، التي تلخص موضوعات السياسة الرئيسية للجمهور.
- الحرص على المشاركة الإعلامية والإدلاء بالآراء السياسية.
- تشجيع الباحثين على تقديم المحاضرات العامة وإلقاء الخطب.
- إنشاء مواقع على الانترنت.[1]

هذه أبرز الآليات التي تنتهجها مراكز البحوث للتأثير السياسي بشكل عام، أما آليات التأثير الخاصة والتي هي في الواقع أهم مما سبق فمنها – على سبيل المثال – تأمين خبراء سياسيين للمشاركة في الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وأيضاً وبصورة عكسية تأمين عمل جديد – غير بعيد عن الأجواء السياسية – لموظفي الحكومة الذين تركوا مناصبهم، إما بسبب انتهاء فترة الحكومة، أو لأي سبب آخر.

وفي هذا يقول «ريتشارد ن. هاس»[2] مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركي: «إن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرق مختلفة، هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم،

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص١٠٨ – ص ١١٢

(٢) ريتشارد ناثان هاس Richard Nathan Haass (1951م–)، رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» منذ عام ٢٠٠٣م. مدير سابق لدائرة تخطيط السياسة العامة في وزارة الخارجية الأمريكية. تولى العديد من المناصب في الإدارات الأمريكية. له مشاركات في العديد من مراكز البحوث الأمريكية، مثل «كارنيجي» و «بروكينجز» وغيرها. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Richard N. Haas

وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات»[1] ،ويقول أيضاً:«وبالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، تؤمن مؤسسات الفكر والرأي للرسميين المغادرين (مناصبهم في الحكومة) مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة وتبصُّر خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش المُلِح حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية. وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا «الباب الدوار»».[2]

والأمثلة في هذا الجانب كثيرة جداً، وأذكر من ذلك ثلاثة أمثلة بارزة، تُظهر مدى العلاقة الوثيقة بين صانعي السياسة ومراكز البحوث:

المثال الأول: السياسي الأمريكي «زلماي خليل زاد »[3] الذي كان يشغل منصب (عالم سياسة رئيسي) في مؤسسة «راند»، ومن ثمَّ شغل مناصب حساسة في حكومة «بوش الابن»[4]، كان آخرها سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

المثال الثاني: « كونداليزا رايس»[5] الباحثة – سابقاً- في «مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام»، وهي من اعرق مؤسسات البحوث الأمريكية

---

(١) ريتشارد ن. هاس، مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، مقال بعنوان «مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة » .

(٢) المرجع السابق .

(٣) زلماي ماموزي خليل زاد، ولد عام ١٩٥١م في مزار شريف بأفغانستان، من قبيلة الباشتون، هاجر إلى الولايات المتحدة مبكراً وهناك أكمل تعليمه وعمل أستاذا في جامعة كولومبيا، وباحثاً كذلك في مؤسسة «راند»، بدأت مشاركاته السياسية منذ الثمانينات الميلادية. يُصنَّف من اليمين المحافظ. عمل في فترة الرئيس «بوش الابن» سفيراً في أفغانستان ثم في العراق ثم سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة.أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Zalmay Khalilzad

(٤) جورج واكر (دبليو) بوش George W. Bush (1946م-)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعون، من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٩م. ابن الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة « جورج بوش الأب». حاكم ولاية تكساس (١٩٩٥-٢٠٠٠). قبل دخوله السياسية كان مشتغلاً مع عائلته بالتجارة في مجال النفط. في فترة رئاسته وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واحتلال أفغانستان في نفس العام، واحتلال العراق في ٢٠٠٣م. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة : George W. Bush

(٥) كونندوليزا رايس، (١٩٥٤-) أستاذة العلوم السياسية في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا. مستشارة للأمن القومي (٢٠٠١-٢٠٠٥). وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٥-٢٠٠٩). أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Condoleezza Rice

(تأسست عام ١٩١٩م)، وكذلك كانت « كونداليزا» – ولا تزال-عضواً في مجلس أمناء مؤسسة «راند»، ومن ثمَّ وزيرةً للخارجية في حكومة «بوش الابن».

المثال الثالث: «ستروب تالبوت»، مدير مؤسسة بروكنجز للأبحاث، وهي أيضاً من مراكز البحوث العريقة في أمريكا (تأسست عام ١٩١٦م)، وقد شغل «ستروب تالبوت» سابقاً منصب نائب وزير الخارجية في حكومة الرئيس « بيل كليتون».[١]

ومن جهة أخرى؛ فإن مراكز البحوث تلعب دوراً رئيسياً في أبرز القضايا السياسية الأمريكية وهي قضية الترشُّح للرئاسة والوصول إلى البيت الأبيض، وقد برز دورها في هذه القضية المهمة بشكل أصبحت تُنافس معه مؤسسات المصالح (اللوبيات)، خصوصاً في ظل التنافس المحموم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فتجد أن المرشحين أنفسهم يهرعون إلى تلك المؤسسات لتُقدِّم لهم النصح والمشورة والبرامج السياسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد برزت الاستعانة بتلك المراكز من المرشح (الرئيس) «جيمي كارتر»[٢] الذي استند إلى البرامج التي قدمتها له اللجنة الثلاثية (trilateral Commission)، ومن المرشح (الرئيس) «رونالد ريغن» الذي تبنى برنامج مؤسسة التراث (The Heritage Foundation)، بعنوان: « مخطط نحو التغيير »، وكذلك من المرشح (الرئيس) «بيل كليتون» الذي استعان بمقترحات معهد السياسة التقدمية (Progressive for International Institute) ومعهد الاقتصاديات الدولية (Institute for International Economics) في سياساته الاقتصادية الناجحة كما أخذ بتوصية مركز كارنيجي (The

---

(١) ويليام جيفرسون «بيل» كليتون (1946م- Bill Clinton)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، من ١٩٩٣م وحتى ٢٠٠١م، تولى الرئاسة بعد انتهاء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. زوج وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كليتون. اشتغل بعد رئاسته بالأعمال الإنسانية. عُين في ٢٠١٠م مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة في هايتي، عقب الزلزال الذي ضربها.

(٢) كارتر، جيمي،(١٩٢٤-) سياسي أمريكي. من أركان الحزب الديموقراطي. الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٧-١٩٨١)، أبرز ما تميزت به فترت رئاسته هو اتفاق كامب ديفيد للسلام ، واحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران، أسس هو وزوجته في عام١٩٨٢م «مركز كارتر» والذي يعمل في تقديم المساعدات الإنسانية أكثر من ٧٠ بلداً حول العالم !، وقد ارتبط اسم هذا المركز وصاحبه بالتنصير وخاصة في قارة أفريقيا. أنظر: معجم أعلام المورد، ص: ٣٥٣، و: موقع الألوكة، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧م، مقال:«تحت مظلة الإغاثة ومحاربة الفقر والجهل والمرض» لأحمد أبو زيد.

Carnegie Center) لإنشاء مجلس الأمن الاقتصادي والذي لا يزال قائماً حتى اليوم.[1]

أما بعد انتهاء الانتخابات ووصول الرئيس الجديد فإن خبراء تلك المؤسسات - خاصة التي دعمت المرشح أثناء الانتخابات- هم الأوفر حظاً في تولي المناصب السياسية في الحكومة الجديدة، وقد ضربت لذلك أمثلة سابقة.

أما عن الجانب الآخر من علاقة مراكز البحوث الأمريكية بالميدان السياسي وهو قياس مدى أثر تلك العلاقة على المجريات السياسية فإن هذا الجانب من الصعب الجزم به، بمعنى آخر أنه من الصعب مثلاً أن تقول: إن هذا القرار السياسي هو نتيجة أخذ الرئيس برأي مؤسسة البحوث هذه؛ بل إنه من النادر أن يشير أي رئيس أمريكي إلى مصدر اتخاذه القرار، ولكن يبقى في هذا الجانب المؤشرات الكثيرة التي تدل على أن ثمة أثر، وخصوصاً أن تلك المراكز تحرص على الربط بين القرارات السياسية وبين ما تجريه من بحوث ودراسات، تعزيزاً لمكانتها، وزيادة لرصيدها البحثي بين مؤسسات البحوث الأخرى.

ولعل المراكز التابعة - أو التي لديها ميول- للحزب الجمهوري والمحافظين الجدد هي التي حازت مشاريعها ورؤاها على استحسان إدارة الرئيس «بوش الابن»، ومن ذلك - على سبيل المثال- مصطلح «محور الشر»(Axis of Evil) ، والذي وُضع لتسمية كوريا الشمالية والعراق وإيران، وكان منطلقاً للرئيس «بوش الابن» في حربه على «الإرهاب»، هذا المصطلح ابتدعه «ديفيد فروم»[2] وهو أحد خبراء أهم معاقل الفكر المحافظ وهو معهد مانهاتن ((Manhattan Institute، والذي طُرد من منصبه ككاتب لخطابات الرئيس «بوش الابن» لأنه سرَّب للصحافة أنه هو من ابتكر هذا المصطلح[3]، وكذلك مفهوم «الضربة الاستباقية» الذي تبنته إدارة الرئيس «بوش الابن» بهدف إلى درء الأخطار المحتملة ضد أمريكا، من خلال قيام الولايات المتحدة بعمل انفرادي، إذ يرجع تطوير هذا

---

(١) يُنظر: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: ٥٠

(٢) ديفيد فروم David J. Frum، ولد في تورنتو بكندا عام ١٩٦٠م لعائلة يهودية. صحفي أمريكي محافظ. كاتب الخطب الاقتصادية للرئيس «بوش الابن». من المؤيدين بقوة لغزو العراق. من مؤلفاته كتاب: «نهاية الشر» وفيه أيّد احتلال العراق، ودعا إلى تغيير نظامي سوريا وإيران،وإلى تشديد الموقف الأمريكي ضد المملكة العربية السعودية. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة : David Frum

(٣) يُنظر: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: ١١٠ - ١١١

المفهوم إلى مركز المشروع الأمريكي الجديد (Project for the New American Century) الذي أسس على يد أحد أبرز المحافظين الجدد، وهو «ويليام كريستول»[1] والذي كان ينادي وبقوة للحرب على العراق، وبالفعل فقد طُبق مفهومه هذا، وما نادى به على العراق![2].

أما مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) والذي يعتبر من أعرق مؤسسات البحوث الأمريكية (تأسس عام ١٩٢١م) فهو المركز الذي أعدَّ الخُطط اللازمة لعراق ما بعد الحرب، وذلك قبل بدء الحرب على العراق بشهور عدة![3].

ومن هنا؛ فإن هذه الأمثلة وغيرها تُبين مدى العلاقة القوية بين مراكز البحوث الأمريكية وبين السياسيين وصناع القرار، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسات نحو «الشرق الأوسط» فيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وقد أشار الدكتور «بروس ناردولي»[4] وهو عالم سياسة في معهد راند- قطر للسياسات إلى أن أكبر مشكلة واجهت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م هي الجهل بالعالم الإسلامي، ولذلك لجأت إلى مراكز البحوث والدراسات لمعرفة المزيد عن هذا العالم[5].

ومن هنا أيضاً؛ يجب النظر بكثير من الحذر للدراسات التي تقدمها مراكز البحوث تلك، فالشراكة الوثيقة بينها وبين الحكومة الأمريكية جعل من أبحاثها

---

(١) ويليام كريستول William kristol (1952م-)، يهودي الديانة. ينتمي إلى المحافظين الجدد، ويُعد من أبرزهم. مؤسس ورئيس تحرير مجلة «ويكلي ستاندر» السياسية. تقلد العديد من المهام السياسية. له حضور كبير في وسائل الإعلام الغربية. كان من الداعين لاحتلال العراق قبل وقوعه، ومن أبرز مؤيديه بعد أن وقع. أيّد بقوة الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦م. يعمل حالياً أستاذاً زائراً في جامعة هارفارد. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Bill Kristol

(٢) يُنظر: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: ١١٠-١١١

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١١٠ - ١١١

(٤) بروس ناردولي Bruce Nardulli، أستاذ في التاريخ العسكري. التحق بمؤسسة «راند» قبل أكثر من عشرين عاماً، ويُعد من أبرز باحثيها. يعمل حالياً مديراً لمعهد راند-قطر للسياسات بالدوحة. من أبحاثه: «الحرب العالمية على الإرهاب»، «الجيش الأمريكي واستراتيجية الأمن القومي». أنظر: موقع مؤسسة «راند» www.rand.org

(٥) كان هذا في لقاء مع د.«بروس ناردولي» أثناء زيارة الباحث لفرع مؤسسة راند في العاصمة القطرية الدوحة، في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٨م

ودراساتها موضع تساؤل وشك، وقد وضَعت بعض تلك المراكز مقدراتها البحثية في خدمة الحكومة الأمريكية، وأجندتها السياسية، ولذلك لا يُستبعد أن تكون الكثير من البحوث والدراسات التي تقدمها لا تخرج عن كونها أدوات (علمية) لمحاولة فرض رؤيةٍ ما عن - أو على- واقع محدد، فهي بذلك تخدم جدول أعمال السياسة الأمريكية، لاسيما في العالمين العربي والإسلامي.

بقي أن أشير إلى أن مراكز البحوث الأمريكية تتفاوت في قدرتها على التأثير على مسار السياسة الأمريكية، وهذه القدرة تتوقف على عدة عوامل؛ من أهمها التمويل، وقوة العلاقات الشخصية التي تربط المؤسسة والعاملين فيها بأهم صانعي القرار الأمريكي.

ويعد عنصر التمويل وإمكانية الحصول على الأموال أحد معايير نجاح تلك المراكز؛ حيث يعتبر التمويل المالي تحدياً أساسياً لمعظم تلك المؤسسات البحثية. ويأتي التمويل عادة إما من أرباح رسوم العضوية، أو من محصلة بيع المطبوعات التي تصدرها المؤسسة، أو من أوقاف بعض المؤسسات، أو مما تتلقاه من تبرعات خيريه، وهناك من أثرياء المجتمعات السياسية والتجارية بالولايات المتحدة من يُغدق بالأموال على المراكز البحثية، من أجل ضمان إصدار دراساتٍ وتوصياتٍ تخدم مصالحهم السياسية وغير السياسية.[1]

وكما ذُكر في بداية الحديث عن العلاقة بين مراكز البحوث والسياسة فإن هذه العلاقة تتجلى بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التي سبق ذكرها، أما باقي الدول الغربية فإن هذه العلاقة تبقى مرهونة بالمصلحة السياسية التي قد يجنيها السياسيون من تلك المراكز، دون أن يكون لتلك المراكز إمكانية المنافسة، أو المسابقة السياسية، كما هو الحال في البيئة السياسية الأمريكية.

وبما أن مراكز البحوث لها حضورها القوي وتأثيرها في المسرح السياسي الديمقراطي الأمريكي، فإن هناك مساعٍ حثيثة إلى تدويل النموذج الأمريكي، أو بعبارة أخرى جعل مراكز البحوث وسيلة من وسائل تعزيز الديموقراطيات الناشئة

---

(١) يُنظر: مراكز الأبحاث (Think Tanks) ثينك تانكس) وصنع السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، تقرير واشنطن، العدد التاسع ٤ يونيو ٢٠٠٥م، www.taqrir.org

على مستوى العالم[1]، وقد أشار الدكتور «دونالد أبلسون» إلى أن البنك الدولي نَظَّم بالاشتراك مع العديد من المراكز (مثل مركز المشروع الخاص الدولي بواشنطن) سلسلةً من الاجتماعات مع المؤسسات البحثية في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا للتفكير في الكيفية التي تستطيع بها مؤسسات البحوث في الديمقراطيات الناشئة وبمساعدة من البنك الدولي أن تعزز النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ حيث يسعى البنك الدولي لأن تصبح المؤسسات البحثية أدواتٍ يمكن أن تساعد في تطوير الميدان السياسي في المجتمعات الدولية.[2]

مما مضى يتضح أن مراكز ومؤسسات البحوث في أمريكا لها علاقتها القوية والمتينة بالقرار السياسي الأمريكي، كما تؤكد ذلك الأسباب والحيثيات والأمثلة التي سبق ذكرها، أما في باقي الدول الغربية فثمَّة علاقةٌ، ولكنها ليست بقوة تلك التي في أمريكا، ولعل هيمنة القوة الأمريكية الحالية، والتي لا يوجد لها منافس حتى في أوروبا، يُعد سبباً عاماً لتَميُّز مراكزها البحثية، وهذا السبب يُضاف إلى الأسباب الخاصة الأخرى التي مرّ ذكرها.

(١) سيأتي في الفصل الرابع مزيد بيان حول هذه النقطة، والتي تتعلق بدعم مؤسسات المجتمع المدني في العالم الإسلامي.

(٢) يُنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟، مرجع سابق، ص: ٢٣٠

الفصل الأول

مؤسسة «راند» للأبحاث والتنمية تاريخها، أهميتها

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تاريخ مؤسسة «راند» ونشاتها، واهميتها.

المبحث الثاني: ابرز باحثي مؤسسة «راند» واهم تقاريرها.

المبحث الثالث: تعريف موسع بتقرير مؤسسة «راند»: (إسلام حضاري ديموقراطي)

المبحث الأول

تاريخ مؤسسة «راند»، ونشأتها، وأهميتها

المطلب الأول: الأوضاع العالمية في منتصف القرن العشرين (١٩٤٥-١٩٥٥م)

شهد القرن الميلادي المنصرم (العشرين) أحداثاً كبيرة، وحروباً داميةً كثيرة، ومن تلك الحروب على سبيل المثال: الحربين العالميتين؛ الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، والثانية (١٩٣٧-١٩٤٥م)، وحرب فيتنام (١٩٥٧م) وحروب (١٩٤٨م) و(١٩٧٣م) و(١٩٧٥م) بين المسلمين والمحتل اليهودي لأرض فلسطين، والحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥م) وحربي الخليج الأولى (١٩٨٠م)، والثانية (١٩٩١م).

ومن أبرز الأحداث الكبيرة التي شهدها أيضاً القرن العشرين: انهيار الدولة العثمانية (١٩٢٤م)، والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، واستخدام أمريكا للقنابل النووية ضد اليابان (١٩٤٥م)، وانحسار الاستعمار عن العالم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى أحداث مهمة، وهي استقلال معظم بلدان العالم الإسلامي، فاستقلت – على سبيل المثال – اندونيسيا عام (١٩٤٥م)، ولبنان في عام (١٩٤٨م)، وليبيا عام (١٩٥١م).

هذه نظرة عامة ولمحة سريعة على ذلك القرن، الذي شهد الكثير من المتغيرات والتطورات في كافة ميادين الحياة، لأسبابٍ وعوامل عدة، ليس هذا مكان الحديث عنها، ولكني أشير فقط إلى عامل مهم وهو التقدم التقني (التكنولوجي) الهائل الذي برز في ذلك القرن، والذي كان له الأثر الكبير في شتى ميادين الحياة خلال ذلك القرن المنصرم.

ومن تلك الميادين التي تأثرت وأثرت أيضاً في مجريات الأمور وميادين الحياة في ذلك القرن ميدان «البحث العلمي»، فهو من جانب يعتبر ميداناً من الميادين التي طرأ عليها التغيُّر والتطّور خلال ذلك القرن- كما سبق في التمهيد - ويعتبر من جانب آخر عاملاً من العوامل التي أثرَت في ميادين الحياة الأخرى؛ وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها قدم السبق في البحث العلمي عبر مراكز ومؤسسات بحثية كثيرة ومتنوعة.

ومن تلك المراكز البحثية الأمريكية التي تأثرت بالتطور التقني، وأثرت في أمريكا -بل وفي العالم- مؤسسة «راند»، والتي كان تأسيسها في منتصف القرن الماضي وتحديداً في (١٩٤٥م)، وبما أن هذه المؤسسة هي محورٌ رئيس في هذه الدراسة، فسوف أعرض أبرز الأوضاع العالمية في منتصف القرن المنصرم، وتحديداً في الفترة من (١٩٤٥م) وحتى (١٩٥٤م)، بهدف معرفة البيئة والأوضاع العالمية التي واكبت ولادة ونشوء مؤسسة «راند»، والتي تُعد اليوم من أهم وأكبر مراكز البحوث على مستوى العالم.

أبرز الأحداث العالمية خلال الفترة من ١٩٤٥م وحتى ١٩٥٤م[١]

١٩٤٥م:

شهد عام ١٩٤٥م العديد من الأحداث البارزة ليس فقط على مستوى الفترة المحددة، بل على مستوى القرن العشرين بأكمله[٢]، ومن أبرز تلك الأحداث:

- إلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناجازاكي في اليابان.
- انتهاء الحرب العالمية الثانية.
- ميلاد الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- إنشاء جامعة الدول العربية.
- لقاء الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله بالرئيس الأمريكي «روزفلت»[٣]
- انتفاضة الشعب الجزائري.
- جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سوريا.
- اندلاع الحرب الأهلية الصينية.

---

(١) يُنظر: محمد بوذينه، موسوعة القرن العشرين، نشر لابراس، تونس، ٢٠٠١م، ج٥-٦ . وكذلك: موسوعة ويكيبيديا، مادة:القرن٢٠

(٢) شهدت هذه السنة العديد من الأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية والصناعية ..الخ، ولكني اقتصرت فقط على ذكر الأحداث السياسية والعسكرية منها، لقربها من المقصود أولاً، وبعداً عن الإطالة ثانياً.

(٣) روزفلت، فرانكلين ديلانو Franklin Delano Roosevelt (1882-1945م)، سياسي أمريكي. زعيم الحزب الديموقراطي. الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٣٣-١٩٤٥). الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أعيد انتخابه ثلاث مرات متواليات. في عهده دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية. أنظر معجم أعلام المورد، ص:٢١١

١٩٤٦م:

- إلغاء الانتداب البريطاني عن الأردن.
- قرار الأمم المتحدة بوجوب جلاء الاحتلال عن الدول الأعضاء فيها.

١٩٤٧م:

- إعلان السوفييت امتلاك القنبلة النووية.
- قيام دولة باكستان.
- قرار الأمم المتحدة بتقسيم أرض فلسطين.

١٩٤٨م:

- حصار برلين.
- الإعلان الرسمي لقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين.
- مذبحة دير ياسين التي نفذها اليهود ضد الفلسطينيين.

١٩٤٩م:

- تأسيس حلف شمال الأطلسي.
- تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد «ماو تسي يونغ»[١]

١٩٥٠م:

- توقيع أعضاء جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك.
- توقيع معاهدة تحالف بين الجمهورية الصينية والاتحاد السوفيتي.
- اندلاع الحرب الكورية.

١٩٥١م:

- اغتيال ملك الأردن عبدالله بن الحسين.
- استقلال ليبيا.

---

(١) ماو تسي يونغ (Mao Tse-tung (1893-1976م)، زعيم ومُنظِّر سياسي صيني. قاد المسيرة الطويلة (Long March (1934-1935). انتصر على قوات شيانغ كاي شيك وأسّس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩م وقد عُدَّ منذئذٍ حاكم هذه الدولة الفعلي بوصفه زعيم الحزب الشيوعي الصيني. أنظر: معجم أعلام المورد، ص: ٤١٤

١٩٥٢م:

- وفاة ملك بريطانيا «جورج السادس»[1]
- قيام ثورة يوليو في مصر وتنحي الملك فاروق عن الحكم.
- إنهاء احتلال الحلفاء لليابان.

١٩٥٣م:

- وفاة الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود – رحمه الله –.
- وفاة الزعيم الشيوعي «ستالين»[2]
- إعلان قيام جمهورية مصر.

١٩٥٤م:

- انقسام ألمانيا.
- اندلاع الثورة الجزائرية.
- تولي جمال عبد الناصر رئاسة جمهورية مصر.
- إطلاق أول غواصة بالطاقة النووية في أمريكا.

هذه أبرز الأحداث التي وقعت في تلك الفترة المحددة (عشر سنوات) والتي واكبت نشوء وتطور مؤسسة «راند»، ويتضح عند التأمل فيها مدى الصراعات والحروب والاضطرابات التي كانت تعجُّ بالعالم في تلك الفترة؛ والتي كان للولايات المتحدة حضورٌ فيها، إما بطريق مباشر أو غير مباشر، كونها باتت بعد الحرب العالمية الثانية إحدى أقوى قوتين في العالم، مما أهَّلها أن تستلم من أوروبا (الضعيفة) زمام الأمور، وخاصة في العالم العربي والإسلامي.

وهذه الأجواء العالمية المضطربة، والحروب الكثيرة، والمنافسة بين القوى

---

(١) جورج السادس George VI (1895-1952م)، ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (١٩٣٦-١٩٥٢). أمبراطور الهند (١٩٣٦-١٩٤٧). ابن جورج الخامس. في عهده نشبت الحرب العالمية الثانية. توفي متأثراً بسرطان الرئة.أنظر: معجم أعلام المورد، ص:١٦١

(٢) ستالين، جوزيف Joseph Stalin (1879-1953م)، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي (١٩٢٢-١٩٥٣). حكم الاتحاد السوفيتي حكماً ديكتاتورياً، وجعل منه دولةً عالمية كبرى. تعرض في عهد خروشوف لحملة عنيفة كشفت عن عورات حكمه، وأدت إلى تحطيم تماثيله وأنصابه التذكارية. أنظر: معجم أعلام المورد، ص:٢٣٣

الكبرى (أمريكا والاتحاد السوفيتي) هي ما يُفسر انطلاق مؤسسة «راند» البحثية من عقد تطويرٍ عسكري مع القوات الجوية الأمريكية، وهذه الانطلاقة بتفصيلاتها هي موضوع المطلب القادم.

مما سبق يتضح أن مؤسسة «راند» ولدت في وسط أجواء من الحروب العسكرية، والمنافسات السياسية التي كانت تلف العالم في ذلك الوقت، الأمر الذي ألقى بظلاله على تلك المؤسسة وعلى نشاطها وعلاقتها القوية مع الحكومة الأمريكية إلى يومنا هذا، وهذا ما سيتضح — إن شاء الله- بالتفصيل بين ثنايا هذه الدراسة.

المطلب الثاني: تأريخ نشأة مؤسسة «راند».

كشفت الحرب العالمية الثانية للقيادات العسكرية الأمريكية أهمية التقدم التقني (التكنولوجي) في كسب المعركة، وتغيير موازين القوى، ولذلك ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في شهر أغسطس عام ١٩٤٥م حتى كان القائد العام للجيش ولسلاح الجو الأمريكي الجنرال «أرنولد»[١] متوجهاً من العاصمة واشنطن إلى كاليفورنيا في الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية (وكان ذلك تحديداً في ١ أكتوبر ١٩٤٥م)، وذلك لعقد اجتماع مع قيادات شركة «دوجلاس للطائرات»[٢] في مدينة سانتا مونيكا[٣]، بهدف تطوير سلاح الجو الأمريكي، الذي أصبح له شأنٌ كبير في أمريكا بعد أن حسم الحرب العالمية الثانية بإلقاء القنبلتين النوويتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانية.

لقد أدرك السياسيون والعسكريون الأمريكيون ومنهم الجنرال «أرنولد» أهمية الأبحاث والتطوير أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي كان أبرز نتائجها اختراع القنبلة النووية، التي كانت ثمرة «مشروع مانهاتن»[٤] البحثي.

ومن هنا؛ وخشية أن ينتهي زمن البحث والتطوير الذي كانت تتطلبه ظروف الحرب، وتوفر له الدافعية والأجواء الملائمة، عمد الجنرال «أرنولد»- كما سبق- بعد أقل من شهرين على إلقاء القنبلتين النوويتين وانتهاء الحرب العالمية الثانية إلى عقد ذلك الاجتماع، والذي أثمر عن توقيع عقد «مشروع راند» مع شركة «دوجلاس» للطائرات لدراسة تقنيات صواريخ v-1 وv-2، والتقنيات الجوية

---

(١) الجنرال هنري هارلي أرنولد (١٨٨٦-١٩٥٠م) قائد الجيش والقوات الجوية الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية، ومن عام ١٩٤٥م أصبح قائداً عاماً للقوات الجوية بعد فصلها عن الجيش. يُعد الجنرال أرنولد المؤسس الأول لمؤسسة «راند». أنظر: موقع المؤسسة www.rand.org، و: موسوعة ويكيبيديا، مادة:Henry H. Arnold

(٢) دوجلاس للطائرات، شركة أمريكية للطائرات أسسها دونالد ويلز دوجلاس عام ١٩٢١م في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا. في عام ١٩٦٧م اندمجت مع ماكدونيل للطائرات، لتصبح ماكدونيل دوجلاس، وفي ١٩٩٧م اندمجت مع شركة بوينغ للطائرات التجارية وأصبحت جزءاً منها. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة:Douglas Aircraft Company

(٣) يُنظر: إليكس أبيلا، جنود الفكر: مؤسسة «راند» ونهضة الإمبراطورية الأمريكية، نشر: Harcourt Books، 2008م، ص:٩- ٢٣ (ترجمة الباحث).

(٤) مشروع مانهاتن Manhattan Project، هو اسم للمشروع الأمريكي السري لصنع القنبلة النووية في أربعينات القرن العشرين المنصرم.

المستقبلية العابرة للقارات، وذلك بقيمة ١٠ ملايين دولار[١]، وكان ذلك في الأول من أكتوبر ١٩٤٥م.[٢]

وتعني كلمة «راند» التي أُختيرت اسماً للمشروع؛ الحروف الأولى من جملة: Research and Development أي البحث والتطوير.

وبعد شهرين من توقيع ذلك العقد، أي في ديسمبر ١٩٤٥م انطلق فعلياً مشروع «راند»، بإنفاق شهري بلغ ستمائة وأربعين دولاراً (٦٤٠)، وتحت إشراف نائب رئيس أركان القوات الجوية للبحث والتطوير الجنرال «ليماي»[٣]، وفي الثاني من شهر مارس ١٩٤٦م وبناء على متطلبات العقد تم تعيين مدير جديد للمشروع، وهو «فرانكلين كولبم»[٤] وتخصيص جزء من أرضية شركة «دوجلاس» بمطار بلدية سانتا مونيكا ليكون مقراً للمشروع، وفي شهر مارس من العام نفسه ظهر أول تقرير لمشروع «راند» (أي بعد حوالي ثمانية أشهر من توقيع العقد) بعنوان «التصميم الأولي لسفينة فضاء تجريبية تطوف العالم»، وبعد ذلك بعام انتقل مقر المشروع إلى مكان مستقل وسط مدينة سانتا مونيكا[٥].

وفي أواخر عام ١٩٤٧م عقد قسم التقييم في «مشروع راند» ندوة في نيويورك بهدف زيادة عدد العلماء في المشروع، وبالفعل فقد بلغ عدد العلماء العاملين في المشروع أوائل عام ١٩٤٨م قرابة المائتين (٢٠٠) من العلماء في العديد من التخصصات، مثل الفيزياء والرياضيات والاقتصاد والهندسة والكيمياء وعلم النفس وغيرها من التخصصات[٦].

ومع مرور الأيام أصبح هذا المشروع (العقد) الموقع بين سلاح الجو وشركة

---

(١) يُنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مرجع سابق، ص:٥٧

(٢) يُنظر: تاريخ مؤسسة «راند»، موقع المؤسسة على شبكة الانترنت: www.rand.org

(٣) كورتيس إميرسون ليماي (١٩٠٦-١٩٩٠م) جنرال في القوات الجوية الأمريكية. كان له دورٌ بارز في الحرب العالمية الثانية. ترشح لمنصب نائب الرئيس في انتخابات ١٩٦٨م الرئاسية. أنظر: موقع مؤسسة «راند» www.rand.org، و: موسوعة ويكيبيديا، مادة:Curtis Emerson LeMay

(٤) فرانكلين كولبوم (Franklin Collbohm) مهندس طيران في شركة دوجلاس، وهو أول رئيس لمؤسسة «راند»، توفي عام ١٩٩٠م . أنظر: موقع المؤسسة: www.rand.org، و: صحيفة نيويورك تايمز (نعي فرانكلين كولبوم ونبذة عن حياته) في ١٤/ ٢/ ١٩٩٠م، www.nytimes.com

(٥) يُنظر: موقع المؤسسة على شبكة الانترنت: www.rand.org

(٦) يُنظر: المرجع السابق .

«دوجلاس» يشوبه فترات إيجابية وأخرى سلبية، ولذا بدأ التفكير الجاد - من قبل إدارة المشروع - في موضوع الاستقلال عن شركة «دوجلاس»، والتي كان يُنظر إليها بأنها تريد تحقيق الربح على حساب الأبحاث، وبالفعل فقد أرسل رئيس أركان القوات الجوية برسالة إلى رئيس شركة «دوجلاس»، يطلب إليه الموافقة على تحويل مشروع «راند» إلى مؤسسة غير ربحية، وإنهاء العلاقة مع شركة «دوجلاس»، وجاء الرد بالموافقة.

ومن حينها بدأت الترتيبات الفعلية للفصل، وفي ١٤ مايو ١٩٤٨م سُجِّلت مؤسسة «راند» - وفقاً لقوانين ولاية كاليفورنيا - كمؤسسة مستقلة غير ربحية، وبعدها حصلت هذه المؤسسة الناشئة على تبرع سخي من «مؤسسة فورد»[١] مقداره مليون دولار، مما أعطاها دفعة قوية في مجال الأبحاث والتطوير.

وفي الأول من نوفمبر١٩٤٨م انتقل - رسمياً - عقد تطوير القوات الجوية من شركة «دوجلاس» إلى مؤسسة «راند»[٢].

وبعد؛ فيتضح مما سبق أن مؤسسة «راند» ولدت في الأول من أكتوبر ١٩٤٥م كعقد موقع بين القوات الجوية الأمريكية ومؤسسة «دوجلاس» للطائرات لتطوير سلاح الطيران الأمريكي، وأُختير لذلك العقد اسم مشروع «راند» وهو الحروف الأولى من جملة «البحث والتطوير»، وبعد ذلك بنحو ثلاث سنوات، وبرغبة من سلاح الجو الأمريكي انفصل مشروع ذلك العقد (راند) عن مؤسسة «دوجلاس»، ليُسجَّل في كاليفورنيا كمؤسسة مستقلة غير ربحية، وكان ذلك في ١٤ مايو ١٩٤٨م.

---

(١) مؤسسة فورد، مؤسسة خيرية، أسسها عام ١٩٣٦م أدسيل فورد، نجل هنري فورد مؤسس شركة فورد للسيارات. مكتبها الرئيس في نيويورك، ولها نشاطات تعليمية في أمريكا وفي أكثر من خمسين بلداً حول العالم.أنظر: موقع مؤسسة فورد، www.fordfound.org

(٢) يُنظر: المرجع السابق .

المطلب الثالث: تطور مؤسسة «راند» وأهميتها الحالية.

مرّ في المطلبين السابقين الظروف العالمية التي واكبت نشوء مؤسسة «راند»، وكذلك تفصيلات تلك النشأة وملابساتها، وفي هذا المطلب سيكون الحديث عن تطور تلك المؤسسة الناشئة، وعن أهميتها، ولمزيد من الإيضاح والتفصيل؛ جعلت هذين الأمرين في مسألتين؛ الأولى عن تطور مؤسسة «راند»، والثانية عن أهميتها ومكانتها في الوقت الحالي.

وبيان هاتين المسألتين على النحو التالي:

المسألة الأولى: تطور مؤسسة «راند»:

أخذت مؤسسة «راند» (Rand Corporation) في النمو والتطور في مجال الأبحاث والتطوير حتى باتت اليوم - بعد أكثر من ستين سنة على نشأتها - من أكبر مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالم، وعلى مدار تاريخها أجرت مؤسسة «راند» عدداً لا يحصى من الدراسات وبحوث التطوير، التي غيّرت في أحيان عدة العالم بأسره، مثل أبحاث تطوير الأقمار الاصطناعية، وتطوير الحاسب الآلي، وتطوير التصوير بالفيديو، والأهم في ذلك تطوير الاتصالات العسكرية في الستينيات الميلادية لتصبح اليوم في شكلها الأخير شبكة الانترنت العالمية[1].

لقد تطورت مؤسسة «راند» بشكل سريع ومذهل منذ نشأتها، وأبرز جوانب ذلك التطور ما يلي:

١ . الجانب المالي: بما تبقى من قيمة العقد (١٠ ملايين) مع مؤسسة «دوجلاس»، وبمنحة قدرها مليون دولار بدأت به مؤسسة «راند» عملها عام ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٦٦م بلغ إنفاقها أكثر من اثنين وعشرين مليون دولار (٢٢.٢)، ثم ازداد ليصل في عام ١٩٧٥م إلى ٦٠ مليون دولار[2]،

---

(١) يُنظر: تقرير How RAND Invented the Postwar World (كيف صنعت «راند» عالم ما بعد الحرب)، موقع مؤسسة «راند» www.rand.org، وهذا التقرير يتحدث عن تاريخ مؤسسة «راند» وإسهاماتها في تطوير العالم، وهذه الانجازات -المذكور أعلاه- تدل بالفعل على أن مؤسسة «راند» أسهمت بشكل كبير في تطوير العالم علمياً وتقنياً، بغض النظر عن الجانب الذي نحن بصدد دراسته، والذي قد لا نتوافق فيه مع مؤسسة «راند».

(٢) يُنظر: موسوعة السياسية، ٢/ ٨٠١-٨٠٢

واليوم تفوق ميزانية مؤسسة «راند» مائة مليون دولار سنوياً[1]، لتكون بذلك أكبر مراكز البحوث الأمريكية من حيث الموازنة المالية[2]، وبلغت إيرادات مؤسسة «راند» عام ٢٠٠٧م أكثر من ٢٢٣مليون دولار[3]، وهذه الإيرادات تأتي من عوائد عقود البحث والتطوير التي تنفذها مؤسسة «راند» مع القطاعين العام والخاص، ومن تبرعات الأفراد، والمؤسسات الخيرية كـ«مؤسسة فورد» و«مؤسسة سميث ريتشاردسون»[4] وغيرها، وكذلك من النشاطات الخاصة بالمؤسسة مثل تسويق الكتب والمجلات ونحو ذلك.

٢. جانب الموظفين: بدأت مؤسسة «راند» — كما أشرت آنفاً — بعدد قليل من العلماء، ثم وصل ذلك العدد إلى أكثر من ٢٠٠ عالم في عام ١٩٤٨م، وفي السبعينات الميلادية وصل العدد إلى ١٥٠٠موظف[5]، واليوم تضم «راند» أكثر من ١٦٠٠ فرد، منهم ٧٢٠ باحثاً في كافة التخصصات العلمية والمهنية، أكثر من ٦٠ بالمئة منهم يحملون درجة الدكتوراه، و ٢٨ بالمئة درجة الماجستير[6]، وانضم إلى «راند» عبر تاريخها الطويل شخصيات علمية وسياسية وفكرية، سواءً كباحثين أو مستشارين، أو على هيئة أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة، الأمر الذي حقق لمؤسسة «راند» مكانة بارزة بين مؤسسات البحوث الأخرى.

ومؤسسة «راند» تفتخر اليوم بانضمام أكثر من ثلاثين عالماً إلى فريقها البحثي - عبر تاريخها- ممن حصلوا على جائزة نوبل، وأيضاً

---

(١) يُنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مرجع سابق، ص: ٣٠

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص:٣٨

(٣) يُنظر: تاريخ مؤسسة «راند»، موقع المؤسسة: www.rand.org

(٤) مؤسسة سميث ريتشاردسون، مؤسسة خيرية، أسسها عام ١٩٣٥م سميث ريتشاردسون وزوجته غريس جونز ريتشاردسون. مقرها في مدينة وست بورت الأمريكية. هدفها المساعدة في مواجهة التحديات التي تواجهها السياسة العامة للولايات المتحدة، عن طريق تقديم المنح للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والحكومية التي تخدم المصالح الأمريكية. أنظر: موقع مؤسسة سميث ريتشاردسون، www.srf.org

(٥) يُنظر: موسوعة السياسية، ٢/ ٨٠١-٨٠٢

(٦) هذه الإحصائية مصدرها نشراتٌ تعريفية بمؤسسة «راند»، من فرع المؤسسة بقطر.

بانضمام شخصيات سياسية وفكرية بارزة مثل «هنري كيسنجر»[1] و «دونالد رامسفيلد»[2]، وشخصيات فكرية مثل «فرانسيس فوكوياما»[3] وغيرهم.

٣. مجال البحوث: بدأت «راند» بمشروع تطوير طائرات دوغلاس التابعة لسلاح الجو الأمريكي، ثم تطورت بعد ذلك لتشكل تخصصات علمية أخرى مثل الفضاء والشؤون العسكرية الأخرى، وفي الستينات الميلادية حدثت نقلة نوعية في طبيعة أبحاث مؤسسة «راند» إذ بدأت جدياً بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية والأمن الداخلي[4]، حتى باتت بحوث مؤسسة «راند» اليوم تغطي معظم مناحي الحياة تقريباً، ومن أبرز مجالات بحوث مؤسسة «راند»: الشؤون الدولية، الأمن القومي، الصحة والرعاية الصحية، الطاقة والبيئة، التعليم، العدالة المدنية، سياسة الطفل، الفنون، السكان والشيخوخة، السلامة العامة، العلوم والتكنولوجيا، أخطار المخدرات، الإرهاب والأمن الداخلي، النقل والبنية التحتية، القوى العاملة وبيئة العمل، هذا بالإضافة إلى الجانب العسكري الذي برزت فيه مؤسسة «راند» منذ بدايتها.

---

(١) كيسنجر، هنري ألفرد (١٩٢٣-) سياسي أمريكي. ألماني المولد. وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٣-١٩٧٦). حسّن علاقات بلاده بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. ساعد على إنهاء حرب فيتنام. حاول حلّ أزمة الشرق الأوسط خطوة خطوة، ولكنه أخفق. أنظر: معجم أعلام المورد، ص:٣٨٠

(٢) دونالد رامسفيلد، ولد في ١٩٣٢م بولاية الينويز، شغل منصب وزير الدفاع في ولاية الرئيس جيرالد فورد، وذات المنصب منذ عام ٢٠٠١م في ولاية الرئيس «بوش الابن» قبل أن يقدم استقالته عام ٢٠٠٦م، ويُصنّف من اليمين المحافظ . أنظر: موسوعة ويكيبيديا مادة:Donald Rumsfeld

(٣) يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما (١٩٥٢-) ولد في مدينة شيكاغو . يُعد من أهم الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين. أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة جونز هوبكنز.، اشتهر عام ١٩٨٩م بعد مقالته «نهاية التاريخ» التي بشّر فيها بنهاية عصر الاضطهاد والشمولية وحلول النظم الغربية الديموقراطية مكانها، وفي ١٩٩٢م أصبحت تلك المقالة كتاباً شهيراً بعنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير». يعد من أبرز منظري المحافظين الجدد، قبل أن يتراجع عام ٢٠٠٣م ويعلن انتقاداته لهم وللسياسة الأمريكية. من مؤلفاته أيضاً: «ما بعد المحافظين الجدد» (٢٠٠٦م). أنظر: تقرير واشنطن، العدد ١٣٠ في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م

(٤) يُنظر: جيمس الان سميث، سماسرة الأفكار، ترجمة مجدي عبدالكريم، مكتبة مدبولي-القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م، ص: ٢٥٨

المسألة الثانية: أهمية مؤسسة «راند» ومكانتها في أمريكا:

أما فيما يتعلق بأهمية مؤسسة «راند» ومكانتها، فقد وصَفتهَا موسوعة السياسية بأنها: «أكبر مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية»[١]، ووصفتها أيضاً الموسوعة العربية العالمية بأنها: «مؤسسة غير ربحية للبحوث، تقوم بدراسة مشكلات السياسة المختلفة للولايات المتحدة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي»[٢]، أما مؤسسة «راند» فتصف نفسها بأنها مؤسسة بحثية مستقلة ولا تهدف للربح، وأنها ليست بجامعة وليست بمؤسسة للاستشارات الإدارية، ولكنها تجمع بين إمكانيات الاثنتين[٣].

ولذا فهي اليوم أشبه بالمنظومة البحثية المتكاملة، فلديها كلية للدراسات العليا تمنح درجة الدكتوراه في التحليل السياسي، ولديها عدة مشاريع بحثية أخرى عبارة عن معاهد ومراكز مثل: مركز «راند» للسياسات العامة في الشرق الأوسط، ومعهد «راند» قطر للسياسة، ومعهد «راند» للعدل المدني، ومعهد «راند» لبحوث الدفاع الوطني، ومعهد «راند» لسلاح الطيران، ومركز «راند أرويو» لأبحاث الجيش، وغيرها، ولديها بالإضافة إلى مقرها الرئيس في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا مكاتب أخرى في كل من فرجينيا و بنسلفينيا وواشنطن وبيتسبرغ و نيو أورليانز، ولديها كذلك ثلاثة فروع رئيسية خارج أمريكا؛ في كامبريدج بالمملكة المتحدة، وفي بروكسل ببلجيكا، وفي الدوحة بدولة قطر.

لقد كان لأبحاث مؤسسة «راند» دور مهم إبان الحرب الباردة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، حتى باتت توصف في أدبيات السوفييت بأنها «أكاديمية للدمار والموت»، وكان لها دورٌ كذلك في الحرب الفيتنامية، إذ استعانت بها الحكومة الأمريكية في وضع احتمالات الحرب الفيتنامية[٤]، وها هي اليوم تؤدي دورها في فترة الاحتلال العسكري للعراق، إذ أصدرت تقارير عديدة عن الوضع في العراق

---

(١) موسوعة السياسية، ٢/ ٨٠١

(٢) الموسوعة العربية العالمية، النسخة الاليكترونية الكاملة، مادة (راند، مؤسسة)، www.mawsoah.net

(٣) هذه المعلومة مقتبسة من نشرات تعريفية بمؤسسة «راند»، حصل عليها الباحث من فرع المؤسسة بقطر.

(٤) يُنظر: موسوعة السياسية، ٢/ ٨٠١ -٨٠٢

بعد الاحتلال الأمريكي، ومنها -على سبيل المثال – تقرير «خيارات السياسة الأمريكية في العراق».

ومن هنا، فقد كان – ولا يزال- لمؤسسة «راند» منذ تأسيسها وحتى اليوم دورٌ بارز ومؤثر في الشأن الأمريكي، على كافة الصُعد، وهذا الدور المهم لا يتعارض مع كونها «مستقلة وغير ربحية»، إذ إنه- في ظاهره- يأخذ شكل عقود عمل مع الحكومة الأمريكية.

من خلال ما سبق تبيَّن أن مؤسسة «راند» بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة كعقد عمل عسكري بين سلاح الجو الأمريكي وبين مؤسسة «دوجلاس» للطائرات، لتطوير طائرات سلاح الجو وأنظمته، وكان ذلك العقد نتيجة لاقتناع القيادات الأمريكية بجدوى الأبحاث والتطوير التي أنتجت لهم القنابل النووية.

وبعد نحو ثلاث سنوات أنفصل مشروع ذلك العقد عن مؤسسة «دوجلاس» ليُسجَّل ١٩٤٨م كمؤسسة بحثية مستقلة، ومن حينها بدأت المؤسسة الجديدة «راند» تشق طريقها في عالم الأبحاث والتطوير، فتطورت هي ذاتها، وساهمت هي في تطوير الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وسياسياً واجتماعياً، حتى باتت اليوم في مقدمة مراكز البحوث الأمريكية، سواءٌ في حجمها وإمكاناتها أم في علاقتها ومشاريعها مع الحكومة الأمريكية.

المبحث الثاني

أبرز باحثي مؤسسة «راند»، وأهم تقاريرها

المطلب الأول: أبرز باحثي مؤسسة «راند».

هناك مناصب عديدة تستقطب بها مؤسسة «راند» الباحثين والعلماء للانضمام إلى فريقها البحثي، فلديها –على سبيل المثال- باحث متفرغ، و باحث غير متفرغ (متعاون)، واستشاري، و استشاري متعاون، وعضو في مجلس الأمناء، أو في إحدى مراكزها البحثية وغير ذلك، ولقد نجحت بالفعل مؤسسة «راند» منذ تأسيسها في استقطاب عدد كبير من العلماء و السياسيين والمفكرين، الذين انظموا إليها في مناصب ووظائف شتى، ومن أبرز هؤلاء[1]- على سبيل المثال-:

١- الجنرال «أرنولد» (Henry H. Arnold) ، القائد الأعلى للجيش الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية، والمؤسس الأول -كما مرَّ آنفاً- لمؤسسة «راند».

٢- «والتر لويس الفاريز»(Luis Walter Alvarez) ، عالم فيزيائي، عمل كمستشار في «راند» في الفترة ما بين ١٩٤٥م وحتى ١٩٦٦م، وحصل على جائزة نوبل في الفيزياء عام ١٩٦٨م.

٣- «كينث جوزيف أرو» (Kenneth Arrow)، من كبار العلماء والخبراء الاقتصاديين في مؤسسة «راند»، والتحق بها كمستشار منذ عام ١٩٤٨م. حصل على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٧م

٤- «بول انطوني ساموليسون»(Paul Samuelson) ، عالم اقتصاد. عمل كمستشار في مؤسسة «راند» من عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٩٠م، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد على ١٩٧٠م.

٥- «توماس شيلينج» (Thomas C. Schelling) ، عالم اقتصاد.عمل ما يقارب الخمسين عاماً في مؤسسة «راند»، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٥م.

٦- «صموئيل كوهين»(Samuel Cohen)، من كبار باحثي «راند». التحق بها

---

(١) يُنظر: موقع مؤسسة «راند» على شبكة الانترنت: www.rand.org، وكذلك موسوعة ويكيبيديا، مادة: RAND

عام ١٩٥٠م، وهو مخترع القنبلة النيوترونية عام ١٩٥٨م

٧- «هنري كيسنجر» (Henry Kissinger) ، مستشار في مؤسسة «راند» من ١٩٦١ وحتى ١٩٦٩م، وهو سياسي أمريكي بارز. شغل منصب وزير الخارجية في فترة الرئيسين نيكسون وفورد، ومستشاراً للسياسة الخارجية في فترة الرئيسين كينيدي و جونسون.

٨- «جيمس شيلزنغر»(James Schlesinger)، مدير الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة «راند» من ١٩٦١ وحتى ١٩٦٩م، ووزير دفاع أمريكا في الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥)، ووزير الطاقة كذلك في الفترة (١٩٧٧-١٩٨٠).

٩- «دونالد رامسفيلد» (Donald Rumsfeld) ، رئيس مجلس إدارة «راند» لفترتين، الأولى (١٩٨١-١٩٨٦)، الثانية (١٩٩٥-١٩٩٦)، ووزير دفاع أمريكا لفترتين، الأولى (١٩٧٥-١٩٧٧) والثانية (٢٠٠١-٢٠٠٦).

١٠- «كوندوليزا رايس»(Condoleezza Rice) ، عضو في مجلس أمناء مؤسسة «راند» في الفترة (١٩٩١-١٩٩٧)، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي ثم وزيرة خارجية أمريكا في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩).

١١- «فرانسيس فوكوياما» (Francis Fukuyama)، من أشهر وأبرز المفكرين السياسيين الأمريكيين في الوقت الحالي، وهو مؤلف كتاب «نهاية التاريخ»، ويشغل حالياً عضوية مجلس الأمناء في مؤسسة «راند».

هؤلاء نماذج من أبرز باحثي مؤسسة «راند»، ويتضح أنهم جمعوا بين المكانة البحثية في مؤسسة «راند» وبين مناصب ومنازل رفيعة أخرى.

وثمة سؤال يتبادر في هذا الموطن؛ وهو: هل مساهمات هؤلاء الباحثين وغيرهم تُعبِّر عن رأي مؤسسة «راند» أم عن رأيهم فقط؟ سواءٌ كانت تلك المساهمات على شكل دراسات وتقارير أم على شكل آراء تصدر تحت شعار مؤسسة «راند»؟

هنا يمكن التأكيد على أن تلك التقارير والبحوث التي تصدر باسم باحثي مؤسسة «راند» لا تُعبِّر فقط عن رأيهم، بل عن رأي وسياسة وتوجه مؤسسة «راند»، ويدل لذلك ما يلي:

١- أن مؤسسة «راند» لا تُشير في بداية بحوثها إلى أن محتوى البحث لا يُعبِّر بالضرورة عن رأي المؤسسة، بل إنها تؤكد عكس ذلك بإضافة هذه العبارة في مقدمة بحوثها:(هذا المنتج جزء من سلسلة الدراسات العلمية التي قامت بها مؤسسة راند. وتقدم هذه الدراسات نتائج بحثية رئيسية تعالج التحديات التي تواجه القطاعات العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم. تخضع كل الدراسات العلمية التي تقوم بها مؤسسة «راند» لمراجعة دقيقة لضمان المعايير السامية لكفاءة وموضوعية البحث)[1]، فهذه العبارة تؤكد بأن المُنتج (المدونة عليه) قامت به مؤسسة «راند»، بغض النظر عمن أعدَّه، لأنه يُعد جزءاً من المؤسسة، ورأيه وما أعدَّ يُمثل -في النهاية- رأي وتوجه مؤسسة «راند».

٢- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م تجاوز أحد باحثي مؤسسة «راند»[2] حدود سياسة المؤسسة وتوجهها، وأعد تقريراً هاجم فيه المملكة العربية السعودية، وطالب فيه الحكومة الأمريكية باحتلالها وتقسيمها، مما اضطر مؤسسة «راند» إلى طرده من عمله في المؤسسة.

فهذا الموقف يدل أيضاً على ضرورة التزام الباحثين في مؤسسة «راند» بسياساتها وتوجهاتها العامة.[3]

ومن هنا فإن بحوث مؤسسة «راند» وتقاريرها تحمل فكرها ومنهجها، ولا يمكن لباحثيها الخروج عن ذلك الفكر والمنهج.

---

(١) يُنظر على سبيل المثال تقرير: بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص:٢

(٢) اسم هذا الباحث: لوران مورافيك، وهو من أسرة يهودية بولندية هاجرت إلى فرنسا في الخمسينيات، ثم تزوج من يهودية أمريكية في الثمانينات مما أتاح له الحصول على الجنسية الأمريكية، وقد التحق بمؤسسة «راند» في التسعينيات. ألقى لوران تقريره كمحاضرة في اجتماع لمجلس الدراسات الدفاعية في ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢م، وهو مجلس يتبع لوزارة الدفاع الأمريكية، وتم تسريب ذلك التقرير إلى صحيفة «الواشنطن بوست»، مما أضطر حكومة «بوش الابن» للاعتذار للملكة العربية السعودية. أنظر: صحيفة الشرق الأوسط العدد٨٦٧٧ في ١٨/ ٨/ ٢٠٠٢م، و: الجزيرة نت، حلقة بعنوان (مستقبل العلاقات السعودية الأمريكية)، في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٢م، www.aljazeera.net

(٣) هذا الموقف لمؤسسة «راند» يدل على ضرورة التزام باحثيها بسياستها وتوجهاتها، ولا يدل بالضرورة على مسألة حيادية المؤسسة وموضوعيتها -هذا من جهة-، ومن جهة أخرى لا يدل على أن مؤسسة «راند» تداري أحداً من الدول الإسلامية، أو أن لديها سقفاً من الحرية لا يمكن تجاوزه، وإنما يدل على أنها لا تريد الخروج عن الإطار الشكلي للدبلوماسية الأمريكية، حتى وإن كانت في باطن الأمر حليفاً مهماً في رسم السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: اهتمام مؤسسة «راند» بالعالم العربي والإسلامي.

صنّف الباحث «دونالد أبلسون» مؤسسة «راند» بأنها من متعهدي الحكومة (government contractors) ، أي أن الحكومة الأمريكية غالباً ما تعهد إليها بدراسة القضايا المهمة، سواء في الشؤون الداخلية أم الخارجية، ويدل على هذا أن غالب إيرادات مؤسسة «راند» هي من تعهداتها (عقودها) مع الحكومة الفيدرالية الأمريكية.

ولو نظرنا إلى أبرز الملفات لدى السياسة الخارجية الأمريكية لوجدنا أن أبرزها وأهمها ما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي؛ وتحديداً ما يُسمى بمنطقة «الشرق الأوسط»، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية ودفاعية، ليس هذا موضع تفصيلها، ولكننا نقول هنا أن هذا الاهتمام بالرغم من وجوده ظاهراً منذ أربعينيات القرن العشرين المنصرم إلا أنه يتفاوت من حكومة أمريكية إلى أخرى، وأبرز فترات قوة ذلك الاهتمام هي فترة رئاسة «بوش الابن»، التي شهدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

ومن هنا كان لمتعهدي الحكومة من أمثال «مؤسسة راند» و«المعهد المدني»[١] دورٌ في هذا الاهتمام؛ سواء فيما تطلبه الحكومة الأمريكية (تعاقداً) أو فيما لم تطلبه مما يصب بطريقة أو بأخرى في اهتمام وأولويات الحكومة الأمريكية، ولذلك لا يمكن الجزم بأن أي بحث أنتجته تلك المؤسسات عن العالم العربي أو الإسلامي هو نتيجة عقد أو طلب من الحكومة الأمريكية، ولا يمكن أيضاً الجزم بأن كل بحوث تلك المؤسسات عن العالم العربي والإسلامي هي مما يتاح للجمهور الاطلاع عليه، أي أنه (غير سري).

أما ما يمكن الجزم به فهو أن تلك البحوث لا تخرج عن دائرة اهتمام الحكومة الأمريكية، وأنها بطريقة أو بأخرى تساهم في رسم سياسات الولايات

---

(١) أسس المعهد المدني (Urban Institute) في العاصمة واشنطن من قبل إدارة الرئيس «ليندون جونسون» ١٩٦٨م بوصفه منظمة مستقلة، وبه قرابة ٢٥٠ باحثاً، و١٥٠ موظفاً، وميزانيته السنوية خمسين مليون دولار، وتستحوذ الحكومة الفيدرالية الأمريكية على ما نسبته ٦٢ بالمائة من عقود المعهد المدني. أنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، ص: ٣٨،٢٤٤. و: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Urban Institute

المتحدة نحو العالم العربي والإسلامي.

جاء في موسوعة السياسية: «ومن الأبحاث التي طلب كيسنجر من مؤسسة «راند» إجراءها أثناء عمله مساعداً للرئيس «نيكسون» لشؤون الأمن القومي بحث يدور حول.. «الأسلحة الذرية التي يمكن للولايات المتحدة أن تستخدمها في منطقة الشرق الأوسط»!(١)

لقد ساهمت بالفعل مؤسسة «راند» في رسم السياسيات الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، ولذلك يُمكن القول أن أهم وأبرز تقارير وبحوث مؤسسة «راند» في الجانب السياسي إنما هي تلك المتعلقة بالعالم العربي والإسلامي، وسوف أسوق فيما يلي العديد من الأمثلة التي تدل على ذلك، وأبدؤها بالقديم من تلك التقارير(٢):

١- تقرير: «سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: القيود والخيارات»، ١٩٧٠م

٢- تقرير: «الإمكانات الاقتصادية للبلدان العربية»، ١٩٧٨م

٣- تقرير: «الرجال والأسلحة في الشرق الأوسط: العامل البشري في تحديث الجيش»، ١٩٧٩م

أما قُبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وبعدها، فقد توالت بحوث مؤسسة «راند» عن العالم العربي والإسلامي بشكل كبير جداً(٣)، وهذا أمر طبيعي تابعٌ - كما سبق - لمدى قوة اهتمام الحكومات الأمريكية بهذه المنطقة، ومن أمثلة تلك البحوث:

١- تقرير: «إسلام حضاري ديموقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات»،

---

(١) موسوعة السياسية، ٢/ ٨٠٢

(٢) يُنظر: موقع مؤسسة «راند» على شبكة الانترنت: www.rand.org، وقد حرصت على ترتيب هذه الأمثلة وفق تقارب مواضيعها، وما لم يُكتب تاريخ صدوره فلأن موقع المؤسسة يشترط شراء التقرير للتمكن من قراءة تفاصيله، أو لأنه غير متاح للقراءة، واكتفى الموقع فقط بذكر اسمه ومعلومات مختصرة عنه.

(٣) قبيل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بعدة سنوات ازداد اهتمام مراكز البحوث الأمريكية بالعالم الإسلامي، وخاصة بعد تفجير سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨م.

٢٠٠٣م

٢- تقرير: «العالم المسلم بعد ١١/ ٩»، ٢٠٠٤م

٣- تقرير: «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، ٢٠٠٧م

٤- تقرير: «الاتجاهات الفكرية الحالية في الفكر العربي».

٥- تقرير: «الشعور بالحصار: الجغرافيا السياسية للإسلام والغرب».

٦- تقرير: «الإسلام والغرب: البحث عن أرضية مشتركة» ٢٠٠٦م

٧- تقرير: «أفغانستان: توطيد أركان الدولة المارقة»، ٢٠٠٠م

٨- تقرير: «الديموقراطية والإسلام في الدستور الأفغاني الجديد»، ٢٠٠٣م

٩- تقرير: «الإسلام في شمال القوقاز: المثال الشيشاني»، ٢٠٠٣م

١٠- تقرير: «شمال القوقاز: نضال روسي طويل لإخضاع الشركس».

١١- تقرير: «فهم إيران»، ٢٠٠٩م

١٢- تقرير: «ظهور الباسداران»[1]، ٢٠٠٩م

١٣- تقرير: «إيران وأمن الخليج».

١٤- تقرير: «الجزائر: الدولة الأصولية القادمة»، ١٩٩٦م

١٥- تقرير: «الأمن في شمال أفريقيا: التحديات الداخلية والخارجية»، ١٩٩٣م

١٦- تقرير: «الأمن في البحر الأبيض المتوسط: الآفاق الجديدة والآثار المترتبة على السياسة الأمريكية»، ١٩٩٢م

١٧- تقرير: «تمرد المسلمين المالاويين جنوب تايلاند»، ٢٠٠٨م

١٨- تقرير: «وسط آسيا: الجغرافيا السياسية الجديدة»، ١٩٩٢م

١٩- تقرير: «تركيا تتجه للشرق: التوجهات الجديدة نحو الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي القديم»، ١٩٩٢م

٢٠- تقرير: «صعود الإسلام السياسي في تركيا»، ٢٠٠٨م

٢١- تقرير: «مشكلة العرب الفلسطينيين اللاجئين».

٢٢- تقرير: «القومية الفلسطينية: الأبعاد السياسية و العسكرية».

٢٣- تقرير: «المقاومة الفلسطينية والسياسة العربية».

---

(١) الباسدران، هو حرس الثورة الإسلامية، ويسمى (الحرس الثوري)، وهو قوة عسكرية أسسها الخميني في بداية ثورته عام ١٩٧٩م . أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: حرس الثورة الإسلامية.

٢٤- تقرير: «المرأة القطرية في مجال العمل»، ٢٠٠٨م

٢٥- تقرير: «أنماط الخصوبة ومحدداتها في الشرق الأوسط العربي».

٢٦- تقرير: «تغيير التوجهات العسكرية في الشرق الأوسط».

٢٧- تقرير: «الديناميكية السياسية والأمن في شبة الجزيرة العربية في التسعينات»، ١٩٩٣م

٢٨- تقرير: «العلاقات السعودية المصرية».

٢٩- تقرير: «الإدارة العليا في مصر: هيكلتها وجودتها ومشاكلها».

٣٠- تقرير: «حركة كفاية» ٢٠٠٨م

٣١- تقرير: «المزيد من الحرية، القليل من الإرهاب: التحرير والعنف السياسي في العالم العربي»، ٢٠٠٨م

٣٢- تقرير: «صوت الجهاد: بعباراتهم»، ٢٠٠٨م

٣٣- تقرير: «الحديث مع العدو: المسار الدبلوماسي الثاني في الشرق الأوسط وجنوب آسيا»، ٢٠٠٧م

٣٤- أما التقارير الخاصة بالعراق فهي كثيرة جداً، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م، ومن تلك التقارير:

٣٥- تقرير: «مكافحة التمرد في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٦)».

٣٦- تقرير: «تطوير قطاع الأمن في العراق».

٣٧- تقرير: «خيارات السياسة الأمريكية في العراق».

٣٨- تقرير: «دور أمريكا في بناء الأمة، من ألمانيا إلى العراق».

٣٩- تقرير: «دور الأمم المتحدة في بناء الأمة، من الكونغو إلى العراق».

هذه أمثلة فقط، لكمٍ كبيرٍ جداً من التقارير عن العالم العربي والإسلامي، هذا بالإضافة إلى «التقارير الموجزة»[١] التي يصعب حصرها، ويضاف إلى ذلك أيضاً الندوات والمؤتمرات التي تعقدها مؤسسة «راند» لمناقشة قضايا العالم العربي

---

(١) تحرص مؤسسة «راند» وغيرها من المؤسسات البحثية على إصدار التقارير الموجزة (Summary reports)، وهذه التقارير الموجزة إما أنها اختصارٌ لتقرير طويل أو أنها تقرير مستقل جديد، والهدف من فكرتها هو التيسير على صانعي القرار الذي لا يجدون وقتاً كافياً لقراءة التقارير الطويلة، بعكس الموجزات التي يَسهل قراءتها.

والإسلامي، وهذا بلا شك يدل بشكل واضح على مدى أهمية العالم العربي والإسلامي بالنسبة لمؤسسة «راند».

وأمام هذه الأمثلة الكثيرة لتقارير مؤسسة «راند» عن العالم العربي والإسلامي ثمة سؤال يتبادر إلى الذهن وهو: ما مدى التزام مؤسسة «راند» بالموضوعية والحياد في بحوثها وتقاريرها عن العالم العربي والإسلامي؟

هذا السؤال وغيره من التساؤلات هو بعض ما يسعى هذا البحث للإجابة عنه، ولذلك لا يمكن الجزم بشيء من هذا قبل إتمام هذه الدراسة.

ولكن ثمة أمر عام يمكن تناوله هنا، وهو أن غالبية مراكز البحوث الأمريكية – ومنها مؤسسة «راند» – ترفع شعار الاستقلال وعدم الربحية، ومعنى الاستقلال (مستقلة): أي أنها لا تتبع للحكومة أو لأي جهة أخرى، ومعنى عدم الربحية (غير ربحية): أي أنها ليست تجاريةً تسعى إلى الربح و تنمية رأس المال.

وهنا نسأل ونقول: هل ثمة علاقة بين هذا الجانب (مستقلة، غير ربحية) وبين جانب الموضوعية (الحيادية في الأبحاث)؟ ، أو بعبارة أخرى: هل كل بحث يصدر عن مراكز البحوث – التي ترفع شعار الاستقلال وعدم الربحية- يعتبر بحثاً موضوعياً أو حتى علمياً؟

يجيب الدكتور «دونالد أبلسون » على مثل هذا التساؤل بالنفي، ويؤكد أن الاستقلالية شيء، والموضوعية شيءٌ آخر، ويقول موضحاً ذلك: «تتجه الشركات الكبرى والمؤسسات الخيرية التي تسعى إلى التأثير على المواقف العامة والسياسة العامة إلى المؤسسات البحثية التي تماثلها في الذهنية، وتستطيع إنتاج بحوث سياسة ملائمة في الوقت المناسب»[1]، ويؤكد كذلك على خطورة اعتماد مراكز البحوث في الدعم على الشركات والمؤسسات الخيرية، إذ يمكن أن يؤدي عدم التوافق بين أجندة (أهداف) المانحين وبين سياسة المؤسسة البحثية إلى نتائج خطيرة! كما حصل لمعهد أمريكان انتربرايز (The American Enterprise) في منتصف الثمانينيات حينما فشل مديره في إقناع العديد من المؤسسات الخيرية اليمينية بسياسة المعهد المحافظة، مما أدى إلى سحب تلك

---

(١) دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مرجع سابق، ص:٧٤

المؤسسات دعمها عن المعهد وكانت النتيجة أن أشرف على الإفلاس.[1]

وقد ذهب أيضاً «جيمس ألان سميث»[2] إلى استحالة الجزم بموضوعية وحيادية خبراء مراكز البحوث في عملية صنع السياسية أو تقييمها، إذ إنهم كسبوا مقابل التنازل عن الموضوعية مناصبَ سياسية وإدارية.[3]

ومن هنا يتضح أن الجزم بأن هذه المؤسسة البحثية أو تلك موضوعية أو ليست موضوعية أمر بالغ الحساسية، إذ يحتاج الحكم عليها إلى مزيد من التمحيص والتدقيق، ولكن الأمر الذي لا بد أن يكون واضحاً هو عدم الخلط بين مسألة الاستقلالية ومسألة الموضوعية، فالأولى (الاستقلالية) يمكن إثباتها مباشرة بعدم وجود أي ارتباط ظاهر أو تبعية بين المؤسسة البحثية وأي جهة أخرى حكومية كانت أم غير ذلك، أما الثانية (الموضوعية) فهي التي ينبغي التأني قبل الجزم بوجودها من عدمه، والاستناد في ذلك إلى الأدلة العلمية والبراهين الواقعية، بغض النظر عن ذهنية أو ميول تلك المؤسسة أو انتمائها.

أما عن مؤسسة «راند» تحديداً فهي تكتب بجوار اسمها وشعارها:

.OPJECTIVE ANALYSIS.EFFECTIVE SOLUTIONS

أي: تحليل موضوعي. حلول فعَّالة.

وفي التعريف بنفسها تورد «راند» أن لديها معايير عالية الجودة في البحث والتحليل، وأن لديها ستة ركائز ثابتة تعتمد عليها في كافة الدراسات والمشاريع وهي: الجودة، الموضوعية، التعاون المتعدد التخصصات، الابتكار، الأُطر الزمنية المرنة، العلاقة المستديمة بالعملاء.

وعن ركيزة الموضوعية تضيف «راند» بأنها تلتزم بالموضوعية لكي تضمن ثلاثة أمور هي:

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص:٩٦

(٢) جيمس ألان سميث James Allen Smith، أستاذ التاريخ. تقلد العديد من المناصب العلمية، وعمل أستاذاً للتاريخ في العديد من الجامعات الأمريكية. يعمل حالياً باحثاً في معهد جورج تاون للسياسة العامة التابع لجامعة جورج تاون. أنظر: موقع معهد جورج تاون للسياسة العامة، www.cpnl.georgetown.edu

(٣) يُنظر: جيمس ألان سميث، سماسرة الأفكار، مرجع سابق، ص: ١٥٢ - ١٥٣

- تقييماتٌ غير متحيزة وواقعية.

- وقائعَ وليس افتراضات.

- خياراتٍ متعددة مرفقة بشروحات واضحة[1].

وكثيراً ما تؤكد مؤسسة «راند» على العبارة التالية:(تخضع كل الدراسات العلمية التي تقوم بها مؤسسة راند لمراجعة دقيقة لضمان المعايير السامية لكفاءة وموضوعية البحث)[2]، بل وتضيفها في الورقات الأولى في كافة تقاريرها المنشورة، ومنها هذا التقرير موضع الدراسة.

ومن هنا نقول: إن مسألة موضوعية وحيادية تقارير مؤسسة «راند» عن العالم العربي الإسلامي مما يسعى هذا البحث إلى كشفها وبيانها، خاصة وأنه يتناول أهم تقارير مؤسسة «راند» عن العالم الإسلامي.

وبعد، ففي ختام هذا المبحث يتضح أن مؤسسة «راند» نجحت في استقطاب الكثير من العلماء والسياسيين والمفكرين إلى فريقها البحثي، وقد ضربت أمثلة لأبرز أولئك الباحثين، ويتضح أيضاً أن باحثي «راند» لا يمثلون فيما يُنتجون من أبحاث وتقارير أنفسهم وحسب، وإنما يمثلون فكر مؤسسة «راند» وتوجهها.

ويتضح أيضاً مدى اهتمام مؤسسة «راند» بالعالم العربي والإسلامي، من أقصاه إلى أقصاه، وسقت لذلك أمثلة من تقاريرها تؤكد ذلك الاهتمام، وتؤكد مدى ارتباط مؤسسة «راند» بصنع القرار الأمريكي، إذ لو كانت المسألة مجرد أبحاثٍ تكتب لتنشر، أو لتباع، فكم هم الذين سيقرؤون -مثلاً- عن حركة كفاية في مصر، أو عن المسلمين المالاويين في تايلاند، أو عن الديناميكية السياسية في الجزيرة العربية؟!

لا شك إذاً أن تلك التقارير موضوعةٌ بالدرجة الأولى على طاولة صانع القرار الأمريكي، إذ هو المستفيد قطعاً من هذه البحوث المتخصصة والدقيقة في شؤون العالم العربي والإسلامي.

---

(١) يُنظر: موقع مؤسسة «راند» على شبكة الانترنت: www.rand.org

(٢) يُنظر: تقرير: بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص:٢

المبحث الثالث

تعريف موسع بتقرير مؤسسة «راند»:

« إسلام حضاري ديموقراطي / شركاء وموارد واستراتيجيات»

المطلب الأول: توصيفٌ عام للتقرير.

سيكون الحديث في هذا المطلب من خلال ثلاث مسائل؛ الأولى عن عنوان التقرير، والثانية عن ترجمة التقرير، والثالثة عرض عام لمحتوى التقرير.

وتفصيل هذه المسائل الثلاث على النحو التالي:

المسألة الأولى: عنوان التقرير

عنوان التقرير باللغة الإنجليزية هو:

Civil Democratic Islam : Partners, Resources, Strategies

وتُرجم هذا العنوان بترجمتين:

الأولى: «إسلام حضاري ديموقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات».

الثانية: « الإسلام الديمقراطي المدني .. الشركاء والمصادر والاستراتيجيات».

وسبب وجود ترجمتين للعنوان هو وجود ترجمتين للتقرير -كما سيأتي في المسألة الثانية-، وعند التأمل في ترجمتي العنوان نجد أنه لا يوجد فرق بينهما، فالتقديم والتأخير في بعض الكلمات لا إشكال فيه، والحضاري هو نفس معني المدني، والموارد والمصادر بمعنى واحد.

وبنظرة عامة على العنوان «إسلام حضاري ديموقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات» نقول: إن الإسلام الذي ينشده الغرب هو الذي يتصف بالديموقراطية وبالتحضُّر (المدنية)، ولبلوغ ذلك الهدف (الإسلام المدني) لا بد من تحديد الشركاء المناسبين، والموارد اللازمة لذلك، ومن ثَمَّ وضع خطواتٍ محددة (استراتيجية) للوصول في النهاية إلى ذلك الإسلام الحضاري الديموقراطي.

هذا توصيف عام لعنوان التقرير من خلال ربطه - بشكل عام - بمحتوى التقرير، ويحسُن هنا الوقوف سريعاً عند الصفتين المذكورتين في العنوان لذلك النموذج الإسلامي المنشود غربياً؛ وهما: الحضاري، والديمقراطي.

أما صفة الحضاري (المدني)[1] فمعنى المدني إجمالاً، يتحدد في مقابل ما هو ديني، ففي كثير من الأدبيات، تستعمل لفظتا الديني والمدني كلفظتين متقابلتين، فنقول على سبيل المثال: السلطة المدنية، السلطة الدينية، الدولة الدينية، الدولة المدنية[2]، هذا بشكل عام، أما هذه الصفة (الحضاري أو المدني) التي يريدها التقرير في الإسلام المنشود، فتعني للغرب أمران؛ الأول: أن يتناغم ذلك الإسلام مع الحضارة الغربية ويسير في فلكها، والثاني: أن يكون ذلك الإسلام مدنياً بمعنى أنه لا يُعارض مؤسسات المجتمع المدني (المؤسسات الأهلية) التي هي مفتاح تطوير الإسلام بالنسبة للغرب، وسيأتي تفصيل هذه النقطة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في الفصل الرابع من هذا البحث.

وأما الصفة الثانية (الديموقراطي)، فهي أولاً نسبةً إلى الديموقراطية، التي تُعرَّف - بصرف النظر عن أنماطها وتطبيقاتها المعاصرة[3]- بأنها: «نظام سياسي- اجتماعي، يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة».[4]

ولو أخذنا هذا التعريف (السياسي) للديمقراطية، مجرداً وبغض النظر عن مسألة تعارض أو توافق الديموقراطية، وتساءلنا: هل الغرب اليوم بقيادة أمريكا يسعى حقيقة لنشر هذه الأوصاف المثالية الواردة في التعريف على العالم الإسلامي؟.

---

(١) في الترجمة (أ) يُستخدم تارة لفظ «الحضاري»، وتارة لفظ «المدني» لوصف الإسلام المنشود، أنظر - مثلاً- في الترجمة (أ) الصفحات: ٥٩،٦١،٧٠، وأما في الترجمة (ب) فلم يُستخدم سوى لفظة «المدني»، وهذا يدل من جهة أخرى على أن التقرير لا يقصد من قريب أو بعيد الحضارة الإسلامية، ولذلك أعرضت عن الحديث عنها.

(٢) يُنظر: ناصيف نصار، مفهوم المجتمع المدني، بحث مقدم في الأسبوع الثقافي الثاني لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في جامعة دمشق، نشر: موقع الجمل www.aljaml.com

(٣) أوردت هنا التعريف بالديموقراطية فقط، ولم أتطرق إلى تطبيقاتها المعاصرة ومدى تحقيقها للمساواة والمشاركة الحرة من عدمه، وفي الفصل الرابع ثمّة تفصيل حول حقيقة مطالبة الغرب بتطبيق الديموقراطية في العالم الإسلامي.

(٤) موسوعة السياسية، ٢/ ٧٥١

هذا التساؤل أيضاً مما سيجيب عليه ويناقشه هذا البحث، بعون الله وتوفيقه.

المسألة الثانية: ترجمة التقرير

يوجد للتقرير ترجمتان إلى اللغة العربية، رَمزْت للأولى منهما بالرمز (أ)، وللثانية بالرمز (ب)، وتوصيف هاتين الترجمتين على النحو التالي:

الترجمة (أ) للتقرير:

وهي صادرة من نفس مؤسسة «راند»، وعنوان التقرير في هذه الترجمة (إسلام حضاري ديموقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات).

وتمتاز هذه الترجمة بقلة الأخطاء اللغوية، وبدقتها في بيان مراد المؤسسة في كل موطن من مواطن التقرير، إذ من المعلوم أن العبارة الواحدة من اللغة الإنجليزية قد تترجم إلى اللغة العربية بأكثر من وجه.

أما الملاحظات على هذه الترجمة فهي كالتالي:

١- إغفالها لترجمة «قائمة الكلمات»[1] في بداية التقرير على الرغم من أهميتها؛ إذ بها يتضح فهم المؤسسة لكثير من المصطلحات الإسلامية؛ كالحجاب والفتوى والشريعة وغيرها، مما هو موجود في «قائمة الكلمات» في النسخة الأساسية (الإنجليزية).

٢- إغفالها ترجمة مواضع مهمة وحساسة من التقرير الأساسي، ومن تلك المواضع -مثلاً-:

- زعمه بأن شرائح كبيرة من المسلمين أميّة لا تفهم القرآن!
- تطاوله على فقهاء السعودية.
- إشارته في التقرير الأساسي إلى أن العديد من العلمانيين في العالم الإسلامي يكرهون أمريكا، ويناصبونها العداء.

هذا، وسيأتي بيان ومناقشة هذه المواضع وغيرها كذلك بين ثنايا هذا البحث.

٣- إغفال ترجمة المراجع، بالرغم من أهميتها في فهم خلفيات إعداد وكتابة التقرير.

---

(١) قائمة الكلمات GLOSSARY هي قائمة توضيحية لأبرز مصطلحات التقرير.

٤- غياب التنسيق والترتيب في الترجمة (أ)، إذ تجد – مثلاً- حاشية الصفحة الحالية في الصفحة التالية، وهكذا.

الترجمة (ب) للتقرير:

وهي ترجمةٌ للتقرير قام بها موقع «إسلام ديلي» (islamdaily.net)، وعنوان التقرير في هذه الترجمة هو:(الإسلام الديمقراطي المدني.. الشركاء والمصادر والاستراتيجيات).

ومن أبرز ما تميزت به؛ ترجمة «قائمة الكلمات»[1] التي أغفلتها الترجمة (أ).

وأما الملاحظات على هذه الترجمة فهي كالتالي:

١- أهم وأبرز ملاحظة على هذه الترجمة هي ترجمتها مصطلح (Modernists) بالحداثيين، وهذا خطأ كبير وقع فيه المترجم (إسلام ديلي)، فبالرغم من أن مصطلح (Modernists) يَحتمل هذه الترجمة، إلا أن الأوصاف العديدة التي أوردها التقرير الأساسي لهذا المصطلح لا تتماشى مع هذه الترجمة، كإشارته – مثلاً- إلى أن مصادر الـ (Modernists) هي القرآن والسنة، ولا شك أن الحداثيين بعيدون عن القرآن والسنة.

والصحيح ما جاء في الترجمة (أ)، وهو ترجمة هذا المصطلح بالمجددين، إذ هم أولاً: عَينُ من تقصدهم مؤسسة «راند»، وثانياً: هم من تنطبق عليه عبارات التقرير وأوصافه لا الحداثيين، وسيأتي في الفصل الثالث الحديث بالتفصيل عن هؤلاء المجددين الذين تعنيهم «راند».

٢- إغفال ترجمة جدول القضايا الرئيسية في الفصل الأول، بالرغم من أهميته.

٣- إغفال ترجمة المراجع، كما هو الحال في الترجمة (أ).

٤- كثرة الأخطاء اللغوية.

٥- ركاكة العبارة في الكثير من المواطن، حتى إن بعض تلك العبارات لا يكاد يُفهم.

---

(١) سُميت هذه القائمة في الترجمة (ب) بـ «مَسْرد الكلمات»، والأقرب للمضمون وللترجمة من الأصل تسميتها بـ «قائمة الكلمات».

وبعد، فهذه أبرز أوصاف ترجمتي التقرير، وبشكل عام ثمَّة ملاحظتان رئيستان على هاتين الترجمتين:

الأولى: أنهما اختلفتا في ترجمة ركن رئيس من أركان التقرير، وهو مصطلح (Modernists)، إذ إن التقرير الأساسي خلُص إلى أن الـ (Modernists) هم الخيار الاستراتيجي الغربي لتطوير الإسلام، ولا شك أن الصواب أنهم «المجددون» وهو ما جاء في الترجمة (أ)، ولهذا فقد بَعُدت الترجمة (ب) عن مضمون التقرير ومقصوده، الأمر الذي قلل بشكل كبير من أهمية التقرير بالنسبة للقارئ المسلم المستوعب أصلاً لخطر الحداثيين.

الثانية: أن الترجمة (ب) بالرغم من الخطأ الكبير الذي وقعت فيه إلا أنها الأوسع انتشاراً من الترجمة (أ) التي هي ترجمة مؤسسة «راند» ذاتها! .

ومن المؤسف أن أغلب القراءات النقدية التي وقفت عليها والتي تناولت هذا التقرير معتمدةً على الترجمة (ب)؛ بَعُدت في نقدها للتقرير عن مقصد التقرير الأساسي وهدفه واستراتيجيته، وأخذت تُحذِّر من الحداثيين وخطرهم، مع أن المقصود في التقرير غيرهم!

وبناءاً على ما سبق فقد اعتمدت على الترجمة (أ) في هذا البحث[1]، مع الاستفادة من الترجمة (ب).

المسألة الثالثة: عرضٌ عام لمحتوى التقرير

تقرير «إسلام حضاري ديموقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات» يدخل ضمن إطار تقارير مؤسسة «راند» الصادرة بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والتي تبحث بمجموعها - من وجهة نظر غربية- في جذور «الإرهاب» في العالم الإسلامي[2]، وتسعى لإيجاد الحلول واقتراحها على السياسيين في الغرب، للحد

---

(١) في أثناء تسجيل الموضوع، وفي بداية الدراسة لم يكن بين يدي سوى الترجمة (ب)، وبعد أن حصلت على الترجمة (أ) اعتمدتها في الدراسة، كونها صادرة من نفس مؤسسة «راند»، وتعبِّر بشكل دقيق عن مقصود مؤسسة «راند».

(٢) لا يفوت التنبيه هنا إلى أنه بالرغم من وفرة ما كُتب عن الإرهاب إلا أنه لا يمكن لأحد أن يزعم وجود تعريف اصطلاحي للإرهاب، تلتقي عليه الآراء إجماعاً أو إجمالاً، بل إن الغرب لم يحرص على أن يُوجِد تعريفاً موحداً للإرهاب، لكي تكون تهمة «الإرهاب» سهلة التعليق على رقبة كل من لا يتوافق معه أو يعارضه. وللمزيد حول هذه المسألة يُنظر -مثلاً-: تحديات في عالم متغير، (تقرير استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان/ الإصدار الثاني ١٤٢٥هـ)، مجلة البيان، ط١، ١٤٢٥هـ ص:٥٩-٨٦

من ظاهرة «الإرهاب» التي تُهدد – بحسب «راند» – الأمن القومي الأمريكي.

صدر هذا التقرير عن مؤسسة «راند» في عام ٢٠٠٣م، وكان من إعداد الباحثة «شيريل بينارد»، ويقع التقرير الأساسي في ثنتين وسبعين صفحة، وترجمته (أ) تقع في ثلاث وثمانين صفحة، و(ب) في مائة صفحة.

ويشتمل التقرير على تمهيد، ومختصر، وثلاثة فصول، وأربعة ملاحق، على النحو التالي:

- **التمهيد** و به توصيف عام لحالة العالم الإسلامي، ولأهداف الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسلام، ودور هذا التقرير وأهميته في تحقيق تلك الأهداف.

وبعد التمهيد يأتي مختصرٌ التقرير، وهو ملخص دقيق لما ورد في التقرير من تفصيل ونتائج.

- **الفصل الأول**: وعنوانه « تحديد الموضوعات: مدخل إلى المجالات الفكرية للإسلام المعاصر».

وفي هذا الفصل عَرَض التقرير بالتفصيل لما يزعم أنها قضايا مُختلف عليها في العالم الإسلامي، واختصرها كذلك في جدول يوضح باختصار تلك القضايا والآراء حولها.

- **الفصل الثاني**: وعنوانه «خيارات البحث عن شركاء لتعزيز الإسلام الديمقراطي».

وفيه عرض التقرير تفصيلاً للفئات الفكرية الأربع (العلمانيون، الأصوليون، التقليديون، المجددون) والتي زعم أنها التي تُمثِّل التوجهات الإسلامية اليوم، بالإضافة إلى الصوفية التي ألحقها بهذا الفصل، كونها شريكاً مناسباً للغرب.

- **الفصل الثالث**: وعنوانه «الاستراتيجية المقترحة».

وفيه وضع التقرير استراتيجية واضحة لتطوير الإسلام، بحيث يصبح حضارياً ديموقراطياً يتماشى مع الغرب.

- الملاحق: وهي أربعة ملاحق، كما يلي:

١- الملحق الأول، وعنوانه: «الحروب بين أحاديث السنة النبوية»

وفيه يقترح التقرير التركيز على الحديث النبوي كمجال وأداة لتطوير الإسلام، بعيداً عن القرآن الكريم الذي يُعد (عند المسلمين) كتاباً مقدساً غير قابل للنقد.

٢- الملحق الثاني، وعنوانه: «دراسة حالة الحجاب»

وفيه يزعم التقرير أن حجاب المرأة المسلمة يُعد قضية سياسية وشعاراً للأصولية أكثر من كونه شعيرة، ومن ثمَّ دعا الحكومة الأمريكية لمنعه.

٣- الملحق الثالث، وعنوانه: «في أغوار الاستراتيجية»

وفي هذا الملحق وصفٌ مفصلٌ ودقيق لكيفية تطبيق الاستراتيجية التي وردت في الفصل الثالث.

٤- الملحق الرابع، وعنوانه: «مراسلات وزارة الخارجية الأمريكية يرد فيها وصف الإسلام»

وهذا الملحق عبارة عن رسالة موجهة من عضو مجلس النواب الأمريكي «توم لانتوس»[1] (Tom Lantos) إلى وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول»[2](Colin Powell) في عام ٢٠٠٢م، وينتقد فيها «توم لانتوس» بعض المواد الإعلامية التي تنشرها وزارة الخارجية، والتي قد يُفهم منها – في خضم الحرب على الإرهاب - التهاون مع الإسلام، أو مع بعض شخصياته المعادية للسامية والمؤيدة للعمليات الانتحارية -حسب الرسالة- من أمثال يوسف القرضاوي وعبدالرحمن السديس! .

---

(١) توماس بيتر لانتوس، (١٩٢٨-٢٠٠٨م) ولد في بودابست بالمجر لأبوين يهوديين. عضو ديمقراطي في مجلس النواب الأمريكي من عام ١٩٨١م وحتى وفاته عام ٢٠٠٨م، كان من الداعمين بقوة لاحتلال أمريكا للعراق. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Tom Lantos

(٢) كولن لوثر باول، (١٩٣٧-)جنرال وسياسي جمهوري أمريكي، ولد في نيويورك لعائلة جامايكية مهاجرة أصولها أفريقية. شغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة (١٩٨٩-١٩٩٣م)، ثم وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٥م). أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Colin Powell

وفي ختام الرسالة يطلب إليه المبادرة باتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح تلك الملاحظات.

ويبدو أن مُعدة التقرير رأت مناسبة هذه الرسالة لمحتوى التقرير، فألحقتها كاملة بالتقرير.

- المراجع: وسيأتي الحديث عنها في المطلب التالي.

وبعد، فهذا توصيف عام للتقرير، وسيرد -إن شاء الله- بين ثنايا هذا البحث مناقشة تفصيلات التقرير ومحتوياته، وبالله التوفيق.

المطلب الثاني: مصادر ومراجع التقرير.

سبقت الإشارة في المطلب السابق إلى أن مراجع التقرير لم تتم ترجمتها إلى اللغة العربية، سواءٌ في الترجمة (أ) أو الترجمة (ب)، ونظراً لأهميتها في فهم التقرير ومنطلقاته قمت بترجمتها إلى اللغة العربية، ومن ثم قمت بفرزها وحصرها، والتأمل فيها ودراستها، وقد خَلُصت من ذلك إلى النتائج التالية:

أولاً: أن عدد مراجع التقرير هو ستة وثمانون مرجعاً، موزعةً على النحو التالي:

١- أربعة وثلاثون كتاباً.

٢- تسعة وعشرون مقالاً.

٣- ثمانية مواقع انترنت.

٤- خطابان.

٥- مؤتمر واحد.

٦- ثلاثة تقارير لمنظمات دولية.

٧- تسعة تقارير إعلامية.

ثانياً: أنه لا يوجد من بين المراجع الكتب(الأربعة والثلاثين) كتابٌ واحد يُعد مرجعاً من المراجع الأصيلة في دين الإسلام، مع العلم أن كثيراً من مراجع دين الإسلام - وفي مقدمتها القرآن الكريم- لها ترجمات إلى اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات، وحتى لو لم يكن لها ترجمات فلن تعجز مؤسسة بحثية كبرى مثل مؤسسة «راند» عن أن ترجع إلى ما هو باللغة العربية من المراجع والمصادر!

ثالثاً: أن تلك المراجع من الكتب ليست مترجمة عن العربية كما يتضح ذلك من عناوينها ودور نشرها، بل هي مؤلفة أصلاً بغير العربية، فأكثرها مؤلفٌ باللغة الإنجليزية، والبعض الآخر بالألمانية[1]-هذا من حيث اللغة- ، وأما من حيث المضمون فيتضح من عناوينها أنها - بشكل عام- كتب ثقافية وليست متخصصة في أمر من أمور الفقه الإسلامي أو غيره من شؤون الدين الإسلامي، ناهيك عن أن

---

(١) وذلك لأن مؤلفة التقرير تجيد الألمانية، كما سيأتي في ترجمتها.

مؤلفي بعضها معروف بموقفه السلبي من الإسلام أو من بعض قضاياه، كـ «برنارد لويس»، و«خالد أبو الفضل»[1]، و«بسام طيبي»[2]، و«فؤاد عجمي»[3]، و«ابن ورّاق»[4]، وغيرهم.

رابعًا: أن المقالات التي رجع إليها التقرير تُشكِّل ثلث عدد المراجع، وهذا مؤشر سلبي في تقرير يبحث في شأن أمة أخرى بأكملها (أمة الإسلام)؛ لها مصادرها ومراجعها الكثيرة، سواءٌ فيما يتعلق بمعتقداتها أو في أي شأن من شؤونها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن غالب تلك المقالات هي من صحفٍ أمريكية غربية، وليست من صحفٍ عربية أو إسلامية!

خامسًا: أن التقارير الاثني عشر التي رجع إليها إما أن مصدرها منظمات غربية أو إعلام غربي، ولا يوجد بينها تقرير واحد مصدره منظمة عربية، أو إعلام عربي، بالرغم من أن محور التقرير هو عن العالم العربي والإسلامي!

وأما من الناحية المنهجية فقد لاحظت أيضًا ما يلي:

أولاً: أن التقرير لم يُحِل إلى تلك المراجع الست وثمانين إلا في مواضع قليلة، وهذا بلا شك خلل منهجي، إذ ما فائدة إثبات المراجع دون الإشارة إليها بين ثنايا التقرير.

ثانيًا: أنه في تلك الإحالات القليلة لم يلتزم بعلامات الاقتباس أو حتى ما يشير إلى أن الاقتباس بالنص أو بالمعنى، أو غير ذلك مما هو معلوم في البحوث والتقارير العلمية.

ثالثًا: أن التقرير اعتمد في إيراد بعض القضايا والمطاعن في الإسلام والمسلمين على مقالات وتقارير صحفية، فعلى سبيل المثال: شكك التقرير في

---

(١) سيأتي ترجمته والحديث عنه في الفصل الثالث.

(٢) سيأتي ترجمته أيضًا والحديث عنه في الفصل الثالث.

(٣) فؤاد عجمي، كاتب وسياسي أمريكي من أصل لبناني. من أشد المساندين للحكومة الأمريكية في احتلالها للعراق. أنظر مثلاً: فؤاد عجمي، العراق ومستقبل العرب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٨٧٠) في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣م

(٤) ابن ورّاق (Ibn Warraq 1946م -) لقب لمؤلف بريطاني من أصل باكستاني، يتخفى وراء هذا اللقب خوفًا على حياته -كما يزعم-، وهو مؤسس «معهد علمنة المجتمع المسلم». من مؤلفاته: «لماذا أنا لست مسلمًا» و «ترك الإسلام» و «أصل القرآن». أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Ibn Warraq

صحيح البخاري، وأشار إلى المرجع الذي استند عليه في هذا الطعن، وبالرجوع إلى قائمة المراجع تبين أن ذلك المرجع هو عبارة عن مقال منشور في أحد مواقع الانترنت![1]

هذا، وسوف أناقش بين ثنايا البحث المراجع التي يشير إليها التقرير، مع أنه في الغالب -كما أسلفت- لا يُشير ولا يُحيل إلى المراجع.

من خلال ما سبق يتضح أن مصادر ومراجع تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي) لا ترتقي بشكل عام إلى مستوى موضوع التقرير وهدفه، وهو تغيير دين أمة بأكملها، بالرغم من أن المؤسسة تُدرك صعوبة هذا الهدف وخطورته[2]، ومع ذلك فهي لم ترجع في تقريرها هذا إلى مرجع واحد أصيل من مراجع تلك الديانة (دين الإسلام)، بل ولا حتى إلى مرجع واحد مؤلَفٍ ابتداءً بلغة تلك الديانة، وهي التي لم يكن ليعجزها حاجز اللغة.

وأيضاً يتضح أن تلك المصادر والمراجع تُشير - في مجموعها- إلى أنها أُختيرت لتؤيد نتيجةٍ موضوعة سلفاً، وهدفٍ يُراد تحقيقه، وليس للوصول إلى نتيجة علمية موضوعية.

(١) سيأتي مزيد بيان لهذا المثال في الفصل الثاني.
(٢) يُنظر: التقرير، ص:١٥

المطلب الثالث: تعريفٌ بمؤلفة التقرير «شيريل بينارد».

تقرير «إسلام حضاري ديموقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات» من إعداد الباحثة في مؤسسة «راند» الدكتورة «شيريل بينارد» (Cheryl Benard).

ولدت «شيريل بينارد» بمدينة نيو أورلينز بولاية لويزيانا جنوب الولايات المتحدة عام ١٩٥٣م، وهي متزوجة من «زلماي خليل زاد» أحد أبرز باحثي مؤسسة «راند» (١٩٩٣-٢٠٠٠م)، وكذلك أحد أبرز السياسيين الأمريكيين في فترتي رئاسة «بوش الابن».

عملت في طفولتها ممثلة في السينما الألمانية.[1] حصلت على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية ببيروت، وعلى شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة فيينا.

شغلت قبل الالتحاق بمؤسسة «راند» منصب مدير قسم الأبحاث في معهد بولتزمان للدراسات السياسية بالنمسا(Boltzmann Institute).

بدأ اهتمامها بدراسات الشرق منذ وقت مبكر، حيث أَلَّفت مع «زلماي خليل زاد» عام ١٩٨٤م كتاب «حكومة الله: الجمهورية الإسلامية في إيران »، وبعد التحاقها بمؤسسة «راند» زاد اهتمامها بالعالم العربي والإسلامي، وألفت منفردةً وشاركت في تأليف العديد من البحوث والتقارير عن العالم العربي والإسلامي.

تشغل اليوم «شيريل بينارد» منصب مدير مشروع « مبادرة راند للشباب الشرق أوسطي» (IMEY)[2] بمركز «راند» للسياسات العامة في الشرق الأوسط التابع لمؤسسة «راند»[3].

وهي خبيرة – بحسب سيرتها الذاتية – في: الشباب والتطرف، العلاقات بين المدنيين والعسكريين، الإسلام في الشتات (خارج نطاق العالم الإسلامي)، إعادة

(١) يُنظر: السيرة الشخصية للباحثة «شيريل بينارد»، موقع مؤسسة «راند»: www.rand.org، وكذلك: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Cheryl Benard

(٢) يستهدف هذا المشروع (المبادرة) فئة المراهقين من الشباب الشرق أوسطي، من سن ١٠-١٩سنة، ويهدف – وفق راند – إلى وضع الحلول والمقترحات للرقي بجيل المراهقين!

(٣) هذا المنصب كانت تشغله «شيريل بينارد» وقت إعداد هذه الدراسة، وفي هذا العام (٢٠١٢م) أصبحت «شيريل» ترأس مشروعاً أسسته في أفغانستان وأطلقت عليه اسم مشروع باميان(The Bamiyan Project) بهدف ترميم وإعادة بناء صنم بوذا الذي هدمته حكومة طالبان عام٢٠٠١م.

الإعمار بعد انتهاء الصراع، أفغانستان والشرق الأوسط، ودور المرأة في التنمية.[1]

حازت «شيريل بينارد» على عدة جوائز؛ من بينها جائزة ثيودر كيري (Theodore kery) للأبحاث الاجتماعية، وجائزة دونالد (Donauland Prize).

وهي عضو في العديد من اللجان الحكومية والأكاديمية الاستشارية.[2]

من أبرز التقارير التي أعدَّتها «شيريل بينارد» أو شاركت في إعدادها بعد التحاقها بمؤسسة «راند»[3] ما يلي:

١- تقرير: «الدروس المستفادة من البوسنة»، ١٩٩٣م

٢- تقرير: «تعزيز الشراكة: تحسين التنسيق العسكري بين عمليات الحلفاء ووكالات الإغاثة الإنسانية»، ٢٠٠٠م

٣- تقرير: «التعلُّم عن طريق الإذاعة في أفغانستان»، ٢٠٠١م

٤- تقرير: «الديموقراطية والإسلام في الدستور الجديد لأفغانستان»، ٢٠٠٣م

٥- تقرير: «إسلام حضاري ديموقراطي»، ٢٠٠٣م

٦- تقرير: «العالم المسلم بعد ١١/ ٩»، ٢٠٠٤م

٧- تقرير: «بعد ثلاث السنوات: الخطوات القادمة في الحرب على الإرهاب»، ٢٠٠٥م.

٨- تقرير: «مستقبل الشباب: الخيارات المتاحة لمساعدة الشباب الشرق أوسطي للهروب من فخ التطرف»، ٢٠٠٥م

٩- تقرير: «الرعاية الصحية: الدروس المستفادة من مهمات اعمار الأمم»، ٢٠٠٦م

١٠- تقرير: «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، ٢٠٠٧م

١١- تقرير: «حركة كفاية»، ٢٠٠٨م

١٢- تقرير: «أفغانستان: الدولة والمجتمع وسياسة القوة العظمى والطريق إلى المستقبل»، ٢٠٠٨م

---

(١) يُنظر: السيرة الشخصية للباحثة «شيريل بينارد»، موقع مؤسسة «راند»: www

(٢) يُنظر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تعريف بالباحثة «شيريل بينارد»، www.alzaytouna.net

(٣) يُنظر: السيرة الشخصية للباحثة «شيريل بينارد»، موقع مؤسسة «راند»: www.rand.org

ولـ «شيريل بينارد» حضورٌ في الإعلام المرئي والمقروء مثل: قناة الجزيرة الإخبارية، قناة BBC الإخبارية، صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، منظمة إديوكاشن نيوز، برنامج نيويورك صن، قناة NRP، برنامج «فويس أوف أمريكا»، صحيفة «وول ستريت جورنال»، وصحيفة «إيما» الألمانية، صحيفة «إن توتش» (لوس أنجلوس)، صحيفة «إنترناشونال هيرالد تريبيون».

ولها مقالات عديدة عن العالم الإسلامي مثل مقال « إصلاح الخطأ وتعزيز الصواب في أنظمة التعليم بالشرق الأوسط » في مجلة SAIS النقدية – الإصدار ٢٦، رقم ٢ – ٢٠٠٦م).[1]

هذا، وقد قمت بإرسال بعض الأسئلة بالبريد الإليكتروني إلى الدكتورة «شيريل بينارد»، بهدف معرفة المزيد عن طريقة تفكير باحثي «راند» ونظرتهم للإسلام والمسلمين، وقد أجابت عليها، وفيما يلي نص تلك الأسئلة والأجوبة:

الباحث/ هل تعتقدين أن انتشار الديمقراطية في العالم الإسلامي سيكون سبباً في تحسن العلاقات بين الشرق والغرب؟

المؤلفة/ ليس بالضرورة. ومع ذلك ، الديمقراطية تميل إلى أن تكون أكثر ازدهاراً ونمواً ، وهذا سيؤدي إلى خفض مستويات الصراع.

الباحث / هل تعتقدين أن النظام الديمقراطي يتعارض مع النظام الإسلامي؟

المؤلفة / لا ، لا اعتقد ذلك ، إن العالم الإسلامي مليء بالنشاطات والمفكرين وعامة الناس الذين يريدون الديمقراطية. حينما يحين وقت الانتخابات تجد الملايين يتوجهون للتصويت (الاقتراع) ، لذلك من الواضح أن هذه الأعداد الكبيرة من المسلمين ليس لديهم تعارض.

الباحث / هناك من يقول أن الغرب ينظر من فوق (بنظرة فوقية) إلى العالم الإسلامي، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك تعايش بين الشرق والغرب في ظل هذه النظرة، إلى أي مدى تتفقين مع هذا القول؟

المؤلفة / لا اعتقد أن هذه الاعتبارات ذات صله، ومع ذلك البعض في العالم الإسلامي مهووس بمبدأ الدونية/ التفوق وهذا غير مفيد. الأهم من ذلك هو

---

(١) يُنظر: المرجع السابق .

الحديث عن المشاكل وتحديد الأهداف واكتشاف الطرق التي من شأنها تطوير الحياة للجميع.

الباحث / هناك من يقول أن تقريرك «إسلام حضاري ديموقراطي» فيه الكثير من المثالية، ولم يكن عميقاً في نظرته للعالم الإسلامي، وأيضاً يحوي مغالطات بالنسبة للقرآن الكريم والحديث الشريف، كيف تُعلقين على هذا الكلام؟

المؤلفة / أنا أستاذة في العلوم السياسية، وليس اللاهوتية (الدينية)، عملي يقتضي دراسة تأثير السياسة ودور السلوك الديني، وما يقلقني كأستاذة علوم سياسيه أمريكية هو: ما هو الشرق الأوسط؟ وما توجهاته نحونا؟ ولماذا هؤلاء الذين يستخدمون العنف يبرروه بمبررات دينيه؟

الباحث / أخيراً أود أن أعرف إذا سمحت المزيد عن سيرتك الشخصية وخصوصاً فيما يتعلق بدراستك للعالم الإسلامي.

المؤلفة / أنا درست التاريخ الإسلامي في بيروت. أ.هـ

لقد كنت أهدف من هذه الأسئلة التي وجهتها للمؤلفة التحقق من ثلاثة أمور:

الأول: قياس مدى اهتمام مؤلفة التقرير بانتشار الديموقراطية[1] في العالم الإسلامي.

الثاني: معرفة مدى اهتمامها بردة فعل المجتمع الإسلامي من تقرير «إسلام حضاري ديموقراطي» الذي أعدته.

الثالث: معرفة مدى إلمامها ومعرفتها بالعالم الإسلامي.

وقد تبين في الأمر الأول أنها لا تهتم بانتشار الديمقراطية، بل المهم عندها هو تحقيق مصلحة وطنها، وهي في ذلك كبني قومها، وسيأتي في الفصل الرابع حقيقة الدعوات الغربية إلى نشر الديموقراطية في العالم الإسلامي.

وتبين في الأمر الثاني أنها لا تهتم بردة فعل المجتمع الإسلامي بالرغم من أنه

---

(١) لاشك أن المجتمعات الغربية تُرجع ما توصلت إلى من حضارة وتقدم إلى الديموقراطية التي تنتهجها، ولذلك فمن حقنا نحن المسلمين أن نتساءل - من حيث المبدأ- عن حقيقية دعواتهم إلى انتشار الديموقراطية في العالم الإسلامي، بعيداً عن اتفاقنا أو اختلافنا حول شرعية الديموقراطية، بل وبعيداً حتى عن حقيقية ارتباطها بالتقدم الغربي كما يزعمون.

محور تقريرها الذي أعدته، إذ خاضت في قضاياه وقسمته إلى فئات، وأوصت بدعم فئة دون أخرى..الخ، وهي في هذا أيضاً لم تخرج عن إطار أسلوب التعالي والهيمنة الأمريكي.

وتبين في الأمر الثالث أنها ضعيفة الإلمام بالعالم الإسلامي، فهي - كما تقول- درست التاريخ الإسلامي في بيروت، مع أنها حصلت من بيروت على بكالوريوس في العلاقات الدولية وليس في التاريخ الإسلامي! وبالرغم من ذلك فقد تصدت في تقرير «إسلام حضاري ديموقراطي» إلى أمور لم يَتصد لمثلها - فيما أعلم- كبار المستشرقين المعاصرين كـ «برنارد لويس»، وغيره، وأبرز تلك الأمور –على سبيل المثال- إعادة صياغة الدين الإسلامي ليتناسب مع المصالح الغربية.

وبعد؛ فمن خلال ما مضى يتضح أن مُعدة التقرير «شيريل بينارد» ليست متخصصة في الشؤون الإسلامية، ولم تدرس الدين الإسلامي، ولا الثقافة الإسلامية، ولا يعدو علمها في الشأن الإسلامي سوى دراسة التاريخ الإسلامي في بيروت كما تزعم.

ومع ذلك فقد خاضت في دين الإسلام وفي شؤون المجتمع المسلم، بل إن تقريرها يمثل دعوة صريحة إلى تغيير الدين الإسلامي (من داخله) ليتواءم مع الغرب.

بقي أن نُذكِّر أن هذا التقرير الخطير لا يُمثل وجهة نظر «شيريل بينارد» فقط، وإنما يمثل في نهاية المطاف وجهة نظر مؤسسة «راند»، والتي سبق بيان مكانتها لدى الحكومة الأمريكية، وهنا مكمن الخطر.

الفصل الثاني

موقف تقرير مؤسسة «راند» : (إسلام حضاري ديموقراطي) من القرآن الكريم والسنة النبوية، ونقده

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف التقرير من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: موقف التقرير من شخص النبي ﷺ.

المبحث الثالث: موقف التقرير من السنة النبوية الشريفة.

المبحث الأول

موقف التقرير من القرآن الكريم

مدخل:

بالرغم من اعتراف التقرير وتصريحه بقدسية القرآن الكريم لدى المسلمين، وأنه فوق مستوى النقد عندهم[1]، وتعريفه للقرآن الكريم (Quran) في «قائمة الكلمات» بأنه: «الكتاب الإسلامي المقدس»[2]، إلا أنه لم يقف عند هذا الاعتراف، ليَحترم - على أقل تقدير - ما يعتقد أكثر من مليار مسلم صحته وقدسيته، بل حاول جاهداً في أكثر من خمسة عشر موضعاً التشكيك في تلك القدسية، والطعن في القرآن الكريم.

ومن خلال استقراء المواضع التي ورد فيها ذكرٌ للقرآن الكريم أو لآياته في التقرير؛ وجدت أنها لا تخلو من إثارة الشبه حول القرآن الكريم أو آياته؛ إما صراحة أو ضمناً، وفي هذا المبحث سوف أعرض لتلك المواضع وأناقشها؛ بغية تفنيد تلك المزاعم أولاً، ولتحديد موقف مؤسسة «راند» من القرآن الكريم ثانياً، وسيكون ذلك من خلال مطلبين؛ الأول لعرض شبه التقرير حول القرآن الكريم وآياته ومناقشتها، والثاني لتقييم موقف مؤسسة «راند» من القرآن الكريم، وبالله التوفيق.

---

(١) ينظر التقرير، ص:٦١

(٢) التقرير، ص: ١٥

المطلب الأول: شُبه التقرير حول القرآن الكريم ومناقشتها

بالنظر في المواضع التي ذُكر فيها القرآن الكريم -أو بعض آياته- في التقرير يتضح أنها لا تخلو من طعنٍ أو تشكيك؛ إما بالتقليل من شأنه، أو بالتشكيك فيه، أو في نصوصه الكريمة، إلى غير ذلك.

ومن هنا، فقد جمعت تلك الافتراءات في أربع فقرات رئيسية؛ ليتضح عرضها ويسهل نقاشها، وتفصيلها على النحو التالي:

الفرية الأولى: التقليل من شأن القرآن الكريم.

لقد حرص التقرير على التقليل من شأن القرآن الكريم بمحاولة ربطه بالتوراة (المحرفة) التي تقع بالنسبة لهم داخل إطار النقد والخطأ والصواب.[1]

وهذه المحاولة من التقرير جاءت في التقرير على وجهين؛ الأول زعمه تشابههما في المضمون، والثاني زعمه عدم صلاحيتهما لهذا العصر.

وبيان هذين الوجهين على النحو التالي:

الوجه الأول، دعوى التشابه بين نصوص القرآن والتوراة (المحرفة):

زعم التقرير في أحد المواضع أن القرآن لا يختلف عن العهد القديم[2]، إذ يقول: «فليس العهد القديم بمختلف عن القرآن فهما الاثنان يلتزمان بسلوكيات ويحتويان على عدد من القوانين والقيم لا يمكن أن يتقبلها أحد في مجتمعنا الحالي إن لم نقل بأنها غير قانونية فيه».[3]

ثم أورد التقرير في حاشيته -تعليقاً على ما سبق- أمثلة لبعض تلك السلوكيات التي وردت في العهد القديم، ومنها قوله: «عندما أحرق ثوراً على

---

(١) لا شك أن التوراة والإنجيل حينما طالتهما يد التحريف والتبديل أفقدتهما روح القدسية والعصمة التي يمتاز بهما القرآن الكريم؛ ولذلك فإنهما لا يمثلان عند اليهود والنصارى -في الغالب- سوى ترانيم ووصايا، الأخذ بهما لا ينفع وتركهما لا يضر، ولا تمثلان منهاج حياة كما هو حال القرآن الكريم بالنسبة للمسلمين.

(٢) العهد القديم هو التوراة وملحقاتها من جميع الأسفار المنسوبة للأنبياء قبل عيسى -عليهم الصلاة والسلام-، وأولها سفر التكوين، واختُلف في عددها وقدسيتها بين طوائف اليهود والنصارى، إذ تعرضت للحرق والضياع والحذف والإضافة، وعليه لا يمكن نسبتها إلى رسول معين من رسل بني إسرائيل، وتعترف بذلك دائرة المعارف اليهودية والفاتيكان، بل تقرر دائرة المعارف البريطانية مناقضة أسفار العهد القديم لأبسط بديهيات العقل. أنظر: الموسوعة الميسرة في الأديان، ٢/ ١٠٩٨-١٠٩٩

(٣) التقرير، ص: ٤٩

المذبح وأقدمه أُضحية، أعرف تماماً بأنه يولِّد رائحة ترضي الرب.. إني أود أن أبيع ابنتي لتكون جارية كما ورد في سِفر الخروج.. يصر أحد جيراني على العمل أيام السبت على الرغم من أن سِفر الخروج يشير بوضوح بضرورة قتله عقاباً على عمله هذا. فهل أنا مضطر أخلاقياً لقتله شخصياً أو يمكنني أن أستأجر شخصاً لقتله..»[1].

هذا ما نقله من التوراة المحرفة، ولكنه لم يورد أمثلة من القرآن على مثل هذه السلوكيات!.

ومن هنا نقول بأن تلك السلوكيات والقيم التي ذكرها التقرير، ووصفها بأنها لا يمكن أن يتقبلها أحد في مجتمعات اليوم، ناهيك عن مخالفتها للقانون، تنطبق تماماً على العهد القديم (التوراة المحرفة)، وقد أورد التقرير من الأمثلة ما يشهد لهذا.

أما القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو بعيد كل البعد عن مثل هذه السلوكيات والقيم التي يزعمها التقرير.

ولو راعى التقرير الموضوعية فيما يقول لأورد أمثلة من القرآن الكريم كما أورد من العهد القديم، أما أن يزعم التشابه بينهما ثم يورد أمثلة لأحدهما دون الآخر فهذا لا يمت إلى الموضوعية بصلة.

وعلى أية حال، فهو إن بحث في القرآن الكريم فلن يجد مثل تلك التخريفات (البشرية) التي وجدها في العهد القديم.

ولذا فإن دعوى التشابه بين القرآن الكريم والعهد القديم التي زعمها التقرير دعوى باطلة، لم يورد لها دليلاً أو مثالاً، بل إنها دعوى قديمة قال بها المستشرقون عند حديثهم عن مصادر القرآن الكريم، إذ زعموا بأن اليهودية من مصادر القرآن الكريم[2]، وذلك في محاولة منهم للربط والتشبيه بين التوراة المحرفة وبين القرآن الكريم، ولهذا فإن التقرير في هذا الزعم لم يأت بجديد، بل سار في فلك

---

(١) التقرير، الحاشية ص:٤٩

(٢) يُنظر: عمر إبراهيم رضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، دار طيبة، الرياض، ط بدون، ت بدون، ص:٣٣٨-٣٤٥

المستشرقين الذين تنقصوا القرآن الكريم، وحاولوا الربط بينه وبين التوراة، حتى في المصدرية، إذ زعموا أن التوراة هي أحد مصادر القرآن الكريم!

ورداً على زعم التشابه في المصدرية نقول إن آيات القرآن الكريم بينت بجلاء موقف المسلمين من التوراة التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه موسى – عليه الصلاة والسلام –، إذ يخبرنا القرآن أنها وحي الله وكتابه وهديه الذي أنزله هدى ونوراً لبني إسرائيل﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ ﴾ [المائدة: ٤٤] ، ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾[آل عمران: ٣– ٤].

ويقول تعالى مخاطباً المؤمنين، داعياً إياهم إلى الإيمان والتصديق بكل ما أنزل على الأنبياء السابقين﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ويقول واصفاً المؤمنين﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾[البقرة: ٢٨٥].

وقد ذكر القرآن الكريم أن الله وكَلَ إلى أهل الكتاب حفظ كتابهم إذ قال﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾[المائدة: ٤٤]، لكن هل كان بنو إسرائيل أمناء على هذه الأمانة التي وضعها الله في أعناقهم؟ لا، لم يرعوا تلك الأمانة، فقد أخبرنا القرآن الكريم أن اليهود قد امتدت أيديهم إلى الكتاب محرفةً مضامينه ومعانيه، فذكر أنهم﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣].

كما أخبرنا الله تعالى أنهم كتموا بعضاً مما أنزل الله عليهم، وأن الله بعث نبيه محمد ﷺ ومعه بيان كثير مما أخفوه، ومتجاوزاً كذلك عن كثير﴿ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴾[المائدة: ١٥].

ثم كانت إحدى أكبر مساوئهم أنهم كانوا يكتبون كتباً من عندهم، ثم ينسبونها إلى الله عز وجل، قال جل وعز:﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾

[البقرة: ٧٩] ، وقال﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[آل عمران: ٧٨].

وأوضح النبي ﷺ هذا المعتقد حين قال: «إن بني إسرائيل كتبوا كتاباً، فاتبعوه، وتركوا التوراة».[١]

واستقرَّ هذا المعنى في نفوس الصحابة والمؤمنين بعدهم؛ يقول ابن عباس رضي الله عنهما: «يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أُنزل على نبيه ﷺ أحدثُ الأخبار بالله، تقرؤونه لم يُشَب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أُنزل إليكم».[٢]

وفي هذا الشأن أيضاً يقول الدكتور «موريس بوكاي»[٣]: «ومقارنة العديد من نصوص التوراة مع النصوص القرآنية ذات الموضوع الواحد، تؤكد وجود اختلافات أساسية بين تأكيدات التوراة العلمية غير المقبولة وتأكيدات الأخبار القرآنية التي هي في كامل الاتفاق مع المعطيات الحديثة».[٤]

والنتيجة أنه لا يمكن أن تكون كتب اليهود مصدراً للقرآن، والقرآنُ يُثبت في هذه المواضع وفي غيرها تحريف تلك الكتب، وعليه لا يمكن أيضاً أن يكون ثمة تشابه بينهما كما زعم التقرير.

الوجه الثاني، دعوى تشابه القرآن والتوراة في عدم الصلاحية لهذا العصر:

زعم التقرير بأن القرآن الكريم: «على غرار العهد القديم، لم يعد له صلة

---

(١) رواه الدارمي، والطبراني في الأوسط، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم الحديث (٢٣٨٢)
(٢) رواه البخاري في صحيحه، باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة، رقم (٧٣٦٣).
(٣) موريس بوكاي (١٩٢٠-١٩٩٨م)، طبيب فرنسي بارز. عاش فترة من الزمن في المملكة العربية السعودية، وكان طبيباً للملك فيصل بن عبد العزيز. بعد دراسته للكتب المقدسة عند اليهود والمسلمين ومقارنة قصة فرعون بما ورد فيها دخل الإسلام، وألف كتاب «التوراة والإنجيل والقرآن والعلم»، الذي تُرجم لسبع عشرة لغة، منها العربية، وفيه يُثبت عدم تناقض القرآن مع العلم الحديث. موسوعة ويكيبيديا، مادة: Maurice Bucaille
(٤) موريس بوكاي، التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، ترجمة الشيخ خالد حسن، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٩٠م، ص: ٢٩٣

بالحاضر ولا داعي للتنازع على تعليماته».[1]

وقال مادحاً «المجددين»[2] وواصفاً إياهم بأنهم: «يؤمنون أكثر بتاريخية الإسلام، أي أنهم يعتقدون بأن الإسلام كما كان يمارس في أيام الرسول، يعكس حقائق خالدة وظروف تاريخية تتلاءم مع تلك الحقبة لكنها لم تعد سارية المفعول اليوم».[3]

وإزاء هذه الدعوى نقول ما يلي:

أولاً: إن وصف التقرير للعهد القديم (التوراة المحرفة) بأنه لا صلة له بالحاضر أمر مقبول بالنسبة لنا نحن المسلمين؛ لأننا نعتقد تحريف ما بأيدي أهل الكتاب اليوم من كتب - كما سبق بيان ذلك-، ولذلك لا يُستبعد انقطاع صلتها بالحاضر، أو مضادتها له، وهذا ما حصل — ولا يزال- في الغرب، فعلى سبيل المثال حينما عجز النصارى البروتستانت عن الصمود بكتابهم المقدس أمام الثورة الصناعية الغربية من جهة، والنزعات العلمية المادية - كالداروينية والفرويدية- من جهة أخرى، لجأوا إلى حيلة لإنقاذ كتابهم المقدس، بتأليه مساره التاريخي، وذلك بأن زعموا أن الله أراد لذلك الشعب القديم تلك الممارسات الدينية، والكتاب المقدس إنما هو سجل لتلك الممارسات، ولا يجب علينا في الوقت الحالي محاكاتهم، ولكن تلك المبادئ الإلهية أخذت في التطور إلى يومنا الحاضر،[4] وعليه أصبح كتابهم المقدس سجلٌ تاريخي مقدس لا يجب اتباعه اليوم!

ثانياً: إن سحب هذا الوصف (التاريخي) على القرآن ادعاء باطل، لم يورد له التقرير مثالاً أو دليلاً لتتم مناقشته.

ومع ذلك فنؤكد هنا أن القرآن الكريم فتح للمسلمين آفاق العلم والنظر، وحثهم على العلم والكسب، ولم يقف يوماً من الأيام في وجه العلم النافع أو

---

(١) التقرير، ص:٣٧

(٢) سيأتي بين ثنايا البحث مزيد بيان عن المجددين الذي يعنيهم التقرير.

(٣) التقرير، ص:١٧

(٤) يُنظر: جورج م. مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروستانتية والإيفانجليكية، ترجمة: نشأة جعفر، دار الشروق الدولية، ط بدون، ٢٠٠٠م، ص:٥٠-٥١

العمل النزيه، ومرَّ آنفاً ما نقلته عن الدكتور «موريس بوكاي» – رحمه الله- والذي كان من أبرز أطباء فرنسا، حيث قادته دراسته المقارنة للتوراة والإنجيل والقرآن إلى اعتناق الإسلام، وتأليف كتابه الشهير: «التوراة والإنجيل والقرآن والعلم» والذي أثبت فيه عدم تناقض القرآن مع العلم الحديث، على عكس التوراة والإنجيل.

أما امتداح التقرير للمجددين الذي يؤمنون بهذه الفرية «تاريخية القرآن»، فنقول نعم إن بين أظهر المسلمين العديد منهم، ومن أشهرهم في وقتنا المعاصر: محمد شحرور[1]، ومحمد أركون[2]، وغيرهما ممن تتلمذ في الغرب على أفكار المستشرقين.

وقد انبرى علماء المسلمين وباحثوهم للرد على هذا الافتراء، الذي يظهر في صورة الإصلاح والشفقة على أحوال المسلمين، حالهم كما قال تعالى﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾[البقرة: ١١ – ١٢].

فأبانوا أن «التاريخية» أو «التاريخانية» التي يدندنون حولها ما هي إلا نفي الخلود عن معاني وأحكام النصوص الدينية، وأن هذه النزعة الغربية نحو كتبهم المقدسة أُريد لها أن تُعمم لتشمل حتى القرآن[3]، وقد كان للمستشرقين الدور الكبير في هذا التعميم، من أمثال «نولدكه» في كتابه «تاريخ القرآن».[4]

والخلاصة أن هذه الدعوى الباطلة من مؤسسة «راند» حول مشابهة القرآن للتوراة في تاريخيتها وعدم صلاحيتها لهذا العصر، دعوى غربية استشراقية قديمة، وجدت من يتلقفها من أبناء المسلمين، ليتولوا نيابة عن الغرب تسويقها ونشرها بين المسلمين، وهذا التقرير من مؤسسة «راند» إنما يهدف في جملته إلى تبني هذه

---

(١) يُنظر: موقع محمد شحرور www.shahrour.org ، وفيه يصرح بتبنيه لهذا المسلك.

(٢) يُنظر: محمد سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ت بدون، ص: ٢٠-٢٢

(٣) يُنظر على سبيل المثال: محمد عمارة، جارودي وتاريخية القرآن، مجلة العربي، العدد ٤٧٤ في ١/ ٥/ ١٩٩٨م

(٤) يُنظر: عمر إبراهيم رضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسير، مرجع سابق، ١/ ١٨٥- ١٨٨

الفئة، والتي أطلق عليها لقب «المجددين» كما سيأتي تفصيل ذلك.

الفرية الثانية، التشكيك في تدوين القرآن الكريم

أشار التقرير إلى أن القرآن لم يُدوَّن كتابةً إلا بعد وفاة النبي ﷺ، حيث دُوِّن عن طريق جمع قطع مختلفةٍ من لحاء الشجر والعظام التي كُتب عليها الوحي؛ وعن طريق إحضار من حفظوه من الصحابة[1]، وإلى هذا الحد لا إشكال - بشكل عام - فيما ذهب إليه التقرير، ولكنه بعد ذلك أضاف فريةً كبيرة، حيث قال: «وقد عُلم بفقدان سورتين على الأقل في هذه الأثناء. ويُشير المجددون إلى أنه من الممكن أن تكون بعض السور قد سُجِّلت بشكل مغلوط أو غير دقيق».[2]

والسؤال هنا: أين عُلم بفقدان سورتين على الأقل من القرآن؟!.

إن كان التقرير يقصد أنه عُلم عند المستشرقين، فلا غرابة في ذلك، ولا يبعد أن التقرير تلقَّف منهم هذه الفرية، إذ إنهم (المستشرقون) متفقون على وجود نقصٍ في القرآن، والاختلاف بينهم فقط في سبب ذلك النقص أو الفقد - كما يزعمون-[3]، ولم يُنصِف القول في القرآن الكريم وكماله إلا نفرٌ قليل منهم، مثل المستشرق «بودلي.ف. ر»[4] الذي قال في كتابه «الرسول»: «فبين أيدينا كتابٌ معاصر فريد في أصالته وفي سلامته، لم يُشك في صحته كما أنزل أي شكٍ جدي، وهذا الكتاب هو القرآن، وهو اليوم كما كان يوم كُتب لأول مرة تحت إشراف محمد، وعلى الرغم من أن الأفكار قد دونت في الرقاع وفي سعف النخل والعظام في لحظات غريبة، فالسور والآيات قد حفظت..»[5].

وإن كان يقصد التقرير أنه عُلم عند المسلمين بفقدان سورتين على الأقل، فهذا زعم باطل، يرده من لديه أدنى عِلمٌ بواقع المسلمين وبمكانة القرآن الكريم

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:٣٧

(٢) التقرير، ص:٣٧

(٣) يُنظر: آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، مرجع سابق، ص:٤٠٧

(٤) بودلي.ر.ف، مستشرق انجليزي، من آثاره: «الرسول» و «حياة محمد» الذي آمن في مقدمته بسلامة العقيدة الإسلامية. المستشرقون للعقيقي ٢/ ٩٥

(٥) نقلاً عن: آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، مرجع سابق، ص:٤١٩، وهذا الاقتباس من كلام «بودلي.ف.ر» وإن كان في تفصيله ما لا يتفق مع إيماننا برسولنا الكريم ﷺ وبما أوحي إليه من ربه، إلا أنه في جملته يُعد إنصافاً من هذا المستشرق، واعترافاً منه بحفظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل.

في قلوبهم، فهم يعتقدون - بلا أدنى شك- أن الله سبحانه قد حفظ القرآن الكريم من النقص أو الزيادة أو التحريف أو التبديل، ومرد هذا الاعتقاد أدلة كثيرة، منها قوله عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[الحجر: ٩]، وقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[فصلت: ٤٢].

فمن أين للتقرير بأنه قد عُلم بفقدان سورتين على الأقل من القرآن الكريم؟!

تجدر الإشارة هنا إلى أن الشيعة - وهم طائفة تنتسب إلى الإسلام- يعتقدون بنقص القرآن ووقوع التحريف فيه، ويعتقدون بشكل عام بأن القرآن الذي أنزله سبحانه وتعالى كان أطول من الموجود حالياً! بل إن أحد علمائهم وهو «النوري الطبرسي»[1] ألف كتاباً سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» جمع فيه كلام علماء الشيعة القائلين بتحريف القرآن[2]، وقد تلقف المستشرقون من أمثال «جولدتسيهر» هذه الدعاوى الشيعية ونشروها، بل وجعلوها حجة من مسلمين على المسلمين بوجود نقص في القرآن الكريم!

فالتقرير هنا لا يخلو؛ إما أنه اعتمد في زعمه هذا على ما قرره المستشرقون في حق كتاب الله، أو اعتمد على كتب الشيعة التي تُصرح بذلك، وكلا الاحتمالين وارد.

ولا يفوت التنبيه هنا إلى أن التقرير لا يُدرك ما هي السورة من القرآن وما معناها، ناهيك عن أن يدرك أو يستوعب أنها محفوظة من رب العالمين، إذ يقول في تعريفها في «قائمة الكلمات»: «السورة: قسم أو مقطع من القرآن، وهو المبدأ الذي يتم على أساسه تنظيم ورود الوحي»[3]، وللأسف أن التقرير لم يُشر إلى مصدره الذي تلقَّف منه هذا التعريف العجيب! إذ كيف يكون للسورة دور في تنظيم الوحي؟!.

---

(١) النوري الطبرسي، هو حسين بن محمد تقي الدين بن محمد بن علي النوري، الطبرسي (١٢٤٥-١٣٢٠هـ)، ولد في قرية «بالو» من كور طبرستان وهاجر إلى العراق، وتوفي بالنجف. من مؤلفاته: «مستدركات الوسائل ومستنبط المسائل» و «كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار». أنظر: معجم المؤلفين، ١/ ٦٥٣

(٢) يُنظر: محمد مال الله، الشيعة وتحريف القرآن، دار الوعي الإسلامي، بيروت، ط بدون، ١٩٨٢م،ص:٦١-٩٧

(٣) التقرير، (ب)، ص: ١٦

ولعل غموض معنى كلمة «سورة» في تقرير «راند» هو امتداد إلى غموضه عند المستشرقين؛ فمثلاً زعم المستشرق «بلاشير»[1] أن كلمة «سورة» لفظة غامضة توجد في بعض الآيات المكية![2]

أما عند المسلمين وعلمائهم فلا غموض في معنى هذه الكلمة، ولا في مدلولها، فالسورة كما عرفها الشيخ محمد الزرقاني -رحمه الله-: «طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع»[3]، والمسلم يُدرك ببديهة عقله أن السورة عبارة عن جزء من القرآن الكريم، طويلة كانت أم قصيرة، والسورة الواحدة تتألف من عدد من الآيات، وقد يكون ذلك العدد كثيراً كسورة البقرة مثلاُ، أو قليلاً كسورة الإخلاص.

أما دعوى التقرير بأن بعض «المجددين» يشير إلى أنه من الممكن أن تكون بعض سور القرآن قد سُجِّلت بشكل مغلوط أو غير دقيق، فنقول:

أولاً: هذه الدعوى باطلة سواءٌ قيلت من «المجددين» أو من المستشرقين أو من غيرهم. ويُرد عليها بما سبق بيانه، ويُرد عليها كذلك بأن الواقع يشهد بأنه لا يوجد للقرآن الكريم سوى نسخة واحدة، فأين النُسخ التي سُجلت بشكل مغلوط أو غير دقيق؟!

ثانياً: أن هذه الدعوى وإن كان التقرير لم ينسبها إلى أحدٍ معين من «المجددين» فإننا نقول -بشكل عام- أنه لا يَبعُد صدورها منهم، بل إنه قد يصدر منهم أكثر من ذلك! وسيأتي في الفصلين الثالث والرابع مزيد بيان عن هؤلاء «المجددين»، وعن أفكارهم وأقوالهم، ولذلك أكتفي هنا بهذه الإشارة إلى حين ذلك التفصيل إن شاء الله.

---

(١) بلاشير، ر.ل. (١٩٠٠-١٩٧٣) ولد في باريس، وتلقى دروسه الثانوية في الدار البيضاء، وتخرّج بالعربية من كلية الآداب بالجزائر. مدير معهد الدراسات المغربية العليا بالرباط. أستاذ اللغة العربية وحضارتها بجامعة السوربون، ومشرفاً على مجلة «المعرفة» التي صدرت من باريس باللغتين الفرنسية والعربية. من آثاره: ترجمة للقرآن الكريم، و«مصدر لتاريخ العلوم عند العرب» و «تاريخ الأدب العربي»، وغيرها كثير. أنظر: المستشرقون للعقيقي، ١/ ٣٠٩

(٢) يُنظر: آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، مرجع سابق، ص:٤٨٥

(٣) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٨م، ج١، ص: ٣٥٠

الفرية الثالثة، التشكيك في نصوص القرآن الكريم

لقد ورد التشكيك في نصوص القرآن في عدة مواضع من التقرير؛ وهي:

الموضع الأول، زعمه أن القرآن يكتنفه الغموض في تحديد عقوبة الزنا:

عند حديث التقرير[1] عن العقوبات الجنائية في الإسلام، ذكر - متعجباً - أن الأصوليين والتقليديين المحافظين لا خلاف عندهم في حكم الإعدام أو الجلد على مرتكب الزنا؛ مع أنه كان لا بد أن يكون لديهم خلاف (شك) في ذلك الحكم، وذلك - كما يزعم -: «لما يكتنفه هذا الموضوع من غموض واضح في القرآن»[2]، أي لما يكتنف مسألة الرجم والجلد من غموض في القرآن ثم استشهد بقوله تعالى ﴿فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[النساء: ١٥] ، ثم قال معلقاً: « ولا يوجد أي مثال مذكور حول هذا القصاص في شكله المطبق في أي من الدول الإسلامية حتى وإن كان القرآن جازماً في أمره. وعوضاً عن تطبيق ذلك عوقبت النساء (والرجال) المدانات بارتكاب الزنا بمختلف الحدود إما بقطع رأسها أو رجمها أو رميها بالرصاص وإن كان الرجم أكثر الحدود شيوعاً».[3]

هذا المثال يدل على أمرين:

الأول: يدل على تعمد التقرير الإساءة للقرآن الكريم ووصفه بالغموض، إذ ما كان يُعجز مؤسسة «راند» أن ترجع إلى تفسير القرآن وما قاله علماء المسلمين حول هذه الآية، حتى وإن لم تتفق معهم، وهذا من أبسط أبجديات الموضوعية، أما هذا المنهج الذي اتبعته فهو تعمدٌ في التضليل والإساءة، خاصة وأن التقرير بَنى عليه حكماً بتقصير المسلمين بالأخذ بهذا الحكم (الجازم) واستبداله بالرجم، ونحو ذلك!

الثاني: يدل على مدى قصور فهم مؤسسة «راند» للإسلام الذي انبرت لتطويره

---

(١) الأمثلة الواردة هنا وخصوصاً فيما يتعلق بالجنايات والمرأة المسلمة إنما هي من باب التمثيل على تشكيك التقرير في القرآن الكريم، ومناقشتها هنا ستكون من هذا الجانب، وفي الفصل القادم -بعون الله- ستتم مناقشتها من حيث كونها قضايا مستقلة.

(٢) التقرير، ص:٣٢

(٣) التقرير، ص:٣٢

(تغييره)، عبر هذا التقرير وغيره من التقارير، فإذا كانت تجهل مثل هذه المسائل الواضحة، فهي لما سواها أجهل.

ولا شك أن جهل مؤسسة «راند» هنا إنما هو جهل غير مُبرر، إذ يبعد أن يقال أن جهل التقرير بتفاصيل الأحكام الشرعية والناسخ والمنسوخ ونحو ذلك هو السبب وراء مثل هذا التخبط والخطأ، فهذه الأمور معلومة ومنتشرة ويجدها حتى العامي بسهولة، سواء باللغة العربية أو باللغات الأخرى، فهل عجزت هذه المؤسسة البحثية الضخمة عن إيجادها؟!

ولوضوح هذه المسألة؛ قلَّ من تجده يناقش في هذا الحكم القرآني (حبس الزانية في البيت) لأنه منسوخ بحكم الجلد الوارد في القرآن الكريم نفسه، وفي السنة النبوية المطهرة أيضاً، فقد كان الحكم في بداية الإسلام أن المرأة إذا ثبت زناها حُبست في بيت فلا تمكن من الخروج منه إلى أن تموت كما قال سبحانه: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[النساء: ١٥]، وقد جعل الله لهن سبيلاً وهو الجلد في آية سورة النور، والرجم كما جاء في الحديث الصحيح[١]، أما آية النور فهي قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور: ٢].

وأما الرجم ففي قوله ﷺ: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».[٢]

قال ابن قُدامة -رحمه الله-: «وجوب الرجم على الزاني المحصن، رجلاً كان أو امرأة. وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار، ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج..».[٣]

وجاء في الموسوعة الفقهية: «وقد ثبت الرجم عن رسول الله ﷺ بقوله وفعله، في أخبار تشبه التواتر. وهذا قول عامة الصحابة والتابعين ومن بعدهم».[٤]

---

(١) يُنظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار السلام، الرياض، ط الأولى، ١٩٩٢م، ١/ ٥٠٢-٥٠٣، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر-لبنان، ط بدون، ١٩٩٤م،ج٣ ص:٧٥

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، رقم (٤٥٠٩)

(٣) ابن قدامة المقدسي، المغني، دار عالم الكتب- الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ ١٢/ ٣٠٩

(٤) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت،ط٢، ١٤١٢هـ ٢٢/ ١٢٤

الموضع الثاني، زعمه أن القرآن لا يدعم موضوع الحجاب بشكل جلي:

عند حديث التقرير عن لباس المرأة المسلمة (الحجاب) تعجب من أهمية موضوع الحجاب لدى المسلمين؛ إذ قال: «نعجب، من الناحية الموضوعية البحتة أن يكون موضوع الحجاب قد وصل إلى هذا القدر من الأهمية، ذلك لأن القرآن لا يدعمه بشكل جلي».[1]

ولكنا نقول أن المثير للعجب حقاً هو أن التقرير أكد في موضع آخر على أن القرآن نصّ على الحجاب، إذ قال في تعليقه على عبارةٍ نقلها من أحد الكتب التي تتحدث عن الإسلام؛ وهي: (يعتقد المسلمون بضرورة أن يكون لباس المرأة محتشماً)[2]؛ قال: «ولا شك بأنها مقولة متحيزة ذلك لأن القرآن يَنُص على أن يكون لباس الجميع ،رجالاً ونساءً، محتشماً».[3]

والتقرير يقصد باللباس المحتشم الحجاب، ويدل لهذا أنه قال في ذات الموضع – معلقاً على تلك العبارة-: «وقد تعني هذه المقولة في بعض الدول وضع غطاء الرأس فيما تُشير في دول أخرى غطاء يستر المرأة من الرأس إلى أخمص القدمين».[4]

والأعجب من هذا كله أن التقرير أضاف قائلاً - وهو ينتقد هذه العبارة-: «وماذا عن النصف الآخر من هذه السورة[5] الذي يفرض على الجميع، النساء منهم والرجال ارتداء ملابس محتشمة».[6]

ويقصد التقرير بهذه (السورة) قوله تعالى﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ

---

(١) التقرير، ص: ٣٤

(٢) التقرير، ص:٥٥

(٣) التقرير، الحاشية (١٧)، ص:٥٦

(٤) التقرير، ص:٥٥، ويدل لذلك أيضاً أن التقرير عرّف الحجاب في «قائمة الكلمات» بقوله: «معناه الحرفي هو الزي الإسلامي للنساء كما يمكن استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الغطاء البسيط للرأس، أو أغطية أخرى أكثر تفصيلاً» (الترجمة «ب» ص:١٤)، وأيضاً ورد الحجاب في التقرير الأصل على ثلاث مسميات؛ الأولى: الحجاب (Hijab) والثانية لباس المرأة (Women's Dress)، والثالثة غطاء الرأس (Headscarf).

(٥) راجعت التقرير الأصل (الإنجليزي) فوجدت المذكور أيضاً في هذا الموضع لفظ «السورة» (sura)، ويبدو أن التقرير لا يعرف الفرق بين الآية والسورة!

(٦) التقرير، ص:٥٥

﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (٣٠) وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠ - ٣١] ، لأنه انتقد في موضع آخر من أسماهم بالأصوليين الراديكاليين[١] الذين يُميزيون في الحجاب بين الرجل والمرأة! إذ يقول: «ويتجاهل الأصوليون الراديكاليون هذا الجدال فهم يعتبرون بأن الموضوع لا نزاع فيه وأن الحجاب مفروض على النساء. وتتميّز الممارسة الشرعية للأصوليين الراديكاليين بميزة الانتقائية؛ فيوردون في كل منشوراتهم المتعلقة بهذا الموضوع السورة القرآنية التي تحث «المؤمنات على غض البصر» دون إكمال ما تبقى من السورة التي تطالب المؤمنين من الرجال بغض البصر أيضاً».[٢]

هذا الإنكار من التقرير لوجود ما يدل على الحجاب في القرآن الكريم، ثم نقض هذا الإنكار بإثبات وجوده، ليس في حق النساء فقط وإنما في حق الرجال والنساء من المؤمنين[٣]، يدل على أمرين:

الأول: يدل دلالة واضحة على تخبّط التقرير وتحامله على حجاب المرأة المسلمة، بل إنه جعل للحجاب ملحقاً خاصاً ووصفه بأنه مسألة سياسية، وطالب الحكومة الأمريكية بمنعه! -وسيأتي تفصيل هذا في الفصل الرابع-.

الثاني: يدل على إساءة التقرير لنصوص القرآن الكريم، فمن زعمه إلى أنه (القرآن) لا يؤيد الحجاب إلى استدلاله بآيات «غض البصر» على أنها للحجاب المرأة والرجل على حد سواء، وفوق هذا كله يزعم أنه ينظر إلى هذه القضية بموضوعية بحتة!

وهذه في الحقيقة ليست موضوعية وإنما هي تعمُّد إساءة للقرآن الكريم، ولملايين المسلمين الذين يعتقدون صحته وقدسيته، وما كان يُعجز مؤسسة «راند» أن تجد الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية على موضوع حجاب المرأة، ولكن يبدو واضحاً أن التقرير انطلق من نتيجة محسومة بالنسبة له وهي

---

(١) سيأتي في الفصل الثالث مناقشة هذا المصطلح وغيره.
(٢) التقرير، ص:٣٥
(٣) إثبات التقرير لوجود الحجاب في القرآن الكريم لم يرد في معرض اقتناع التقرير بالحجاب، وإنما في معرض نقده لانتقائية الأصوليين الذين يأخذون من القرآن ما يحلو لهم -كما يزعم-.

«رفض الحجاب»! فحصل منه كل هذا التخبط لإثباتها.

وسأورد هنا ثلاثة أدلةٍ من القرآن الكريم على الحجاب:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ ۖ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا (٥٣) إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (٥٤) لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ۗ وَاتَّقِينَ اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٥٣ – ٥٥].

والآية الأولى من هذه الآيات عُرِفت باسم: «آية الحجاب»؛ لأنها أول آية نزلت بشأن فرض الحجاب على أمهات المؤمنين، ونساء المؤمنين، وكان نزولها في شهر ذي القعدة سنة خمس من الهجرة.

وسبب نزولها ما ثبت من حديث أنس – رضي الله عنه – قال: قال عمر – رضي الله عنه – : «قلت يا رسول الله، يدخل عليك البر والفاجر، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب. فأنزل الله آية الحجاب»[1]، وهذه إحدى موافقات الوحي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وهي من مناقبه العظيمة.[2]

الدليل الثاني: قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

قال السيوطي رحمه الله: «هذه آية الحجاب في حق سائر النساء، ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن».[3]

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ

(١) صحيح البخاري (٤٥١٢)، باب سورة الأحزاب.
(٢) يُنظر: بكر أبو زيد، حراسة الفضيلة، دار العاصمة–الرياض، ط١١، ١٤٢٠هـ ص:٣٤
(٣) نقلاً عن: بكر أبو زيد، حراسة الفضيلة، مرجع سابق، ص:٣٧

﴿... إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

وفي هذه الآية العظيمة أمر من الله تعالى لنساء المؤمنين أن يُلقين بالخمار إلقاء محكماً على المواضع المكشوفة، وهي: الرأس، والوجه، والعنق، والنحر، والصدر، وذلك بلفِّ الخمار الذي تضعه المرأة على رأسها، وترميه من الجانب الأيمن على العاتق الأيسر، وهذا هو التقنُّع؛ وهذا خلافاً لما كان عليه أهل الجاهلية من سدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ما هو قدامها، فأُمِرن بالاستتار، وهذا هو الذي فهمه نساء الصحابة- رضي الله عن الجميع- فعملن به[1].

روى البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت:«يرحم الله نساء المهاجرات الأول، لما أنزل الله ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ شققن مروطهن فاختمرن بها».[2]

ولا يفوت التنبيه هنا إلى أن الخلاف الذي وقع بين علماء المسلمين في مسألة الحجاب، لم يكن على أصل مشروعية الحجاب، فالآيات والأحاديث واضحة في ذلك، وإنما وقع الخلاف في حدود ذلك الحجاب، فمنهم من يرى وجوب تغطية الوجه ومنهم من لا يرى وجوب ذلك، ولكلا الفريقين أدلتة، وليس هذا موضع بسطها، ولكن على كلا الرأيين دحض لهذه الشبهة التي أوردها التقرير، والتي تُنكر الأمر بالحجاب في القرآن الكريم بالكلية.

الموضع الثالث، زعمه وجود التباس في بعض آيات الآيات:

يزعم التقرير وجود التباس في قوله تعالى﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤] ، حيث قال:«ويكتنف هذا المقطع القرآني التباساً محتملاً في موضعين هما عندما يحدد الفعل المبرر لردة الفعل هذه وعندما يصف ردة الفعل نفسها..»[3]!

---

(١) يُنظر، بكر أبو زيد، حراسة الفضيلة، مرجع سابق، ص:٤٢-٤٣

(٢) صحيح البخاري (٤٤٨٠)، باب سورة النور.

(٣) التقرير، ص: ٣٦

هذا الزعم غير صحيح، وهو أيضــاً إسـاءةٌ متعمـدة للقـرآن الكـريم، والجـواب عنه من وجهين:

الأول: أن إيراد التقرير لهذه الآية جاء في سياق تعداد القضايا التي اختلف فيها المسلمون، وكانت الكفة الراجحة-كما يرى التقرير- لصالح «المجددين» الذين لهم آراء دينية توافق روح العصر (الغرب)[1]، ومنها أن مثل هـذا النص القرآني لم يعد صـالحـاً للتطبيق في هـذا الزمـان، ولـذلك وصـفه التقرير بالالتباس بنـاء على هوى «المجددين»، الذين هـم فرسانها لتطوير الإسلام، ولـم يرع في ذلك أبسط حقوق الموضوعية التي يزعمها.

الثاني: أن هذه الآية الكريمة واضحة في هـاتين النقطتين، ولا لبس- مزعوم- فيهـا؛ فالنشـوز؛ أولاً: مهمـا تعـددت أوصـافه وتعريفاته فإنهـا لا تخـرج عـن معنى عصيان الزوجة لزوجها[2]، وثانياً: ردة الفعل – حسب وصف التقرير – لا لبس فيها أيضـاً، فـالله أعطى للـزوج ثلاثـة خيـارات واضـحة لتأديب الزوجـة العاصيـة، الوعظ والهجر في المضجع والضرب.

واتفق الفقهاء أيضـاً على أن الضرب مما يؤدب به الرجل زوجته عنـد نشـوزها للآية الكريمة الواضـحة في هـذا، واشـترطوا في ضرب التأديب هـذا أن يكـون غير مُدْمٍ ولا مُبرِّح ولا شـائنٍ ولا مخوفٍ لأن المقصـود منه الإصـلاح لا غير[3]، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قـال: «اتقـوا الله في النسـاء، فـإنكم أخـذتموهن بأمـان الله، واستحللتم فـروجهن بكلمـة الله، ولكـم علـيهن أن لا يُـوطئن فُرُشـكم أحـداً تكرهونه، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح».[4]

الموضع الرابع، زعمه وجود تضارب في القرآن في مسألة تعدد الزوجات:

في مســألة تعـدد الزوجـات؛ زعـم التقريـر بـأن القـرآن كـان متضـاربـاً في هـذه المسألة، حيث قال: «وقد اكتنف القرآن في هذا الخصوص بعض التضارب».[5]

---

(١) سيأتي في الفصل القادم بيان شأن هؤلاء المجددين وآرائهم.
(٢) يُنظر: الموسوعة الفقهية، مرجع سابق، ٤٠/ ٢٨٤
(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٤٠/ ٢٩٨
(٤) أخرجه مسلم (٣٠٠٩)، من حديث جابر بن عبدالله، باب حجة الوداع.
(٥) التقرير، ص: ٣١

وهذا الموضع كسابقه جاء في معرض تأييد «المجددين» الذي يرون عدم صلاحية أحكام القرآن لروح العصر (الغرب)، ولذلك نقل عنهم عدم صلاحية هذا الحكم (التعدد) لهذا الزمان، وزاد على ذلك بزعمه أن القرآن متضارب في هذه المسألة، ولم يورد ما يشهد لزعمه هذا، مما يدل على أنه أمر مُتقرر في الذهنية الغربية، قرره المستشرقون كما سيأتي.

فالتقرير إذاً انطلق من نتيجة مقررة عنده، وهي «رفض التعدد»، ثم أخذ يتخبط في البحث عما يسندها، حتى إنه انتقد كلاماً لإحدى المسلمات فيه تأييد للتعدد قائلاً: «لا تشرح الكاتبة لماذا لا يُسمح بالعكس أي لماذا لا تستطيع المرأة الزواج بأكثر من رجل»![1]

وهذا التساؤل يدل بلا شك على عدم موضوعية التقرير؛ إذ إنه يفترض النتيجة، ثم يسعى للاستدلال عليها، ولو بمثل هذا التساؤل الاستفزازي لمشاعر المسلمين.

أما دعوى التضارب في مسألة تعدد الزوجات فهي دعوى قديمة قال بها المستشرقون[2]، إذ زعموا أن القرآن الكريم أباح تعدد الزوجات بشرط العدل ثم عاد فنفى تحقق ذلك الشرط بقوله﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩].

وقد ناقش علماء الإسلام هذه الدعوى وردوها بالأدلة العقلية والنقلية، ومختصر ذلك أنه كيف يُتصور (عقلاً) أن يفتح الله باب تعدد الزوجات - في سياق التحذير من ظلم اليتيمات-، ويقيده بشرط العدل، ثم يجعل هذا الشرط مستحيلاً!.

ولو أنهم قرءوا الآية بتمامها بعين العقل والإنصاف لبان لهم إقرارها للتعدد، قال تعالى﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[النساء: ١٢٩]، ولو كان كما يزعمون لقال سبحانه بعد نفي العدل: فلا تنكحوا إلا واحدة، لكنه

(١) التقرير، ص: ٣١

(٢) يُنظر على سبيل المثال: محمد حسن أمين بني عامر، المستشرقون والقرآن الكريم، دار الأمل، الأردن، ط الأولى، ٢٠٠٤م، ص: ٣١٩- ٣٣٤

أمر بعدم الميل لواحدة دون الأخرى لأن العدل المطلق غير ممكن[1]، قال ابن كثير –رحمه الله– في تفسيره: «أي لن تستطيعوا أيها الناس أن تساووا بين النساء من جميع الوجوه، فإن وقع القسم الصوري ليلة وليلة، فلا بد من التفاوت في المحبة والشهوة والجماع..».[2]

ومن هنا نقول: إن دعوى التضارب التي زعمها التقرير ما هي إلا دعوى قديمة باطلة، رددها التقرير ليدعم بها موقف «المجددين» الذي اختارهم في نهاية المطاف لتطوير (تطويع) الإسلام.

الفرية الرابعة، الزعم بأن قراءة القرآن صعبة

زعم التقرير بأن قراءة القرآن الكريم تعتبر صعبة، حيث قال: «تعتبر قراءة القرآن الكريم صعبة حتى وإن تغاضينا عن كون شرائح كبيرة من المسلمين (لا يستطيعون قراءة القرآن لأنهم أميين، أو لا يفهمونه لأنهم لا يفهمون اللغة العربية)»[3]، أي أنه القرآن صعبٌ في قراءته وفهمه بغض النظر عن أميَّة الكثير من المسلمين!

وبدايةً نقول يبدو أن التقرير يجهل أيضاً أن نبينا محمد ﷺ كان أميّاً، قال تعالى ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ومع ذلك كان ﷺ رسول رب العالمين، وكان هو المبلغ الصادق الأمين لهذا القرآن الكريم، والمسلمون يؤمنون بأنه ﷺ خير من وعاه وفهمه وحفظه وبلّغه.

ومن هنا يدرك المسلمون بأنه لا يشترط لفهم القرآن أن يكون الإنسان متعلماً (قارئاً وكاتباً)، بل سماع تلاوته (بتدبر) تكفي – على أقل تقدير – لفهمه، لأن الفهم محله العقل.

أما دعوى صعوبة قراءة القرآن فهي دعوى باطلة، يردها النقل والعقل؛ فمن النقل يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧]، قال

(١) يُنظر: المستشرقون والقرآن الكريم، مرجع سابق، ص: ٥١٨ – ٥١٩

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج١، ص:٦٢١

(٣) التقرير، ص:٦٤، وما بين الهلالين ساقط من الترجمة (أ)، وأثبتُّه من الترجمة (ب)، ص:٨٤، ولا يَبعد العمد في إسقاط مثل هذه المواضع التي يُراد حجبها عن القارئ العربي.

ابن كثير -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: «أي سهلنا لفظه ويسرنا معناه لمن أراده ليتذكر الناس، كما قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]. قال مجاهد ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧] يعني هوَّنا قراءته، وقال السُّدِّي: يسَّرنا تلاوته على الألسن، وقال الضَّحاك عن ابن عباس: لولا أن الله يسَّره على لسان الآدميين ما استطاع أحد من الخلق أن يتكلم بكلام الله عز وجل».[1]

ومن المعلوم أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، ومن حِكَم ذلك الأمر تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين، لكل قبيل منهم لسان، ولا عهد لهم بحفظ الشرائع[2]، ويدل على هذه الحكمة قول أُبي بن كعب رضي الله عنه: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بُعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال يا محمد إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف».[3]

وهذا ما يَتفق مع العقل، إذ كيف يُعقل أن يُنزِّل الله كتاباً على الناس ويأمرهم باتباعه وهم لا يستطيعون قراءته! أو يصعب عليهم ذلك! لا شك أن هذا مما يرده العقل ولا يقبله، ولكن يبدو أن التقرير يسير -بموضوعيته المزعومة- في تناوله للقرآن الكريم بعقل «نولدكه» و«جولدتسيهر» وغيرهم من المستشرقين الذي نسجوا للغرب أفكاراً مكذوبة عن القرآن الكريم بشكل خاص، وعن الإسلام ونبيه محمدﷺ بشكل عام.

وأما دعوى عدم فهم المسلمين للقرآن لعدم فهمهم للغة العربية فهذه دعوى باطلة لا دليل عليها، فعدم فهم القرآن شيء وعدم فهم اللغة العربية شيءٌ آخر، إذ لا يشترط في المسلم حتى يفهم القرآن الكريم ويعرف أحكامه أن يكون عالماً باللغة العربية وبأحكامها، والقول بهذا يتنافى حتى مع المنطق السليم، فالذي يجب

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ٤/ ٢٧٩

(٢) يُنظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، ١٤١٣هـ، ص:١٦٩

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٢٩٤٤)، وقال عنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي: حديث حسن صحيح.

على المسلم إن لم يفهم شيئاً من القرآن الكريم أن يسأل في ذلك أهل العلم والتفسير، وهذا هو التوجيه القرآني في ذلك: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ولذلك وجِد - عبر التاريخ الإسلامي - من العلماء العارفين بأحكام الشريعة واللغة العربية من تصدوا لتفسير القرآن الكريم وبيان أحكامه للناس، وهذا أمر معلوم في الإسلام، ولا يمكن أن يغيب حتى عن الغرب!

وأما التشكيك في أن للقرآن الكريم نسخاً كثيرة باعتبار الترجمات، فهذه تدل على مغالطة أخرى في حق القرآن الكريم، إذ لا يوجد مسلم عاقل على وجه الأرض يقول بأن ترجمة القرآن هي القرآن نفسه، لأنه معلوم بالبديهة أن الترجمة هي بالمعنى، أي أنها نسخة تفسيريه للقرآن الكريم وليست هي نص القرآن الذي نزل على محمدﷺ، مثلها مثل أي كتاب لتفسير القرآن الكريم باللغة العربية.

وبعد، فهذه هي الأوصاف التي وُصِف بها القرآن الكريم في تقرير مؤسسة راند (إسلام حضاري ديموقراطي)، والتي تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن التقرير يسير وفق معتقدات (إيديولوجية) كنسية استشراقية وليس وفق موضوعية وحيادية كما يزعم، ولذلك وقع منه كل هذا التعدي والتجني في حق القرآن الكريم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستشراق وقف منذ أن نشأ في أحضان الكنيسة الغربية موقفَ العداء من الإسلام وأهله؛ وقد أدرك المستشرقون مبكراً أهمية القرآن الكريم وقدسيته بالنسبة للمسلمين، وأنه القاعدة الكبرى التي يدور عليها الإسلام، ولذلك حظي القرآن الكريم باهتمامهم ودراستهم، وقد عد الباحث الدكتور عمر رضوان ما يزيد على مئة وعشرين مؤلفاً حول القرآن الكريم وعلومه أنتجها المستشرقون[1]، أكثرها لم يترجم للغة العربية، ولم يطلع عليها عامة المسلمين، ولذلك يجد الباحث أن مقدار ما ألَّفه المسلمون رداً على أولئك المستشرقين - فيما يتعلق فقط بالقرآن الكريم - لا يوازي في العدد ما أنتجه أولئك وألَّفوه في سبيل تشويه القرآن الكريم والطعن فيه، ومع ذلك يبقى اليقين بقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] متأصلاً في نفس كل مسلم ولله الحمد والمنة.

---

(١) يُنظر: عمر إبراهيم رضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، مرجع سابق، ١/ ٢٢٠-٢٣٢

أما على مستوى الغرب؛ فإن شبهات المستشرقين وطعونهم في القرآن الكريم أثرت بلا شك في المجتمع الغربي وفي نظرته إلى القرآن إلى يومنا هذا[1]، بل إن بعض من تلقى علومه من أبناء المسلمين في بلاد الغرب تأثر بتلك الصورة السلبية التي رسمها المستشرقون عن القرآن الكريم، بل وحتى عن الإسلام.

يقول الشيخ أبو الحسن الندوي - رحمه الله- أثناء حديثه عن صدى أفكار المستشرقين في مصر: «فلا يقرأ إنسان لعالم مستشرق في الغرب بحثاً ولا يُعرف له نظرية إلا ويجد أديباً أو مؤلفاً في مصر يتبنى هذه النظرية بكل إخلاص، ويشرحها ويدعو إليها في كل لباقة وبلاغة..»[2].

إذاً فالمستشرقون جعلوا من القرآن الكريم أول أهدافهم للنيل من الإسلام وتشويهه، لعلمهم بمكانة القرآن في الإسلام، وأنه المصدر الأول للتشريع فيه، فلم يسلم من طعنهم وتشكيكهم؛ الوحيَ الذي جاء بالقرآن، ولا الموُحى إليه (ﷺ)، ولا القرآن الكريم نفسه، ولا تاريخ القرآن، ولا تفسيره، بل إن ترجمتهم للقرآن الكريم ابتداءً كانت مليئة بالنقص والتحريف والتبديل المتعمد، وكانت تلك الترجمات المشوهة هي الخطوة الأولى التي بنى عليها المستشرقون شبهاتهم وطعناتهم ضد القرآن الكريم[3]، وما بني على باطل فهو باطل.

ومن هنا يمكن القول أن أثر موقف المستشرقين من القرآن الكريم كان بالغاً في المجتمعات الغربية التي كانت ولا تزال تتلقى معرفتها عن الإسلام والمسلمين- بالدرجة الأولى- عن طريق المستشرقين ومؤلفاتهم، ولذلك تكوَّنت -عبر السنين- صورة سلبية نحو القرآن الكريم لدى الغرب.

أما في العالم الإسلامي فلم يكن لتلك الشبهات أثرها الكبير على المسلمين، ويعود ذلك لسببين، الأول: مكانة القرآن وقدسيته في نفوس المسلمين، والثاني: أن أغلب ما ألَّفه المستشرقون عن القرآن الكريم لم يُترجم إلى اللغة العربية، - فكفّ الله أذاهم عن المسلمين-.

---

(١) موقف مؤسسة «راند» من القرآن الكريم والذي نحن بصدده يدل على هذه النتيجة.

(٢) أبو الحسن علي الحسني الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية، دار القلم، الكويت، ط الخامسة، ١٤٠٥هـ ص:١٠٢

(٣) يُنظر: محمد حسن أمين بني عامر، المستشرقون والقرآن الكريم، مرجع سابق، ص: ٣٩٧-٤٠٠. وكذلك يُنظر: محمد محمد أبو ليلة، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي، دار النشر للجامعات، مصر، ط الأولى، ٢٠٠٢م، ص:٤٠١-٤١٢

المطلب الثاني: تقييم موقف مؤسسة «راند» من القرآن الكريم

مضى في الفصل الأول تقريرُ مسألة أن ما تنشره مؤسسة «راند» من بحوث وتقارير لا يُعبِّر عن وجهة نظر معديها فقط، وإنما عن وجهة نظرها كمؤسسة بحثية. وعليه، ومن خلال ما ورد في تقرير المؤسسة «إسلام حضاري ديموقراطي» بشأن القرآن الكريم والذي تم عرضه في المطلب السابق، يمكن لنا **تحديد وتقييم موقف مؤسسة «راند» من القرآن الكريم، في ثلاثة نقاط، وهي:**

أولاً: أن موقف مؤسسة «راند» من القرآن لا يختلف عن موقف المستشرقين من القرآن الكريم، بل يمكن القول إنه امتداد لموقفهم المعادي للقرآن الكريم، وإن كان ثمة اختلافٌ فلا يعدو كونه اختلافٌ أملته تطورات العصر، وتجدد الوسائل، فمُعد التقرير اليوم لم يعد يسمى مستشرقًا، بل خبيراً بشؤون الشرق أو عالماً من علماء السياسة، ونحوها من المسميات، ومُصِدر التقرير لم يعد معهدٌ لدراسات الشرق، بل مؤسسةٌ بحثية؛ لها أبحاثها في شتى العلوم والمعارف.أما الفكرة فهيَ هيَ، تلك التي قيلت منذ عشرات السنين، لا اختلاف إلا في اللباس الجديد التي أُلبسته.

ولكن ثمة أمر جدير بالتنبيه؛ وهو أن الشُبه والطعون التي أوردتها مؤسسة «راند» في حق كتاب الله (القرآن الكريم) أوردتها وكأنها مسلّماتٌ غير قابله للمناقشة أو حتى إعادة النظر، بل ولم تلجأ إلى افتعال الأدلة والبراهين لإثبات تلك الشبهة، كما كان نهج المستشرقين السابقين.

ثانياً: بالرغم من النظرة السلبية التي تحملها مؤسسة «راند» للقرآن الكريم، إلا أنها استدلت به، ورجعت إليه فيما تعتقد أنه يخدم توجهها!

وقد مضى -على سبيل المثال- احتجاج التقرير بالقرآن على «الأصوليين» الذين -بحسب التقرير- يفرضون الحجاب على المرأة دون الرجل! لاعتقاد التقرير أن الآيات تدعو إلى تغطية الرجل والمرأة ، وهي ليست كذلك، كما بيَّنا آنفاً.

وكذلك احتجاج التقرير على المسلمين بعدم تطبيقهم لآية حبس الزانية، مع العلم أنها منسوخة بآية الجلد كما بيَّنا ذلك أيضاً.

وهكذا نجد في تقرير مؤسسة «راند» (الموضوعي) أن القرآن الكريم يتلقى الطعون تلو الطعون ثم يصبح – فجأةً- مستنداً ودليلاً يحتج به!

ثالثًا: بالرغم من كل ما أوردته مؤسسة «راند» من شُبه وطعون في القرآن الكريم إلا أنها ترى أنه من المصلحة - في الوقت الحالي - البعد عن نقد القرآن الكريم، لا لأنه غير قابل للنقد، بل لأن المسلمين يعتقدون قداسته وخروجه عن نطاق النقد، وذلك ما يُضعف التعويل عليه في تغيير قيم العالم الإسلامي، والأولى من ذلك التركيز على الحديث الشريف، الذي من خلاله يمكن الدفاع عن قيم الديموقراطية والمجتمع المدني[1]، وسيأتي تفصيل هذا التوجه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

وهذا الموقف من مؤسسة «راند» يُذكِّر بكلمة مهمة لأحد موطدي أركان الإمبراطورية البريطانية في الشرق وهو الوزير «غلادستون»[2] إذ يقول: « ما دام هذا القرآن موجوداً فلن تستطيع أوروبة السيطرة على الشرق ولا أن تكون هي نفسها في أمان»[3]، فمؤسسة «راند» تدرك تماماً هذه الكلمات، ولكنها آثرت - مرحلياً- البدء بالسنة النبوية في مشروعها لتطوير الإسلام.

ومن هنا نقول إن تقرير مؤسسة «راند» تعمَّد الإساءة إلى القرآن الكريم في مواضع عديدة، تم عرضها ومناقشتها في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تبيَّن أن موقف مؤسسة «راند» – بشكل عام- من القرآن الكريم لم يخرج عن إطار موقف المستشرقين المعادي والمناوئ للقرآن الكريم، ومع ذلك فهي تنصح الغرب في الوقت الحالي بالالتفات إلى السنة النبوية دون القرآن الكريم في عملية التأثير على الإسلام، وسيأتي بيان هذا الأمر.

---

(١) يُنظر: التقرير، ص: ٦١

(٢) غلادستون، وليم (1809-1898 Gladstone William م)، سياسي ورجل دولة بريطاني. تولى رئاسة الوزارة عدة مرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. دخل الحياة السياسية متسلحاً بمعتقداته الدينية الصارمة. أنظر: موسوعة السياسة، ٤/ ٣٥٥

(٣) نقلاً عن: محمد أسد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط بدون، ١٩٧٨م، ص: ٤١

المبحث الثاني

موقف التقرير من شخص النبي ﷺ

ورد ذكر رسولنا الكريم ﷺ صراحة في تقرير مؤسسة راند«إسلام حضاري ديموقراطي» في عدة مواضع، وكان سياق الإيراد في تلك المواضع – بشكل عام- هو الاستشهاد بفعل أو قول النبي ﷺ للمسائل التي يعرضها التقرير، ولكن ما هي طبيعة ذلك الاستشهاد وما غرضه ؟

هذا ما ستتم مناقشته في هذا المبحث، وذلك من خلال عرض تلك المواضع[1] ومناقشتها.

بداية زعم التقرير أن النبي ﷺ كان مصلحاً اجتماعياً، حيث قال:«ينبغي أن يركز المرء على جوهر تعاليم النبي وقدوته. فعندها يجد أنه يتجه نحو نطاق أكبر من المساواة والعدالة والتناغم بوصفها المبادئ الإرشادية للتفاعل الاجتماعي. (لقد كان مصلحاً اجتماعياً)، وبذلك يكون إدخال الإصلاحات إلى المجتمع متماشياً مع روح الإسلام».[2]

وهذا الزعم في حق النبي ﷺ ليس بجديد، فطالما ردده المستشرقون ومن نهج نهجهم، وما ذاك لأنهم يريدون حقيقة ما يقولون، بل يريدون بذلك نفي النبوة والرسالة عن نبينا محمدﷺ، لأن ما يقوله أو يقرره النبي يبقى خالداً لا يتغير، وأما أفعال المصلح وأقواله فهي قابلة للتغيير والتبديل والتطوير، وفي هذا يقول عبد المتعال الجبري:«وإنما يحرص المستشرقون على تصوير النبي بصورة البطل أو المصلح أو البليغ، لأن كل هؤلاء تنتهي معهم كل أفكارهم، وليسوا جديرين بالخلود والاستمساك بمذاهبهم كما يستمسك الناس برسالات الأنبياء»[3].

---

(١) يُلاحظ أن غالب هذه المواضع متعلق بالمرأة المسلمة، ومناقشة هذه المواضع هنا ستكون موافقة لغرض هذا المبحث، وفي الفصل القادم -بعون الله- ستتم مناقشة موقف التقرير من قضايا المرأة المسلمة.

(٢) التقرير، ص:٣١، وما بين الهلالين ساقط من الترجمة (أ)، وأثبته بالرجوع إلى الترجمة (ب)، وكذلك إلى التقرير الأصل؛ حيث كُتب نصاً : «he was a social reformer».

(٣) عبد المتعال محمد الجبري، السيرة النبوية وأوهام المستشرقين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط بدون، ت بدون، ص:٩٦

ومن هذا المنطلق فإن خلود سيرة النبيﷺ وسنته إلى يومنا هذا لأكبر دليل على صدق نبوته ورسالته، وأنها من عند رب العالمين، فهو ﷺ المثل الأعلى والقدوة الأولى لجميع المسلمين في العالم، على اختلاف شعوبهم وألسنتهم وألوانهم.

أما التقرير -الذي سار في مسار المستشرقين- فقد أراد بالفعل تلك النتيجة التي ذكرها الأستاذ الجبري، ولكن بصورة أكثر انتقائية مما كان عليه المستشرقون، فهو في مواضع يطالب صراحة أو ضمناً بعدم إتباع النبيﷺ، وفي أخرى يستشهد بسلوكه ﷺ ويجعله حجة فيما يرمي إليه! وبيان هذا التناقض يتضح من خلال ما يلي من الأمثلة:

أولاً: أمثلة على مطالبة التقرير بمخالفة النبيﷺ:

يقول التقرير في معرض حديثه عن تعدد الزوجات:«ما من شك في أن القرآن قد أباحه، كما أن محمد والخلفاء الأوائل قد مارسوا تعدد الزوجات»[1]، وهذا القول بحد ذاته لا إشكال فيه بل هو حق لا مرية فيه، ولكن التقرير لم يورده في سياق الإقرار به، بل أورده في سياق نقده لتعدد الزوجات[2]، إذ يزعم أن ذلك لم يكن لرغبة شخصية من النبي ﷺ، بل كان تارة لبناء تحالفات سياسية، وأخرى لرعاية الأرامل نظراً لقلة الرجال نتيجة للحروب، وهكذا، وإلا فالأصل-كما يدعي التقرير- أن رسول الله ﷺ اقتصر في الفترة التي أوحي إليه فيها بالإسلام على زوجته الألى خديجة، وهذا - كما يزعم- هو الوضع المثالي الذي يجب أن يتبعه المسلمون![3]

فهنا التقرير أثبت التعدد لرسول الله ﷺ، ولكنه حاول وضعه في سياقات وغايات لم تعد موجودة الآن كما يزعم، ولذلك يُرجع إلى الأصل وإلى الحالة المثالية، وهي الزواج من واحدة !، وهذا بلا شك تحايل على ما ثبت إباحته بنص

---

(١) التقرير، ص: ٣٠، وهذه المعلومات

(٢) تعدد الزوجات عدّه التقرير من القضايا الرئيسية التي يدور حولها الخلاف في العالم الإسلامي!

(٣) يُنظر التقرير، ص: ٣٠، والتقرير يشير في الحاشية من نفس الصفحة إلى أنه اقتبس هذه المعلومات من مواقع إليكترونية، ولم يذكر أسماء تلك المواقع، ولكنه وزّع هذه المعلومات على التقليدين تارة، وعلى الأصوليين تارة أخرى، وأما ما يراه مناسباً للإسلام «العصري» فإنه ينسبه للمجددين!، وهكذا فيما سيأتي من أمثلة.

القرآن الكريم[1]، وما ثبت من فعله عليه الصلاة والسلام، ولو سلمنا للتقرير بهذه الحجة لقلنا لماذا لم يُطلِّق رسول الله ﷺ زوجاته بعد أن استتب له الأمر بعد فتح مكة وفي آخر حياته ﷺ، ليرجع بذلك إلى الأصل وإلى الحالة المثالية التي زعمها التقرير!؟

وفي نهاية المطاف في مسألة التعدد يؤكد التقرير على وجوب إتباع أسس تعاليم النبي(ﷺ) لأنها - كما يزعم- إصلاحية بشكل عام؛ وفي نفس الموضع يدعو إلى عدم إتباع الرسول(ﷺ) في تعدد الزوجات لأن ذلك لا يتماشى مع الروح الإصلاحية التي جاء بها محمد(ﷺ)! لأن التعدد من الخصوصيات لم تعد تتواكب مع العالم المدني الحديث[2].

لا شك أن هذه سفسطة بعيدة عن روح الإسلام وعن فهمة، وهذه النتيجة التي توصل إليها التقرير مبنية على باطل، وهو اعتبار النبيﷺ مصلحاً، وما بني على باطل فهو باطل، فالله سبحانه دعا المسلمين بعبارة واضحة بينه فقال﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وهذا الأسوة عامة في مسألة تعدد الزوجات وفي غيرها، ناهيك عن النص في القرآن الكريم بإباحة تعدد الزوجات.

ثانياً: أمثلة على مطالبة التقرير بمتابعة النبيﷺ:

المثال الأول:

يدعى التقرير أن ضرب الزوجات-الوارد في الآية الكريمة- يُعد من القناعات التي لم تعد تناسب العصر، بل وشكك في صحة الآية الكريمة التي ورد فيها ضرب الزوجات لأنها - كما يزعم-:«تتعارض مع ما يعرف عن مواقف النبي وسلوكياته..»[3].

ففي هذا الموضع، يتعلق التقرير بسلوك النبي ﷺ وتعامله مع زوجاته في رفضه لموضوع ضرب الزوجات، ليس هذا وحسب، بل جعل سلوك النبيﷺ مضاداً للقرآن الكريم، ودليلاً على عدم صحة تلك الآية الكريمة!

---

(١) مضى في المبحث السابق مناقشة طعن التقرير في الآية التي تُبيح التعدد.
(٢) يُنظر التقرير، ص: ٣٠
(٣) التقرير، ص: ٣٧

وهذا الاستشهاد بسلوك الرسول ﷺ بهذا السياق وهذه النتيجة باطل بلا شك، إذ لا يدل عدم ضرب رسول الله ﷺ زوجاته على عدم صحة الضرب الوارد صراحة في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ﴾ [النساء: ٣٤]، ولو كان الأمر كذلك لأبانه لنا رسول الله ﷺ الذي أكمل الله به الدين، وكذلك لا يقول من لديه أدنى فهم بالإسلام بأن عدم فعل الرسول الكريم ﷺ لأي أمر يدل على تحريمه أو على النهي عنه، ولا يستقيم هذا الأمر إلا في مثل هذه العقلية الانتقائية.

وإن مما يدعوا إلى العجب من هذا التقرير، أنه جعل فعل رسول الله ﷺ (التعدد) دليلاً على عدم وجوب التعدد الوارد نصاً في القرآن الكريم، وجعل عدم فعله ﷺ (ضرب الزوجة) دليلاً على بطلان ضرب الزوجات الوارد نصاً في القرآن الكريم! وهذه بلا شك مغالطات عجيبة، واستخدام لهدي النبي ﷺ كيفما اتفق، لخدمة نتيجة موضوعة سلفاً.

المثال الثاني:

يقول التقرير في مسألة التأكيد على أحقية المرأة في اختيار الزوج وعدم إكراهها: «ولطالما عرض النبي بشكل متكرر حلَّ زواج الفتيات والنساء اللواتي لم تحصلن على حرية الاختيار»[1].

ولا شك أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة (الثيب والبكر) أحقية الموافقة على الرجل الذي يريد زواجها[2]، ورسولنا الكريم ﷺ بين هذا الحق وأقرَّه للنساء في عدة حالات.

وفي موضع آخر يحث التقرير على صلاة المرأة في المسجد لأن النبي ﷺ -كما يزعم-: «يؤنب دائماً من كان يحول دون صلاة النساء مع الرجال»[3].

---

(١) التقرير، ص: ٥٥، وكلمة «تحصلن» هكذا وردت في نص التقرير.

(٢) من الأدلة على ذلك قول النبي ﷺ: (لا تُنكح الأيِّم حتى تُستأمر ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن) قالوا يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال: (أن تسكت). والأيم هي الثيب أي المرأة التي سبق له أن تزوجت، وتستأمر أي يطلب أمرها وتشاور. أخرجه البخاري (٤٨٤٣).

(٣) التقرير، ص: ٥٥

ونقول هنا: إن السماح للمرأة بالصلاة في المسجد أمر متفق عليه، وقد نهى النبيﷺ ولم يؤنب- كما زعم التقرير- عن منع النساء من الصلاة في المساجد في أحاديث عدة، ومن ذلك قوله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»[1].

المثال الثالث:

زعم التقرير بأنه: «يمكننا أن نحتج بوجود دليل على حب النبي للموسيقى غير الدينية. ففي أحد الأيام لام زوجته لنسيانها استئجار فرقة مغنيين كانت للعزف والغناء في حفل عرس كانت قد نظمته. ثم أنه غنَّى لها مقطعاً شعرياً من أغنية كانت تُغنى في الأعراس وكان يجدر بها أن تطلب عزفها في تلك المناسبة. وفي مناسبة أخرى، وفيما كانت فرقة من المغنيين تمر قريباً من منزله، لم يكتف بالسماح لها بتقديم عرضها بل إنه قدم لها مسجده لكي يكون مكان عرضهم. ثم جاء بزوجته عائشة لمشاهدتهم»[2].

وهنا نقف مع هذا الزعم الغريب ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى: بالنسبة لهذين الدليلين فالأول منهما ضعيف، ونصه: قال ابن عباس: أنكحت عائشة ذات قربة لها من الأنصار. فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أهديتم الفتاة؟» قالوا نعم. قال: «أرسلتم معها من يغني؟» قالت: لا. فقال رسول الله ﷺ «إن الأنصار قوم فيهم غزل. فلو بعثتم معها من يقول أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم»[3].

وأما الآخر فصحيح، ولكن ليس بالصورة المبتذلة التي ذكرها التقرير، ونص ذلك الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا الحبشة يلعبون عند النبي ﷺ بحرابهم دخل عمر فأهوى إلى الحصى فحَصَبهم بها فقال: «دعهم يا عمر»[4].

الوقفة الثانية: على افتراض صحة الحديث الأول فأين وجه الاستدلال فيه

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٨٥٥)، ومسلم برقم (١٠١٨)، كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) التقرير، ص: ٦٣

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٩٠٠)، وابن ماجة في سننه (١٩٠٠)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجة، وفي الإرواء (١٩٩٥) وفي السلسلة الضعيفة (٢٩٨١).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٧٤٥) ومسلم برقم (٢١٠٦)، وزاد البخاري «في المسجد».

على أن النبي ﷺ كان يحب الموسيقى غير الدينية «secular music» — كما زعم التقرير-! ثم ما هي الموسيقي الدينية والموسيقى غير الدينية!

وأيضاً في الحديث الثاني أين وجه الدلالة على حب النبي ﷺ للموسيقى الدينية، وهل اللعب بالحراب يُسمى موسيقى دينية!

الوقفة الثالثة: سياق الاستدلال بهذين الدليلين هو ادعاء التقرير صعوبة الحديث النبوي وتشعب تفاصيله، وأراد أن يضرب لذلك مثلاً بقضية الموسيقي التي يحظرها الأصوليون - حسب تعبيره- مع وجود أدلة في الحديث النبوي-كما يزعم- تثبت أنها حلال، فأورد هذين الدليلين.

أما السياق العام لهذا الأمر كله فهو أن التقرير يريد أن يقرر أنه يمكن الدفاع عن قيم المجتمع المدني والديموقراطية من خلال الحديث الشريف[1]، فأورد هذا المثال وهذين الدليلين في سياق طويل مفاده إمكانية الاستفادة من الحديث النبوي في بناء الإسلام المعاصر وتدعيم قيم الديموقراطية والمدنية.

وهنا نقول أمراً ما كان ينبغي أن يخفى على مؤسسة «راند» وهو أن المسلمين عَنَوا - قديماً وحديثاً- بحديث النبي ﷺ عناية عظيمة، فميَّزوا الصحيح من الضعيف والموضوع، وأفردوا في ذلك المصنفات الكثيرة، وهذا الاعتناء هو ما قطع الطريق على كل من أراد استغلال الحديث النبوي لتحقيق مآربه قديماً، وسيقطعه حديثاً- إن شاء الله-.

ومن خلال ما سبق، يتضح أمران رئيسيان:

الأول: أن مؤسسة «راند» لم تُسِء صراحة إلى شخص النبي ﷺ ولا إلى سيرته الكريمة، وإنما بأسلوب غير مباشر؛ تارة بكلام ظاهره المدح وباطنه إنكار النبوة، وتارة بحصر أفعاله عليه، وهكذا.

الثاني: أن مؤسسة «راند» استطاعت أن تتعامل مع شخص النبيﷺ وسيرته بحذر شديد، واستطاعت أيضاً أن توظفها بشكل ملتوي، بغية الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه وهو إعادة صياغة الإسلام، ولهذا وقعت مؤسسة «راند» في الأخطاء التالية:

---

(١) يُنظر التقرير، ص: ٦١

١- أنها أساءت إلى شخص النبي ﷺ وإلى سيرته بصورة غير مباشرة؛ حيث أخذت من سلوكه ومن سيرته ما يخدم هدفها الذي رسمته[1]، وتركت وتجاهلت ما ترى أنه لا يخدم ذلك الهدف، وهذه بحد ذاتها إساءة بحق رسول الله ﷺ، وانتقائية في التعامل مع الشخص الذي يرى فيه المسلمون قدوتهم الأولى، ناهيك عن أنها لا تتماشى وأدبيات «الموضوعية» التي تتدثر بها مؤسسة «راند».

٢- أنها لم تتبع أسلوباً علمياً واضحاً في التعامل مع النبي ﷺ، -وهي المؤسسة البحثية العريقة-، فتارة تدعو إلى التمسك بأسس تعاليمه التي تدعو إلى العدل والمساواة، وتارة تدعو إلى ما يخالف تعاليمه كما في مسألة التعدد، وهكذا، فليس ثمة قاعدة مطردة سارت عليها المؤسسة في هذا الموضوع مما جعل استدلالاتها في بعض الأحيان تبدو غريبة وغير منطقية.

٣- أن مؤسسة «راند» لم تراع مشاعر أكثر من مليار مسلم يتخذون من تلك الشخصية العظيمة — عليها الصلاة والسلام- قدوة مثلى لهم، فهي تتعامل معها وتتعاطى مع سيرتها وكأنها شخصية مشهورة وحسب، فلا أقل من تحترم تلك المؤسسة مشاعر المسلمين ولا تؤذيهم في قدوتهم، بغض النظر عن تقديرها واحترامها لشخص النبي ﷺ من عدمه.

هذه هي أبرز ملامح موقف مؤسسة «راند» من النبي ﷺ والأخطاء التي وقعت فيها، ومع يقيننا بأن هذه التجاوزات وغيرها لا تُنقِص من قدره ومكانته وسيرته عليه الصلاة السلام، إلا أنها تبقى مرفوضة وغير مقبولة أبداً.

ومن هنا نقول إن مؤسسة «راند» سارت في تعاملها مع شخص النبي ﷺ على أساس أنه مصلح اجتماعي، وهو ذات مسار المستشرقين في تعاملهم مع رسول الله ﷺ.

وبناءً عليه ذهبت إلى مخالفته فيما ترى أنه لا يتماشى مع الإسلام المدني

---

(١) وحتى هذا لم يتم لها، كما تبين فيما مضى.

الديمقراطي الذي تسعى إليه، وفي ذات الوقت إلى متابعته فيما ترى أنه يخدم ذلك الهدف، وهذه بلا شك انتقائية مرفوضة، ونرى فيها إساءة لرسولنا الكريمﷺ.

المبحث الثالث

موقف التقرير من السنة النبوية الشريفة

تعرض تقرير مؤسسة راند« إسلام حضاري ديموقراطي» للسنة النبوية في العديد من المواضع، بل إنه جعل ملحقاً خاصاً بالحديث في نهاية التقرير سماه: «الحروب بين أحاديث السنة النبوية» (THE HADITH WARS)، وبعد النظر في تلك المواضع وذلك الملحق، تبين أنها لا تخرج عن ثلاثة مقاصد؛ إما الطعن صراحة في السنة النبوية والتشكيك فيها، أو الاستشهاد بها في المواضع التي تخدم هدف التقرير (إعادة صياغة الإسلام)، أو استخدام السنة النبوية في الدفاع عن قيم المجتمع المدني الديموقراطي التي ينادي بها التقرير.

وتفصيل هذه المقاصد الثلاثة على النحو التالي:

المقصد الأول، الطعن في السنة النبوية والتشكيك فيها:

وهذه بعض المواضع التي تدل على هذا المقصد:

الموضع الأول: جاء في تعريف كلمة «حديث» في «قائمة الكلمات» ما يلي: «هو قصة مروية، تتعلق بأفعال وأقوال الرسول محمد وأصحابه المقربين، يفترض أن تعكس الصورة الصحيحة لفعل الأشياء وأن تكمل التوجهات الواردة في القرآن. وقد تم وضع منهج علمي يتطلب قدراً كبيراً من الدقة والبراعة، للحاجة الماسة للتثبت والتحقق من الحديث، ولكن ضخامة حجم الحديث يجعله عرضة للاستخدام السيئ متعمداً كان أم بشكل عفوي»[1]، أي أنه تم وضع ضوابط علمية للتحقق من الحديث، ولكنه شكك في استخدامها، وفي موضع آخر يؤكد التقرير هذا الزعم بشكل أوضح فيقول: «أما من الناحية العملية فلا تبذل جهود مماثلة للتقييم والتدقيق في ظروف وأصول الحديث أو مصداقية الراوي».[2]

وهذه الشبهة التي يزعمها التقرير (ضعف عناية المسلمين بالحديث) ما هي

---

(١) التقرير، الترجمة (ب)، ص: ١٤

(٢) التقرير، ص: ٦٣

إلا ترديد لشبه المستشرقين حول سنة رسول اللهﷺ التي لم تعرف حداً ولا نهاية[1]!

ورداً على هذه الشبهة نقول إن السنة النبوية حظيت بعناية كبيرة من المسلمين منذ صدر الإسلام، أي منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، إذ حرصوا عليها حرصهم على القرآن الكريم، فحفظوها بلفظها أو معناها، وفهموها وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية، وما أشكل عليهم منها ولم يدركوا معناه سألوا عنه الرسولﷺ، وقد بلغ بهم الحرص أنهم كانوا يتناوبون على السماع من النبيﷺ، حيث روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب على رسول اللهﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..»[2] الحديث.

وهكذا إذا علمنا أن الصحابة رضوان الله عليهم يعلمون أن السنة هي الأصل الثاني للدين، وأنهم كانوا يحبون الرسولﷺ أكثر من حبهم لأنفسهم، وأنهم كانوا يجدون في الاستماع إليهﷺ لذة وروحاً، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ﷺ لا ينطق عن الهوى بل هو وحيٌ يوحى، إذا علمنا كل هذا أدركنا مدى حرص الصحابة رضوان الله عليهم على استماع السنن والأحاديث، وأن ذلك الحرص من المسلَّمات والبديهيات عندهم[3]، وقد جمعوا إلى ذلك الحرص حرصاً آخر وهو تبليغ تلك السنن التي تلقوها عن الرسول الكريم ﷺ، لاسيما وأن الرسولﷺ كان يحثهم على ذلك، حيث قالﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلَّغها فرُب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».[4]

وقد أدرك النبيﷺ هذا الحرص الشديد من الصحابة رضوان الله عليهم على سنَّته، وخشية منه ﷺ أن يختلط القرآن الكريم بالسنَّة، نهاهم عن كتابة شيء عنه،

---

(١) يُنظر: سعد المرصفي، المستشرقون والسنة، مكتبة المنارة الإسلامية ودار الريان، ط بدون، ت بدون، ص: ٢٤-٣٩

(٢) صحيح البخاري، باب التناوب على العلم، رقم (٢٧).

(٣) يُنظر: محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ط بدون، ت بدون، ص:١٨-٢١.

(٤) رواه الترمذي في باب الحث على تبليغ السماع برقم(٢٦٥٨)، وابن ماجة في باب من بلغ علماً، برقم(٢٣٦)، واللفظ هنا للترمذي، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي، وصحيح ابن ماجة.

روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه أن رسول اللهﷺ قال:«لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».[1]

وبعد وفاة النبيﷺ وتمام نزول القرآن الكريم بدأت حركة تدوين السنة النبوية، وبدأ الصحابة والتابعون يكتبون الحديث، وهَمّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته أن يكتب الحديث، وشاور الصحابة في ذلك، وأشاروا عليه بذلك، إلا أنه عَدَل عن ذلك رضي الله عنه، إلى أن جاء الخليفة عمر بن عبدالعزيز فأمر بكتابة السنة خشية أن يضيع شيء منها، أو أن يلتبس الحق بالباطل، وبعدها اشتدت حركة التدوين وخاصة في القرن الثالث الهجري؛ خاتمة القرون المفضلة.

ومع بروز حركة التدوين، برزت أيضاً عناية علماء المسلمين بالحديث النبوي الذي طالته أيدي الكذابين والوضّاعين، لأسباب عديدة، أبرزها الخلافات السياسية، التي بدأت منذ نهاية خلافة عثمان بن عفان وخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ومن الأسباب كذلك الزندقة، والعصبية، والقُصّاص، والخلافات الفقهية والكلامية، والجهل بالدين مع الرغبة في الخير، والتقرب للملوك والأمراء[2]، ولذلك عني علماء الإسلام بتنقية الحديث الشريف عناية فائقة، ووضعوا قواعد للنقد العلمي لم يسبقهم إليها أحد، ومن أمثلة تلك العناية:

أولاً، العناية بالإسناد: فمنذ أن وقعت فتنة تأليه علي رضي الله عنه بدأ العلماء من الصحابة والتابعين بالتحري في نقل أحاديث رسول اللهﷺ ؛ لا يقبلون منها إلا من عرفوا طريقها ورجالها واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم، روى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين قال:«لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينُظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[3]، وعلى هذا سار علماء المسلمين من بعدهم في تحري رجال الإسناد حتى لا يؤخذ إلا عن العدل الثقة.

---

(١) صحيح مسلم، باب التثبت في الحديث، برقم(٧٧٠٢)

(٢) يُنظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي ودار الوراق، ط بدون، ت بدون، ص: ٩٢-١٠٧

(٣) صحيح مسلم، باب في أن الإسناد والمتن من الدين، رقم(٢٧)

ثانياً، نقد الرواة: وهذا باب عظيم وصل فيه علماء المسلمين مبلغاً عظيماً لا يجاريهم فيه أحد، فتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، فعدَّلوا منهم من كان عدلاً، وجرحوا منهم من كان متهماً في عدالته، ولم تأخذهم في ذلك لومة لائم، وصنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة،حتى بات علم الجرح والتعديل فناً من فنون الحديث، لم يُسبق علماء المسلمين إلى مثله.

وبناءً على ذلك؛ قسموا الحديث باعتبار القبول والرفض إلى ثلاثة أقسام؛ الصحيح والحسن والضعيف، ووضعوا لكل قسم ضوابطه وشروطه.

إذاً فالسنة النبوية كانت محل اعتناء المسلمين في مختلف عصورهم، فتناقلوها جيلاً عن جيل؛ حفظاً ودراسة بالمشافهة والكتابة، واجتهدوا وسعهم لحفظ الحديث بأسانيده في مصنفات ومسانيد تكفل لأهل العلم معرفة القوي منه والضعيف، ثم اجتهد كبار العلماء في جمع الحديث الصحيح على أسلم قواعد التثبت العلمي، فرحلوا في طلب ذلك وسمعوا بأنفسهم، وتثبتوا وسعهم، وكتبوا بأيديهم، فظهرت الكتب المجردة من الحديث الضعيف، وخير مثال على ذلك صحيحا البخاري ومسلم - رحمهما الله- اللذين أجمعت الأمة الإسلامية على صحتهما[1].

هذه بعض عناية علماء المسلمين بحديث رسول اللهﷺ، والتي لا زالت إلى عصرنا الحاضر، حيث أُنشأت الكليات والمعاهد التي تعتني خاصة بالحديث النبوي الشريف، ونشطت حركة التحقيق ونشر المخطوطات، وحفظت السنة بعلومها بوسائل الحفظ والنشر الحديثة، فباتت أيسر في التناول والبحث والاطلاع عما قبل.

ومن هنا نقول: إن مسألة وجود منهج علمي للتحقق من صحة الحديث وتطبيق علماء المسلمين عملياً له هي حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها كما زعم التقرير، وهاهي المصنفات الكثيرة في شتى علوم الحديث تقف شاهدة على بعض تلك العناية والاهتمام وعلى تطبيق ذلك المنهج العلمي الدقيق، والذي حفظ به المسلمون سنَّة نبيهم من الضياع، ومن أيدي العابثين.

---

(١) يُنظر: سعد المرصفي، المستشرقون والسنة، مرجع سابق، ص: ٣٨

ومن علامات تلك العناية والأمانة العلمية أيضاً أنك تجد للحديث الواحد عدة طرق وشواهد؛ حيث دونت كلها بألفاظها وطرقها ورجالها.

الموضع الثاني: يقول التقرير: «(ومنذ بداية الإسلام تقريباً) ما فتئ مؤيدو الآراء المتناقضة يطرحون رؤيتهم وتأويلاتهم الخاصة بالاستناد إلى أحاديث السنة أساساً»[1]، وهذه العبارة - مجردة عن سياقها في التقرير - تُعد صحيحة، إذ إن أبرز أسباب الوضع - كما مرّ آنفاً - الخلافات السياسية، التي بدأت في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه وامتدت في خلافة علي رضي الله عنه، وكان للرافضة آنذاك النصيب الأكبر من الأحاديث الموضوعة في فضل علي رضي الله عنه وآل البيت وذم الصحابة، وخاصة الشيخين وكبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ولذات السبب السياسي وضعت الأحاديث من قبل المتعصبين لمعاوية والأمويين، وكذلك من المتعصبين للعباسيين[2]، فوضع الحديث لهذه العلة أمرٌ معروف وكان من دوافع عناية المسلمين بحديث نبيهمﷺ، وأما لو وضعنا هذه العبارة في سياقها الطبيعي الذي وردت فيه في التقرير لقلنا: إنها كلمة حق أريد بها باطل، وهذا الباطل هو الانتقاص من السنة النبوية، وتشبيهها بأداة حرب يمكن لأي طرف أن يستخدمها لصالحة!

ولذلك أكد التقرير في ملحق «الحروب بين أحاديث السنة النبوية» على أنه: «يمكن الدفاع عن قيم المجتمع المدني والديموقراطية على أساس الأحاديث النبوية»[3]، أي أنه يمكن أن تكون الأحاديث النبوية أداة من الأدوات التي يستعين بها الغرب في مشروعه لتطوير الإسلام.

وقد تقدم في الموضع السابق بيان عناية المسلمين الفائقة بالسنة النبوية، والتي من أبرز دوافعها حفظ السنة الصحيحة، ونفي الوضع عنها، أياً كان سببه ودافعه، وهذه العناية كما كانت سداً في وجه عابثي الأمس، فستكون - بإذن الله- سداً في وجه عابثي اليوم.

---

(١) التقرير، ص: ٦١، وما بين هلالين ساقط من (أ)، وأثبته بالرجوع إلى أصل التقرير، وإلى الترجمة (ب).

(٢) يُنظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص:٩٦-٩٨

(٣) التقرير، ص:٦١

الموضع الثالث: زعم التقرير أن الأحاديث تكتسب مصداقيتها على أساس شعبيتها بين الناس، وليس على أساس علمي، فيقول بعد نفيه استخدام المنهج العلمي في تنقيح الأحاديث النبوية:«وفي الواقع، تعمل الأحاديث على مستوى الأقوال الشعبية فتكسب مصداقيتها وشعبيتها من خلال تكرارها واقتضابها»(١).
هذه الفرية كذلك ما هي إلا ترديد لما ذهب إليه «جولدتسيهر» و«شاخت»(٢) وغيرهما من المستشرقين من أن السنة ما هي إلا جوهر العادات، وتفكير الأمة الإسلامية القديمة، فهي العادة المقدسة، وفي بعض الأحيان الأمر العرفي، أو الأمر المجتمع عليه(٣). هكذا تخبَّط المستشرقون ومن تابعهم في تحريف معنى السنة النبوية، لتكون في اليوم -عند مؤسسة «راند»- مقولات شعبية، وغداً ستكون شيئاً آخر عند غيرها، وهكذا، وفي هذا يقول الدكتور محمد الأعظمي:«وهنا نرى أن هذا الخلط عام و شائع عند عامة المستشرقين في كافة القضايا، فهم لا يبحثون من وجهة نظر المسلمين بل يريدون أن يفرضوا وجهة نظرهم كأنها وجهة نظر المسلمين ثم يستنبطون أحكاماً غريبة».(٤)

الموضع الرابع: زعم التقرير بأنه:«ما من شك بأن الحديث يعتبر في أحسن الأحوال أداة مشكوك فيها ذات عيوب»(٥)، واستشهد على هذا الزعم بمقال ذكر أنه منشور على شبكة الانترنت(٦)، حيث شكك كاتبه في صحيح البخاري! وخلُص إلى استحالة أن يقوم البخاري بجمع ذلك العدد من الأحاديث خلال

---

(١) التقرير، ص: ٦٣
(٢) شاخت جوزيف (١٩٠٢-١٩٦٩م) مستشرق ألماني. عمل أستاذاً للدراسات الإسلامية في العديد من الجامعات الأوروبية والعربية، وعضواً في مجامع عدة، منها المجمع العلمي العربي بدمشق! نَشر وحقق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله دراسات كثيرة جداً عن الإسلام منشورة في المجموعات والمجلات العالمية وفي دائرة المعارف الإسلامية. من أعماله: «نشأة الفقه في الإسلام» و«خلاصة تاريخ الفقه الإسلامي» و«تبويب أحكام الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي» وغيرها.المستشرقون للعقيقي ٢/ ٤٦٩
(٣) يُنظر: سعد المرصفي، المستشرقون والسنة، مرجع سابق، ص: ٢٩-٤١
(٤) محمد مصطفى الأعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، بحث ضمن كتاب:«مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية»، إصدار: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و مكتب التربية العربي لدول الخليج، تونس، ١٩٨٥م، ص: ١/ ٧١
(٥) التقرير، ص: ٦٣
(٦) عنوان ذلك المقال: 'Hadeeth': A Critical Evaluation with Argument and Counter-Argumen'

ستة عشر سنة لأننا -حسب زعمه- لو خصصنا ساعة لكل حديث لاحتاج البخاري إلى سبعين سنة من العمل المتواصل.

هذا الاستنتاج الذي ذهب إليه الكاتب، وفرح به تقرير «راند» لم أجد من قال به من المستشرقين بالرغم من تشكيكهم في الكثير من أحاديث صحيح البخاري، إلا أن الجرأة لم تصل بهم إلى التشكيك في ثبوت صحيح البخاري بأكمله، لأنهم يعلمون ببديهة العقل إمكانية ذلك وعدم استحالته، وأن علماء المسلمين الأوائل بذلوا في التأليف والجمع ما يفوق في الجهد ما بذله البخاري -رحمه الله- في صحيحه.

ولكن يزول العجب إذا عرفنا أن مصدر هذه الفرية الجريئة هم من يُسمون بـ«القرآنيين»[1]، الذين ينكرون أصلاً السنة النبوية، وعلى رأسها صحيح البخاري[2]، فذلك المقال الذي استشهدت به مؤسسة «راند» مصدره أحد مواقع «القرآنيين» على شبكة الانترنت، وفي ذلك الموقع لم يتم التشكيك في صحيح البخاري وحسب، وإنما وصفت السنَّة بأكملها بأنها عمل شيطاني يماثل قول النصارى بأن المسيح ابن الله![3]، وهذه المزاعم بيّنة البطلان، نعوذ بالله مما يزعم الظالمون.[4]

الموضع الخامس: زعم التقرير أيضاً بأنه: «قد يسيء البعض استخدام

---

(١) القرآنيون جماعة تنتسب إلى الإسلام!، تأسست في مصر عام ١٩٧٧م على يد أحمد صبحي منصور، ومن أبرز معتقداتهم إنكار السنة النبوية والاكتفاء بالقرآن الكريم كمصدر للتشريع، ويطلقون على أنفسهم «أهل القرآن»، تم حضر هذه الجماعة في مصر، ولجأ مؤسسها إلى أمريكا، واستمر في دعوته، ويزعم اليوم أن أتباعه يفوقون العشرة آلاف. يُنظر: موقع الجماعة على شبكة الانترنت: www.ahl-alquran.com

(٢) ينكر احمد صبحي منصور صحيح البخاري ويعده من تأليف البخاري، وله مقالات عديدة في ذلك، مبثوثة في وسائل الإعلام، ومنها على سبيل المثال مقال: «الإسناد في الحديث» و« منهج البخاري في تصوير النبي محمد عليه السلام» والتي تنضح بالعداء للسنة النبوية وللإمام البخاري -رحمه الله- بشكل خاص.

(٣) عنوان ذلك الموقع على شبكة الانترنت: www.submission.org

(٤) الجدير بالإشارة هنا أن إنكار السنة النبوية لم يظهر على يد أحمد صبحي منصور وجماعته، وإنما لهم لهم سلف في التاريخ من الزنادقة والروافض. قال الإمام السيوطي-رحمه الله-: «وأصل هذا الرأي الفاسد أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن وهم في ذلك مختلفو المقاصد فنهم من كان يعتقد أن النبوة لعلي وأن جبريل عليه السلام أخطأ في نزوله إلى سيد المرسلين، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا..». جلال الدين السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ص: ١٤

الأحاديث»[1]، وضرب لذلك الاستخدام السيئ مثلاً بأنه يمكن تحويله إلى سياسة اجتماعية! أي أنه يستخدم في تنظيم حياة الناس، واستشهد التقرير بكلام لـ «خالد أبو الفضل»[2] في أحد كتبه[3] ينتقد فيه فتاوى من أسماهم بـ« فقهاء السعودية»[4] في أمور الناس، ويعتبر ذلك تلاعباً بالنصوص، وتطبيقها على قضايا متجددة في الألفية الثالثة!![5]

والسؤال الذي يرد هنا: إذا لم تُنظِّم السنَّة النبوية حياة المسلمين الاجتماعية - في كل زمان ومكان- فما الذي سينظِّمها؟!، قال تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

الموضع السادس: زعم التقرير أيضاً بأن الحديث النبوي لا يمكن أن يتخذ أي قرار، إذ يقول: «ولكن الحديث يعجز عن اتخاذ أي قرار قوي وصارم»[6]، ونقول إن هذه نتيجة عقلية طبيعية لكل ما مضى من تشكيك وطعون في السنَّة النبوية، إذ لا يعقل بعد كل ما مضى من الطعن والتشكيك إلا أن يصل التقرير إلى هذه النتيجة، وهي بطبيعة الحال امتداد تلقائي لموقف ونتيجة المستشرقين من السنة النبوية، يقول الدكتور تقي الدين الندوي: « فمن المعروف أن المستشرقين والمضللين ومنكري السنة يبذلون قصارى جهودهم لإسقاط السنَّة النبوية من مكانتها الرفيعة كمصدر تشريعي ثان بعد كتاب الله العزيز إذ أنها شرحه وتفسيره وبيانه» [7].

وفي ختام هذا المقصد ينبغي التنبيه إلى أن موقف التقرير هذا من السنَّة النبوية ليس ثابتاً، بل هو خاضع لما تمليه المصلحة، وسيتضح من خلال المقصدين الآخرين كيف تغيّر هذا الموقف السلبي المشكك حسبما اقتضته المصلحة!

---

(١) التقرير، ص:٦٤

(٢) سيأتي في الفصل الرابع مزيد بيان عن «خالد أبو الفضل».

(٣) ذلك الكتاب اسمه: «التحدث باسم الإله» (Speaking in God's Name)، وهو من مراجع التقرير موضع الدراسة، وهو غير مترجم إلى اللغة العربية.

(٤) هذه العبارة «فقهاء السعودية» أسقطتها الترجمة (أ) ! ووضعت مكانها «القضاة الشرعيين المحافظين»، وقد أثبتها بالرجوع إلى أصل التقرير، وإلى الترجمة (ب).

(٥) يُنظر: التقرير، ص:٦٥

(٦) التقرير، ص: ٦٣

(٧) تقي الدين الندوي، السنة مع المستشرقين والمستغربين، بحث ضمن كتاب «الإسلام والمستشرقون»، تأليف مجموعة من علماء المسلمين، عالم المعرفة-جده، ط١، ١٤٠٥هـ ص:٣٥٣

المقصد الثاني، استشهاد التقرير بالسنة النبوية في بعض المسائل:

استشهد تقرير «راند» بالسنة النبوية في عدة مواضع، من أبرزها ما يلي:

الموضع الأول: تحدث التقرير على إمكانية تقليل إقامة حد الجلد عن طريق الأحاديث النبوية! وقال في ذلك: «يُثني عدد من الأحاديث المؤمنين عن التجسس بعضهم على بعض والإبلاغ عن غيرهم أو محاولة الكشف عن الأخطاء التي يرتكبونها تجاههم»[1]، وهذا الكلام - مجرداً عن سياقه- حق لا ريب فيه وهو من الخلق العظيم الذي جاء به الإسلام ليسوس به حياة المسلمين الاجتماعية، ولكن هذا الكلام ورد في سياق زعم التقرير بأن تطبيق تلك الأحاديث يُعد وسيلة للتقليل من إقامة عقوبة الجلد[2]!.

هذا بعينه هو سوء الاستخدام للأحاديث النبوية، بل هو سوء فهم للإسلام وأحكامه، إذ المفهوم - تحديداً- من سياق عبارة التقرير أن سبب عقوبة الجلد هو التجسس على الآخرين أو اتهامهم والبحث عن أخطائهم، وهذا فهم سقيم وزعم باطل، ومصادمةٌ للشريعة الإسلامية بعضها ببعض، إذ إن الذي أمر بإقامة حد الجلد على الزاني أو شارب الخمر مثلاً هو من نهى عن التجسس والاتهام وتتبع العورات، وتطبيقهما سوياً (الأمر والنهي) لا يتعارض إلا في العقول السقيمة، يكفي التذكير هنا فقط بأنه لا يقول عاقل بأن حد الزنا أو شرب الخمر لا يثبت على فاعله إلا بالتجسس والاتهام والتتبع.

الموضع الثاني: يقول التقرير: «كثيرة هي الأحاديث التي تشجب عنف الأزواج .. ويشدد الرسول في أحد الأحاديث على أنه من غير اللائق وبدائي أن يقوم شخص بضرب شخص آخر ينوي أن يقيم معه في المستقبل علاقة حميمة»[3]، وهذا الكلام في مجمله حق، وهذه هي مكانة الزوجة في الإسلام، لكن التقرير وضعه في غير موضعه، إذ جعله مصادماً للقرآن الكريم الذي يقول في حق تأديب الزوجة العاصية: ﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ

---

(١) التقرير، ص: ٣٣

(٢) يُنظر: التقرير، ص: ٣٣

(٣) التقرير، ص: ٣٧، ولعل التقرير يقصد حديث: (لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر آخر اليوم)، رواه البخاري (٤٩٠٨) من حديث عبدالله بن زمعة.

﴿وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]، وهذه بلا شك مغالطة كبيرة من قبل التقرير، فالذي أعطى تلك الحقوق العظيمة للزوجة هو من أمر بتأديبها وضربها ضرباً غير مبرح إن لزم الأمر، ولا تعارض ولا تناقض بينهما[1].

الموضع الثالث: استدل التقرير بحديث لعب الحبشة بالحراب في مسجده ﷺ وهذا الحديث صحيح، ولكن التقرير أورده لإثبات حب النبي ﷺ للموسيقى غير الدينية! وسبق مناقشة هذا الاستدلال والسياق الذي ورد فيه في المبحث السابق.

المقصد الثالث، استخدام مؤسسة «راند» للسنة النبوية في تحقيق أهدافها:

بالرغم من حملة التشكيك والانتقاص التي تعرض لها الحديث الشريف بين ثنايا التقرير (المقصد الأول) والتي لم يطفئ لهيبها محاولات الاستشهاد -الخاطئة في مجملها- التي قام بها (المقصد الثاني)؛ إلا أن تقرير «راند» صرّح بما لا يدع مجالاً للشك أنه يرى إمكانية استخدام الحديث الشريف في الدفاع عن قيم المجتمع المدني والديموقراطية التي ينادي بها، حيث قال: «يمكن الدفاع عن قيم المجتمع المدني والديموقراطية على أساس الأحاديث النبوية. وهذه المقاربة التي استطلعناها أولاً خلال مرحلة الأبحاث السابقة لكتابة هذا التقرير»[2]، ولكنه يرى أيضاً -كنتيجة أخرى- أن لا يكون الاعتماد على هذه الاستراتيجية «الحديثية» بشكل رئيسي، بل بشكل ثانوي، فيقول: « ولكن لا يمكن أن يعتد في آخر المطاف بالأحاديث سوى بوصفها أداة ثانوية تكتيكية لعدة أسباب»[3]، ولم يذكر التقرير تلك الأسباب، ولكنه ألمح إلى أن «الحديث» يفسح المجال بقوة للآراء المتناقضة المطالبة بمستوى مماثل من الشرعية[4]، ولذلك آثر أن يجعلها (الأحاديث) أداة ثانوية، يستخدمها لمعارضة ومناقضة أي رأي أو فتوى لا تعجبه، فما أكثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والتي يمكن للتقرير الاستفادة منها، وقد فعل؛ كما مر في المبحث السابق عند مسألة (الموسيقى الدينية).

---

(١) سبق مناقشة هذه الشبهة في المبحثين السابقين.

(٢) التقرير، ص: ٦١

(٣) التقرير، ص: ٦١

(٤) يُنظر: التقرير، ص: ٦١

ولـم يـترك التقريـر هـذه الأداة «الثانويـة» دون أن يضـع (للمعنيـين) خطـواتٍ لاسـتخدامها، فوضـع لهـم ثـلاث خطـوات - أو خطـوط كمـا سـماها التقريـر- ليسيروا عليها عند استخدام أداة «الأحاديث النبوية»، وهي:

أولاً: يقول التقرير: «ينبغي أن يكون الجمهور على معرفة أفضل بعملية تفسير ديانتهم لكي لا يكونـوا تحت رحمة سلطات بلا ضمير لا صلة لها بهذا العلم جعلت نفسها مرجعية»[1]، أي أن أول خطوة هي تشكيك عامة الناس في العلماء الحاملين والمبلغين لحديث النبي ﷺ.

ثانياً: يقول التقرير: «وإلى أن يتم إنجاز ما سبق ينبغي أن توضع مجموعة من «الأحاديث المضادة»[2] في متناول الراغبين بمجتمعات تتمتع بمزيد من التسامح والمساواة والديموقراطيـة..»[3]، أي أنـه وفي نفـس وقـت تنفيـذ عمليـة الهـدم (التشكيك) الأولى يجب إيجاد مجموعة من «الأحاديث المضادة» التي تخدم مشروع تطوير الإسلام!

ثالثاً: يؤكد التقرير بأنه يجب دعم حركة الفقه الانتقائي التي جرت في أماكن عديـدة، والتـي تمـزج بـين القـوانين والتـأويلات الشـرعية وبـين القـانون المـدني والقـوانين الدوليـة[4]، ولكـن التقريـر لـم يحـدد مكانـاً واحـداً مـن تلـك الأمـاكن العديدة التي جرت فيها تلك الحركة الفقهية الانتقائية كما يزعم!

هذا، وسوف يكون هناك وقفة -إن شاء الله- حول أثر مقترحات «رانـد» علـى واقع المسلمين في الفصل الرابع، ولكنا أمام هـذا المكـر البيِّن نُـذكر بقولـه تعـالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ ﴾ [النساء: ٧١].

وبعد، فمن خـلال عـرض المقاصـد الثلاثـة الآنفـة الـذكر، يتبـين إلـى أي مـدى وصلت مؤسسة «راند» في التعامل مع الحديث الشريف، إذ جمعت في تقرير واحد

---

(١) التقرير، ص: ٦٥

(٢) هذه العبارة في التقرير الأصل هي: «counterhadith»، وهي مكونـه من كلمتين، الأولى: «counter» ومعناها مكافحة أو مضادة، والثانية: «hadith» وتعني الحديث، ويبدو أن التقرير جمعهـا بهـذا الشـكل «counterhadith» لتكون فيما بعد مصطلحاً جديداً ومعترفاً به! ولا عجب أن يُدرج يومـاً مـن الأيـام في معاجم اللغة الإنجليزية!

(٣) التقرير، ص: ٦٦

(٤) يُنظر: التقرير، ص: ٦٦

بين التشكيك والاستشهاد والاستخدام للحديث النبوي الشريف، الذي يُعد المصدر الثاني من مصادر التشريع في الدين الإسلامي، وهي بذلك لم تراع أبسط قواعد الموضوعية والإنصاف التي تنادي بها، بل ولم تحترم في تعاطيها مع ذلك المصدر العظيم أكثر من مليار مسلم على وجه الأرض يدينون به ويعتبرونه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، بل إنها تناولت بالنقد والتشكيك صحيح البخاري، ولم تذكر غيره من كتب الحديث غيره مطلقاً، لأنها تدرك تماماً ما لذلك الكتاب تحديداً من مكانة عظيمة في قلوب المسلمين، والذي يعدونه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، فإذا استطاعت أن تشكك المسلمين في ذلك الكتاب فقد هدمت ركناً أساسياً من أركان الحديث النبوي في الإسلام.

وأخيراً؛ لا يفوت التذكير بأن موقف «راند» من الحديث الشريف لا يختلف كثيراً عن موقف سلفها من المستشرقين، والذين أدركوا مبكراً مدى أهمية السنَّة النبوية لدى المسلمين ومكانتها العظيمة في قلوبهم، والتي تلي القرآن الكريم مباشرة، فعلموا أنهم أعجز من أن ينتزعوا تلك المكانة والأهمية للسنَّة من قلوب المسلمين ، فعمدوا إلى التشكيك والطعن فيها؛ رغبة منهم في الإساءة لدين الإسلام، وتحجيمه، ومحاولة تنصير أتباعه بعد تشكيكهم في دينهم[1]، ولكن مؤسسة «راند» أضافت مع مطلع الألفية الميلادية الثالثة أمراً جديداً وهو إمكانية تطوير الإسلام بالشكل الذي يناسب الغرب عن طريق السنَّة النبوية! ولعل الهيمنة الأمريكية (العسكرية والإعلامية) أتاحت لمؤسسة «راند» الأمريكية التفكير في هذا المشروع التطويري الخطير، بل ووضع الخطوات العملية لتنفيذه، كما بيناها آنفاً.

وعليه نقول: إن موقف مؤسسة «راند» من السنة النبوية لا يختلف في مضمونه – وإن اختلف قليلاً في شكله العام- عن موقف المستشرقين من السنة النبوية، والمتضمن للقدح والتشكيك والتنقص، ولكن مؤسسة «راند» زادت على هذا التوافق بوضعها للسنَّة النبوية ضمن أدواتها الاستراتيجية في مشروعها لبناء إسلام حضاري ديموقراطي يرتضيه الغرب.

---

(١) لا يفوت التنبيه هنا إلى جهود علماء المسلمين الكثيرة في الرد على مطاعن المستشرقين في السنة النبوية، ومن أمثلة تلك الجهود: كتاب «السنة ومكانته في التشريع» لمصطفى السباعي، و «الاستشراق في السيرة النبوية» لمحمد عبدالله النعيم، و «المستشرقون والسنة» لسعيد المرصفي، و «دفاع عن السنة» للشيخ محمد أبو شهبة- جزاهم الله جميعاً خير الجزاء-.

الفصل الثالث

موقف تقرير مؤسسة راند : «إسلام حضاري ديموقراطي» من المجتمع المسلم المعاصر ونقده

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تصنيف المجتمع المسلم فكرياً .

المبحث الثاني : موقف التقرير من قضايا المرأة المسلمة.

المبحث الثالث: موقف التقرير من العقوبات الجنائية والتشريع الإسلامي.

مدخل عام

إن المحور الذي يدور حوله تقرير مؤسسة «راند»(إسلام حضاري ديموقراطي) هو المجتمع المسلم، والهدف من ذلك هو محاولة تغييره أو التأثير عليه ليتماشى مع الرؤى الغربية المعاصرة ويسايرها في انسجام تام، إن لم يكن خضوعاً في بعض الحالات؛ لأن العالم الغربي ككل - بحسب التقرير-: «يفضل عالماً إسلامياً يتماشى مع باقي النظم أي أن يكون ديموقراطياً ونامياً من الناحية الاقتصادية ومستقراً سياسياً وتقدمياً من الناحية الاجتماعية وأن يتبع قوانين وأحكام السلوكيات الدولية».[1]

ومؤسسة «راند» تدرك أن الإسلام دين حيوي، فهو المنظم الرئيس لحياة المسلمين، ولذلك فهي تدرك أيضاً أن الإسلام الجديد الذي تنشده لا بد وأن يمر عبر بوابة المجتمع المسلم، وإلا لن يكون ذا جدوى وفائدة للغرب، ومن هنا فقد ركزت في تقريرها «إسلام حضاري ديموقراطي» على المجتمع المسلم، فزعمت أن له قضايا أو مشاكل[2] رئيسية -كما سيأتي-، وهذه القضايا يجب أن يكون حلها أو تطويرها بطريقة إسلامية تتماشى مع الرغبة الغربية، ولذلك قسّمت مؤسسة «راند» المجتمع المسلم إلى فئات- كما سيأتي أيضاً- لتتولى الفئة المرشحة أو الفائزة بالثقة حل تلك القضايا(عملياً) أو تطويرها على الطريقة الغربية، وفق استراتيجية واضحة ومحددة وضعتها المؤسسة في هذا التقرير.

وبعد؛ فسيناقش هذا المبحث- بموضوعية- هذا التقسيم، وكذلك موقف مؤسسة «راند» من أبرز قضيتين ذكرهما التقرير وهما المرأة المسلمة والتشريع الإسلامي، وبالله التوفيق.

---

(١) التقرير، ص:٨

(٢) استخدم التقرير بين ثناياه كلاً من هذين التعبيرين: قضايا(Issues)، ومشاكل(Problems).

المبحث الأول

تصنيف المجتمع المسلم فكرياً

تمهيد :

عند تدقيق النظر في التقرير نجد أن فصوله الثلاثة قائمة بالدرجة الأولى على تصنيف المجتمع المسلم، ففي الفصل الأول (مقدمة عن النطاق الفكري في الإسلام) شخّص التقرير وضع العالم الإسلامي باعتباره-حسب التقرير – يمر بأزمة؛ وهذه الأزمة لا بد للغرب أن يقف مع العالم الإسلامي ليتجاوزها حسب الرؤية الغربية، ولذلك زعم التقرير أن الرؤية الإسلامية لحل هذه الأزمة تنقسم إلى أربعة رؤى؛ متشددة، وتقليدية، ومجددة، وعلمانية، وبالتالي فكل رؤية من هذه الرؤى الأربع تمثل صنفاً أو تياراً، تُشكل في مجموعها المجتمع المسلم!

وفي الفصل الثاني(البحث عن شركاء لدعم الإسلام الديمقراطي) يحلل التقرير هذه الأصناف الأربعة الرئيسة التي خلُص إليها في الفصل الأول، وكيف يمكن للغرب الاستفادة - من عدمها- من كل واحد منها.

وفي الفصل الثالث(استراتيجية مقترحة) يضع التقرير خطة واضحة إزاء كيفية التعامل مع كل واحد من تلك الأصناف الأربعة.

وبما أن التقرير قائم في أساسة-كما أسلفت- على الاهتمام بالمجتمع المسلم فسوف أقف ثلاث وقفات مع هذا الموضوع، الأولى عن اهتمام مؤسسة «راند» بالمجتمع المسلم، والثانية عن تصنيف التقرير للمجتمع المسلم، والثالثة عن أهداف وغايات هذا التصنيف، ووضعت هذه الوقفات في مطالب ثلاثة كما سيأتي، وبالله التوفيق.

المطلب الأول، اهتمام مؤسسة «راند» بالمجتمع المسلم:

السؤال الذي يتبادر للذهن منذ الوهلة الأولى هو: ما سر هذا الاهتمام من جانب مؤسسة «راند» بالمجتمع المسلم؟! ولم كل هذه التقارير وهذه التحليلات للمجتمع المسلم؟!

للإجابة عن هذا السؤال نقول: إن تقرير مؤسسة «راند» كان واضحاً وصريحاً منذ بدايته في تبيين أن الوصول إلى الإسلام الذي يفضله الغرب لا بد وأن يُنسج في داخل العالم الإسلامي وبأيدٍ إسلامية، فقال في ذلك: «يبدو حكيماً في هذه الحالة أن تشجع عناصر هذا المزيج الإسلامي الأكثر تماشياً مع السلام العالمي والمجتمع الدولي والتي تقبل الديموقراطية والتمدن».[1]

ولذلك اهتمت مؤسسة «راند» بالمجتمعات المسلمة سواء تلك التي تعيش في نطاق العالم الإسلامي، أم تلك التي تعيش داخل المجتمعات الأوربية، وكان باكورة ذلك الاهتمام الذي ازداد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م هو هذا التقرير -موضع الدراسة-، وتلاه تقارير أُخر، سبق بيانها في التمهيد.

هذا الاهتمام بالمجتمعات المسلمة -والذي تجدد مع مطلع الألفية الميلادية الثالثة- له جذوره في عالم الاستشراق، بل كان من أخطر المجالات التي عني بها المستشرقون، وفي هذا يقول الدكتور محمد خليفة حسن: «يعتبر المجال الاجتماعي من أخطر المجالات التي اشتغل بها المستشرقون هادفين إلى تغيير المجتمعات الإسلامية من الداخل، وقد مكنهم الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي من إحداث التأثير الاجتماعي المطلوب..»[2]

ومن هنا؛ فقد كرّس التقرير جهده في تصنيف المجتمع المسلم، وبيان مزايا كل صنف، مع اعترافه في ذات الوقت بصعوبة هذا الأمر؛ إذ يقول: «ليس من السهل إدخال تغيير على ديانة عالمية هامة. فإن كان «إعمار الأمة» مهمة مروّعة إلا أن عملية «بناء الديانة» محفوفة بالمزيد من الخطر والتعقيدات»[3]، إلا أن هذه

---

(١) التقرير، ص: ٨

(٢) محمد خليفة حسن، آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية، نشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-القاهرة، ط الأولى، ١٩٩٧م، ص: ٥٨

(٣) التقرير، ص:١٥

الخطورة والتعقيد لم يكونا عائقين أمام مؤسسة «راند» للبدء في مشروع التعديل (التغريب) هذا، وهذا الكلام منها لا يعدو استعراضاً للقوة على الطريقة الأمريكية التي ليس لها حدود-خاصة مع المسلمين-.

وهذا الاهتمام بالمجتمع المسلم يضيف نقطة أخرى في رصيد من يرى أن مراكز البحوث الغربية ما هي إلا امتداد طبيعي للاستشراق، ففهم المجتمع المسلم ومحاولة تغييره أو التأثير فيه كانت من أهداف الدراسات الاستشراقية، وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين إبان الاستعمار العسكري لمعظم البلاد الإسلامية، وقد كان لتلك الدراسات دافعان رئيسيان هما[1]:

الدافع الأول: دافع سيادي مرتبط بالرغبة في نشر الثقافة الغربية للمستشرق، وبالتالي تغيير المجتمعات الإسلامية وتحويلها إلى مجتمعات تتبنى قيم المجتمع الغربي وثقافته.

وهذا الدافع بلا شك ينطبق في الوقت الحالي على مؤسسة «راند» سواءٌ في هذا التقرير -موضع الدراسة- أو في غيره من تقاريرها، التي تصب في هذا الاتجاه، وقد سبق في التمهيد بيان علاقة مؤسسة «راند» بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في نفسها السيادة على العالم، وبالتالي انعكست هذه الرؤية (السيادية) على مقاولي مشاريعها من أمثال مؤسسة «راند»، فباتت وباتوا يدورون معها في فلك واحد، ساعين لهدف واحد، وهو تحقيق تلك السيادة والمحافظة عليها.

الدافع الثاني: وهو مرتبط بالخلفية الثقافية للمستشرق، والتي تدفعه إلى رؤية المجتمعات الإسلامية من زاوية غربية خالصة، وإسقاط الرؤى الاجتماعية السائدة في الغرب على المجتمع المسلم، ولذلك أتت دراساتهم قاصرة ونظرية وخيالية في معظم الأحوال، وغير مسايرة لواقع المجتمعات المسلمة، خاصة وأن عدداً كبيراً من المستشرقين درسوا المجتمع الإسلامي دون أن يقوموا بزيارته!.

هذه الخلفية وإسقاطاتها على المجتمع المسلم واضحة وجلية في تقرير

---

(١) يُنظر: محمد خليفة حسن، آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص: ٥٦-٥٩. ويُنظر: عبدالوهاب بوحديبة، الحياة الاجتماعية الإسلامية كما صورها بعض المستشرقين، بحث ضمن «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية»، مرجع سابق، ص:١٤٥

مؤسسة «راند» هذا، إذ إن النظرة الغربية الاسقاطية حاضرة في التقرير بشكل جلي، وسيأتي في المطلب التالي نماذج من تلك الإسقاطات، ولذلك لا تجد في مراجع التقرير -المثبتة في آخره- تقريراً ميدانياً واحداً، بل إن معدة التقرير «شيريل بينارد» لم تُشر ولو في موضع واحد من التقرير إلى شيء من ذلك، أو إلى شهادة حيّة من أرض الواقع، بل إنها عمدت إلى مراجع غربية ومقالات ومواقع في الشبكة العالمية، لتصل في النهاية إلى صورة مظلمة تلف المجتمع المسلم!

ومن هنا، زعم التقرير -في بداية التصنيف الفكري للمجتمع الإسلامي- أن الأزمة الحالية التي يمر بها العالم الإسلامي[1] تشكلت من عنصرين؛ الأول: مروره بفترة طويلة من التخلف والوهن النسبي، والثاني: فشل العديد من حلول الإنقاذ المختلفة كالقومية والاشتراكية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تخلف العالم الإسلامي عن مواكبة الثقافة العالمية المعاصرة بل وسيره نحو هامش الاقتصاد العالمي[2]، وأن المسلمين اختلفوا حيال ما يجب عمله نحو هذا الأزمة ونحو ما يجب أن تكون عليه مجتمعاتهم في النهاية، ثم ذكر التقرير قضايا اجتماعية مثل حقوق الإنسان وحريات الإفراد وتعدد الزوجات والحجاب وغيرها[3] وزعم أن المسلمين اختلفوا حول التعامل مع هذه القضايا، ثم أدخل القارئ في تفصيلات طويلة لا خطام لها ولا زمام، يجمعها قاسم مشترك واحد وهو إشعار القارئ بأن المسلم يعيش في فوضى اجتماعية، تُتعِب من يقرأها فكيف بمن يعيشها، وأن الحل السحري لهذه الفوضى الاجتماعية سيأتي من بوابة الغرب الديمقراطي، على يد رجال مؤسسة «راند»!

هكذا يصور التقرير المجتمع المسلم تصويراً سوداوياً، ليعيد أيضاً للأذهان أسلوب سلفه من المستشرقين في نقدهم للمجتمع المسلم وقيمه وعاداته، ليقدموا بعد ذلك القيم والعادات الغربية كحلٍ لتلك الأزمة السوداوية التي ابتدعوها، والمبنية على نظرتهم الاسقاطية الغير منصفة، وفي هذا يقول الدكتور

---

(١) نتفق هنا مع التقرير أن العالم الإسلامي يمر بأزمة، لها أسبابها، وهي معلومة، وليس هذا موضع بسطها، وأما حلها فهو بيد المسلمين أنفسهم، ولذا فإني أرجو أن يضيف هذا البحث ما هو مفيد في سبيل النهوض بالأمة الإسلامية من أزمتها الحالية.

(٢) يُنظر التقرير، ص: ١٥، وهنا أيضاً قد لا نختلف كثيراً مع التقرير.

(٣) سيأتي في المبحثين القادمين تفصيل لأبرز هذه القضايا.

محمد خليفة أيضاً: «لقد بدأت عملية التغريب بالنقد الاستشراقي الشديد لحياة المجتمع المسلم وقيمه، وإثارة العديد من الشبهات الاستشراقية حول الحياة الإسلامية، واتهام الدين الإسلامي بأنه سبب تخلف المسلمين الاجتماعي في العصر الحديث وتقديم المجتمع الغربي كبديل للمسلمين، والربط بين الحياة الغربية والتقدم الاجتماعي، واعتبار القيم الإسلامية قيماً بالية لا تصلح للعصر الحديث، والتأكيد على ضرورة استبدالها بالقيم الاجتماعية الغربية».[1]

الجدير بالإشارة هنا أن المتتبع لنشأة علم الاجتماع في الغرب يجد أنه مقترن زمنياً بطور التوسع الاقتصادي والجغرافي الغربي، والذي تحولت المعمورة فيه إلى مرتعٍ يُقسّم ويوزَع ويُستعمر، وبما أن ذلك التوسع لم يكن مسايراً لفلسفة الديموقراطية والحرية التي ينادي بها الغرب ويزعمها؛ فقد كان بحاجة إلى عملية تسويغ لذلك الاحتلال والتعدي، ومن هنا جادت قريحة علم الاجتماع الغربي بنظريةِ تطور الثقافات والمجتمعات والحضارات، وأن الحضارة الغربية تمثل خلاصة ذلك التطور على عكس المجتمعات الأخرى التي لا تزال في همجية وبدائية وانحلال، ولذا فإن المجتمعات الأوروبية مسئولة أمام ضميرها وأمام التاريخ تجاه تلك المجتمعات المتخلفة، فواجب عليها أن تستعمرها حتى تسمو بها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً![2]

وفي هذا الجانب يؤكد الدكتور أحمد خضر: «أن علم الاجتماع علمٌ عقائدي ليس بالمحايد، وأنه استعماري بطبيعته، وذو صلة بأعمال المخابرات، هدفه الأول ضرب الدين والعقيدة بصفة عامة، والإسلام وشريعته بصفة خاصة».[3]

هذا هو - باختصار- السياق التاريخي لحرص الغرب على فهم المجتمعات الأخرى وعلى رأسها المجتمعات المسلمة، ولا يخفى أن ذلك الحرص لا يزال اليوم مستمراً ومتسقاً مع الهيمنة الغربية -وتحديداً الأمريكية- على العالم، و يشهد هذا التقرير -موضع الدراسة- على استمرار الولايات المتحدة على ذلك

---

(١) محمد خليفة الحسن، يُنظر: آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص: ٥٩

(٢) يُنظر: عبدالوهاب بوحديبة، الحياة الاجتماعية الإسلامية كما صورها بعض المستشرقين، مرجع سابق، ص:١٤١-١٤٣

(٣) أحمد إبراهيم الخضر، اعترافات علماء الاجتماع، المنتدى الإسلامي، ط١، ٢٠٠٠م، ص: ٢٠

النهج القديم، إذ يقول في مقدمته:«وضعت الولايات المتحدة ثلاثة أهداف تختص بتطبيع الإسلام بالطابع السياسي.. أما الهدف الثالث فطويل الأمد يتمحور حول إيجاد الطرائق الكفيلة بمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدفينة التي تغذي الراديكالية وتشجع التحرك نحو التنمية ونشر الديموقراطية»[1]، ويضيف في موضع آخر:« ومن أجل إرساء تغيير إيجابي في العالم الإسلامي بغية اعتماد المزيد من الديموقراطية والحداثة والتناغم مع النظام العالمي الدولي المعاصر، ينبغي أن تتفحص الولايات المتحدة والغرب تفحصاً متقناً العناصر والتيارات والقوى التي ينوي الإسلام تعزيزها. كما يتعين أن يحددوا حق التحديد أهداف وقيم حلفائهم ومن يتمتعون بحمايتهم على اختلاف أشكالهم..»[2]، وبطبيعة الحال فإن مؤسسة «راند» تصدت لهذه المهمة، إذ تقول أيضاً عن الإسلام:«يبدو منطقياً ضرورة تعزيز النزاعات الكامنة داخله والداعية إلى نظام اجتماعي معتدل المنحى ديموقراطي ومسالم ومتسامح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي أفضل الطرق الكفيلة بإنجاز هذا الأمر على أكمل وجه. تجدون في هذا التقرير طريقة من الطرق»[3]، وبالفعل فقد سعى التقرير إلى رسم سياسة واضحة، بخطوات محددة، لعملية تغيير المجتمع المسلم من داخله، ليتوافق –بعد التطوير- مع المصالح الأمريكية والغربية.

ويمكن القول أيضاً أن هذا هو نهج باقي مؤسسات البحوث الأمريكية والغربية التي تبحث في الشأن الإسلامي، فالنظرة (السوداء) إلى المجتمع الإسلامي تكاد تكون متطابقة، فعلى سبيل المثال يصف «مجلس العلاقات الخارجية»[4] الشرق الأوسط[5] في تقريره المسمى «دعماً للديمقراطية العربية» بقوله:«وفي تلك المنطقة التي يشوبها نقص في الديموقراطية وإمكانيات اقتصادية

---

(١) التقرير، ص:٤

(٢) التقرير، ص:٩

(٣) التقرير، ص:١٣

(٤) يُعد مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations الذي تأسس عام ١٩٢١م من أعرق مؤسسات البحوث الأمريكية، وهو المركز الذي أعد الخطط اللازمة لعراق ما بعد الحرب قبل بدء الحرب على العراق بعدة شهور! أنظر: باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص: ١١٠-١١١ .

(٥) سبق في التمهيد بيان التحفظ على مصطلح «الشرق الأوسط».

محدودة، تسود الاضطرابات أيضاً، فمن مراكش إلى القاهرة ومن رام الله إلى الرياض يخوض العرب جدالات حادة ويستغرقون في تأمل ذاتي وإعادة تقييم لمجتمعاتهم وتتوفر لواشنطن فرصة المساهمة في تشكيل شرق أوسط أكثر ديمقراطية»[1].

ومن هنا أيضاً يمكن القول أن هذه المؤسسات البحثية - وعلى رأسها مؤسسة «راند»- شريكة أساسية فيما يُصيب العالم الإسلامي اليوم من شرور الغرب، كما كان المستشرقون الأوائل شركاء أساسيون فيما أصاب العالم الإسلامي من استعمار واستغلال.

---

(١) مجلس العلاقات الخارجية، تقرير: دعماً للديمقراطية العربية، لماذا وكيف؟، نشر (بالعربية) مجلس العلاقات الخارجية، ٢٠٠٥م، ص:٢١

المطلب الثاني: تصنيف مؤسسة «راند» للمجتمع المسلم

في الفصل الأول من التقرير والذي عنوانه:(مقدمة عن النطاق الفكري في الإسلام) يزعم التقرير بأن هناك اتفاق غربي عام على ضرورة تدخل العالم الغربي لإيجاد تفسير وعرض معتدل وديمقراطي للإسلام، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك لأن الإسلام-بحسب التقرير- دين مهم وله تأثير عالمي على الصعيدين السياسي و الاجتماعي ولذلك يمكن أن يشكل خطراً على الاستقرار العالمي، ثم زعم التقرير بأن الحل هو رعاية عناصر من داخل النسيج الإسلامي التي تدعو إلى ذلك الهدف الذي ينشده الغرب، وبعد ذلك يتساءل التقرير عن أفضل السبل لتحقيق ذلك الهدف، ويجيب بأن بين ثناياه إحدى تلك السبل![1]

وبالفعل فقد انطلق التقرير بكل يسر وسهولة من هذه المقدمة المختصرة ليوزع ويقسّم المجتمع المسلم فكرياً، حتى ليُخيّل للقارئ وكأن المجتمع المسلم قرية صغيرة يسوسها ذلك الغربي(راند) لذا فهو أدرى الناس بها وبأهلها وبأقسامهم وأفكارهم!

ولو تجاوزنا هذه السطحية والفوقية التي تعامل بها التقرير مع المجتمع المسلم، لننظر في تلك الأقسام التي زعمها لوجدنا فيها الكثير من الإسقاطات والمغالطات، كما سيأتي.

قسَّم التقرير المجتمع المسلم إلى أربع مجموعات رئيسية:

١. الأصوليون «Fundamentalists»
٢. التقليديون «Traditionalists»
٣. المجددون« Modernists »[2]
٤. العلمانيون «Secularists»

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:١٣

(٢) في الترجمة(ب) للتقرير تُرجم مصطلح (Modernists) بالحداثيين، وهو خطأ، والصواب ما ورد في الترجمة(أ) وهو «المجددين»، وبما أن الترجمة (ب) هي الأوسع انتشاراً فقد أدى ذلك -للأسف- إلى خروج الكثير من التعليقات والانتقادات التي تناولت التقرير عن مقصد التقرير وهدفه، ولا شك أن ثمة فرق كبير بين نقد الحداثيين ونقد (المجددين)، وقد بينت هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الأول.

هذه هي الأقسام الرئيسة التي زعمها تقرير مؤسسة «راند»، وثمة تقسيمات فرعية أخرى سأعرضها في حينها.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه المجموعات الأربع ثمّة سؤال مهم وهو: ما المعيار أو المقياس الذي اعتمد عليه التقرير في هذا التصنيف؟

التقرير بطبيعة الحال لم يُجب بين ثناياه عن هذا السؤال، بل إنه أورد هذه التصنيفات وغيرها من المعلومات عن الإسلام وكأنها مسلمات لا داعي لذكر الدليل أو الشاهد عليها، بل حتى لم يذكر المصادر أو الدراسات الميدانية التي اعتمد عليها في هذا التصنيف! ولا شك أن هذا الأسلوب لا يمت إلى الموضوعية أو البحث العلمي بصلة.

والأدهى من ذلك أن التقرير لم يورد هذه التصنيفات بشكل أساسي بل أوردها ضمن معالجته لما يزعم أنها قضايا وإشكالات مهمة في العالم الإسلامي، مما يوحي للقارئ بأن هذه الأصناف الأربعة -وما يتفرع عنها- شيء أساسي وبديهي في العالم الإسلامي!

وسوف نتجاوز أيضاً هذا التساؤل لنرى حقيقة هذه الأقسام الأربعة وهل ثمة واقع أتت منه أم لا.

بدايةً نحن أمام أربعة ألفاظ: الأصوليين، التقليديين، المجددين، العلمانيين، أي أن المجتمع المسلم -بحسب راند- ينطوي على أربعة اتجاهات فكرية هي: الأصولية، التقليدية، التجديدية، العلمانية.

هذه الألفاظ الأربعة لابد من تحديد مفاهيمها بدقة، حتى لا يقع خلط في المفاهيم واستغلال للألفاظ بعيداً عن مفاهيمها الحقيقية؛ لنعرف على وجه الدقة حقيقية هذه الاتجاهات الفكرية التي زعمتها مؤسسة «راند».

ومن هنا، ورغبة في الترتيب والتوضيح؛ قسمت هذا المطلب إلى أربعة فروع؛ الأول عن الأصوليين، والثاني عن التقليديين، والثالث عن المجددين، والرابع عن العلمانيين.

وفيما سيأتي تفصيل هذه الفروع، وبالله التوفيق.

الفرع الأول: الأصوليون (Fundamentalists)

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أمر مهم وهو أن لفظ الأصولية له مضامين ومفاهيم في الغرب لا صلة لها بمضامينه ومفاهيمه الإسلامية، وإن اتفق اللفظان شكلاً؛ ففي الغرب الأصولية المسيحية هي مذهب فكري بروتستانتي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشدد هذا المذهب على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، أي إنه يفسر الكتاب بشكل لفظي غير قابل للتأويل الأدبي أو التاريخي، وعارض أصحاب هذا المذهب أي دراسة نقدية تاريخية للكتاب المقدس، وعارضوا كذلك أي توافق محتمل بين ما توصل له العلم الحديث وبين ما هو مُدون في الكتاب المقدس[1]، فرفضوا التطور وعادَوا المجتمعات العلمانية، ودعوا إلى التلقي عن الله مباشرة والتوجه للعزلة الاجتماعية وعادَوا كذلك العقل والتفكير العلمي والابتكارات العلمية، وقد برز هذا المذهب في أوائل القرن العشرين على شكل منظمات في أمريكا، مثل «جمعية الكتاب المقدس» و «المؤسسة العالمية للأصوليين المسيحيين» و «الاتحاد الوطني للأصوليين».[2]

وكلمة «أصولية» -كما يذكر «روجيه جارودي»[3]- لم تظهر في اللغة والمعاجم الغربية إلا حديثاً جداً، فهي لم ترد في معجم روبير الكبير١٩٦٦م، ولا في الموسوعة العالمية١٩٦٨م، وعرّفها قاموس لاروس الصغير ١٩٦٦م بأنها «موقف أولئك الذين يرفضون تكييف عقيدة مع الظروف الجديدة»، أما لاروس الكبير١٩٨٤م فعرفها بأنها «موقف جمود وتصلّب معارض لكل نمو أو لكل تطور»، وفي لاروس ١٩٨٧م هي «موقف بعض الكاثوليكيين الذين يرفضون كل

---

(١) يُنظر: الموسوعة البريطانية، مادة «Christian fundamentalism» . والموسوعة العربية المسيحية www.custodia.org/1god، مادة «الأصولية».

(٢) يُنظر: محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر - القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤م، ص:٤٢

(٣) روجيه جارودي Roger Garaudy، (1913 -) كاتب وفيلسوف فرنسي. اعتنق الإسلام عام ١٩٨٢م. له مؤلفات كثيرة منها: «وعود الإسلام» و«الإسلام دين المستقبل» و«حوار الحضارات» وغيرها. انظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: روجيه جارودي. ونلفت هنا إلى أن بعض آراء ومقولات جارودي، وخاصة قوله بتاريخية القرآن الكريم أثارت حوله جدلاً كبيراً.

تطـور، عنـدما يعلنـون انتسـابهم للـتراث، وبنـاءً علـى هـذه التعريفـات وغيرهـا فالأصـولية هـي جمـود في مواجهـة التطـور، وتـراث في مواجهـة الحداثـة، وتحجّـر مذهبي في مواجهة الحياد».[1]

أما أبرز عقائد الأصولية الأمريكية فهي ما يلي[2]:

١- تنزيه النصوص عن الخطأ.

٢- ألوهية المسيح (عليه الصلاة والسلام).

٣- ولادة المسيح من البتول مريم.

٤- عقيـدة الكفّـارة، وهـي أن المسـيح افتـدى الجـنس البشـري مـن خـلال الموت صلبـاً؛ تكفيراً عن خطاياهم وآثامهم.

٥- عقيدة القيامة، وهي الاعتقاد بقيام المسيح بعـد أن مـات ودفـن، وعودتـه إلى الحياة.

٦- العـودة الثانيـة للمسـيح، وهـي الاعتقـاد بـأن المسـيح سـيرجع ويحكـم العالم، وتسمى هذه العقيدة: الإيمان بالعصر الألفي السعيد.

وعنـد التعمـق في بحـث الجـذور التـي انبعثـت منهـا الأصـولية المسـيحية البروتستانتية في أمريكا نجد بأنها ظهـرت كـردة فعـل علـى المشـككين في «الكتـاب المقـدس» مـن الحـداثيين والليبراليـين في ذلـك الوقـت[3]، وأول مـن صـاغ لفـظ «الأصـولية» للتعبيـر عـن هـذا التوجـه هـو «كيرتـز لـي لـوز»[4] محـرر صـحيفة المعمدانية «The Watchman Examiner» في مؤتمر نظمـه المحـافظون في التجمـع الشمالي المعمداني بأمريكا عام ١٩٢٠م، وكان يريد بذلك وصـف الذين هـم على اسـتعداد لـدخول المعركـة الكـبرى مـن أجـل الأصـول المسـيحية، وسـرعان مـا

---

(١) يُنظر: روجيه جارودي، الأصوليات المعاصرة، ترجمة خليل أحمد خليل، دار عام ألفين-باريس، ط بدون، ٢٠٠٠م، ص:١٣

(٢) يُنظر: محمـد عـارف زكـاء الله، الـدين والسياسـة في أمريكـا، صـعود المسـيحيين الإنجيليين وأثـرهم، ترجمة أمل عيتاني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص: ٤٦-٤٧

(٣) يُنظر: جورج مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والإيفانجليكية، مرجع سابق، ص:٥٢-٥٨

(٤) كيرتز لي لوز Curtis Lee Laws (1868-1946م) ولـد في فرجينيا بأمريكـا وكـان قسـاً وزعيمـاً طائفيـاً ومحرراً صحفياً. عمل في تحرير صحيفة «The Watchman Examiner» منذ عام ١٩١٣م وحتى عام ١٩٣٨م. أنظر موقع مجلة الأخلاق المسحية اليوم، www.christianethicstoday.com

اسُتخدم هذا التعبير ليوصف به جميع البروتستانت الأمريكيين الذين هم على استعداد للدفاع عن الأصول، وعلى استعداد لشن حرب لاهوتية ضد الحداثة وضد التغييرات الثقافية التي رحّب بها الحداثيون[1]، وفي أواخر القرن العشرين تغلغل هذا الفكر في السياسة الأمريكية عبر ما يعرف باليمين المسيحي الأمريكي.

هذه هي الأصولية الغربية، أما في الإسلام فلا يوجد في تراث الإسلام وحضارته ولا حتى في قواميس اللغة العربية ومعاجمها مصطلح «الأصولية»، ولا يوجد كذلك مضمونه بالمفهوم الغربي كما مرّ آنفاً، أما في العلوم الشرعية في الإسلام فيوجد مصطلحات أصول الدين، ويقصد به علم التوحيد، وأصول التفسير وكذلك علم أصول الفقه الذي يُنسب للمُبرِّز فيه بـ الأصولي[2]، ويقال مسائل أصولية أو مباحث أصولية.

وعلم أصول الفقه من أبرز العلوم الشرعية لدى المسلمين، وهو - كما يُعرِّفه علماء أصول الفقه-: «العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية»[3]، إذن فهو إعمال للعقل في القواعد والمبادئ الأساسية والكليّة للتوصل بها إلى تحصيل الأحكام والحلول الشرعية.

وبفضل علم أصول الفقه يتعلم الفقيه المناهج والأسس والطرق التي يستطيع من خلالها استنباط الأحكام الفقهية للحوادث المتجددة، وبفضله أيضاً تُعرف العلل والحِكَم التي من أجلها شرعت الأحكام الشرعية، وفي هذا يقول الإمام أبو حامد الغزالي -رحمه الله-: «وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد»[4]، فشتان بين من يعطل العقل ويقف عند حروف النص وألفاظه، وبين من يُعمل العقل وفق هدي النص ودلالاته.

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص:٧٥

(٢) يُنظر: بكر أبو زيد، معجم المناهي اللفظية، دار العاصمة-الرياض، ط ٣، ١٤١٧هـ ص:١٠٢

(٣) الطوفي، شرح مختصر الروضة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ ١/ ١٢٠

(٤) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٣هـ تحقيق محمد عبد السلام، ص:٤

وفي هذا يقول الدكتور محمد عماره: «فالأصولية في المصطلح الإسلامي والفكر الإسلامي والتراث الإسلامي هي الانطلاق من أصول الدين وأصول الفقه وهما عِلمان من أبرز علوم العقلانية الإسلامية، العقلانية التي تفقه الأحكام، وتفقه الواقع المعيش، ثم تعقد القِرآن بين الفقهين والقراءتين، ومن ثم فالأصولية الإسلامية على النقيض من الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية اللتين مثلتا وتمثلان الجمود والحرفية والتقليد ومعاداة العلم والعقل والتجديد، والوقوف -ببلادة- عند ظواهر النصوص».[1]

ومن هنا؛ وبعد أن بيَّنا أن الأصولية بمفهومها الغربي لا نظير لها في الإسلام، نعود إلى تعريف التقرير للأصوليين —حسب تقسيمه- إذ قال: «الأصوليون يرفضون القيم الديموقراطية والثقافة الغربية المعاصرة. وينشدون دولة فاشستية[2] متزمتة تطبق آراءهم المتطرفة في الشرع الإسلامي وأخلاقياتهم. ويبدون استعدادهم لاستخدام الابتكارات والوسائل التكنولوجية الحديثة في سبيل تحقيق هذا الهدف».[3]

لا شك أن هذا التعريف هو عين الإسقاط للمفهوم الغربي للأصولية على المجتمع المسلم المنزه عنها، وبناءً على هذا التعريف فمن يرفض من المسلمين قيم الحضارة الغربية بخيرها وشرها ويريد أو حتى يحلم بدولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية فهو يريد إقامة دولة مستبدة متسلطة(فاشستيه)!

وعبارة التقرير (وهم يريدون استخدام الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافهم) تنبيه للغرب بأن هؤلاء الأصوليين ليسوا مجرد متمسكين بدينهم ويحلمون بدولة إسلامية بل يسعون إلى ذلك عبر الوسائل والطرق الحديثة، وهذا التوصيف «الراندي» يتطابق مع وصف الرئيس الأمريكي الأسبق

---

(١) محمد عمارة، الغرب والإسلام أين الخطأ وأين الصواب؟، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٤م، ص:١٤--١٥

(٢) الفاشية (fascism) بمعناها الحرفي هي الحركة التي أسسها موسيليني في ميلانو عام ١٩١٩م، وهي اسم عام يطلق على الأيدلوجيات والحركات السياسية وأنظمة الدولة التي تتخذ موقفاً قومياً متطرفاً وتجنح إلى التسلط والعسكرة، وقد باتت بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها نقيض الديموقراطية والاشتراكية . أنظر: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص: ٤٤٩

(٣) التقرير، ص:٨

«نيكسون»[1] في كتابه «الفرصة السانحة»[2] للأصوليين الإسلاميين بأنهم ثوار، إذ يصفهم بأنهم: «الذين يحركهم حقدهم الشديد ضد الغرب، وهم مصممون على استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي، ويهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وينادون بأن الإسلام دين ودولة، وبالرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي، فإنهم يتخذون منهم هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين ولكنهم ثوار»[3]، وغني عن القول التشابه الكبير بين تعريف «راند» ووصف «نيكسون»، والذي يكاد يصل حد التطابق بالرغم من الفارق الزمني بينهما، وهذا يدل على وحدة النظرة الغربية تجاه من ينادي من المسلمين بتطبيق الشريعة ضمن دولة مسلمة، وصدق الحق تبارك وتعالى القائل: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وهناك أمر جدير بالملاحظة وهو أن الأصولية في موطنها الأصلي لا تعد عيباً لمن يعتنقها، أو ينادي بها أو يدعو لها، بل إنها تدخل ضمن إطار حرية المعتقد التي يكفلها القانون، وبالتالي فلا يذم أهلها ولا يضيّق عليهم[4]، بل إن الأصولية المسيحية في أمريكا نجحت في التأثير على القرارات الحكومية والسلطة التشريعية والحياة الأمريكية، وكذلك على اتجاهات المجتمع الأمريكي خاصة في فترات الانتخابات[5]، بل إنهم وصلوا إلى رئاسة الدولة، وذلك بعد فوز «جيمي كارتر» بالرئاسة، والذي أعلن عن شعاره وإيمانه بعقيدة الولادة الثانية (Born

---

(١) نِكسون، ريتشارد مِلهاوس Richard Milhous Nixon (1913-1994م) سياسي أمريكي، زعيم الحزب الجمهوري، الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية(١٩٦٩-١٩٧٤)، أنهى حرب فيتنام وعمل على تحسين العلاقات مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، أتهم بالتستر على أبطال فضيحة «ووتر جيت» فاضطر للاستقالة عام ١٩٧٤م. أنظر: أعلام المورد، ص:٤٥٧

(٢) يعد كتاب الفرصة السانحة «SEIZE THE MOMENT» من أهم الكتب التي ألفها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، خاصة وأنه صدر بعد انهيار المعسكر الشيوعي المنافس لأمريكا، وفيه يصف نيكسون الفرص والتحديات التي تواجه أمريكا في عهدها الجديد، وفي كتابه تعرَّض للعالم الإسلامي بشكل مطول، وذكر بأنه يشكل واحداً من أكبر التحديات لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، وفيه قسّم الحركات السياسية في العالم الإسلامي إلى ثلاثة مجموعات رئيسية؛ الأصوليين والرجعيين والتقدميين.

(٣) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، ط بدون، ت بدون، ص: ١٤٠

(٤) تتجسد الأصولية المسيحية في الوقت الراهن فيما يسمى باليمين المسيحي.

(٥) يُنظر: سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ط١، ٢٠٠١م، ص: ١٥-١٨

again) أو (New birth)[1] كمسيحي أصولي يؤمن بأن تأسيس إسرائيل هو تحقيق للنبؤات التوراتية! وجاء من بعده الرئيس المحافظ «رونالد ريغن» الذي سار على نهج سلفه، فأضحت الحركة الأصولية المسيحية جزءاً مهماً من تركيبة الحكم بالرغم من دستورية فصل الدين عن الدولة في أمريكا؛ إلا أن هذا الفصل ما هو إلا جدار وهمي خاضع لموازين القوى داخل المجتمع الأمريكي، ولا شك أن الكنيسة البروتستانتية الأمريكية تمتع بنفوذ سياسي و إعلامي ومالي ضخم[2]، وهذا ما يفسر لنا ولو بصورة عامة العلاقة القوية والدعم الغير محدود الذي تحظى به إسرائيل من قبل الحكومات الأمريكية، وما يفسر لنا أيضاً السكوت الغربي عن جرائم اليهود وخاصة الأصوليين منهم[3] بحق إخواننا الفلسطينيين.

وبعد، فبالرغم مما سبق من أن الأصولية بنشأتها ومعناها الغربي الأمريكي لا وجود لها في العالم الإسلامي، إلا أن لفظ «الأصولية» برز وانتشر في العالم الإسلامي بشكل مقصود ومتعمد، بل إنه أصبح قرين الذم والانتقاص والعنف والوحشية، ففاق حتى وضعه في العالم الغربي الذي لا يعتبره -كما مرّ- قرين الذم والعنف ونحو ذلك، وفي هذا يقول الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-:«في أعقاب اليقظة الإسلامية في عصرنا، وعودة الناس إلى الأخذ بأسباب التقوى والإيمان، والتخلص من أسباب الفسوق والعصيان، ابتدر أعداء الملة الإسلامية هذه العودة الإيمانية، فأخذوا يحاصرونها ويُجهِزون عليها بمجموعة من ضروب الحصار، والتشويه، وتخويف الحكومات منهم ومن نفوذهم، وفي قالب آخر

---

(١) الولادة الثانية أو الجديدة هي عقيدة مسيحية، تعني الانبعاث الروحي للفرد المسيحي من جديد، وقد اكتسبت هذه العقيدة شعبيتها في سبعينيات القرن الماضي، ويَستخدم هذا المصطلح الأصوليون والإنجيليون وبعض الطوائف المسيحية الأخرى. أنظر: «ينبغي أن تولد ثانية»، موقع الكتاب المقدس www.arabicbible.com و: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Born again

(٢) يُنظر: يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية-لبنان، ط٣، ٢٠٠٠م، ص: ١٨٥-١٩٧

(٣) من أبرز جرائم الأصوليين اليهود ما قام به الأصولي اليهودي «باروخ جولدشتاين» في عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م من اقتحام الحرم الإبراهيمي في صلاة الفجر وإطلاق النار على المصلين، مما أسفر عن قتل ٢٩ مصلياً وجرح ١٥٠ آخرين، ومع ذلك مرّت تلك الحادثة - إعلامياً وسياسياً- مرور الكرام.

تحسين المذاهب المعادية للإسلام وعرضها بأحسن صورة زعموا، وكان من هذه الكبْكَبَةُ الفاجرة في الإجهاز على العودة الراشدة على الإسلام صافياً: جَلْبُ مجموعة من المصطلحات المولودة في أرض الكفر، تحمل مفاهيم سيئة إلى حد بعيد، وكان منها هذا اللقب:«الأصولية»».[1]

هذا كان قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، أما بعدها فقد باتت مفردة الأصولية قرينة العنف والدم و(الإرهاب)، أي إنها تحولت من كونها منقصة ومذمة إلى تهمة وجريمة، تجرّ لمن تُلصق به المتاعب والويلات.

إذاً فالغرب وعلى رأسه أمريكا يخشى من أي نهضة أو يقظة في العالم الإسلامي، وبما أن الصحوة الإسلامية التي انتشرت في العالم الإسلامي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين المنصرم تحمل في طياتها روح العودة إلى الحياة الإسلامية الزاهرة؛ والتخلص من أواصر الغرب فقد بادروا إلى حرب تلك اليقظة كما مر آنفاً، لأنها تهدد مصالحهم الاستراتيجية في العالم الإسلامي، ويرى فيها بعض المسلمين بأنها حلقة جديدة من حلقات «المسألة الشرقية»[2]، فهي هي، ولكن في ثوب جديد يمكن تسميته بـ (المسألة الأصولية) ليحاول الغرب أيضاً من خلاله حشد التأييد والأتباع للوقوف في مواجهة الخطر الكوني الجديد القديم (الإسلام)، والوقوف ضد أي محاولة لإحيائه وتجديده[3]، وفي هذا يقول المؤلف «دليب هيرو»[4]: «لقد كان للأصولية الإسلامية في الآونة الأخيرة تأثير كبير على الغرب يفوق التأثير الناجم عن أي حركة أخرى تتواجد بالعالم الثالث، والسبب في ذلك هو أن العديد من الدول التي تمر بتجربة الأصولية الإسلامية تقع في داخل نطاق الشرق الأوسط الذي يتمتع بأهمية استراتيجية، وهناك سبب آخر

---

(١) بكر أبو زيد، معجم المناهي اللفظية، مرجع سابق، ص:١٠٢

(٢) المسألة الشرقية (Eastern Question) هي مسألة النزاع بين الدولة العثمانية وبين بعض الدول الأوروبية، وذهب آخرون إلى أنها مسألة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام. أنظر: مصطفى كامل، المسألة الشرقية، دار الآداب-مصر، ط١، ١٨٩٨م، ص:٥

(٣) يُنظر: محمود النجيري، أكذوبة الأصولية الإسلامية، دار البشير-القاهرة، ط بدون، ت بدون، ص: ٥-٧

(٤) دليب هيرو Dilip Hiro، بريطاني من أصل هندي. كاتب سياسي ومؤرخ. متخصص في الهند والعالم الإسلامي. من مؤلفاته: «المعركة العالمية لموارد النفط الزائل» و«أسرار وأكاذيب: عملية حرية العراق، وانهيار القوة الأمريكية في الشرق الأوسط». أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Dilip Hiro

وهو أن العديد من دول الشرق الأوسط هي دول غنية بالبترول الذي تعتمد عليه الاقتصاديات الغربية اعتماداً كبيراً للغاية»[1]، وقد لخص أيضاً الرئيس «نيكسون» تلك المصالح بقوله: «إن أكثر ما يهمنا في الشرق الأوسط هو البترول وإسرائيل»[2]، ومن هنا فالغرب يعتقد أن أي نهضة إسلامية ستكون خطراً عليهم وعلى مصالحهم، وبما أن لهم الريادة المالية والإعلامية في عالم اليوم فلم يكلفهم إطلاق التهم والنعوت والألفاظ على الإسلام والمسلمين الشيء الكثير، فأصبحنا نسمع عن الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي والعنف الإسلامي، وغيرها من النعوت.

وفي خضم هذه الافتراءات ضد الإسلام والمسلمين تُسجل المستشرقة الألمانية «آنا ماري شيمّل»[3] كلمة حق في هذا الموضوع فتقول: «أما إلصاق الإرهاب والأصولية بالإسلام في الوقت الحاضر فهو مأساة، والأصولية ما هي إلا مصطلح من التاريخ الديني في أمريكا، ثم هل نلصق الإرهاب بالمسيحية كلما سمعنا بحادث دموي في أوروبا وأمريكا؟».[4]

وفي ذات الاتجاه يعترض المستشرق الفرنسي «جيل كيبل»[5] على استخدام كلمة «الأصولية» التي ولدت في العالمين -حسب تعبيره- الكاثوليكي

---

(١) دليب هيرو، الأصولية الإسلامية في العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط بدون، ١٩٩٧م، ص: ١٣

(٢) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، مصدر سابق، ص:١٥٢

(٣) آنا ماري شيمّل Annemarie Schimmel (1922-2003)، مستشرقة ألمانية، أستاذة اللغات الشرقية في بون، وعملت كذلك في جامعة أنقرة، ومنذ عام ١٩٧٠م عملت أستاذة للثقافة الهندية الإسلامية في جامعة هارفارد. اشتغلت كثيراً بدراسة التصوف، حتى ظن البعض أنها اعتنقت الإسلام، كانت كثيراً ما تتمثل في كتاباتها ببيت الشاعر الألماني «جوته»: إذا كان الإسلام هو التسليم لله ** فإننا كلنا نحيا ونموت في الإسلام. كانت من القلائل الذين دافعوا عن غضب المسلمين من الكاتب سلمان رشدي. أنظر: المستشرقون للعقيقي ٢/ ٤٨٢، و: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Annemarie Schimmel

(٤) هذا الاقتباس من تقديم «آنا ماري شميل» لكتاب «الإسلام كبديل» لمراد هوفمان، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق-مصر، ط١، ١٤١٨هـ ص:١٥

(٥) جيل كيبل Gilles Kepel (1955-) مستشرق فرنسي معاصر، أستاذ في العلوم السياسية والاجتماعية بمعهد الدراسات السياسية بباريس، يتقن عدة لغات منها العربية، مهتم بتطوير الفكر الإسلامي، له مؤلفات عديدة عن الإسلام والمسلمين، آخرها كتاب: «حرب العقول المسلمة»، والذي يرى فيه أن مسلمي أوروبا سيكون لهم دورٌ كبيرٌ في تغيير فكر المسلمين إلى الفكر المدني الديموقراطي. يُنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Gilles Kepel، و: ومقال « حرب العقول، رأس حربتها مسلمو أوروبا» موقع إسلام أون لاين.

والبروتستانتي لوصف الحركات الإسلامية اليوم، ولأنها تختزل وتحرِّف وتعيق المعرفة الحقيقة لأحداث العالم الإسلامي."[1]

وثمة أمر جدير بالملاحظة هنا وهو أن النافذة التي أطلّ منها لفظ «الأصولية» هي نافذة التعريب؛ فنقول ألم يجد المُعرِّب كلمةً في اللغة العربية أدق من كلمة «الأصولية» ليعبِّر بها عن مضمون كلمة «fundamentalism» الغربية، والذي تعرضنا له فيما مضى؟! ألا يوجد في اللغة العربية كلمات مثل الجمود أو التخلف أو الرجعية أو اللاعقلية أو اللاعلمية، وغيرها مما هو أنسب وأقرب لوصف ذلك المضمون المقيت للأصولية الغربية؟ أم أنه يُراد لهذا اللفظ الجميل ظاهراً أن يفشو في العالم الإسلامي؟! وهذا يذكرنا أيضاً بكلمة «Secularism» التي دخلت علينا من ذات نافذة التعريب تلك على أنها تعني العلمانية، مع أنه لا صلة لها بتاتا بلفظ «العلم» أو مشتقاته إطلاقاً، فبعد التحقيق والنظر فيما كُتب عنها في قواميس الغرب ودوائر معارفهم تبين أن المقصود بها اللادينية أو الدنيوية![2]

ولهذا ينبغي التنبه إلى أن ترجمة كلمة «fundamentalism» بالأصولية هي ترجمة غير دقيقة، فالأخذ بالأصول والتمسك بها ليس مذموماً بحد ذاته[3]، ولكن مضمونها الغربي أبعد من ذلك كما سبق، وترجمتها بلفظ «الأصولية» – عمداً كان أم خطأً– يصب في مصلحة أعداء الإسلام والمسلمين، بل إنها (الأصولية) أضحت اليوم من أبرز أدواتهم الدعائية في حربهم ضد الإسلام والمسلمين.

ويمكن إيجاز ما مضى فيما يلي:

١- أن لفظ الأصولية بعيد كل البعد عن الحقائق والمعاني الإسلامية.

٢- أنه لفظ غربي أمريكي، توصف به طوائف من المسيحية ترى العصمة الكاملة للكتاب المقدس، وتحارب العلوم النظرية والتطور بحجة أنه يتنافى مع حرفية

---

(١) يُنظر: جيل كيبل، يوم الله: الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ترجمة نصير مروة، دار قرطبة-قبرص، ط الأولى، ١٩٩٢م، ص:١١

(٢) للمزيد حول تعرف العلمانية يُنظر: سفر الحوالي، العلمانية، دار الهجرة، ط بدون، ت بدون، ص: ٢١-٢٤

(٣) يصف الشيخ بكر أبو زيد –رحمه الله– لفظ «الأصولية» بأنه: ألطف المصطلحات في مبناه، وأشدها مكراً في معناه. يُنظر: معجم المناهي اللفظية، مرجع سابق، ص:١٠٧

الكتاب المقدس.

٣- أن هذا اللفظ بمحتواه الغربي لا يشكل خطراً أو مشكلة في الغرب، بل إنه له شأناً كبيراً في السياسية والمال والإعلام هناك، وله من الأتباع والأحزاب والمنظمات الشيء الكثير، هذا بالإضافة إلى علاقة معتنقيه الحميمة بدولة إسرائيل، كونها —حسب معتقدهم- من نبوءات الكتاب المقدس!.

٤- أن هذا اللفظ (الأصولية) أراد الغرب وأعداء الإسلام له الانتشار في العالم الإسلامي، وجعلوه قرين التخلف والجمود ورفض الحضارة، ومؤخراً قرين التطرف والعنف و(الإرهاب)، فنسخوا المضامين السيئة التي يعرفونها من أصوليتهم وألصقوها بالإسلام المُنزه عما يقولون.

٥- بالنظر للمضامين الغربية التي يحملها لفظ «fundamentalism» فإن ترجمته بـ «الأصولية» هي ترجمة غير دقيقة، ولا تُعبِّر عن تلك المضامين المقيتة، ومنها الجمود والتعصب وغير ذلك.

ومما سبق يتضح أن تقرير مؤسسة راند حاول جاهداً أن يضفي الكثير من الواقعية على وجود الأصولية في النسيج المجتمعي الإسلامي، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قسم «الأصوليين الإسلاميين» إلى قسمين؛ الأصوليين الكتابيين[١] «scriptural fundamentalists»، والأصوليين الراديكاليين[٢] «radical fundamentalists»، وضرب مثلاً للكتابيين بالثوريين الإيرانيين[٣]

(١) هكذا وردت في الترجمة (أ)، وترجمتها الحرفية: «الأصوليون الإنجيليون»، أي: المتمسكون حرفياً بكتابهم المقدس(الإنجيل)، وتأمل إلى أي مدى وصل بهم إسقاط مفاهيمهم على المجتمع المسلم ! هذا، وقد ترجمت هذه اللفظة في (ب) بالأصوليين القرآنيين.

(٢) الراديكالية مصطلح قديم منذ العصور الوسطى، وهي تعريب للكلمة الإنجليزية «Radicalism» وأصلها كلمة «Radical» و تقابلها باللغة العربية حسب المعنى الحرفي للكلمة «أصل» أو «جذر»، ويقصد بها عموما (مثل كلمة «أصولية») العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها، ويصفها قاموس لاروس الكبير بأنها «كل مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي»، وهذا اللفظ متغير الاستخدام من بلد إلى بلد ومن زمن إلى زمن، ففي القرن التاسع عشر كان يستخدم للدلالة على «الراديكالية الفلسفية» التي من أهم مبادئها الحرية في كل أشكالها، ثم أصبح بعد ذلك يعبر به عن أقصى اليسار السياسي، واليوم صُبغ مصطلح «الراديكالية» بمعنى آخر وهو التطرف، وأضيف إليه معنى العنف والإرهاب، و كثيرا ما أشير به إلي بعض المسلمين في العصر الحديث . أنظر: موسوعة السياسة، ٢/ ٧٨٢، و: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Radicalism

(٣) نسبةً إلى الثورة الإيرانية (١٩٧٩م) التي قادها الزعيم الشيعي آية الله الخميني، وكانت نتيجتها الإطاحة بحكم شاه إيران محمد رضا بهلوي وتأسيس جمهورية إيران الإسلامية القائمة حتى يومنا هذا.

وبالوهابيين[1] في السعودية، وبالجماعة الكابلانية[2] في تركيا، وضرب مثلاً للراديكاليين بتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، وحزب التحرير[3]، وجعل الفرق بين النوعين؛ أن الأول(الكتابي) أكثر حرفية في اتباع الإسلام وله مؤسساته الدينية، والثاني(الراديكالي) أقل حرفية في اتباع الإسلام وليس له أي انتماء ديني أو سياسي![4]

ونقول هنا: إذا كانت الأصولية بمضمونها الغربي -الذي مرّ بيانه آنفاً- ليس لها وجود في المجتمع الإسلامي، فكيف استطاعت مؤسسة «راند» أن تثبت تلك الأصولية في المجتمع الإسلامي، بل وأن تجعل منها كتابية وأخرى راديكالية؟! هذا السؤال الذي لن يجد قارئ التقرير له جواباً!

لكن ثمة إشارة إلى أن التقرير يدرك هذه الحقيقة؛ وهي أنه في إحدى الحواشي أشار إلى أن بعض الكتاب يستخدمون لفظ الإسلاميين (Islamist)[5]

(١) الوهابية: نسبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله(١١١٥-١٢٠٦هـ)، وهذه التسمية أطلقها خصوم دعوته السُّنية التجديدية؛ تنفيراً منها ولمحاولة الربط بينها وبين الفرقة الوهابية المتفرعة عن الوهبية، الفرقة الإباضية الخارجية؛ أما أهل هذه الدعوة فيسمون أنفسهم بالمسلمين أو الموحدين ومؤخراً بالسلفيين، وقد شاعت هذه التسمية واستخدمتها أقلام عربية وغربية لذم هذه الدعوة المباركة. أنظر:مرسال عبدالله المحمادي، موقف المستشرقين من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ص:٩٦

(٢) الكابلانية، هكذا وردت في ترجمة التقرير، وفي الأصل: «The Kaplan congregation»، ولم أقف على جماعة في تركيا بهذا الاسم ! ولعل التقرير يقصد الجماعة الكيلانية أو الجيلانية، وهي إحدى الطرق الصوفية التي امتدت إلى تركيا، وتنسب هذه الطريقة التي ظهرت في القرن السادس الهجري إلى عبد القادر الجيلاني(٤٧٠-٥٦١هـ)، وقد نُسب إليه أتباعه أموراً عظيمة؛ من معرفة الغيب، وإحياء الموتى، والتصرف في الكون، وغير ذلك من الشركيات، وادعاءات الربوبية. أنظر: الموسوعة الميسرة في الأديان:١/ ٢٥٨-٢٦٦

(٣) حزب التحرير، حزب إسلامي سياسي، أسسه في القدس عام ١٩٥٣م تقي الدين النبهاني، يدعو إلى إقامة دولة الخلافة الإسلامية، ويرى أنه لا يمكن تغيير المجتمع وقلبه إلا من خلال مهاجمة فكره، فإذا حدث الانقلاب الفكري أعقبه السياسي، يؤخذ على هذا الحزب مخالفته لمنهج أهل السنة والجماعة في تقديم العقل على النصوص الشرعية، مما حدا بهم لإنكار عذاب القبر، وظهور المسيح الدجال، بالإضافة إلى تخليهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإهمالهم الجوانب التربوية، حتى تقوم الدولة الإسلامية، ويعد الحزب في نظر أمريكا والغرب من الأحزاب الأصولية المعادية للسامية والرأس مالية. أنظر: الموسوعة الميسرة للأديان:١/ ٣٤١-٣٤٧، و: موقع الحزب على شبكة الانترنت، www.hizb-ut-tahrir.org

(٤) يُنظر: التقرير،ص: ١٦

(٥) «Islamist» تعني -بالمفهوم الغربي-: المسلم المتدين أو الباحث المسلم الملم بالدراسات الإسلامية. أنظر: قاموس جامعة برنستون الاليكتروني www.wordnet.princeton.edu

للإشارة إلى الأصوليين، وبعضهم الآخر للإشارة به إلى التقليديين، ولذلك فضّل - أي التقرير - عدم استخدام هذا اللفظ لتحاشي الإلتباس بين الفريقين[1]!، والواقع يُظهر أنه ترك استخدامه لتكريس التصنيف الذي ذهب إليه!

وبعيداً عن مسألة الكتابي والراديكالي التي يزعمها التقرير ولم يورد لها دليلاً فإنه لا يقول عاقل عارف بالدين الإسلامي بحرفية الشيعة أو الصوفية في اتباع الإسلام! ولا يمكن كذلك وضع تنظيم القاعدة وحركة طالبان وحزب التحرير في كفة واحدة، فحزب التحرير حزب سياسي فقط بينما تنظيم القاعدة وحركة طالبان(بعد الاحتلال الأمريكي) يعدان حركتان مسلحتان!

وهذا التخبط واضح في أن كل ما لا يرضي السياسة الأمريكية أو يدور في فلكها فإنه أصولي معادٍ للغرب ولحضارته، ولا فرق في كونه شيعياً أم سنياً، سياسياً كان أم عسكرياً!

وعلى كل الأحوال فالتقرير حسم الأمر وأعلن أن كلا نوعي الأصولية الإسلامية-التي زعمها- لا يتواكب مع قيم المجتمع المدني ومع الرؤية الغربية للحضارة والنظام السياسي والاجتماعي[2]؛ ولذلك فكل من يريد نهضة العالم الإسلامي وتفوقه فلا يمكن للغرب التعامل معه أو تأييده سواء سُمّي سلفياً أو إسلامياً أو أصولياً أو غير ذلك، ومن هنا فقد أجهد التقرير نفسه ليجعل منها-الأصولية- واقعاً إسلامياً، يمكن فيما بعد التصدي له أو على الأقل التحذير والتنفير منه، وهذا ما سيبين في توصيات التقرير الآتي بيانها في الفصل الرابع إن شاء الله.

---

(١) يُنظر: التقرير،ص: ١٥، الحاشية رقم:٣

(٢) يُنظر التقرير، ص:١٦

الفرع الثاني: التقليديون (Traditionalists)

هذا اللفظ (التقليديون) هو نسبة إلى مصطلح «التقليدية»، وكما سبق في مصطلح «الأصولية» فإنه ينبغي تحديد مفاهيم المصطلحات؛ حتى لا يكون هناك خلط وتلاعب فيما بين اللفظ والمفهوم.

ولذا نقول إن التقليدية «Traditionalism» بالمفهوم الغربي هي مذهب فكري غربي بدأ في القرون الوسطى كنزعة اجتماعية محافظة، جوهرها الحفاظ على الأشكال القديمة للقيم السياسية والدينية والأخلاقية، لأنها في نظر المنادين بها التعبير الحقيقي عن حاجات المجتمع، ثم تأثرت هذه النزعة في القرن الثامن عشر بالرومان، فاستبدلوا ما هو مُدون بما هو معتاد، واستبدلوا المعقول بالتجربة، ولذلك لم يبدأ اشتداد عود التقليدية الغربية إلا مع بداية ما يسمى بـ«عصر التنوير» الذي أعلى من قيمة العقل، أما بداية المذهب التقليدي كنظام مستقل فكان متزامناً مع الثورة الفرنسية، وكان أول تأسيس نظري لهذا المذهب هو كتاب:«تأملات حول الثورة الفرنسية» لـ«إدموند بيرك»[1] عام ١٧٩٠م، وقد وقف المذهب التقليدي في مواجهة العقائد الغربية الأخرى كالليبرالية والاشتراكية داعياً إلى الإيمان وإلى عدم خلخلة نظام الأشياء، ولا نظام للأشياء سوى التجربة نفسها أي ما يعتاده الناس، وظل «المجتمع المسيحي» هو مثال التقليديين الأعلى.

ولا تزال التقليدية هي التيار الغالب في بعض المؤسسات الروحية والسياسية الغربية كالكنيسة والجيش.[2]

هذه هي التقليدية بالمفهوم الغربي، أما بالمفهوم الإسلامي؛ فلا وجود في حضارة المسلمين وثقافتهم عبر التاريخ لهذا المذهب الجامد، بهذا المفهوم الغربي الذي يُقدِّس العادات والتقاليد على حساب العقل، بل إن التاريخ يشهد بعكس ذلك وخصوصاً إبان حضارة المسلمين في الأندلس؛ فالعادات والتقاليد

---

(١) إدموند بيرك، Edmund Burke (1729-1897) مفكر سياسي أيرلندي، من رواد الفكر الغربي المحافظ، من أشهر أعماله «تأملات حول الثورة الفرنسية»، والذي عارض فيه الثورة الفرنسية وحذر من تبعاتها. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Edmund Burke

(٢) يُنظر: الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص:٧٧٧-٧٧٨ «بتصرف»

في ثقافة المسلمين محترمة دينياً[1] واجتماعياً، ولكنها حينما تُعارض الدين أو العقل والابتكار فإنها حينئذ تُطّرح جانباً، وكذلك فإن التقليدية الغربية جعلت الدين -كما سبق- شكلاً من أشكالها، بينما في ثقافة المسلمين وحضارتهم الدين شيء والعادات والتقاليد شيءٌ آخر؛ فالدين أمر إلهي يتعبد به المسلم ربه، والعادات والتقاليد أمرها خاضع للعرف والعادة، ولا مانع من تغييرها أو تطويرها ونحو ذلك، إذا اقتضت الحاجة.

أما مصطلح «التقليد» فله في اللغة العربية معان عدة؛ مثل التقليد في الدين، وتقليد الولاة أي توليتهم الأعمال، وتقليد البَدَنة بأن يُجعل في عنقها شيءٌ يعلم به أنها هدي[2]، وقد عرَّف الجرجاني التقليد بأنه: «عبارة عن إتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقداً للحقيقة فيه من غير نظرٍ وتأمل في الدليل»[3]، ولذا فإن عامة الناس في الإسلام ليسوا مُطالبين بمعرفة الدليل في كل مسألة من مسائل الدين، وإنما يُقلِدون في ذلك من يثقون به من العلماء، وهذا فيه تخفيف ورحمة من الله تعالى بالناس.

ومن هنا نجد أن هناك نوع تشابه بين المعنى في اللغة العربية وبين مفهوم التقليدية في الغرب، ولكن عند تدقيق النظر -كما سبق- نجد أن مفهوم التقليد في الإسلام يختلف تماماً عن مفهومه في الغرب، بل إنه غدا في الغرب مذهباً فكرياً له أنصاره ومؤسساته.

أما تقرير مؤسسة «راند» فقد سار أيضاً في تحديده للتقليديين على المنهج الإسقاطي الذي اتبعه في تحديد الأصوليين، إذ يقول: «وينشد التقليديون مجتمعاً محافظاً. ويشككون في كل ما هو حديث ومبتكر ومغاير»[4].

---

(١) ويدل على ذلك أن العرف والعادة لها اعتبارها في الأحكام الشرعية، فوضعت لها القواعد الفقهية؛ كقاعدة «العادة محكمة» وقاعدة «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» وغيرها من القواعد. أنظر (كاملاً): محمد صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مكتبة التوبة- الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

(٢) يُنظر: الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة «ق ل د».

(٣) الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتاب العربي ببيروت، ط،١٤٠٥هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري.

(٤) التقرير، ص:٨

فهذا الوصف الذي جعله التقرير حداً للتقليديين هو عين إسقاط المفهوم الغربي للتقليدية على المجتمع المسلم، إذ لم يورد دليلاً واقعياً لهذه التقليدية الإسلامية، أو حتى مؤسسات ترعاها، أو قيادات تتبناها وتنادي بها، كما هو الحال في المجتمع الغربي!

وكما مرّ آنفاً عند ذكر الأصوليين، فقد عَمِد التقرير أيضاً إلى تقسم التقليديين إلى قسمين؛ التقليديين المحافظين «Conservative traditionalists»، والتقليديين الإصلاحيين «Reformist traditionalists»، وذلك إمعاناً منه في جعل هذه التقسيمات واقعاً مقبولاً لا مرية فيه.

ومع ذلك لم يذكر التقرير فروقاً جوهرية بين هذه التقسيمات، بل إنه اعترف بعدم وجود حدود واضحة بين تقسيماته، إذ يقول: «فلا توجد حدود واضحة المعالم في ما بينها ولذلك نجد بعض التقليديين يتوافقون مع الأصوليين كما نرى أن أكثر التقليديين تقبلاً للحداثة يكادوا أن يكونوا مجددين وأن أكثر المجددين تطرفاً أشبه بالعلمانيين».[1] ومع هذا الاعتراف أيضاً فإن قارئ التقرير يشعر بإصرار مؤسسة «راند» على وجود هذه الأقسام، وأنها هي المكون للمجتمع المسلم المعاصر!

ولهذا الإصرار أهدافه ومراميه سيأتي ذكرها في المطلب الثالث من هذا المبحث، إن شاء الله.

الفرع الثالث: المجددون (Modernists)

هذا القسم (المجددون) هم فرس رهان التغيير في العالم الإسلامي بالنسبة لمؤسسة «راند»، وهم -بحسب التقرير- الذين يرغبون: «بأن يشكل العالم الإسلامي جزءاً من التجدد العالمي، كما يتمنون أن تدخل الحداثة على الإسلام فيتطور تماشياً مع عصره»[2]، ولذلك فقد دافع التقرير من مبدأه إلى منتهاه عنهم، بل إنه جعل منهم وحدة واحدة، ولم يجزئهم كما فعل مع بقية الأقسام الثلاثة[3]،

---

(١) التقرير، ص:١٧

(٢) التقرير، ص:٩

(٣) مع أن واقعهم غير ذلك! كما سيأتي .

وأوصى كذلك بتبنيهم ودعمهم، ورسم لذلك خطوات (استراتيجية) واضحة، لتسير وفقها الولايات المتحدة والعالم الغربي.

والحق أن التقرير لم يكن واقعياً وصادقاً أكثر منه في حديثه عن هؤلاء المجددين! ولذلك لا بد من الوقوف ملياً عند هذا القسم ومعرفته على وجه الحقيقة، لنعرف أفكاره ورواده عن قرب، ولنعرف كذلك مفهوم التجديد وميادينه، وهل ما يقوم به هؤلاء هو تجديد حقيقي للإسلام، أم هو تزييف للإسلام ليتوافق مع هوى الغرب؟.

بداية نقول: إن «المجددين» الذي يعنيهم التقرير هم من يسمى في الأدبيات العربية المعاصرة بالعصرانيين[1]، وهم أيضاً أتباع أو امتداد ما يسمى بالمدرسة الإصلاحية العقلية، ويسمون أيضاً بالتنويريين، وهذه المسميات وإن تعددت فإنها تلتقي في مضمون واحد، وهو ما سنبينه فيما سيأتي بالتفصيل.

وحركة التطوير الديني (العصرانية) عَرَفها الغرب منذ وقت مبكر، وهي -كما يُعرِّفها منير البعلبكي-: «حركة تجديدية واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى، داخل اليهودية وداخل النصرانية وداخل الإسلام أيضاً، إن هذه الحركة للتجديد عُرِفت في الفكر الديني الغربي باسم العصرانية (Modernism) وكلمة عصرانية هنا لا تعني مجرد الانتماء إلى هذا العصر ولكنها مصطلح خاص إذ تعني العصرانية في الدين: أي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي والثقافة المعاصرة يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة»[2]، ومن هذا التعريف يتبين أن هذه الحركة التجديدية في العالم الإسلامي لها سلف غربي، استَقَت منه الأسلوب والطريقة.

وبما أن أرباب هذه الحركة في العالم الإسلامي هم أمل الغرب في تطوير (إخضاع) الإسلام والمسلمين، ورغبة في الوصول إلى نتيجة موضوعية لدراسة هذا التقرير، فسأفصل أولاً الحديث عن التجديد والمجددين بشكل عام في الغرب وفي العالم الإسلامي، وذلك وفق ثلاثة محاور، هي:

---

(١) يُنظر: عبدالرحيم صمايل السلمي، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٣٠هـ ص: ٤٦٤

(٢) منير البعلبكي، المورد، قاموس انكليزي عربي، ص:٥٨٦

المحور الأول: حركة التجديد في الغرب.

المحور الثاني: حركة التجديد العقلية في العالم الإسلامي.

المحور الثالث: التجديد الحق.

ومن ثَمَّ سوف أتحدث بشكل خاص عن التجديد والمجددين في تقرير «راند»، منطلقاً في ذلك مما سيرد في هذه المحاور.

وتفصيل هذه المحاور على نحو ما سيأتي.

المحور الأول: حركة التجديد في الغرب

لقد كان للصراع بين الكنيسة والعلم في القرون الوسطى أثره القوي على ظهور النزعات والمذاهب الفكرية المتنوعة داخل المجتمعات الغربية (اليهودية منها والنصرانية)، وبشكل أعم يمكن القول أن ذلك الصراع كان بين الدين والعقل، وكانت الدولة في نهاية المطاف —وإلى يومنا هذا- للعقل؛ الذي ساد على الدين، بل وتم إخضاع الدين له[1]، ولذلك كان من أبرز نتائج ذلك الصراع ظهور حركة تجديد الدين في الفكر الغربي، أو ما يسمى بحركة الدين الحديث (Modernism) والتي عرفت فيما بعد بالعصرانية.

وقد أخذت العصرانية (تطوير الدين) تتشكل بشكل فكري واضح ومنظم مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، فقد بدأت بفرقة يهودية في ألمانيا أوائل ذلك القرن، عرفت باسم اليهودية المتحررة (Liberal Judaism)، وسميت أيضاً اليهودية التجديدية أو الإصلاحية (Reform Judaism)، وكان هدف هذه الحركة إلحاق اليهود بركب الحضارة، وإقامة توازن بين اليهودية والحياة المعاصرة[2]، فبدأت -مثلاً- بتذليل الصعوبات اللغوية وكتابة الصلوات بلغة سهلة، وإدخال ألآت العزف مع الصلاة؛ لتكون (الصلاة) أكثر جاذبية وخاصة للشباب، ثم تطورت هذه الحركة على يد مفكرين من أحبار اليهود حتى وصلوا إلى التشريعات اليهودية، فرأوا أن الشريعة الإلهية موقوتة بظرفها، وينبغي إيجاد

---

(١) يُنظر، محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، مكتبة وهبة-القاهرة، ط١٤، ١٤٢٦هـ ص: ٢٤٩-٢٥٣

(٢) يُنظر: محمد صادق جمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، دار عالم الكتب-الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ص: ٢/ ٥٤٨-٥٤٩

تشريعات بديلة، لأن التلمود يتحدث متأثراً بفكر زمانه، وهم يُريدون فكراً متقدماً مناسباً للزمان الذي يعيشونه.[1]

وقد أحدثت هذه الفرقة ضجة ومعارضة في أوساط اليهود؛ حتى إن بعضهم رأى أن تطويع اليهودية للعصر معناه موت اليهودية.[2]

أما في أمريكا فقد أصدرت هذه الحركة عام ١٨٨٥م وثيقة هامة باسم «خطة بتسبرج» شملت ثمانية مبادئ، من أهمها قولهم:

أ- لا نقبل الأمر من الشريعة الموسوية إلا أحكامها الأخلاقية، ونرفض كل ما لا يتلاءم مع أفكار وقيم وسلوك الحضارة العصرية.

ب- اليهودية دين متطور، يصارع دائماً ليكون متماشياً مع العقل، ومن الممكن إقامة صِلات تعاون مع المسيحية والإسلام/ باعتبارهما تولدا من اليهودية![3]

وحريٌ بنا ملاحظة هذه البنود حين الحديث عن مجددي الإسلام (العصرانيين) في الوقت المعاصر.

أما التجديد العصراني في النصرانية فقد كان يسير جنباً إلى جنب مع الحركة التجديدية في اليهودية، وفق هدفٍ واحد وهو تطويع الدين للعصر، وفي هذا يقول أحد كتاب الغرب وهو «جون راندال»[4]: «أما الذين دعوا أنفسهم بالمتدينين الأحرار، والذين قوي شأنهم على السواء بين المفكرين الجادين واللامبالين في كل فرقة دينية، سواء بين البروتستانت أو اليهود أو حتى الكاثوليك فقد ذهبوا إلى القول أنه إذا كان للدين أن يشكل حقيقة حية، وإذا كان له أن يظل تعبيراً دائماً عن الحاجات الدينية للجنس البشري، لا بد له أن يتمثل الحقيقة والمعرفة الجديدتين، وأن يتآلف مع الشروط المتغيرة في العصر الحديث من فكرية

---

(١) يُنظر: محمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، مكتبة الكوثر- الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ ص: ١٨٧-١٨٨

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٨٨

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٨٨

(٤) جون هرمان راندال (John Herman Randall 1899-1980م)، فيلسوف وكاتب أمريكي. أستاذ الفلسفة في جامعة كولومبيا. عضو الجمعية الفلسفية الأمريكية. من مؤلفاته: «تكوين العقل الحديث»، «مشكلة المسؤولية الجماعية». أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: John Herman Randall

واجتماعية».[1]

وهكذا سعى هؤلاء العصرانيون (الأحرار) إلى تقويض سلطة الكنيسة، ورفض المنقول وإعادة تأويل العقائد وفق المعرفة الحديثة، وقد نقدوا التوراة والإنجيل في إطار ما يسمى بالنقد التأريخي، وأخضعوهما للبحث العلمي، وبالتالي جاء السؤال: هل هي كتب مقدسة أم لا؟ وهل هي موحاة من الله أم هي من وضع البشر؟[2]، وكان من نتائج هذا السؤال؛ إدخال فكرة التطور (الداروينية)، وكذا الحقيقة النسبية إلى مناهج تعاليم الدين!، وفي انجلترا أدى ازدهار العصرانية إلى تأسيس اتحاد للعصرانيين عام ١٨٩٨م، سمي «اتحاد رجال الكنيسة المعاصرين»، وكان شعاره (من أجل تقدم الفكر الديني الحر) وأصدر مجلتين باسم: «رجل الكنيسة الحر» و « رجل الكنيسة المعاصر»[3].

وقد واجه العصرانيون النصارى كذلك هجوماً وردود أفعال قوية في أوساط النصرانية، حتى إن البابا «بيوس التاسع»[4] حكم عام ١٨٦٤م على الاتجاه العصراني بالإلحاد[5]، ولكن تحريف العقائد اليهودية والنصرانية أدى إلى ضعفها، وبالتالي عدم انسجامها مع العقل ومع العصر، مما مكّن للعصرانيين في الديانتين، فساد عقل العصرانيين، وانهزمت الكنيسة، وإلى هذا المعنى يؤكد الدكتور ناصر العقل بقوله: «إن الغرب ما كان يملك ديناً وقيماً وعقيدة سليمة تحفظ له التوازن المادي والروحي، بل العكس كان يتشبث بأصول فكرية وثقافية مادية ووثنية، من التراث الروماني واليوناني المادي، والكنسي المحرف، واليهودي الحاقد».[6]

---

(١) جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، دار الثقافة-بيروت، ط بدون، ١٩٦٦م، ص: ٢١٥

(٢) يُنظر: محمد صادق جمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، مرجع سابق، ص: ٥٥١

(٣) يُنظر: محمد الناصر، العصرانيون، مرجع سابق، ص: ١٨٩-١٩١

(٤) البابا بيوس التاسع Pope Pius IX (1792-1878م)، تولى رئاسة الكنيسة من ١٨٤٦م وحتى وفاته، أي ما يقارب ٣٢سنة، وهي أطول مدة حكم في تايخ الكنيسة النصرانية. عقد المجمع الفاتيكاني الأول عام ١٨٦٩م، الذي فيه صدر قانون العصمة البابوية. أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Pope Pius IX

(٥) يُنظر: راندال، تكوين العقل الحديث، مرجع سابق، ص: ٢٢٥-٢٣٥، تحت عنوان: « المعارضة الكاثوليكية للاتجاهات الحديثة».

(٦) ناصر عبد الكريم العقل، الاتجاهات العقلانية الحديثة، دار الفضيلة-الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص:١٠١

ومن هنا يمكن القول أن أهم الأسس التي قامت عليها العصرانية الغربية هي ما يلي[1]:

١. إهمال أو إنكار ما وراء المحسوسات (الطبيعة)، وهذا يعني إهمالهم أو إنكارهم لعالم الغيب.

٢. ارتباط معايير الصواب والخطأ بالعقل البشري وحده دون تدخل من أية مؤثرات أخرى خارجة عنه كالدين، فما يراه العقل صواباً فهو صواب، وما يراه خطأً فهو خطأ.

٣. عنوان الصواب والحقيقة أن تكون سائدة منتشرة بين الناس، فكل ما كان منتشراً بين الناس فهو حق وصواب، وما لم يكن له شيوعٌ وانتشار فليس من الصواب أو الحقيقة، لأن البقاء للأصلح!

٤. نسبية القيم والأخلاق، وارتباط ذلك بالبيئة، فلا يوجد قيم لها ثبات ذاتي، بل هي متغيرة ومتأثرة بظرفي الزمان والمكان.

وأختم الحديث عن حركة التجديد الديني في الغرب بهاتين الكلمتين لاثنين من الكتّاب الغربيين، وفيهما (في الكلمتين) يتلخص بصورة مجملة منهج التجديد الغربي، فيقول «فرنون ستور»[2]:«العصرانية هي تلك المحاولات التي تبذلها مجموعة من المفكرين لتقديم حقائق الدين المسيحي في قوالب المعرفة المعاصرة.. إننا الآن لا نَرْكب المَرْكبات التي تجرها الخيول، ولا نلبس ملابس أجدادنا، ولا نتكلم لغتهم، ولا نؤمن أن الأرض هي مركز النظام الشمسي كما كانوا يؤمنون، فلماذا في ميدان اللاهوت نُكرَه على أن نفكر بعقول العصور البالية.. الويل للكنيسة التي تغمض عينيها فتعمى عن رؤية المعرفة الجديدة».[3]

ويقول «برس جاردنر»[4]:«إن العصرانية Modernism مبنية على التطور العلمي والمنهج النقدي التأريخي، وأن أهدافهما ليست هي طرح وإلغاء حقائق

(١) يُنظر: محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، ط١، ١٤٢٥هـ ص:٦٦
(٢) لم أقف على ترجمته.
(٣) دائرة المعارف البريطانية v.15.p.640، نقلاً عن: محمد صادق جمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، مرجع سابق، ص: ٥٥٢
(٤) لم أقف على ترجمته.

الدين المسيحي، ولكن ما ترمي إليه هو إنعاش هذه الحقائق وتجديدها، على ضوء المعرفة النامية، وإعادة تفسيرها بطريقة تلائم ظروف العصر الثقافية».[1]

ولا تفوت الإشارة هنا إلى أن العصرانية العقلانية الغربية وجدت من أحبار اليهود ورهبان النصارى من يؤيدها ويدعمها، الأمر الذي أعطاها مزيداً من القوة والانتشار.

المحور الثاني: حركة التجديد العقلية في العالم الإسلامي.

مع أواخر القرن التاسع عشر الميلادي كان العالم الإسلامي يمر بمرحلة خطيرة من الضعف والوهن، ويتجلى ذاك الضعف والوهن -في أبرز صوره- في ضعف الدولة العثمانية التي كانت تحكم غالب بلاد المسلمين، فتكالب عليها العدو الخارجي والداخلي، إلى أن تمكن منها مع أوائل القرن العشرين، ومن ثمَّ أُسقطت، وبعدها تقدم العدو الخارجي؛ ليحتل أجزاء تلك الدولة، ويهيمن على المسلمين بصورة مباشرة.

في فترة الضعف تلك (قبل سقوط الخلافة بقليل وأثناءها وبعدها) ظهرت في العالم الإسلامي حركات تدعو إلى إصلاح الدين وتجديده؛ للخروج من كبوة الضعف والوهن تلك؛ ولكن تلك الدعوات -للأسف- باتت أشد ضرراً على العالم الإسلامي من العدو الخارجي الذي كان يسعى لنهب الثروات وامتصاص المقدرات، أما تلك الدعوات فقد سلبت من الإسلام روحه وقوامه، وباتت خادمة لذلك المستعمر الآثم من حيث تشعر أو لا تشعر، والسبب ببساطة أنها لم تقم على أصل قويم من الدين، بل قامت على أُسس عقلية، غايتها تطويع الدين لمقتضيات العصر، كما كان حال سلفها في اليهودية والنصرانية.

وهذه الحركة (التجديدية) عُرفت فيما بعد بالمدرسة العقلانية، لتقديمها العقل على النص -كما سيأتي-، وعرفت أيضاً بالمدرسة العصرانية، وكذلك بالمدرسة الإصلاحية الحديثة.

هذه المدرسة التجديدية العقلانية -كما يعرفها الشيخ سلمان العودة- هي: «اسم يطلق على ذلك التوجه الفكري الذي يسعى إلى التوفيق بين نصوص

(١) محمد صادق جمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، مرجع سابق، ص: ٥٥٢

الشرع وبين الحضارة الغربية والفكر الغربي المعاصر، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين».[1]

ويمكن تلخيص أبرز معالم هذه المدرسة التجديدية العقلية فيما يلي[2]:

١- التوسع في تفسير القرآن الكريم على ضوء العلم الحديث بكافة جوانبه، ولو أدى ذلك إلى استحداث أقوال مجانبة لتركيب الآيات من الناحية اللغوية، أو غير موافقة للمنقول عن السلف -رضي الله عنهم-.

٢- رد السنَّة النبوية كلياً أو جزئياً؛ فمنهم من يردها مطلقاً، ومنهم من يقبل المتواتر العملي فقط، ومنهم من يقبل المتواتر مطلقاً عملياً كان أو قولياً، أما أحاديث الآحاد[3] فمنهم من يردها مطلقاً، ومنهم من يقبل منها فقط ما وافق روح القرآن، أو ما اتفق مع العقل أو التجربة البشرية.

٣- التهوين من شأن الإجماع إما برفضه كلياً، أو بتقييده بضوابط جديدة لم تكن معروفة بين العلماء، مثل إضافة أهل الحل والعقد الذين بيدهم السلطان في اشتراط الإجماع.

٤- الحرية الواسعة في الاجتهاد مع غض النظر عن الشروط المطلوبة في المجتهد، وعن الأطر العامة التي تضبط الاجتهاد، ونتج عن هذا وعن موقفهم من الإجماع آراء شاذة ومنكرة لم يُسبقوا إليها.

٥- الميل إلى تضييق نطاق الغيبيات ما أمكن، فأقحموا العقل في المسائل الغيبية، ومن هنا جاءت تأويلاتهم للملائكة والجن والشياطين والطير الأبابيل وغيرها على غير حقيقتها.

٦- تناول الأحكام الشرعية العملية تناولاً يستجيب لضغوط الواقع، ومتطلباته، وذلك في مثل قضايا الربا، والوحدة الوطنية، وحرية الفكر وغيرها.

٧- المواءمة والتوفيق بين نصوص الشرع ومعطيات الحضارة الغربية وفكرها

---

(١) سلمان بن فهد العودة، حوار هادئ مع محمد الغزالي، ط١، ١٤٠٩هـ ص: ٩

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٠، و:عدنان محمد أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ ص: ٣٦٦-٣٦٧، و يوسف الكمال، العصريون معتزلة اليوم، دار الوفاء- مصر، ط١، ١٤٠٦هـ ص: ١٩-٣٨

(٣) حديث الآحاد هو ما لم يبلغ حد التواتر كأن يُروى من طريق واحد، أو طريقين فقط.

المعاصر، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين، وعرض الإسلام عرضاً يقبله المثقفون ثقافة عصرية.

٨- اعتماد الفهم المقاصدي للإسلام بدل الفهم النصي، فالنصوص عندهم يجب أن تُفهم وتؤول على ضوء المقاصد(العدل،التوحيد،الحرية الإنسانية) ونصوص الحديث يُحكم على صحتها أو ضعفها لا حسب منهج المحدثين في تحقيق الروايات؛ وإنما حسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد.

٩- إقامة الرابطة الاجتماعية بين الناس لا على أساس الإيمان والكفر، إنما على أساس الوطن والإنسانية، وعليه يجب إعادة النظر في تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، وفي استعلاء المسلم على غيره وتميُّزه عنه، وفي منع غير المسلمين من تقلد المناصب في الدولة الإسلامية.

هذه أبرز المعالم الفكرية للمدرسة التجديدية العقلية، ويحسن التنبيه في هذا الموضع إلى أمرين:

الأول: أن المدرسة العقلية ليس لها شروط عضوية، يعرف من خلالها المنتسب إليها من غير المنتسب، بل هي جملة من المبادئ والأفكار -التي أوردت أبرزها- ولذلك فإن أتباع هذه المدرسة ليسوا سواءً في العمل بهذه المبادئ والأفكار، فهم متفاوتون في ذلك، تبعاً لمدى تأثرهم وأخذهم لتلك الأفكار والمبادئ، بل قد تجد أحيانا تبايناً كبيراً بين آراءهم، وذلك -بطبيعة الحال- لفتحهم باب الاجتهاد على مصراعيه، فأتت نتائجه منسجمة مع آراءهم وتصوراتهم المتعددة.

الثاني: أن هذه المدرسة العقلانية بهذه المبادئ الخطيرة لاقت رواجاً عريضاً في طول العالم الإسلامي وعرضه، خاصة في مصر وتركيا والهند، بل تعدى الأمر إلى انتشار مؤيدي هذه المدرسة العقلانية بين أبناء المسلمين في بلاد الغرب.

وفي كتابه (أين يتجه الإسلام) يقرر المستشرق«هاملتون جب»:«أن في كل البلاد الإسلامية- باستثناء شبه جزيرة العرب وأفغانستان وبعض أجزاء من

أواسط إفريقيا- حركات معينة تختلف قوة واتساعاً، ترمي إلى تأويل العقائد الإسلامية وتنقيحها.. وقد اتجهت مدرسة محمد عبده بكل فروعها وشُعبها نحو تحقيق هذا الهدف»![1]

ومن خلال ما مضى يتبين -بلا شك- أن مبادئ هذه المدرسة العقلانية تكاد تكون في جوهرها مطابقة للمدرسة العقلانية الغربية، فكلاهما يتفق - وإن اختلفت بعض التفاصيل- في نتيجة واحدة وهي تطوير الدين ليواكب الحضارة المعاصرة، أو بالأصح تطويع الدين ليواكب الحضارة الغربية، وفي هذا يقول محمد العبدة وطارق عبد الحليم: «يمكن تحديد ما تجتمع عليه آراء تلك المدرسة في كلمة واحدة هي «التطوير» أو العصرانية كما تترجم عن الإنجليزية «Modernism» وما تعنيه من تناول أصول الشريعة وفروعها بالتعديل والتغيير؛ تبعاً للمناهج العقلية التي اصطنعها الغرب، أو ما تمليه عقليات أرباب ذلك المذهب، التي تتلمذت لتلك المناهج.. ولا يسلم من هذا التطوير أمر من أمور الشريعة كأصول الفقه والحديث أو التفسير أو مسائل الفقه والحجاب والطلاق وتعدد الزوجات، والحدود أو الطامة التي عرفت بالتقارب بين الأديان».[2]

ولقد شابهت المدرسة العقلانية المعاصرة فرقة «المعتزلة» في إعلاء شأن العقل وتقديمه على النص، فالاعتماد على العقل يُعد من مبادئ المعتزلة في الاستدلال للعقائد؛ فكانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلاً، وكان من نتائج اعتمادهم ذلك أن أوّلوا الصفات بما يناسب عقولهم، وطعن كبراؤهم في أكابر الصحابة وشنعوا عليهم ورموهم بالكذب! مما أدى إلى رد أحاديثهم وعدم قبولها، بل إن طوائف من المعتزلة ترد أحاديث الآحاد وتنكرها[3]، بل وحتى الأحاديث المتواترة إذا تعارضت مع العقل، وكان من جرَّاء ذلك إنكار المعتزلة لكثيرٍ من العقائد الثابتة عن رسول اللهﷺ؛ كعذاب القبر، والإيمان بالحوض،

---

(١) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٠٧هـ: ٢/ ٢١٣-٢١٤، نقلاً عن كتاب: أين يتجه الإسلام (Whither Islam)

(٢) محمد العبدة وطارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث، دار الأرقم-برمنجهام، ط١، ١٤٠٨هـ ص:١٣٧

(٣) يُنظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، مرجع سابق، ص: ١٥٥-١٦٤، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ص:٦٤-٧٥

والصراط، والميزان، والشفاعة، ورؤية الله في الآخرة، هذا في باب العقائد وأما في باب الأعمال والأحكام الشرعية فاشترطوا -أيضاً- لقبول الحديث أن لا يُعارض العقل والقرآن.(١)

وتعود جذور تقديس المعتزلة للعقل إلى الفلسفة الهندية والفلسفة اليونانية، والتي تواردت على العقل العربي في آخر العصر الأموي، عن طريق الفُرس، لأن الثقافة الفارسية قبل الإسلام كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية، وقد تأثر المعتزلة بهذه الفلسفة في آرائهم، وأخذوا عنها كثيراً في استدلالهم، فظهرت في أدلتهم ومقدمات أقيستهم.(٢)

والعجيب أن المعتزلة قاموا للدفاع عن الدين ضد الفلاسفة وغيرهم من المجسمة والرافضة والزنادقة والجهمية والمرجئة والخوارج(٣)، ولكنهم بتقديمهم العقل على النقل هدموا من حيث أرادوا البناء!

وهكذا نرى أوجه الشبه الكبيرة بين المدرسة العقلية الحديثة وبين المعتزلة، أو كما يسميهم بعض الباحثين: المدرسة العقلية القديمة أو الأولى، ويمكن تلخيص أبرز أوجه الشبه بينهما فيما يلي:

أولاً: في التأثر بالغير، فالمدرسة العقلية الأولى تأثرت بالفلسفة اليونانية والهندية، والحديثة تأثرت بالفكر الغربي التجديدي(العصرانية).

ثانياً: في إعلاء شأن العقل، وتقديمه على النص.

رابعاً: التشابه في كثير من النتائج؛ كإنكار الغيبيات أو تأويلها، ورد أحاديث الآحاد، والطعن في الصحابة وغير ذلك.

ثالثاً التشابه في دعوى الدفاع عن الدين، فكما تصدت المعتزلة للفلاسفة وغيرهم ذوداً عن الدين، أراد أصحاب المدرسة العقلية الحديثة للإسلام العزةَ والتطورَ ومواكبةَ العصر.

ومع ذلك، لا يمكن أن يقال إن المدرسة العقلية الحديثة هي امتداد للمعتزلة،

---

(١) يُنظر: عدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص: ٣٦٠-٣٦٢

(٢) يُنظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي-القاهرة، ط بدون، ت بدون، ص: ١٢٤

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١٢٤-١٢٥

لأن المعتزلة ذوَي شأنهم في العصر العباسي، وتحديداً في عصر الخليفة المتوكل، الذي انتصر لأهل السنة وأكرم الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-، ولكن يمكن أن يقال إن المدرسة الإصلاحية الحديثة أحيت الفكر الاعتزالي، وتبنَّت العديد من أفكاره وأحكامه، متأثرة في الوقت نفسه بالعصرانية الغربية، التي أطلّ أصحابها على العالم الإسلامي لا من نافذة الترجمة- كما في السابق- بل مباشرة من نافذة الاستعمار والتنصير والاستشراق، فكانت المدرسة الإصلاحية الحديثة – في نتائجها- أشد وطأة على الإسلام والمسلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وسأورد بعض الأمثلة لتلك النتائج المؤلمة فيما سيأتي إن شاء الله.

أما مؤسسو المدرسة الإصلاحية العقلية الحديثة وروادها فيُعد السيد أحمد خان الهندي(1) أول من بدأت على يديه معالم هذه المدرسة، ثم على يد جمال الدين الأفغاني(2)، ثم ترسخت على يد تلميذه وصاحبه محمد عبده المصري(3)، ثم كان لتلامذة محمد عبده الأثر الكبير مع مطلع القرن العشرين في ترجمة هذا

---

(1) هو السيد أحمد خان بن السيد محمد متقي خان (١٢٤٢-١٣١٦هـ= ١٨١٧-١٨٩٨م) ولد في دلهي، وبها تلقى علومه الدينية. خالف عادة أهل بيته في التحرُّج من الاتصال بالإنجليز وخدمتهم، فاتصل بهم والتحق بخدمة الحكومة؛ أميناً للسجلات في القلم الجنائي ثم قاضياً. عارض الثورة الهندية ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م وكافأه الإنجليز على ذلك مادياً وأدبياً، أسس جامعة عليكرة، وأنشأ جريدتي «سيد الأخبار» و«تهذيب الأخلاق». من تلاميذه السيد أمير علي، وسراج علي. أنظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي -بيروت، ط بدون، ت بدون، ص:١٢١-١٣٨، وهذه الترجمة هي شهادة من أحمد أمين -وهو أحد اتباع المدرسة العقلية- على ما وصل إليه أحمد خان من عمالة للمستعمر الإنجليزي، ولذلك لا نتفق أبداً مع تلقيبه وأمثاله بـ«زعماء الإصلاح»!

(2) هو محمد بن صفدر الحسيني، جمال الدين (١٢٥٤-١٣١٥هـ= ١٨٣٨-١٨٩٧م) ولد في أسعد آباد بأفغانستان، ونشأ بكابل، وتلقى علومه بها. رحل إلى الأستانة ونُفي منها سنة ١٢٨٨هـ ثم قدم مصر وبدأ فيها حركته الإصلاحية، وتلمذ الكثير على يديه، منهم محمد عبده، نُفي من مصر فغادر إلى باريس، ومن هناك أنشأ مع محمد عبده جريدة «العروة الوثقى». رحل بعد باريس إلى بطرسبرغ الروسية، ثم ميونخ بألمانيا، ثم لندن، وغيرها من البلاد، وانتهى به المطاف إلى الأستانة وبها توفي، من مؤلفاته: «تاريخ الأفغان» و«رسالة الرد على الدهريين». أنظر الأعلام للزركلي، ٦/ ١٦٨-١٦٩، وتجدر الإشارة إلى أن ثمة خلاف في مولد الأفغاني ونسبه وانتمائه، أعرضت عنه، وأثبت ما في الأعلام، لأن المقصود هنا هو فكره وعمله.

(3) هو محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني، (١٢٦٦-١٣٢٣هـ= ١٨٤٩-١٩٠٥م) مفتي الديار المصرية. تعلم بالجامع الأحمدي بطنطا، ثم بالأزهر. تصوف وتفلسف. أجاد اللغة الفرنسية بعد الأربعين. ناوأ الإنجليز فسجن ثم نفي إلى الشام، ثم سافر إلى باريس، وبها أصدر مع صديقه الأفغاني «العروة الوثقى»، عاد إلى مصر عام ١٣٠٦هـ وتولى منصب القضاء، ثم مفتياً للديار المصرية. له العديد من المؤلفات، منها «تفسير القرآن» و«رسالة التوحيد» وغيرها. أنظر: الأعلام للزركلي، ٦/ ٢٥٢-٢٥٣

الفكر إلى أرض الواقع؛ تأليفاً، ونشراً، ودعوة إليه[1]، كما سيأتي بيان ذلك.

أما فكر هؤلاء الرواد فيقول أحمد أمين-وهو أحد أتباع المدرسة العقلانية- عن السيد أحمد خان:«هو في الهند أشبه بالشيخ محمد عبده في مصر بعد مفارقته للسيد جمال الدين وعودته من نفيه، الإصلاح عندهما إصلاح العقلية بالتثقيف والتهذيب، والنظر إلى الدين نظرة سماحة ويسر»[2]، ويضيف:« ثم كلاهما يرى أن السلطان في مصر والهند في يد الإنجليز، ولهم من القوة المادية من الأسلحة والذخائر في البر والبحر، ومن القوة العلمية والسياسية ما لا تستطيع الهند ومصر مقاومته.. فالأولى مسالمة الإنجليز والتفاهم معهم»[3]لأنهما يريان الإنجليز:«خصوم شرفاء معقولون، يمكن التفاهم معهم»[4]!، ويُضيف أحمد أمين عن السيد أحمد خاصة:«وقد جرت أسرته على عادة التحرُّجِ من الاتصال بالإنجليز وخدمتهم، ولكنه خالف أهل بيته والتحق بخدمة الحكومة»[5]، وفي سنة ١٨٥٧م اندلعت الثورة الهندية العارمة ضد الإنجليز، وهاج الرأي العام الهندي عليهم، في ثورة جانحة عنيفة أشد العنف[6]، وعن موقف أحمد خان من هذه الثورة يُضيف أيضاً أحمد أمين قائلاً:«ولكن كان رأي السيد أحمد هادئاً متزناً، مخالفاً للرأي العام، فرأى أن هذه الثورة لا تأتي بنتيجة،.. لذلك وضع خطة بذل فيها الجهد مع بعض أصدقائه لحماية الإنجليز من القتل، وإنجاء من تصل إليه أيديهم منهم، فنجا على يديه ويد أصدقائه كثير.. فلما هدأت الثورة عرف الإنجليز فضله، وحفظوا له جميله، وكافأه مادياً وأدبياً»[7]، وبعد عودة أحمد خان من رحلته إلى انجلترا يقول أحمد أمين أيضاً:«عاد السيد أحمد من انجلترا وهو عاقد العزم على إصلاح حال المسلمين في الهند عقلاً وديناً ولغة وخلقاً

---

(١) يُنظر: عدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص:١٦٤

(٢) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص: ١٢١

(٣) المرجع السابق، ص: ١٢١

(٤) المرجع السابق، ص: ١٢٣

(٥) المرجع السابق، ص: ١٢٣

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ص: ١١٣-١٢٤

(٧) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص: ١٢٤. قلت: مما كافأه به الإنجليز أن خلعوا عليه لقب سِير (Sir)، وهو لقب تشريفي معناه السيد، ومعناه أيضاً في العرف البريطاني «فارس». أنظر: موسوعة ويكيبيديا: مادة (Sir)

واجتماعاً، سواء ذلك في خاصتهم وعامتهم، مصمم على أن يغزو الجهل والجمود بكل ما يستطيع من قوة»[1]، ويُضيف أيضاً:«وأخذ يفسر القرآن، ويدعو إلى أن القرآن-إذا فُهم فهماً صحيحاً- اتفق مع العقل، وأن النظر الصحيح فيه يوجب الاعتماد على روحه أكثر من الاعتماد على حرفيته، وأنه يجب أن يُفسَّر على ضوء العقل والضمير»![2]، وكان يسعى كذلك إلى:«أن تكون الهند كلها أمة واحدة، وأن الإسلام والهندوكية والنصرانية يجب أن تكون عقائد دينية في نفوس معتنقيها فقط، وهذه العقائد كلها يجب ألا تؤثر في الوطنية.. وليس يؤدي إلى الاستقلال الحق إلا حصر الدين في العقيدة، وتعميم الشعور بالوطنية بين كل الأفراد في كل الملل»![3]

هذه بعض أراء أحمد خان، والذي يُعد طليعة المدرسة العقلانية الحديثة، أما جمال الدين الأفغاني فقد كان الغموض يحيط بشخصيته من كل جانب: اسمه وأصله ومذهبه، وكان تلاميذه خليطاً من المسلمين واليهود والنصارى من أمثال أديب إسحاق وسليم نقاش وغيرهم.[4]

يقول أحمد أمين عن إقامة جمال الدين في مصر ثماني سنوات:«لعل أخصب زمنه، وأنفع أيامه، وأصلح غرسه، ما كان في مصر مدة إقامته بها..، ثماني سنين كانت من خير السنين بركة على مصر، وعلى العالم الشرقي، لا بما أفاد من جمال مظهرها وحسن رونقها وسعادة أهلها، ولكن لأنه فيها كان يدفن في الأرض بذوراً تتهيأ في الخفاء للنماء، وتستعد للظهور ثم الإزهار، فما أتى بعدها من تعشُّق للحرية وجهاد في سبيلها فهذا أصلها»[5]، ويضيف أيضاً بأن الأفغاني اشتغل بالتعليم في دروسٍ منظمة في بيته وفي بيوت العظماء وكذلك في «قهوة البوستة»، وكان من تلاميذه في بيته محمد عبده، وعبدالكريم سلمان، وسعد زغلول

---

(١) المرجع السابق، ص: ١٢٩، والسؤال هنا: ما الذي تلقاه أحمد خان في إنجلترا حتى يعود بكل هذا الحماس لإصلاح حال المسلمين في الهند عقلاً وديناً ولغة وخلقاً واجتماعاً ؟! لو أنه كان عائداً- مثلاً- من مكة المكرمة أو المدينة المنورة لما ورد مثل هذا التساؤل!

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٠-١٣١

(٣) المرجع السابق، ص: ١٣١

(٤) يُنظر: محمد حامد الناصر، العصرانيون، مرجع سابق، ص: ٣٨٦

(٥) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص: ٦٢

وغيرهم، وكان أكثر الكتب التي قرأها لهم ولغيرهم كتب المنطق والفلسفة والتصوف؛ مثل كتاب الزوراء في التصوف، وشرح القطب على الشمسية في المنطق، والهداية، والإشارات، وحكمة العين، وحكمة الإشراق في الفلسفة، وغيرها من الكتب.[1]

وأصبح للأفغاني - في مصر -حضوره البارز في المجالس العامة والخاصة؛ منادياً بإصلاح حال البلاد الإسلامية، وإخراجها من كبوتها، فتحوَّل -كما يقول أحمد أمين- من مُعلم في حجرة إلى معلم أمة؛ يخاطب العامة والخاصة، ورجل الشارع والمتربع في وزارته[2]، ويُضيف أيضاً:«ومن تمام برنامجه في هذا الباب أن انضم إلى المحفل الماسوني[3] الاسكتلندي لأنه يضم كثيراً من علية القوم، لعله بذلك يتمكن من إيصال أفكاره إليهم»[4]، ولكنه نقد عليه جُبنه عن التدخل في السياسة ورغبة أعضائه في إغماض أعينهم على ما يقع على الأمة من ظلم!، ولذلك-كما يؤكد أحمد أمين:«استقال من هذا المحفل، وأنشأ محفلاً آخر تابعاً للشرق الفرنسي، وسرعان ما بلغ أعضاؤه أكثر من ثلثمائة عضو من نخبة المفكرين والناهضين المصريين»[5]، وكان نشاطه الماسوني هذا سبباً لنفيه من مصر سنة ١٢٩٦هـ.

ومما يؤخذ على الأفغاني بالإضافة إلى ما مضى علاقته المريبة بالإنجليز؛ فهو بالرغم من تأليبه عليهم خلال حياته السياسية في مصر وإيران ومن خلال صحيفته «العروة الوثقى» ؛ إلا أنه كان يتنقل في بلادهم بكل حرية وأمان، بل إنه في إحدى المرات لجأ إلى سفارة الإنجليز في الأستانة (اسطنبول) ليساعدوه على الخروج منها!

وما يزيد الشكوك حول طبيعة علاقة الأفغاني بالإنجليز ما ذكره السلطان

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص: ٦٤-٦٥

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص: ٧٣

(٣) الماسونية، منظمة يهودية سرية هدامة، إرهابية غامضة، تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد، وتتستر تحت شعارات خداعة(حرية-إخاء-مساواة- إنسانية) جل أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم، يقيمون المحافل للتجمع والتخطيط تمهيداً لتأسيس جمهورية ديمقراطية عالمية. أنظر: الموسوعة الميسرة، ١/ ٥١٠

(٤) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق، ص: ٧٣

(٥) المرجع السابق، ص:٧٤

عبدالحميد-رحمه الله- في مذكراته، إذ يقول:«وقعت في يدي خطة أعدها في وزارة الخارجية الإنجليزية مُهرِّج اسمه جمال الدين الأفغاني وانجليزي يُدعى بلنت قالا بإقصاء الخلافة عن الأتراك، واقترحا على الإنجليز إعلان الشريف حسين أمير مكة خليفة على المسلمين. كنت أعرف جمال الدين عن قرب، كان في مصر وكان رجلا خطراً، اقترح عليَّ ذات مرة-وهو يدعي المهدية- أن يثير جميع مسلمي آسيا الوسطى، وكنت أعرف أنه غير قادر على ذلك، وكان رجل الإنجليز، ومن المحتمل جداً أن يكون الإنجليز قد أعدوا هذا الرجل لاختباري، رفضت فوراً، فاتحد مع بلنت. استدعيته إلى استانبول.. ولم أسمح له مرة أخرى بالخروج منها».[1]

وفي حقيقة علاقة الأفغاني بالإنجليز يقول الدكتور فهد الرومي أنه:«أحد رجلين لا محالة: إما عدو ساذج مغفل اتخذوه مطية لهم لتحقيق مآربهم، وإما صديق مخلص ذو مكر ودهاء».[2]

ويقول عنه صديقه الجاسوس «بلنت»:«ومن أغرب ما يروى أن الفضل في نشر هذا الإصلاح الديني الحر بين العلماء في القاهرة لا يعود إلى عربي أو مصري أو عثماني، ولكن إلى رجل عبقري غريب يدعى السيد جمال الدين الأفغاني».[3]

أما المستشرق «جولدتسيهر» فقد كتب ترجمةً للأفغاني في دائرة المعارف الإسلامية جاء فيها:«مما لا مُشاحة فيه أن السيد جمال الدين الأفغاني هو الموقظ الأعظم للشرق وأن طريقته ستزداد انتشاراً ومبادئه ستطبق في يوم من الأيام وأن على الشرقيين أن يحرصوا على اكتشاف أقل شيء يعزى إلى هذا العظيم من عظمائهم..»[4]

ومن المؤاخذات على الأفغاني أيضاً شطحاته العقلية في تفسير بعض آيات

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب، دار القلم-دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ ص: ١٤٨

(٢) فهد عبدالرحمن الرومي، منهج المدرسة العقلية في التفسير، ط٢، ١٤٠٣هـ ١/ ١١٣

(٣) الفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر، مكتبة الآداب-القاهرة،ط بدون، ٢٠٠٨م، ص:٧٦، وسُطِّر على ديباجة هذا الكتاب هذه العبارة: (راجعه ووافق على ما فيه الشيخ محمد عبده)!

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، نقلاً عن: موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج للطباعة-الكويت، ١٩٨٤م، ص: ٣٤٦

القرآن الكريم؛ إذ فسّر الربا المحرم في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾[آل عمران: ١٣٠] بجواز الربا المعقول الذي لا يصير أضعافاً مضاعفة!، وفسّر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾[النساء: ٣] بأنه -سبحانه- قيّد من خاف ألا يعدل بالمرأة الواحدة، ولذا فإن العقل يستنتج أيضاً ترك الزواج بواحدة لمن خاف ألا يعدل!، ولهذا علل عدم زواجه بخشيته عدم العدل![1].

ومما يؤخذ عليه أيضاً دعوته للمصريين بالنظر إلى الآثار الفرعونية المصرية لا إلى الآثار الإسلامية، وإسناده إلى أديب إسحاق النصراني إدارة أول صحيفة أنشأها باسم (مصر) سنة ١٨٧٧م، وأيضاً السماح لتلاميذه بتقديسه بعبارات خطيرة منحرفة، وعدم إنكار ذلك عليهم، ولذلك أمثلة كثيرة، منها ما كتب إليه تلميذه إبراهيم اللقماني قائلاً: «لو أذن لي سيدي وأستاذي وربّ روحي ومعدّل مزاجي ومقوم خلائقي ومحور خلقي ومحرر فطرتي»[2].

ومن المآخذ عليه أيضاً ثنيه للسلطان عبد الحميد عن عزمه إرسال علماء مسلمين لنشر الإسلام في اليابان حسب طلب إمبراطورها بحجة أن العلماء نفروا المسلمين من الإسلام فأجدر أن ينفروا الكافرين!

ومنها أنه يشرب القليل من الكونياك، وهو نوع من أنواع الخمور![3].

يتضح مما سبق أن فكر الأفغاني ونشاطه كان له شقان؛ الأول فكري فلسفي تعليمي، والثاني سياسي، وقد غلب الثاني على الأول.

ويتضح أيضاً أن دعوة الأفغاني لم تكن تجديدية بالمفهوم الشرعي للتجديد، بل هي دعوة عقلانية للتحرر من الدين وتقليد الغرب في نظامه الاجتماعي والسياسي.

ولم يوجد من تلاميذ الأفغاني -وهم كُثر- من استطاع أن يجمع بين الجانبين، فمنهم من اشتغل بالجانب الأول (التعليمي) وأبرزهم محمد عبده، ومنهم من

---

(١) فهد عبدالرحمن الرومي، منهج المدرسة العقلية في التفسير، مرجع سابق، ١/ ٨٩
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١/ ٧٥-١٠٨، وكذلك: مصطفى فوزي غزال، دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام، دار طيبة-الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ ص:٣٨١-٣٨٧
(٣) يُنظر: المرجع السابق.

اشتغل بالجانب الثاني (السياسي) وأبرزهم سعد زغلول.[1]

هذه إشارات من سيرة مؤسس المدرسة العقلية الحديثة والباعث لها في بلاد العرب، أما إمام هذه المدرسة وأستاذها فهو تلميذ جمال الدين الأفغاني الشيخ محمد عبده، ولذلك فقد كُتب عنه وعن سيرته الشيء الكثير، وسأكتفي من سيرته هنا بما يُجلِّي الصورة، ويفي بالمقصود.

لقد اهتم محمد عبده بإصلاح التعليم، وصار يعتقد أن النهضة الإسلامية لن تقوم إلا بإصلاح التعليم، مخالفاً بذلك أستاذه (الأفغاني) الذي كان يرى أن الثورة السياسية هي التي ستنهض بالأمة الإسلامية، ولذلك مال محمد عبده إلى منهج أحمد خان في (مهادنة) الاستعمار البريطاني، وأخذ يسأم من السياسة، بل ويذمَّها، ويتعوذ بالله منها، والحقيقة أنه ترك السياسة ولكنها لم تتركه، بل استغلته واتخذت منه مطيَّة لها، وذلك عن طريق المعتمد البريطاني في مصر اللورد «كرومر»[2]، والذي وافق في بادئ الأمر على إعادة محمد عبده إلى مصر بعد نفيه إلى بيروت إثر اشتراكه في الثورة العرابية ضد الإنجليز، وكان «كرومر» يرى أن أهمية محمد عبده ترجع إلى أنه يقوم بتقريب الهوة بين المسلمين والغرب، وأنه هو وتلاميذه خليقون بالعون والتشجيع لأنهم الحلفاء الطبيعيون للمُصلح الأوروبي![3]

وكان محمد عبده شريك أستاذه جمال الدين الأفغاني في المحافل الماسونية، وكان أيضاً من مؤسسي الحزب الوطني المصري، الذي يضم اليهود النصارى وكل المذاهب في مصر.[4]

وبعد عودة محمد عبده إلى مصر عام ١٨٨٩ عيَّنه «كرومر» قاضياً في

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) اللورد كرومر، واسمه الحقيقي إيفلن بارنغ Evelyn Baring (1841-1917م) وزير مالية الهند (١٨٨٠-١٨٨٣) ثم مندوب بريطانيا السامي في مصر (١٨٨٣-١٩٠٧) حيث صار الحاكم الفعلي لها. وطَّد =تبعية مصر السياسية والاقتصادية لبلاده. عين مستشارين انجليزيين بالوزارات المصرية لإبداء النصائح «المُلزمة» للمصريين. ووضع سياسة للتعليم في مصر تحصر أهدافه في تخريج الموظفين فقط. ازداد السخط على سياسته خاصة بعد حادثة دانشواي عام ١٩٠٦م. ألف كتاب «مصر الحديثة» في ١٩٠٨م، وكتاب عن «عباس الثاني» خديوي مصر في ١٩١٥م. أنظر: موسوعة السياسة، ٥/ ١١٥، و: المستشرقون للعقيقي، ٢/ ٦٧

(٣) يُنظر، محمد حامد الناصر، العصرانيون، مرجع سابق، ص: ٣٧-٣٨

(٤) المرجع السابق، ص:٣٩

المحاكم الأهلية في مدينة بنها، وفي عام ١٨٩٩م تولى منصب المفتي العام للديار المصرية.

ومن أبرز المآخذ على محمد عبده ما يلي[1]:

أولاً: اعتماده على العقل في تفسير القرآن الكريم، مما حدا به إلى تأويل ما لا يقبله عقله، فأول -مثلاً- الطير الأبابيل بالجدري، والنفاثات في العقد بالنمامين، بل أدى به اعتماده على العقل فقط إلى إنكار المعجزات أو تأويلها تأويلاً يلغيها!.

وحول هذا المنهج العقلي الخطير الذي ابتدعه محمد عبده يقول مفتي الدولة العثمانية الشيخ مصطفى صبري-رحمه الله-: «كان المسلمون قبل عهد الشيخ محمد عبده على طول ثلاثمائة وألف عام يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله ومعجزات رسله وبكل ما ورد في نصوص الله وسنّة رسوله السليمة الإسناد، من الأوامر والنواهي والقصص وأحوال الآخرة.. وكان لهذين الركنين الأساسيين مهابة عظيمة في قلوب علماء الإسلام.. لا يجترئ أحد منهم على تأويلهما والعدول عن ظاهر نصوصهما.. وكان مما لا يطوف ببال أحد أن ينكر وجود الملائكة ووجود الشيطان الرجيم الذي نعوذ بالله منه في أول كل صلاتنا.. ولم يكن المسلمون في تلك الأعصار الطويلة يعتريهم أي شك في وجود الأنبياء وتأييدهم من عند الله بالمعجزات الخارجة عن طور البشر..

حتى جاء الأستاذ الإمام فوضع منهاجاً عجيباً لتأويل النصوص يُمثّل باسم النهضة الدينية الحركة القهقرية أمام خصوم الإسلام الغربيين المسلطين على كتابه ويلقي الشك في قلوب المسلمين الذين يعتقدونه كتاباً منزلاً من عند الله.. قائلاً: إن وجود شيء في القرآن لا يقتضي صحته.

وقد ارتكزت فكرة إنكار معجزات الأنبياء في قلوب العلماء الأزهريين من تلامذة الإمام، وفيهم من تولى مشْيخة الأزهر..

وقد فتح الأستاذ الإمام لهم طريقاً معبدة رغم خطرها، في كل أمن وحصانة

---

(١) يُنظر: فهد الرومي: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مرجع سابق، ١/ ١٢٤-١٤٩

وهي طريق التأويل وتفسير النصوص تفسيراً يؤدي إلى إلغائها..».[1]

ثانيًا: دعوته لتحرير الفكر من قيد التقليد.

ثالثًا: يرى أن الإسلام يعتمد ثبوته على الدليل العقلي لا على المعجزات، بل ويرى أن الإيمان بالله لا يؤخذ من كتاب ولا رسول بل يؤخذ من العقل.

رابعًا: دعوته إلى التقارب بين الأديان الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، وأنشأ لذلك جمعية سرية في بيروت، وكانت أولى ثمرات تلك الدعوة التقليل من شأن الجهاد ولذلك وجدت تلك الدعوة بجمعيتها الدعم من الإنجليز المحتلين.

خامسًا: اعتماده العقل في فتاويه وأحكامه الفقهية وذلك لجعلها عصرية أمام الحضارة الغربية، ومن أمثلة ذلك: تحليل الإيداع في صناديق التوفير وأخذ الفائدة عليها، ومنعه تعدد الزوجات إلا في حالات استثنائية، وغير ذلك.

سادسًا: عداوته للدولة العثمانية، ودعوته لنقل الخلافة من الأتراك إلى العرب، في الوقت الذي كان فيه العرب في حالة من الضعف والوهن!

سابعًا: علاقته القوية مع الإنجليز، خاصة مع المعتمد البريطاني اللورد «كرومر»، فقد كان يبذل لهم النصح الخالص ويرشدهم إلى ما يوطد دعائم احتلالهم، ويحذرهم من الأخطاء التي قد تضر مصالحهم، ومن ذلك -مثلاً- أن اللورد «كرومر» حينما عزم على إلغاء النيابة العامة، وإحالة أعمالها للقضاء، حذَّره محمد عبده؛ بأن ذلك خطأ كبير، لأن رجال النيابة من أرقى رجالات البلاد علمًا وعقلاً ولسانًا وقلمًا، ومن تُلغى وظيفته منهم فسيتوجه للسياسة، وبالتالي فسيُتعبون المسئولين عن النظام تعبًا كبيراً! فأبطل اللورد المشروع فوراً.

هذه أبرز المآخذ على محمد عبده -وغيرها كثير- والتي تعطي تصوراً عن إمام تلك المدرسة العقلية، ولا غرو أن تقديم العقل على النص، وجعله مهيمنًا عليه يأتي بهذه النتائج وأكثر منها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) مصطفى صبري، موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ ١/ ٣٤٦-٣٤٩، وفي الجزأين الأولين من هذا الكتاب شرح مفصَّل ونقدٌ عظيم للحركة العقلانية في بلاد مصر.

ولذلك فقد حضي إمام المدرسة العقلانية بمحبة الأوربيين وتقديرهم، وبخاصة المحتل الإنجليزي لمصر في ذلك الوقت، وحضي أيضاً بدعمهم ومؤازرتهم، ومن ذلك ما أثبته تلميذه الشيخ رشيد رضا إذ يقول:«وقد تحقق أن اللورد كرومر قال للخديوي: إن كان تحريك بعض المشايخ ضد المفتي لأجل فصله من الإفتاء فاسمح لي بأن أقول أنه ما دام لبريطانيا العظمى نفوذ في مصر فإن الشيخ محمداً عبده يكون هو المفتي حتى يموت».(١)

وبالفعل فقد كان ما أراد «كرومر»وظل محمد عبده مفتياً حتى مات، وقال فيه «كرومر» بعد موته:«اختطفت المنية السنة الماضية رجلاً مشهوراً في الهيئة السياسية والاجتماعية بمصر، أُريد به الشيخ محمد عبده فأحببت أن أسطر هنا رأيي الراسخ في ذهني أن مصر خسرت بموته قبل وقته خسارة عظيمة. لما أتيت مصر القاهرة سنة ١٨٨٣ كان الشيخ محمد عبده من المغضوب عليهم لأنه كان من كبار الزعماء في الحركة العرابية. غير أن المغفور له الخديوي السابق صفح عنه.. فعين الشيخ قاضياً في المحاكم الأهلية.. وفي سنة ١٨٩٩ رقي إلى منصب الإفتاء الخطير الشأن فأصبحت مشورته ومعاونته في هذا المنصب ذات قيمة عظيمة ثمينة لتضلعه من علوم الشرع الإسلامي مع ما به من سعة العقل واستنارة الذهن..

أما الفئة التي ينتمي الشيخ محمد عبده إليها من رجال الإصلاح في الإسلام فمعروفة في الهند أكثر مما هي معروفة في مصر ومنها قام الشيخ الجليل السيد أحمد الشهير الذي أنشأ مدرسة كلية في عليكرة بالهند منذ ثلاثين عاما. والغاية العظمى التي يقصدها رجال هذه الفئة هي إصلاح عادات المسلمين القديمة من غير أن يزعزعوا أركان الدين الإسلامي أو يتركوا الشعائر التي لا تخلوا من أساس ديني. فعملهم شاق وقضاؤهم عسير لأنهم يُستهدفون دائماً لسهام نقد الناقدين وطعن الطاعنين..

أما مريدو الشيخ محمد عبده وأتباعه الصادقون فموصوفون بالذكاء والنجابة ولكنهم قليلون..

---

(١) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، دار الفضيلة، ط٣، ١٤٢٧هـ ١/ ٥٦٤

فالمسلمون المتنطعون المحافظون على كل قديم يرمونهم بالضلال والخروج عن الصراط المستقيم فلا يكاد يؤمل أنهم يستميلون هؤلاء المحافظين إليهم ويسيرون بهم في سبيلهم. والمسلمون الذين تفرنجوا ولم يبق فيهم من الإسلام غير الاسم مفصولون عنهم بهوة عظيمة. فهم وسط بين طرفين، وغرض انتقاد الفريقين عن الجانبين.. غير أن معارضة المحافظين لهم أشد وأهم من معارضة المصريين المتفرنجين إذ هؤلاء لا يكاد يسمع لهم صوت.

لا ريب عندي في أن السبيل القويم الذي أرشد إليه المرحوم الشيخ محمد عبده هو السبيل الذي يؤمل رجال الإصلاح من المسلمين الخير منه بني ملتهم إذا ساروا فيه، فأتباع الشيخ حقيقون بكل ميل وعطف وتنشيط من الأوربيين.

هذا وإني أوافق السر «ملكولم مكلريث»[1] على ما قاله عن الضربة التي أصابت الإصلاح من هذا القبيل بموت المرحوم الشيخ محمد عبده فقد أشرت إلى خدمات ذلك الرجل الجليل في فصل آخر من هذا التقرير وأعود فأبسط الرجاء أيضاً أن الذين كانوا يشاركونه في آرائه لا تخور عزائمهم بفقده بل يظهرون احترامهم لذكراه أحسن إظهار بترقية المقاصد التي كان يرمي إليها في حياته».[2]

هكذا كان الشيخ محمد عبده جليلاً في نظر الغربيين المحتلين، ولا غرو في ذلك بعدما ذكرناه آنفاً من فكر الشيخ والمؤاخذات عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد، فما مضى هو طرفٌ يسير من سيرة مؤسِسِي المدرسة العقلانية في العالم الإسلامي، ولقد سار تلاميذ هذه المدرسة وروادها على نهج المؤسسين؛ فكان من نتاج ذاك السير مؤلفاتٍ كثيرة انهالت على المسلمين في كل جوانب الإسلام وأصوله؛ إنكاراً أو تشكيكاً أو تشويهاً أو تحريفاً أو تهكماً بقيم الإسلام وأحكامه، مع امتداحٍ -في ذات الوقت- للإنتاج الغربي الراقي -على حد زعمهم-!.

---

(١) ملكولم ملكريث، لم أجد له ترجمة، ولكنه - بحسب رشيد رضا - كان مستشاراً قضائياً في مصر. أنظر: محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، مرجع سابق، ٣/ ٤٢٨

(٢) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، مرجع سابق، ٣/ ٤٢٥-٤٢٨، وهذه الكلمة نقلها رشيد رضا من تقرير كرومر السنوي لعام ١٩٠٥م، وقد نقل أيضاً العديد من مراثي الغربيين وحزنهم على وفاة محمد عبده.

وكان النصف الأول من القرن العشرين هو عهد بواكير ذلك الإنتاج الفكري العقلي لتلك المدرسة، ولم يكد يسلم جانب من جوانب الإسلام منهم ومن شرِّهم.

- ففي ميدان إفساد المرأة أخرج قاسم أمين (عام ١٩٠٠م) كتابيه: تحرير المرأة[1]، والمرأة الجديدة، داعياً إلى التبرج والسفور وتخلي المرأة المسلمة عن الحجاب والستر.
- وفي اللغة نشر سلامة موسى (عام ١٩٢٦م) كتابه: اليوم والغد، والذي دعا فيه صراحة إلى ترك الإسلام واللغة العربية.
- وفي الوحي: نشر طه حسين (عام ١٩٢٦م) كتابه: الشعر الجاهلي، والذي طعن فيه بصحة بعض القصص التي وردت في القرآن، بل وزعم أن القرآن نتاج بشري، ونشر أيضاً كُتباً أخرى، ومقالاتٍ فيها من التشكيك والطعن في الإسلام الشيء الكثير.
- وفي السياسة والحكم: نشر علي عبد الرازق (عام ١٩٢٥م) كتابه الإسلام وأصول الحكم، والذي زعم فيه أن الإسلام لا صلة له بالدولة، وأنه بريء من التدخل في السياسة والحكم والقضاء.
- وفي السيرة نشر الدكتور محمد حسين هيكل (عام ١٩٣٥م) كتابه: حياة محمد، والذي اهتم فيه بالجانب الإنساني في حياة الرسول ﷺ، وترك جوانب الوحي والغيب والنبوة، وأنكر المعجزات؛ بدعوى أن العلم الحديث لا يصدقها.
- وفي الحضارة كتب الدكتور أحمد أمين موسوعته الإسلامية في تاريخ

---

(١) مما سطره التاريخ إبان صدور هذا الكتاب هو امتناع مفتي الديار المصرية آنذاك الشيخ محمد عبده عن التعلق على هذا الكتاب، ولزومه الصمت، بالرغم من الضجة الكبيرة التي أثارها الكتاب في أوساط الناس، ومطالبتهم للمفتي أن يُبيِّن حكم الشرع فيه، والعجيب أيضاً هي المبررات الواهية التي ساقها -في مجلة المنار- تلميذه الشيخ رشيد رضا، ومنها: أن الجواب يستلزم قراءة الكتاب في حين أن المفتي مثقلٌ بالأعمال! بل والأعجب من ذلك أن د. محمد عماره أثبت بالأدلة اشتراك المفتي في تأليف ذلك الكتاب! وأن فصولاً منه هي من تأليف الشيخ محمد عبده!. انظر: محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، دار الشروق، ط١، ١٤١٤هـ:١/ ٢٦١-٢٦٥، وفهد الرومي، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مرجع سابق، ١/ ١٦٦-١٦٨

الحياة العقلية للأمة الإسلامية: فجر الإسلام، ضحى الإسلام، ظهر الإسلام، وأكد فيها الجانب العقلي في العقيدة الإسلامية!

- وفي السنَّة النبوية كتب محمود أبو ريّة كتابه: أضواء على السنة المحمدية، طعن فيه صراحة في السنَّة النبوية وحجيتها طعناً مكشوفاً، كما طعن في عدالة بعض الصحابة رضوان الله عليهم.
- وفي القرآن الكريم كتب محمد أحمد خلف الله رسالة ماجستير، زعم فيها أن القرآن اشتمل على الخرافات والأساطير، وقد طبعها بعنوان: الفن القصصي في القرآن.[1]

هؤلاء رواد ومشاهير هذه المدرسة العقلية في مصر وحدها، وكلهم من تلاميذ محمد عبده وخريجي مدرسته العقلية، ولم تكن بقية بلاد المسلمين بأقل حظاً من مصر؛ ففي تركيا واكبت الاتجاهات العقلانية أختها في مصر والشام، وتمخض عنها الثورة الكمالية، بجهود رواد جمعية الاتحاد والترقي، الذين هم من أقوى دعاة العلمانية وإلغاء الخلافة وإلغاء الحكم بالشريعة الإسلامية.

وقد اتخمت المكتبة الإسلامية، والصحف والمجلات ومناهج التعليم بهذه الأفكار في العالم الإسلامي كله، وكما أتت هذه الاتجاهات العقلية ثمارها عقدياً وفكرياً؛ فقد أتت ثمارها عملياً وسياسياً، فتمخض عنها القوميات والوطنيات والشعارات التي مزقت أرض الإسلام، وشتت المسلمين، وتمخض عنها أيضاً العلمانية في تركيا، ثم في بقية بلاد المسلمين تباعاً، إلا القليل؛ كالمملكة العربية السعودية التي بقيت -بحمد الله- ترفع راية التوحيد والسنَّة، وتعلن العمل بشرع الله[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المدرسة العقلية الحديثة -بزعامة محمد عبده وتلاميذه الممتدون إلى يومنا هذا- تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي:

١ - أن هذه المدرسة أعطت العقل أكثر من حقه، وكلفته ما لا يطيق، ورفعت من قيمته حتى ساوته بالوحي، بل قدمته في بعض الأحيان على الوحي،

---

(١) يُنظر، ناصر العقل، الاتجاهات العقلانية الحديثة، مرجع سابق، ص: ٨٧-٨٨، و محمد صادق الجمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، المرجع السابق، ١/ ٢٨٧-٢٨٩

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص: ٨٩

ولهذا سعت إلى تضييق حيِّز الغيبيات في مسائل العقيدة الإسلامية.

٢- أنها قامت بتأويل حقائق العقائد الإسلامية بما يتمشى مع الأحكام العقلية من جهة، ومكتشفات الحضارة الغربية العلمية من جهة أخرى. وفي سبيل هذا قامت بتأويل المعجزات والخوارق، وإنكار بعضها إذا لم يمكن تأويله بما يتماشى مع هذا البعد الفكري.

٣- تبرير تناول الحضارة الغربية ومجاراتها وإعطاء السند الفكري والدعم الديني لهذا التوجه، وتقريب الهوة التي تفصل بين الغرب وبين المسلمين؛ تقريباً كان على حساب كثير من الجوانب التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية.[1]

وبناءاً على ذلك فإن هذه المدرسة العقلية الحديثة ذات منهج منحرف، بل إنها تعد فرقة منحرفة جديدة، أقرب ما تكون إلى فرقة المعتزلة؛ فهم كالمعتزلة في:

- تحكيم العقل والرجوع إليه، ورفعه على مرتبة الوحي.
- وفي إنكارهم للمعجزات أو تأويلها.
- وفي إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة حتى بعض ما رواه البخاري ومسلم.
- وفي تعدِّيهم على بعض الصحابة -رضوان الله عليهم-، وذلك بعدم التعديل أو السب.

بل إنهم زادوا على المعتزلة بالدعوة للتقريب بين المسلمين والكفار (اليهود والنصارى)، وتبرير الانسياق وراء الحضارة الغربية، وغير ذلك، مما يجعلهم -بحق- أخطر من المعتزلة، وأعظم ضرراً على الإسلام والمسلمين منهم[2].

وفي ختام هذا المحور تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن ما قامت به هذه المدرسة ليس تجديداً للدين الإسلامي، وإنما هو هدم للدين باسم التجديد والتطوير، ولذلك نالوا رضا المستعمر الأوروبي ودعمه، بل إنه خلع عليهم الألقاب البراقة؛ كالمجددين، والمستنيرين، والعصريين، وغير ذلك مما سُطِّر في تأريخ تلك الحقبة المظلمة من تاريخ

(١) يُنظر: فهد الرومي: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مرجع سابق، ٢/ ٨٠٩-٨١٠
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٨١٠-٨١١

الأمة الإسلامية.

الثاني: أن رواد هذه المدرسة وأتباعها ليسوا سواء، فمنهم -مثلاً- من يَصدر في كتاباته عن نية صريحة في هدم الإسلام، متأثراً بالأفكار الغربية العلمانية وغيرها، ومنهم من يصدر في تناوله لقضايا الإسلام عن مصلحة سياسية يعمل من أجلها، ومنهم -للأسف- من يَصدر عن حسن نية، ولكنه ينطلق من تصورات غربية تأثر بها، أو أفكار اعتزالية أُعجب بها، أو بهما معاً، وذاك أدهى وأمر!

وعلى كل حال، فالنتيجة منهم واحدة؛ وهي نقض الدين باسم تجديده وتطويره.

الثالث: أن فكر هذه المدرسة العقلانية لا زال ممتداً إلى يومنا هذا، ولا زال أرباب هذه المدرسة يسعون جادين إلى تطوير الإسلام ليواكب العصر،على النهج العقلي الذي رسمه محمد عبده وتلامذته، ولذلك يُطلق عليهم بعض الباحثين لقب «العصرانيون الجدد»، ومن أبرز رواد هذه المدرسة في وقتنا المعاصر: حسن الترابي، وخالص جلبي، وجودت سعيد، وفتحي عثمان، و زكي نجيب محمود غيرهم[1].

المحور الثالث: التجديد الحق.

لقد اقتضت حكمة الله تبارك وتعالى أن يختم الرسالات السماوية برسالة الإسلام، وأن يختم الأنبياء والمرسلين بالرسول الخاتم محمد ﷺ.

وبينما كانت الرسالات السماوية السابقة تنحصر كل واحدة منها ببقعة من الأرض، وتختص بأمة من الأمم، ويعقبها ما ينسخها ويجددها، إذ برسالة محمد ﷺ تمتد لتشمل الأرض كلها، وتتناول البشرية جميعها، ويكتب الله لها الخلود إلى يوم القيامة، فلا رسالة بعد رسالة محمد ولا نبي بعده، قال تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[سبأ: ٢٨]، وقال سبحانه ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[الفرقان:١] وقال سبحانه ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[الأحزاب: ٤٠].

---

(١) للمزيد حول «العصرانيين الجدد» والردود عليهم أنظر: محمد حامد الناصر، المدرسة العصرانية في نزعتها المادية، وعدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، ومحمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب.

وحيث إن البشرية بعد بعثة النبي محمد ﷺ قد تعيش مئات السنين قبل قيام الساعة، فقد اقتضت حكمة الله تبارك وتعالى أن يبعث للناس خلال هذه السنين من يجدد لهم أمور دينهم، فيعيدوا للدين حياته بين الناس، ويخلِّصوه مما شابه من البدع والمحدثات، فيعود إلى جوهره ونقائه كما أنزله رب السماوات والأرض.

قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».[1]

وقد حفل تاريخ الإسلام بعلماء ربانيين، ومجددين مصلحين، حفظ الله بهم الدين، وأحيا الله بجهودهم وأعمالهم الإسلام والمسلمين.

ومن هنا سأقف مع التجديد الحق في الإسلام ثلاث وقفات؛ الأولى مع معنى التجديد الحق، والثانية مع مجالات التجديد الحق وشروط المجدد، والثالثة سأذكر فيها نماذج مشرقة من المجددين في تاريخ الإسلام.

وتفصيل هذه الوقفات على النحو التالي:

أولاً: معنى التجديد

التجديد لغة: تصيير الشيء جديداً، فأَجَدَّهُ و جَدَّدَهُ واسْتَجَدَهُ أي صيَّره جديداً، وتَجَدَّد الشيء أي صار جديداً.[2]

فالتجديد لغة يعني إعادة الشيء إلى حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يتغير.

أما في الشرع: فإن التجديد لم يخرج عن معناه اللغوي، وإن تعددت تعريفات العلماء والباحثين له فهي لم تخرج عن ثلاثة محاور:

١- المحور الأول: إحياء ما انطمس واندرس من معالم السنن، ونشرها بين الناس، وحملهم على العمل بها.

٢- المحور الثاني: قمع البدع والمحدثات، وتعرية أهلها، وتنقية الإسلام

---

(١) رواه أبو داود في سننه برقم (٢٩١)، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة برقم (١٨٧٠) وقال: «رجاله ثقات، رجال مسلم».

(٢) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط بدون، ١٩٨٩م، ص: ٨٤

مما علق به منها، والعودة به إلى ما كان عليه زمن الرسول ﷺ وأصحابه الكرام.

٣- تنزيل الأحكام الشرعية على ما يَجدّ من وقائع وأحداث، ومعالجتها معالجةً نابعة من هدي الوحي.[١]

ومن تلك التعريفات تعريف الدكتور عدنان أمامة، إذ يقول: «تجديد الدين يعني: إحياء وبعث ما اندرس منه، وتخليصه من البدع والمحدثات، وتنزيله على واقع الحياة ومستجداتها».[٢]

ومنها تعريف الدكتور محمد الشريف للتجديد المشروع بأنه: «إعادة الدين إلى النحو الذي كان عليه زمن النبي ﷺ، وإعادة الناس إليه على النحو الذي مضى عليه أهل القرون لثلاثة المفضلة، فينفى عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وغلو المتنطعين وتفلت الفاسقين، ويعود الناس إليه بالقبول والتلقي، والانقياد والتسليم، والتصديق والإتباع، والتوقير والفهم والالتزام والتطبيق».[٣]

ومنها كذلك أن التجديد هو: «إعادة نضارة الدين ورونقه وبهائه، وإحياء ما اندرس من سننه ومعالمه، ونشره بين الناس».[٤]

هذا هو تجديد الدين بمفهومه الشرعي، لا بالمفهوم المنحرف الذي مر آنفاً والذي هو في حقيقته تحوير للدين وتعطيل له.

وهنا ملاحظةٌ جديرة بالنظر؛ وهي أننا حينما نقول تجديد الدين أو تجديد الإسلام لا يعني ذلك تجديد أصول الدين الإسلامي وأساسياته، وإنما المقصود تجديد علاقة الناس بدين الله، وإحياءه في نفوسهم، وعلى أرض الواقع، وتنقيته من كل شائبة ونقيصة، إلى غير ذلك مما ورد في التعريفات السابقة.

وفي هذا يقول الشيخ يوسف القرضاوي: «وكلمة (الدين) ومثلها كلمة(الإسلام) إذا أُطلقت تعني أحد أمرين:

أولهما: المنهج الإلهي الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه، من العقائد

---

(١) يُنظر: عدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص: ١٦-١٩

(٢) المرجع السابق، ص:١٩

(٣) محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف،مرجع سابق ص:١٣

(٤) المنتدى الإسلامي، التجديد في الإسلام، المنتدى الإسلامي-الرياض، ط٤، ١٤٢٢هـ ص:٤٥

والعبادات والأخلاق والشرائع.. وهذا المعنى -بالنظر إلى أسسه وأصوله- ثابت لا يقبل التغيير ولا التجديد من حيث هو حقيقة خارجية.

والثاني: الحالة التي يكون عليها الإنسان في علاقته بالمعنى الأول فكراً وشعوراً وعملاً وخلقاً، وفي هذا المعنى يقال: فلان ضعيف الدين أو قويه، حسن الإسلام أو رديء الإسلام،.. وهذا المعنى هو الذي يقبل التجديد، ولا غرو أن جاء الدين في الحديث الذي معنا مضافاً إلى الأمة، وليس مضافاً إلى الله «ليجدد لها دينها» فالتجديد ينصب على دين الأمة، وليس على دين الله تعالى».[1]

هذا هو التجديد الحق للدين، لا التجديد المنحرف الذي لا يفرق بين أصل وفرع، فجعل من الدين كله بعقيدته وشريعته مجالاً للتجديد والتغيير.

ثانياً: مجالات التجديد الحق، وشروط المجدد.

ذكرت فيما سبق أن الله سبحانه قضى أن يكون هذا الدين (الإسلام) هو آخر الأديان السماوية، وأن محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء فلا نبي بعده، وأن التجديد الحق إنما هو إحياء الدين من جديد في نفوس الناس وفي الأرض، وتنقيته من كل شائبة، وعلى هذا قام مجددي الدين على مرّ العصور التالية للعهد النبوي، ومن هنا يمكن أن نحدد المجالات الإجمالية التي يتم من خلالها التجديد الحق للدين الإسلامي، وهي[2]:

المجال الأول: الحفاظ على نصوص الدين الأصلية صحيحة نقية، لأن الدين إنما قام على النصوص الأصلية التي أنزلها في كتابة أو بينها رسوله ﷺ، ولا بقاء للدين دون حفظ نصوصه، وما حُرفت الأديان السابقة إلا بضياع أصولها ونصوصها.

المجال الثاني: نقل المعاني الصحيحة للنصوص وإحياء الفهم السليم لها، فإحياء منهج الصحابة -رضوان الله عليهم- في تلقي الإسلام وفهمه وتطبيقه،

---

(١) يوسف القرضاوي، من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، دار الشروق، ط١، ١٤٢١هـ ص:٢٨-٢٩

(٢) يُنظر: عدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص: ٣٧-٤١، و: المنتدى الإسلامي، التجديد في الإسلام، مرجع سابق، ص: ٤٩-٥٥، و: أبو الأعلى المودودي: موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، دار الفكر الحديث-لبنان، ط٢، ١٣٨٦هـ ص:٥٤-٥٦

والعناية بتوثيق المنقول عنهم؛ يُعد من أهم مجالات تجديد الدين، لأنهم عايشوا نزول الوحي وخالطوا النبي الكريم ﷺ فأصبح فهمهم للنص جزء لا يتجزأ من الدين.

المجال الثالث: التجديد في مجال النظر والاستدلال،والاجتهاد في الأمور المستجدة، وإيجاد الحلول لها، لأن الحوادث والمستجدات ممدودة لا حصر لها، بينما نصوص الشرع محدودة، فالاجتهاد لإنزال النصوص المحدودة على الحوادث الممدودة يعد باباً عظيماً م أبواب تجديد الدين.

المجال الرابع: تصحيح الانحرافات في الدين سواء في العقيدة أم في السلوك، وقمع البدع وتنقية الإسلام مما يعلق به مما ليس منه، والعمل على صياغة حياة المسلمين صياغة إسلامية شرعية، وفضح المناهج والاتجاهات والسبل المخالفة للإسلام، والساعية إلى تقويض المجتمع المسلم.

المجال الخامس: حماية الدين والدفاع عنه والجهاد في سبيله، لأن الدفاع عن الدين وصيانته من عبث العابثين وحماية العاملين به الحاملين للوائه تحتاج إلى قوة وبأس، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾[الحديد: ٢٥] ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بعد إيراده لهذه الآية الكريمة:« فأخبر أنه أرسل الرسل وأنزل الكتاب والميزان لأجل قيام الناس بالقسط، وذكر أنه أنزل الحديد الذي به ينصر هذا الحق، فالكتاب يهدي والسيف ينصر، وكفى بربك هادياً ونصيراً. ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء»[1].

ومن هنا، فكل من يبذل جهداً في ميدان من هذه الميادين الخمسة المتقدمة فله من التجديد نصيب، وبقدر ما تتعدد ميادين التجديد التي يخوض غمارها المجدد بقدر ما تعظم رتبته في التجديد.

وبالتأمل في مفهوم التجديد ومجالاته يمكن القول أن ثمة شروطًا وصفاتٍ لا

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ١٨/ ١٥٨

بد من تحققها في المجدد الذي يسعى لتجديد الدين، ومنها:

- صفاء العقيدة وسلامة المنهج، بأن يكون من أهل السنة والجماعة السائرين على منهج ﷺ وصحابته الكرام.

- أن يكون مجتهداً، عالماً محيطاً بمدارك الشرع، ومحيطاً بأحوال عصره، فقيهاً بواقعه، وفي هذا يقول الشيخ أبو الأعلى المودودي-رحمه الله-: «الاجتهاد في الدين، والمراد به أن يفهم المجدد كليات الدين، ويتبين اتجاه الأوضاع المدنية والرقي العمراني في عصره، ويرسم طريقاً لإدخال التغيير والتعديل على صورة التمدن القديمة المتوارثة، يضمن للشريعة سلامة روحها وتحقيق مقاصدها، ويُمكّن الإسلام من الإمامة العالمية في رقي المدنية الصحيح»[1]، وثمة من أهل العلم من يرى أن المجدد لا يشترط فيه أن يكون عالماً، بل قد يكون تارة عالماً، وتارة يكون خليفة، وتارة أخرى مقدماً أو مطاعاً، وقد يكون خليفة وملكاً وأميراً في وقت واحد، ويستدل أهل هذا الرأي أن النبيﷺ قال: «يُبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها»، ولم يحدد عالماً أو غيره[2]، ولعل هذا الرأي هو الأصوب والله أعلم.

- أن يشمل تجديده ميداني الفكر والسلوك ، لأن كليهما مرتبط بالآخر سلباً وإيجاباً، فالانحراف في الفكر والفهم يولد الانحراف في السلوك والتطبيق، وهكذا العكس.

- أن يكون صاحب إرادة فاعلة وثَّابةٍ في التغيير، لا من أصحاب الهمم الضعيفة الواهنة، ولذلك وصف رسول الله ﷺ الفئة المتمسكة بالدين بالطائفة المنصورة، وفي هذا إشارة إلى همتهم وإرادتهم العالية، ولا شك أن المجددين هم من أولئك الطائفة المنصورة بإذن الله.

- أن يعم نفعه أهل زمانه، بأن تترك حركته الإصلاحية أثرها في سلوك الناس وفكرهم.

---

(١) أبو الأعلى المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين، مرجع سابق، ص:٥٥

(٢) يُنظر: عبدالحميد صالح حمدان، علماء التجديد في الإسلام حتى القرن الحادي عشر للهجرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤٠٩هـ ص:١٣-١٤

ثالثاً: نماذج مشرقة من المجددين في تاريخ الإسلام

لقد حفل التاريخ الإسلامي بعد عهد النبوة الكريمة بنماذج كثيرة من المجددين؛ الذين نفع الله بهم الإسلام والمسلمين، وخلُد أثرهم وذكرهم بين الناس، وليس المقام هنا يتسع للحصر والتفصيل، ولكن حسبنا ذكر بعض أولئك الرجال وطرفاً من أخبارهم، بما يناسب المقام.

النموذج الأول: الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز(٩٩-١٠١هـ)

يرى المتتبع لأقوال العلماء والمؤرخين أن ثمة إجماعاً تاماً على عدِّ الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز المجدد الأول في الإسلام، بل إن بعضهم يرى أن جوانب التجديد المتعددة اجتمعت فيه، ولا غرو، فإن الأعمال التجديدية التي قام بها، والجهود الكبيرة التي بذلها لاستئناف الحياة الإسلامية، وإعادتها إلى نقائها وصفائها زمن الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين تجعله على رأس المجددين، الذي جاد بهم الزمان إلى يومنا هذا.

ومن أبرز أعماله التجديدية؛ إعادته لمبدأ الشورى ونبذ الملك العَضُوض، وإصلاحه للأمور المالية بادئاً بنفسه؛ إذ تنحى عن المواكب الفخمة، واسترد الامتيازات التي وصلت إلى بعض قرابته، ووسع على الناس بإلغاء الضرائب، والعدل في توزيع الثروة، ونظّم كذلك إيراد الزكاة وصرفها، وأصلح المسؤوليات والمهام؛ فولى الفقهاء والمشهود لهم بالصلاح، وتعاهدهم بالنصح والتوجيه والمتابعة، وعمل على تزكية نفوس الناس وأخلاقهم، فكانت مجالسه عامرة بالعلم والتربية، وقام العلماء في عهده بدورهم في الدعوة إلى الله، وعمل على تدوين السنَّة وآثار الصحابة، وحارب البدع المحدثة والآراء الضالة، وحارب كذلك المفاسد الموروثة عمن كان قبله؛ فقضى على العصبية المقيتة، ومنع سب السالفين أو لعنهم أياً كانوا، وأنصف أهل الذمة وأعطاهم حقوقهم.[1]

هذه أبرز مآثر هذا العَلم المجدد، فرحمه الله ورضي عنه.

---

(١) يُنظر: عبد الحميد صالح حمدان، علماء التجديد في الإسلام حتى القرن الحادي عشر للهجرة، مرجع سابق، ٢٣-٣٥، و: عدنان أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص:٧٣-١١٣، و: المنتدى الإسلامي، التجديد في الإسلام، مرجع سابق، ص:٧٤-١١٤، و: أبو الأعلى المودودي، موجز تاريخ تجديد الدين، مرجع سابق، ص:٦٣-١٠١

النموذج الثاني: الإمام لشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)

لا خلاف بين من يُعتد برأيه بين المسلمين من أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي هو معْلمٌ بارزٌ من معالم ثقافتنا الإسلامية، وهو نتاجٌ خالصٌ لدينا وحضارتنا، وهو نبْت أصيل للفكر الإسلامي، وللعبقرية الإسلامية في الفقه والتشريع.

ومن أهم وأبرز مآثر الإمام الشافعي -رحمه الله- التجديدية أنه رد الناس إلى السنَّة، بعد أن اختلط الأمر على كثير من الناس، وتمايزوا إلى أهل حديث وأهل فقه ونظر، ومنها كذلك التزامه بالدليل ونبذه للتقليد، فمن أقواله -رحمه الله-: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، ومنها كذلك وضعه لأصول الفقه وتدوينه لكتاب «الرسالة»، ومنها جمعه بين الفقه والحديث؛ فقد كان فقيهاً محدثاً، ومحدثاً فقهياً، حتى قال بعض أهل العلم: إن أصحاب الحديث كانوا رقوداً فأيقظهم الشافعي فتيقَّظوا.

وتعدى علم الشافعي الحديث والفقه إلى اللغة والشعر والأنساب [(١)].

هذه بعض مآثر الشافعي التجديدية، فرحمه الله ورض عنه.

النموذج الثالث: شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)

إذا كان المقصود بالتجديد هو إرجاع الدين غضاً طرياً بعد أن تراكمت عليه البدع والانحرافات بشتى أشكالها وصورها فذهبت برونقه وبهائه، إذا كان المقصود هذا؛ فإن هذا الوصف ينطبق تماماً على ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، فمع وجود علماء كبار في عصره وقبل عصره جمعوا بين العلم والعمل، وربما وصلوا إلى درجة الاجتهاد، إلاّ أنهم لم يقوموا بدورهم التجديدي بشكل عام، وهو إرجاع الناس إلى السنة وإلى المنهج الصحيح الذي يمنعهم من الانحراف، ومحاربة كل أنواع الانحراف، فكان لابن تيمية الباع الطولى في هذا الجانب التجديدي.

فمن أبرز جهوده ومآثره التجديدية الدفاع عن عقيدة أهل السنة، وبيانها بوضوح وجلاء، ونقده لمناهج الفلاسفة والمتكلمين، الذين حاربهم بنفس

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

سلاحهم، وفي ذلك ألَّف كتابه: «درء تعارض العقل والنقل».

ومن مآثره كذلك نقده للفرق المنحرفة؛ كالجهمية والرافضة، وألَّف في ذلك: «منهاج السنة النبوية»، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»، ومنها كذلك رده على النصارى في كتابه: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»، والذي يعد من أعظم ما كُتب في الرد على النصارى، ومنها إحياؤه للاجتهاد بالرجوع إلى الأدلة الشرعية، وتحكيمها، وذمُّه للتقليد المتعصب، وترجيحه للرأي الأسعد بالدليل، غير مكترثٍ بمخالفة رأي فلان وفلان، ومن هذا المنطلق ناقش القضايا المستجدة في عصره، حتى تلك التي توقف فيها علماء عصره؛ كمسألة التتار، التي بيَّن الحق فيها بالدليل الشرعي.

وقد سار رواد مدرسته هذه على نهجه، ومنهم ابن كثير، والذهبي، وابن القيِّم، -رحمهم الله جميعاً-.

ولم تقف مآثر شيخ الإسلام عند هذا الحد؛ بل إنه شارك عملياً في الذود عن حياض الإسلام، فقد كان يُحرِّض الناس على قتال التتار ومنازلتهم، ويباشر قتالهم بنفسه، ويُصدر الفتاوى التي تُطمئن صدور الناس، وترفع هممهم، وكان كذلك يمارس مع الغيورين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتأديب المفسدين.[1]

لقد استطاع المجدد ابن تيمية -رحمه الله- أن يُعمِل أصول السلف، ويطبقها على القضايا المستجدة، فوسَّع دائرة المنهج؛ ليشمل قضايا عصره مربوطة بأصول منهج السلف.

هذا، ولا تزال فتاواه واستنباطاته مرجعاً أصيلاً من مراجع العلماء والباحثين إلى يومنا هذا، فرحمه الله، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

النموذج الرابع: الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥-١٢٠٦)

يقول المؤرخ الأمريكي «لوثروب ستودارد»[2] في معرض وصفه الطويل لحال

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) لوثروب ستودار Lothrop Stoddard (1883-1950م) ولد ببروكلين في أمريكا. كاتب ومؤرخ اجتماعي. زار فلسطين والأردن ومصر وتركيا وغيرها. من مؤلفاته: «حاضر العالم الإسلامي»، و«نهضة الشعوب الملونة»، و«الثورة على الحضارة»، وغيرها. أنظر: مقدمة كتاب «حاضر العالم الإسلامي»، ص:٤٣

العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر، وهبوط المسلمين إلى دركاتٍ من الجهل والبعد عن دينهم: «وعلى الجملة فقد بدَّل المسلمون غير المسلمين وهبطوا مهبطاً بعيد القرار؛ فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر ورأى ما كان يدهى الإسلام؛ لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين؛ كما يلعن المرتدّون وعبدة الأوثان».[1]

وفي خضم ذلك البعد الكبير عن دين الله وانتشار الشرك وعبادة القبور، ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله-، خارجة عن المألوف السائد، داعية إلى تجديد الدين، وتنقيته من البدع والشركيات والخرافات، وقد بدأت تلك الدعوة التجديدية المباركة في نجد، ثم بدأت في الانتشار إلى أن وصلت إلى الحجاز، وانتشر أثرها فيما بعد إلى أصقاع العالم.

ولقد سعى الشيخ -رحمه الله- إلى تدعيم دعوته بالقوة، فعرض على الأمراء مناصرته فقَبِل ذلك الإمام محمد بن سعود -رحمه الله- وناصر الدعوة الجديدة، وبذلك ضمن الشيخ استمرار دعوته وقوتها وبقائها.

واستفاد الشيخ من الأمن الذي استتب، فقام بنشر تعاليم الإسلام بين الناس، وتربيتهم على المعتقد الصحيح، وتحريرهم من لوثات الشرك والوثنية، وهدايتهم إلى خُلق الإسلام القويم.

وكان من آثار هذه الدعوة فضح أهل البدع والخرافات، والمذاهب الضالة، وتحذير الناس منهم؛ كالرافضة والمتصوفة والقبورية وغيرهم.[2]

وبالجملة فقد جددت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومدرسته دين الإسلام، الذي بُعث به محمد ﷺ، فكان لها من تجديد عمر بن عبد العزيز القوة الناتجة عن اعتماد الدولة على المنهج التجديدي، وكان لها من تجديد الإمام ابن تيمية محاربة ما شاع من العقائد والبدع المخالفة ونشر التوحيد الخالص وتربية الناس على الأخلاق.

---

(١) لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر، ط٣، ١٣٩١هـ ص: ١/ ٢٦٠

(٢) يُنظر: المنتدى، التجديد في الإسلام، مرجع سابق، ص: ١١٤-١٢١

ولقد شهد الأعداء قبل الأصدقاء بصفاء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأنها دعوة تجديدية وليست مذهباً جديداً أو ديناً جديداً، ومن ذلك قول المستشرق «جولدتسيهر»: «إذا أردنا البحث في علاقة الإسلام السني بالحركة الوهابية[1] نجد أنه مما يسترعي انتباهنا خاصة، من وجهة النظر الخاصة بالتاريخ الديني، الحقيقة التالية: يجب على من ينصب نفسه للحكم على الحوادث الإسلامية أن يعتبر الوهابيين أنصاراً للديانة الإسلامية على الصورة التي وضعها النبي وأصحابه، فمراد الوهابيين وغايتهم إنما هي إعادة الإسلام الأول كما كان».[2]

وبالفعل هي كما قال هذا المستشرق الحاقد؛ إعادة للإسلام الأول كما كان، فرحم الله الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وبعد، فقد تقدم في بداية الحديث عن هذا الفرع (المجددون) أنهم فرس رهان التغيير في العالم الإسلامي بالنسبة لمؤسسة «راند»، وتقدم أيضاً - في المحور الثاني- الحديث عن المدرسة العقلانية الحديثة؛ وتبين بجلاء مدى خطورتها على الإسلام والمسلمين، ولذا نُذكِّر بدايةً بأمرين:

الأول: أن المدرسة العقلية (الإصلاحية) الحديثة التي أسسها في العالم الإسلامي أحمد خان الهندي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، لا زال لها روادها وفكرها وأثرها إلى يومنا هذا، تحت مسميات عدة؛ كالعصرانيين والتنويريين والمجددين، ونحو ذلك.

الثاني: أن هذه المدرسة ومؤسسوها وتلاميذها نالوا رضا الغرب المستعمر ودعمه، وخاصة الاحتلال الإنجليزي في ذاك الوقت، سواء في مصر أو الهند، وقد ذكرت-سابقاً- طرفاً من ذلك الرضا والدعم، وها هي اليوم -على لسان

---

(١) سبق التعليق على هذه اللفظة، وأنها من اطلاقات أعداء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

(٢) أجناس جولدتسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تعريب: محمد يوسف موسى، علي حسن عبدالقادر، عبدالعزيز عبدالحق، دار الكتب الحديثة بمصر، ط٣، ت بدون، ص:٢٦٩، وهذا الاعتراف من «جولتسيهر» لم يأت في سياق مدح «الوهابية» وإنما جاء في سياق انتقادهم، ولكنها كلمة حق انطقه الله بها.

مؤسسة «راند»- تنال مجدداً استحسان ورضا الغرب، وعلى رأسه اليوم أمريكا.

إذاً فالتاريخ اليوم يعيد نفسه بصورة تكاد تكون متطابقة مع الماضي، ولا يكاد يتغير فيها شيء، سوى في تغير نوع المستعمر المهيمن؛ من بريطاني إلى أمريكي، وكذا في بعض الآليات والطرق التي اقتضاها تطور أساليب الهيمنة والسيطرة.

وبين أيدينا هذا المثال الواضح على محاولة أمريكا تجديد تلك الخطوات البريطانية الماكرة، التي دعمت تجديد (تطوير) الدين الإسلامي ليتناسب مع مصالحها في العالم الإسلامي آنذاك؛ فها هي مؤسسة «راند» اليوم في تقريرها (موضع الدراسة) تدعو الحكومة الأمريكية والغرب إلى دعم المجددين (العصرانيين)، الذين هم أحفاد تلك المدرسة العقلية التي تأسست قبل أكثر من قرن من الزمان!

وما أشبه الليلة بالبارحة فبالأمس قسّم «كرومر» المسلمين إلى - حسب تعبيره- محافظين متنطعين، وإلى متفرنجين ليس لهم من الإسلام إلا اسمه، وإلى إصلاحيين نجباء[1]، ودعا الأوربيين صراحة إلى دعم الإصلاحيين وعلى رأسهم محمد عبده.

واليوم قسَّمت مؤسسة «راند» المجتمع المسلم تقسيماً لا يبعُد عن تقسيم «كرومر»؛ فالمحافظون عند «كرومر» يقابلهم الأصوليون، والتقليديون عند «راند»، والإصلاحيون عند «كرومر» يقابلهم (يساويهم) المجددون عند «راند»، والمتفرنجون عند «كرومر» يقابلهم العلمانيون عند «راند»!

وبالأمس امتدح «كرومر» أتباع المدرسة العقلية، ووصفهم بأنهم مصلحون وصادقون وأذكياء ونجباء[2]، واليوم تُثني عليهم مؤسسة «راند»، وتصفهم بأنهم: «عبارة عن أفراد يجمعون بين كفاءات علمية لا يمكن التشكيك بها وعلم معمق بالديانة الإسلامية والثيولوجيا[3] بالإضافة إلى تعليم عصري ومجموعة من القيم».[4]

---

(١) ورد هذا التقسيم في رثاء كرومر لمحمد عبده، وسبق نقله بالنص في المحور الثاني الذي مرَّ آنفاً.
(٢) ورد هذا الثناء أيضاً في رثاء كرومر لمحمد عبده.
(٣) الثيولوجيا هي الدراسات المنطقية للإله والدين.
(٤) التقرير، ص:٥٠

وبالأمس كذلك دعا «كرومر» الأوربيين إلى دعم الإصلاحيين، بل إنه دعمهم فعلياً إبان انتدابه في مصر، واليوم تدعو مؤسسة «راند» أمريكا والغرب إلى دعمهم، وأعدت لذلك خطواتٍ عملية، واستراتيجية واضحة.

هذه مقارنة سريعة وأمثلة يسيرة، وإلا فإن ثناء الغرب ودعمه لمدرسة محمد عبده العقلانية ليس له حصر[1]، وأما أتباعها اليوم، فلعل هذه الدراسة تكشف ولو جزءاً يسيراً من توجه الغرب لتبنيهم ودعمهم.

ومن هنا؛ فإن الهيمنة والأطماع الأمريكية أعادت الاستعمار العسكري فعلياً للعالم الإسلامي مرة أخرى، وتريد أيضاً أن تُعيد بعث فكر المدرسة العقلية في العالم الإسلامي؛ بل وحتى بين الأقليات المسلمة داخل المجتمعات الغربية- كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل القادم-.

والخلاصة أن التجديد الذي تريده مؤسسة «راند» هو ذاك الذي يُقرِّب العالم الإسلامي من الغرب، ويجعله تبعاً للحضارة الغربية، والمجددون (الإسلاميون) الذين تمتدحهم اليوم وتنادي بدعمهم هم من سيتولى عملية تقريب وإتباع العالم الإسلامي للغرب، ولذلك قالت في تحديدهم: «ويرغب المجددون بأن يشكل العالم الاسلامي جزءاً من التجدد العالمي كما يتمنون أن تدخل الحداثة على الإسلام فيتطور تماشياً مع عصره»[2]، وهذه الرغبة والأمنية هي ذات الأساس الذي قامت عليه المدرسة العقلية بزعامة محمد عبده كما ذكرت سابقاً.

فالمقصود إذاً أن هؤلاء المجددين الذي ذكرهم تقرير «راند» وأثنى عليهم، ونادى بدعمهم، ووضع لذلك الخطط والخطوات، هم أتباع تلك المدرسة العقلية التي دعمت من حيث تشعر أو لا تشعر الهيمنة البريطانية في العالم الإسلامي، واليوم يُراد لهم أيضاً - تحت مسمى «التجديد» أو « العصرنة» أو « التنوير»- أن يكونوا داعمين للهيمنة الأمريكية في العالم الإسلامي من حيث شعروا أم لم يشعروا.

---

(١) يُنظر-مثلاً- للمزيد: محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق، ٢/ ٢٠٠-٢٢٠

(٢) التقرير، ص:٩

الفرع الرابع: العلمانيون (Secularists)

اتسم حديث التقرير عن هذا القسم بقدرٍ من الموضوعية، فيقول في تعريف العلمانيين: «ويدعو العلمانيون إلى أن يتقبل العالم الإسلامي فكرة الفصل بين الدين والدولة على شاكلة الدول الديموقراطية الصناعية الغربية التي أحالت الدين إلى الوضع الفردي الخصوصي»[1]، وهذا الكلام -مجرداً عن سياقه- حقٌّ لا ريب فيه فهذه هي حقيقة العلمانية وحقيقة المنادين لها.[2]

ولكنا إذا وضعنا هذا الكلام في سياقه الوارد في التقرير وهو أن العلمانية تشكل جزءاً من نسيج المجتمع الإسلامي، فنقول إن هذه دعوى تفتقر إلى دليل، وهي بذلك لا تعدو ما سبقها من دعاوى وتقسيمات، لم يورد لها التقرير ما يدعمها ويشهد لها في أرض الواقع، وبما أن التقرير كان واضحاً في بيان معنى العلمانيين في العالم الإسلامي، ولم يتعمد الإسقاط والالتفاف حول المصطلحات والمفاهيم كما فعل سابقاً، فلا حاجة إذاً لمزيد بيانٍ عن العلمانية؛ سواءٌ في منبتها الأصلي، أو في جحور متلقفيها في العالم الإسلامي، ولكن الذي يستدعي النظر والتأمل هو الحذر والوضوح الشديد الذي تعامل به التقرير مع هذه الفئة، بالرغم مما حققته من تخريب في العالم الإسلامي، وخاصة في القرن العشرين المنصرم![3]

والسبب في ذلك- بعد النظر والتأمل- يعود إلى أمرين:

الأول: أن التقرير يدرك أن ولاء العلمانية التي انتعشت في العالم الإسلامي في القرن العشرين ليس أمريكياً خالصاً، فولاء بعض أتباعها للمعسكر الشرقي -بالرغم من سقوطه- لا يزال حاضراً في ذهنية كثير من محبي المعسكر الشرقي، ولذلك يزعم التقرير قائلاً: «إن أهم ما تتميز به العلمانية الإسلامية هو الأفكار اليسارية، ومناوئة الولايات المتحدة، والقومية العدائية، والبناء الشمولي المتشح

---

(١) التقرير، ص: ٩

(٢) يُنظر: سفر الحوالي، العلمانية، مرجع سابق، ص: ٢١-٢٤

(٣) من أبرز الأمثلة على تلك النجاحات التخريبية للعلمانيين في القرن العشرين هو إحلالها (العلمانية) بالقوة مكان الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية.

بشيء يشبه الديمقراطية».[1]

الثاني: أن التقرير يخشى أن لا يقتنع صُنَّاع القرار الغربيين بما يطرحه في هذا التقرير، لأنهم -كما يدعي- يفترضون بأن العالم الإسلامي لن يتقبل العلمانية لأن الدين في العالم الإسلامي ذا طابع سياسي أساساً، و عليه فإن العلمانية هناك ما هي إلا موقفٌ لأقليّة، مما لا يشجع على الارتباط بها.[2]

لهذين السببين كان التقرير حذراً في تناول موضوع العلمانية كأحد الخيارات الاستراتيجية في العالم الإسلامي، ولذلك كان واضحاً في تناوله لمفهوم العلمانية. وسعياً منه لطمأنة الغرب؛ وأنه يمكن الاستفادة أيضاً من العلمانيين؛ قام بتقسيمهم إلى قسمين:

الأول: العلمانيون المعتدلون «Moderate secularists» ووصفهم بأنهم الذين يرغبون في دولة تمنح الشعب حق ممارسة دينهم!

والثاني: العلمانيون الراديكاليون «Radical secularists» ووصفهم بالمعارضين للدين كالشيوعيين ودعاة فصل الدين عن الدولة![3]

ولذلك أوصى(ضمن مقترحاته) بدعم العلمانيين بحذر[4]؛ وذلك بدعم المعتدلين منهم فقط(أي الموالين لأمريكا !)، وإن كان ثمة خوفٌ غربي فينحصر في إطار العلمانية الراديكالية(أي غير الموالية لأمريكا!).

الجدير بالذكر أن الواقع يشهد بأن كثيراً من العلمانيين من محبي المعسكر الشرقي-سابقا- تحول ولاؤهم بطبيعة الحال (المصلحة) إلى المعسكر الغربي الأمريكي، ولذلك يبدو أن التقرير حريص على عدم إهمالهم وخلطهم بمن بقي على ولائه القديم.

---

(١) التقرير، ص:٣٨، وهذه الكلام مُكمِّل لكلام آخر لم تتم ترجمته في (أ)، ويبدو - من خلال دراستي للتقرير- أن ثمة تعمد حذفٍ في الترجمة (أ) لبعض المواضع المهمة، ومنها هذا الموضع، ولذلك فسأورده هنا مقتبساً إياه من الترجمة (ب). يقول التقرير:«.. ولكن المشكلة التي كانت ولا زالت قائمة هي أن العديد من العلمانيين المهمين في العالم الإسلامي لا يحبوننا أو حتى أنهم يناصبوننا العداء في أصعدة أخرى، حيث إن أهم ما تتميز به العلمانية الإسلامية.. ».

(٢) يُنظر: التقرير، ص:٣٨

(٣) يُنظر: التقرير، ص:١٨

(٤) يُنظر: التقرير، ص:٥٩

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن مؤسسة «راند» لم تعتمد على أسس علمية أو اجتماعيــة أو بحــوث ميدانيــة في تصــنيفها للمجتمــع المســلم إلــى أربــع فئــات(أصــوليين،تقليديين،مجددين،علمانيين)، بـل اعتمـدت في تقريرهـا علـى أسلوب الإسقاط والالتفاف على حقائق المصطلحات، وهذا بلا شك لا يمت إلى الدقة والموضوعية بصلة، وهذا ما يجعلنا بحاجةٍ أيضـاً إلى مزيدٍ من التأمل في أهداف ومرامي هذا التصنيف، وهذا هو موضوع المطلب التالي.

وفي ختام هذا المبحث ثمَّة أمران جديران بالإشارة:

الأول:أن هناك قسماً ذكره التقرير، له أهميته بالنسبة لمؤسسة «راند» سواءٌ في هذا التقرير أو في تقاريرها اللاحقة عن العالم الإسلامي، وهذا القسم هو: الصوفية «Sufisim».

يقول التقرير عن هذا القسم:«لا يعتبر التيار الصوفي نداً لأي من هذه الفئات[١] ولكننا سندرجه ضمن التيار المجدد»[٢]، وسيأتي الحديث مفصلاً عن الصوفية ومقترحات التقرير حول التعامل معها في الفصل القادم إن شاء الله.

الثاني: أن نقدنا لتقسيم مؤسسة «راند» للمجتمع المسلم -كما مرّ آنفاً- لا يعني أن المجتمع المسلم مجتمعٌ واحد في فكره وأسلوب تدينه، بل إن المجتمع المسلم يعجُّ بالاختلافات المذهبية والفكرية؛ ففيه الغالي وفيه الجافي، وفيه الوسط بين ذلك، ولكن تقرير «راند» لم يتحدث عن المجتمع المسلم على هذا الأساس بل تحدث عنه على أنه يتكون من أربعة أقسام، ووصف كل قسم بأوصاف اسقاطية نابعة من خلفيته الغربية، ولذلك لم يورد على تلك التقسيمات الأدلة أو الشواهد الواقعية.

ومن ناحية ثانية فإن وجود مسلمٍ غالٍ في تمسكه بدينه لا يعني أنه يمثل قسماً أو تياراً في المجتمع المسلم، ولا يعني كذلك وجود علماني أو حداثي ينتسب إلى الإسلام أنه يمثل قسماً أو تياراً في المجتمع المسلم.

---

(١) أي الفئات الأربع: الأصوليون، والتقليديون، والمجددون، والعلمانيون.
(٢) التقرير، ص:٥٨

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة «راند» من تصنيف المجتمع المسلم.

تبيَّن مما مضى أن المجتمع المسلم هو المحور الرئيس في تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي)، وأن التقرير وضع لهذا المحور أربع قواعد رئيسية يدور عليها؛ وهي التصنيفات الأربع للمجتمع المسلم التي سبق أيضاً بيانها ومناقشتها، ووضع بعد ذلك إستراتيجية واضحة بخطوات محددة ليتوصَّل بها إلى الإسلام الذي ينشده الغرب.

المثير للتساؤل هنا هو أن الغرب وعلى رأسه أمريكا حقق -ولا يزال- مصالحه في بلدان العالم الإسلامي؛ فكنوز العالم الإسلامي وموارده لا تزال تخضع (في الغالب) للهيمنة الغربية، إما بطريق مباشر أو غير مباشر، بل إن تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديموقراطي) صَدَر وقُدِّم للساسة الأمريكان في أوج الهيمنة الأمريكية -بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م- ليس على العالم الإسلامي وحسب، وإنما تكاد تكون تلك الهيمنة على جميع بلدان العالم[١]!

والسؤال هنا: لماذا هذا التقرير إذاً؟ ولماذا هذا التقسيم والتدخل في شؤون العالم الإسلامي الداخلية ما دامت المصلحة الأمريكية متحققة في الغالب؟!

للإجابة عن هذا التساؤل نقول: إن العالم الغربي وعلى رأسه أمريكا يدرك أن سيطرته وهيمنته واستعماره لم تَطل بعد عقول المسلمين وأذهانهم -حتى وإن كانوا في الظاهر هم المغلوبين-، وأنهم (المسلمون) باتوا يفتشون في دينهم وثقافتهم الحاضرة والماضية عما يتخلصون به من هذه الهيمنة البغيضة، فالإسلام بعقيدته وشريعته هو سِرُّ المقاومة والممانعة، وما دام الإسلام متأصلاً في الشعوب المسلمة فلن يُكتب لهذه الهيمنة الدوام، وغنيٌّ عن القول هنا أن مما يميز الغرب عن غيرهم؛ التفكير والتخطيط بعيد المدى، وخاصة فيما يتعلق بصراعهم وعلاقتهم مع المسلمين.

ومن هنا جاء هذا التقرير «إسلام حضاري ديموقراطي» ليصب في خانة

---

(١) في أثناء هذه الدراسة وقعت الأزمة المالية الكبيرة في أمريكا، والتي أثَّرت كذلك سلباً على غالب دول العالم، لارتباط اقتصادياتها -طوعاً أو كرهاً- بالاقتصاد الأمريكي، وقد تباينت وجهات النظر حول تبعات تلك الأزمة على الهيمنة الأمريكية، وعلى أية حال نرجو أن تكون العاقبة خيراً للعالم الإسلامي.

تكريس الهيمنة الغربية على العالم الإسلامي من داخله، وليضع لها الاستراتيجيات بعيدة المدى؛ لتبقى جاثمة على صدر العالم الإسلامي، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا هو الإطار العام لهذا التصنيف، فهو في النهاية تكريس لمبدأ التفوق والهيمنة الغربية على العالم الإسلامي، وتدعيم لاستمرارها على المدى البعيد.

أما الأهداف القريبة لهذا التصنيف، والتي تخدم ذلك الهدف البعيد، فيمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: محاولة بث سياسة فرق تسد «Divide and rule» في العالم الإسلامي، بحيث تكون هذه المرة على الطريقة الأمريكية[1]، ليقطفوا هم ثمرتها دون غيرهم، وهذه السياسية تقضي بإضعاف الخصوم والأعداء عن طريق شق صفوفهم وإثارة الخلافات والانقسامات فيما بينهم، أو بالحيلولة دون توحدهم عن طريق تجزئة قواهم وإثارة الواحد منهم ضد الآخر[2]، وهذا التقرير بتوصياته الخطيرة ينتهج بوضوح سافر هذه السياسة المقيتة، وعلى مستوى العالم الإسلامي أجمع! وستتضح هذه السياسية أكثر عند الحديث عن مقترحات التقرير في الفصل القادم.

ثانياً: حاول التقرير جاهداً أن يُقحم العلمانيين ضمن نسيج المجتمع الإسلامي، فلو سلمنا -جدلاً- أن الأصوليين والتقليديين والمجددين هم من مكونات المجتمع المسلم، فكيف يمكن القبول والتسليم بالعلمانيين، وهم يعادون الدين الإسلامي ويسعون لهدمه وإقصائه صراحة!

ولو أجاب التقرير بأنهم أمرٌ واقع يعيشه العالم الإسلامي، فنقول إذاً لماذا لم يذكر التقرير النصارى العرب والدروز، وغيرهم ممن يعيش أيضاً داخل حدود العالم الإسلامي!

فالنتيجة إذاً واضحة، فالمقصود هم المسلمون وتحديداً أهل السنة، بهدف التغلغل فيهم، وإقحام هذا الصنف بينهم! ليتسلم زمام الأمور يوماً من الأيام!.

---

(١) سبق للبريطانيين إبان حقبة الاستعمار العسكري أن اتبعوا هذه السياسية على نطاق واسع، ولعل أبرز الأمثلة على هذه السياسة هو اتفاق بريطانيا وفرنسا (سايكس بيكو) على تجزئة وتفتيت العالم الإسلامي إلى دويلات.

(٢) يُنظر: الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ج٣، ٣٨٨-٣٨٩

ولذلك حرص التقرير من أوله إلى آخره وخصوصاً في مناقشة القضايا التي زعمها على إبراز رأي العلمانيين في تلك القضايا، ومحاولة إيجاد فروقٍ وتشابه بينهم وبين الأصوليين والتقليديين والمجددين، ومن ذلك قوله:«.. كما نرى أن أكثر التقليديين تقبلاً للحداثة يكادوا أن يكونوا مجددين وأن أكثر المجددين تطرفاً أشبه بالعلمانيين»[1]، وكذلك أقحم العلمانيين بشقيهم -حسب تقسيمه- في كل القضايا التي زعمها داخل العالم الإسلامي، وجعل لهم رأيهم، وكأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع المسلم، ويتضح ذلك بجلاء في جدول« أوجه الاختلاف والمواقف الإيديولوجية الرئيسية في الإسلام» الذي تضمَّنه التقرير.

بل إن التقرير ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد خطّأ النظرة الغربية التي ترى أن العلمانيين داخل العالم الإسلامي ليسوا سوى أقلية لا يمكن التعاون معها، وقال:«هذا كلام غير صحيح. فقد نجحت الأنظمة العلمانية باستلام زمام الأمور والحصول على الشرعية والشعبية،.. وتعد تركيا واحدة من دول العالم الإسلامي الأكثر نجاحاً حيث أنها حققت التقدم من خلال اعتماد سياسة علمانية نضالية»[2]، والعجيب أنه في الوقت الذي يمتدح فيه التقرير العلمانية التركية ويصفها بالنضالية، يقول بعد عدة أسطر -في معرض حديثه عن الأصوليين-:«ثمة مؤشرات تبيّن أن الأصولية الراديكالية مالت -بمجرد انتقالها من دور المعارضة إلى زمام السلطة- إلى تنفير شرائح كبيرة من الشعب بمقاربتها القمعية والصلبة..»[3]!

فالتقرير يصف العلمانية الكمالية التركية التي أرغمت الناس بالحديد والنار على خلع الإسلام حتى على مستوى اللباس واللغة يصفها بالنضالية! وفي المقابل يزعم أن ثمة مؤشرات (أي لا يوجد دليل واقعي) على أن الأصوليين- على حد زعمه- إذا استلموا السلطة سيقمعون الناس وينفرونهم!

هذا بلا شك مما يدل على عدم موضوعية التقرير ونزاهته، وأنه يرى العالم الإسلامي من زاوية الهيمنة الغربية فقط، بل إنه أنموذجٌ لسياسة «الكيل

(١) التقرير، ص: ١٧
(٢) التقرير، ص:٣٨
(٣) التقرير، ص:٣٩

بمكيالين» التي ينتهجها الغرب تجاه قضايا المسلمين، حتى في أبحاثهم وتقاريرهم التي يزعمون موضوعيتها.

هكذا يريد تقرير «راند» أن يكون نسيج المجتمع المسلم، وللأسف أن هذه الادعاءات الساذجة يراد لها -في زمن القوة الأمريكية- أن تكون واقعاً مفروضاً على العالم الإسلامي، وسيأتي مزيد بيان حول هذه النقطة في الفصل القادم إن شاء الله.

وبعد، فإن تقرير مؤسسة «راند» حاول أن يتلبس بلباس الموضوعية في تقسيمه للمجتمع المسلم، ولذلك حشد عدداً من القضايا التي زعم أنه مختلف عليها في العالم الإسلامي ثم أورد-فيما يزعم أيضاً- رأي كل قسم من تلك الأقسام في تلك القضايا، ولذلك يشعر القارئ[1] لأول وهلة -حينما يتوه بين تلك الآراء- بالموضوعية والدقة التي يتمتع بها التقرير، بينما هذا الأسلوب لا يعدو كونه تشتيتاً للقارئ، وإيهاماً له بالموضوعية، لغرض التغطية على الهدف الحقيقي هو خلق بيئة (غربية) جديدة داخل المجتمع المسلم، يمكن التعامل معها ودعمها مستقبلاً، هذا بالإضافة إلى تكريس مبدأ «فرّق تسد» السابق الذكر.

إذاً فالأهداف القريبة لتصنيف «راند» للمجتمع المسلم هي -بإيجاز-: تفريق المسلمين والحيلولة دون وحدتهم أولاً، و ثانياً إقحام فرس الرهان الثاني (العلمانيين) في نسيج المجتمع الإسلامي.

وأختم هذا المبحث بهذه الكلمة للأستاذ أنور الجندي -رحمه الله- حيث يقول:«إن أخطر الأخطار التي تواجه الفكر والثقافة هو محاولة فرض مفاهيم وافدة على القيم، كبديل للمفاهيم الأصلية المستمدة من جوهر شخصيتنا، والصادرة من عقائدنا، والمنبعثة من مزاجنا النفسي وذاتيتنا، هذه هي أخطر الحروب التي تحتاج إلى وضع كل المصطلحات والمفاهيم تحت ضوء الإسلام، لكشف الزيف ولتصحيح الأخطاء»[2]،ولذا فأرجو الله أن يجعل في هذه الدراسة كشفاً للزيف، وتصحيحاً للأخطاء، والله حسبنا، وهو نعم الوكيل.

---

(١) المقصود هنا القارئ الغربي بالدرجة الأولى، لأنه هو أول المتلقين والمستفيدين والمنفذين لهذه الدراسات التي ظاهرها الموضوعية! ولأنه كذلك من سيدفع المقابل المالي (الضرائب) لأصحابها.

(٢) أنور الجندي، مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام، نشر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ضمن سلسلة البحوث الإسلامية، العدد ٥١، السنة الرابعة، ١٩٧٢م،، ص:٢٠١

المبحث الثاني

موقف التقرير من قضايا المرأة المسلمة

تقدم معنا في المبحث السابق أن التقرير صنف المجتمع المسلم إلى أربع مجموعات، وأنه لم يورد لذلك التصنيف ما يدعمه نظرياً أو واقعياً، وتقدم أيضاً أن التقرير حشد لإثبات ذلك التصنيف كماً كبيراً من الآراء حول قضايا زعم اختلاف العالم الإسلامي حولها، وكعادته أيضاً لم يورد مرجعاً أو مصدراً لتلك الآراء، ولكن الملفت للنظر هو تركيز التقرير على قضيتين من تلك القضايا -المزعومة-؛ حيث حشد لهما أراءً كثيرة، وكررهما في مواضع عديدة من التقرير، وهاتان القضيتان هما: قضية المرأة المسلمة، وقضية العقوبات الإسلامية والتشريع الإسلامي.

أما المرأة المسلمة فقد ركَّز عليها الغرب في هجماته منذ القدم؛ لأنه يدرك ما للمرأة المسلمة من دور أساسي في بناء المجتمع المسلم وفي سلوكه، فالإسلام أعطى لها ذلك الحق وتلك المكانة، ولذلك هم يعتقدون أيضاً أنها ركن أساسي في التغيير أو التأثير الذي ينشدونه في المجتمع المسلم؛ فالتأثير عليها وسحبها (فكرياً وثقافياً) إلى المربع الغربي هو في الحقيقة سحبٌ بل سيطرة على المجتمع المسلم[1].

ومن هنا فقد أفردت موضوع المرأة المسلمة بهذا المبحث، لأن موضوع هذا الفصل بشكل عام هو المجتمع المسلم؛ وهي ركنٌ أصيل فيه، وأيضاً لأن التقرير ركَّز عليها وجعلها من قضايا العالم الإسلامي الرئيسة، وأخيراً لتجلية موقف مؤسسة «راند» بشكل عام منها، وربطه بموقف الغرب من المرأة المسلمة إجمالاً.

فنقول بداية إن القضايا التي أوردها التقرير زاعماً اختلاف المجتمع الإسلامي حولها هي - بحسب ترتيب التقرير-:

١- الديموقراطية وحقوق الإنسان.

---

(١) سيأتي بين ثنايا هذا المبحث مزيد بيان عن مكانة المرأة المسلمة في الإسلام وعن موقف الغرب من المرأة المسلمة.

٢- تعدد الزوجات.

٣- العقوبات الجنائية والعدالة الإسلامية.

٤- الأقليات.

٥- لباس المرأة.

٦- السماح للأزواج بضرب زوجاتهم.

٧- المشاركة العامة للمرأة، وهذه القضية تحديداً أوردها التقرير في جدول« أوجه الاختلاف والمواقف الإيديولوجية الرئيسية في الإسلام».[1]

ومن هنا يتضح ابتداءً عناية التقرير بالمرأة المسلمة، إذ إن ما يتعلق بالمرأة المسلمة يُشكل أربعاً من سبع قضايا، وهذه العناية - بطبيعة الحال- هي من زاوية محددة تخدم الهدف العام للتقرير، وليست من أجل خدمة المرأة المسلمة والرقي بها كما قد يتصور البعض، وسيأتي بيان هذا الأمر.

وقبل مناقشة هذه الزاوية نعرج قليلاً على اهتمام الغرب بشكل عام بالمرأة المسلمة؛ لنرى فيما بعد أن اهتمام التقرير -ومؤسسته التي أصدرته- بالمرأة المسلمة لا يخرج عن حدود ذلك الاهتمام الغربي.

يمكننا بداية أن نعتبر المستشرقين هم همزة الوصل المعرفية الفكرية بين الشرق والغرب، ولكن للأسف أن حلقة الوصل تلك لم تكن بالأمينة، إذ حطّت من قيمة الشرقي وثقافته لدى الغربي، ورفعت من شأن الغربي وثقافته لدى الشرقي، ونظرت كذلك إلى المجتمع المسلم بنظرة اسقاطية متعمدة؛ أورثت الكثير من المقارنات الزائفة، والصور المشوهة، التي لا يزال يعاني منها الإسلام والمسلمون إلى يومنا هذا.

ولا شك أن الهدف الرئيس وراء ذلك كله هو التقليل من شأن الإسلام، والحد من انتشاره في الغرب، وتسويغ الاستعمار العسكري والفكري للعالم الإسلامي.

---

(١) في ذلك الجدول سرد التقرير آراء سبعة أقسام في قضايا المجتمع الإسلامي، وهم -حسب زعمه- :الأصوليون الراديكاليون، الأصوليون الكتابيون، التقليديون المحافظون، التقليديون الإصلاحيون، المجددون، العلمانيون السائدون، العلمانيون الراديكاليون.

ومن الأمور التي طالتها يد التشويه والتضليل الاستشراقية هو أمر المرأة المسلمة؛ فاتهموها أنها أسيرة الرجل وأمته، وأنها عديمة القيمة، ولا تتمتع بالحقوق والحريات والعمل التي تتمتع بها نظيرتها الغربية، وهي بذلك عنصرٌ غير فاعل في المجتمع، وفي إطار هذا التشويه -وعلى سبيل المثال- يقول «كرومر»: «إن لفشل الإسلام كنظام اجتماعي أسباباً، منها أنه جعل المرأة في مركز منحط كثيراً عن الرجل»[1]!!

ثم نادى المستشرقون بضرورة مساواة الرجل بالمرأة، وبدءوا يحرضون المرأة المسلمة في دراساتهم على الثورة والتمرد على وضعها داخل المجتمع المسلم، وعلى المطالبة بحقوقها الضائعة؛ لتكون عنصراً كاملاً في المجتمع المسلم، أسوة بالمرأة الغربية.[2]

ويعترف الفيلسوف الغربي «فولتير»[3] بهذا التشويه المتعمد لصورة المرأة المسلمة وواقعها الذي تعيش فيه، إذ يقول: «لقد نسبنا إلى القرآن كثيراً من الأباطيل، ولكنه في الحقيقة براء منها، فالقُسس صنفوا كتباً كثيرة في ذم المسلمين، وكتب كتّابنا -وهم لا يحصرهم العدّ- مؤلفات واسعة، استطاعوا بها أن يجعلوا النساء من حزبهم، ذلك بأنهم نقلوا إليهن بأن محمداً يعتبرهن حيوانات ذات ذكاء، وأن الشريعة الإسلامية لا تَرَاهُنّ إلا إماء لا يملكن من دنياهن شيئاً، ولا حظ لهن في الحياة الآخرة، وبديهي أن هذا الكلام باطل، ومع ذلك كان الناس يصدقونه. إن الذين عزوا إلى القرآن أنه يُخفِّض من مقام المرأة إنما يعزون إليه ذلك بهتاناً وكذباً».[4]

هذه هي حقيقة موقف الكنيسة الغربية والمستشرقين من الإسلام بشكل عام

---

(١) نقلاً عن: شوقي أبو خليل، الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص:١٣٣

(٢) يُنظر: محمد خليفة حسن، آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص: ٦٣-٦٥

(٣) فولتير Voltaire (1694-1778) فيلسوف وكاتب فرنسي. اسمه الأصلي فرانسوا ماري أوريه. اشتهر باسمه القلمي «فولتير». عُرف بنقده الساخر، ودعوته إلى الإصلاح، ودفاعه عن الحرية والمساواة وكرامة الإنسان. من أشهر آثاره: «رسائل فلسفية» و«زاديغ» و«المعجم الفلسفي». أنظر: معجم أعلام المورد، ص:٣٣٢

(٤) نقلاً عن: شوقي أبو خليل، الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، مرجع سابق، ص: ١٣٢

ومن المرأة المسلمة بشكل أخص، ولكن كلمة «فولتير» هذه وغيرها من الكلمات المنصفة انغمرت في لُجّة ذلك التشويه الكبير المتعمد، فلم تُبق أثراً كما أبقته تلك الهجمة الكاذبة، التي أثرت في نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين إلى يومنا هذا، بل وأثرت في نظرة المسلمين إلى أنفسهم، فظهر ممن ينتسبون إلى الإسلام من ينادي بحقوق المرأة، ويطالب بمساواتها مع الرجل، وأن المرأة الغربية هي المثال الذي يُحتذى به، ونحو ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن هنا نعود إلى تقرير «راند» الذي جعل قضية المرأة المسلمة من أبرز قضاياه-كما أسلفت- لنسأل: هل خرج تقرير «راند» عن ذلك السياق التاريخي أم أنه سائر معه؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال نشير هنا إلى أن التقرير وضع في فصله الثالث برنامجاً عملياً(إستراتيجية) يهدف منها —حسب زعمه- إلى تقوية ودعم وتطوير الإسلام الحضاري الديموقراطي، وأول وأبرز بنود ذلك البرنامج هو:«توفير الدعم للمجددين أولاً من خلال تقوية رؤيتهم للإسلام على حساب رؤية التقليديين عبر تعزيز منبر واسع القاعدةِ لهم كي يعبروا منه على آرائهم وينشروها، كما يجب أن يحضوا هم، وليس التقليديين بقوة الظهور أمام الجمهور على أنهم صورة الإسلام المعاصر»[١]، فيا ترى ما هي نظرة المجددين (الإسلامية) تجاه المرأة المسلمة الواردة في التقرير؟

رأي المجددين في قضايا المرأة المسلمة هي-بحسب التقرير- ما يلي[٢]:

١- **تعدد الزوجات:** يجب أن لا يسمح به، لأنه من الممارسات الدينية الأقل مثالية في وقتنا الحاضر، وأن محمداًﷺ كان يريد إلغاءه!

٢- **حجاب المرأة المسلمة:** الإسلام لا يأمر بارتداء أي نوع من الحجاب أو غطاء للرأس.

٣- **ضرب الزوجات:** يجب أن لا يسمح به، لأنه ضد روح المفهوم الإسلامي للزواج والعلاقة بين الجنسين.

---

(١) التقرير، ص:٥٩

(٢) يُنظر: التقرير، جدول « أوجه الاختلاف والمواقف الأيدلوجية الرئيسية في الإسلام»، ص: ٢١-٢٨

٤- **المشاركة العامة للمرأة:** يمكن للمرأة أن تشغل جميع المهن والمناصب العامة والسياسية، فهذا كان حال المرأة في عصر النبوة!

أما النظرة الأخرى التي يريد التقرير من النظرة التجديدية أن تطغى عليها، فهي النظرة التقليدية -كما سماها التقرير-، وتشمل هنا نظرة الأصوليين والتقليديين، وهذه النظرة التقليدية للمرأة المسلمة هي -بحسب التقرير أيضاً- ما يلي[1]:

١- تعدد الزوجات: مسموح به

٢- حجاب المرأة المسلمة: لا بد أن ترتديه المرأة المسلمة.

٣- ضرب الزوجات: سمح به القرآن.

٤- المشاركة العامة للمرأة: المرأة مسؤولة بالدرجة الأولى عن بيتها.

ومن هنا نقول -جواباً عن السؤال الأول- بأن تقرير «راند» لا يسير فقط وفق النظرة الغربية السوداء تجاه المرأة المسلمة وحسب، وإنما يزيد على ذلك بوضع البرامج والخطط التي من شأنها تغيير ذلك الواقع الإسلامي الذي لا يتناسب ومزاج ومصلحة الغرب، سواء في قضية المرأة، أوفي غيرها من القضايا، فلم تعد المسألة تشويه وتغيير الحقائق كما كان في حقبة الاستشراق القديم، وإنما -بالإضافة لذلك- خُطَطٌ وبرامجٌ عملية تتناسب وحجم «الإمبراطورية» الأمريكية، التي تسعى إلى رفاهية العالم الإسلامي، الذي لا تراه إلا من خلال عين مؤسسة «راند» ،وغيرها من أعين مؤسسات الفكر والتخطيط الأمريكية.

إذاً فموقف تقرير «راند» من قضايا المرأة المسلمة إنما هو امتداد طبيعي لمشروع تغريب المرأة المسلمة بشقيه النظري والعملي، والذي بدأ من الكنيسة، وحمل لواءه المستشرقون والمبشرون الأوائل؛ ليصل هذا اللواء في عالم اليوم إلى يد مراكز البحوث الغربية(الأمريكية تحديداً) وعلى رأسها مؤسسة «راند»، لتسير وفق ذلك المشروع نظرياً بمفكريها، وعملياً بقوة الهيمنة الأمريكية.

وبعد، فأختم هذا المبحث بذكر بعض المبادئ الإسلامية الأساسية تجاه المرأة[2]، وهي أولاً ردٌ على شبه ومزاعم مؤسسة «راند» في تقريرها هذا ، وثانياً

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) يُنظر: فاطمة هدى نجا، المستشرقون والمرأة المسلمة، دار الإيمان، ط بدون، ت بدون، ص:٨-١١

من باب التذكير للمسلمين بالحقوق العظيمة التي أعطاها الإسلام للمرأة المسلمة، وهذه المبادئ هي:

أولاً: أن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[النساء: ١]، وقال ﷺ: «إنما النساء شقائق الرجال».[1]

ثانياً: أن المرأة أهلٌ للتدين والعبادة، ودخول الجنة إن أحسنت، ومعاقبتها إن أساءت، كالرجل سواء بسواء، يقول تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل: ٩٧]، ويقول سبحانه أيضاً: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ثالثاً: دفع الإسلام عن المرأة التهمة التي كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة، فلم يجعل عقوبة آدم بالخروج من الجنة ناشئاً منها وحدها، بل منهما معاً، يقول تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[البقرة: ٣٦]، وقال سبحانه عن توبتهما: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[الأعراف: ٢٣].

رابعاً: أمر الله بإكرامها: بنتاً وزوجاً وأماً، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: ٢١] ، وقال في حق الوالدين: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[الإسراء: ٢٣].

خامساً: أعطاها حق الإرث؛ أماً، أو زوجة، أو بنتاً كبيرة كانت أم صغيرة، حتى ولو كانت حملاً في بطن أمها.

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة رض الله عنها برقم(٢٦١٥٩)، وصححه الشيخ الألباني في السلسة الصحيحة برقم(٢٨٦٣)

سادساً: نظم حق الزوجة مع زوجها، فجعل حقوقها كحقوق زوجها، مع رئاسة الرجل لشؤون بيته (في غير ظلم ولا بطش)، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

هذه أبرز المبادئ التي كفلها الإسلام للمرأة، وهذه المبادئ لا نجد لها أثراً في كتب المستشرقين قديماً ولا حديثاً، ولا نجد إلا مثل ما دونته مؤسسة «راند» في تقريرها هذا من تشويه للحقائق، ورغبة في تغريب المرأة المسلمة التي هي الركن الرئيس في الأسرة المسلمة، فإذا ضمنوا هذا الركن فقد ضمنوا التبعية لهم.

المبحث الثالث

موقف التقرير من العقوبات الجنائية والتشريع الإسلامي

توطئة:

سبق في مطلع المبحث السابق الإشارة إلى أن التقرير ركز على قضيتين أساسيتين؛ وهما المرأة المسلمة، والتشريع الإسلامي ومن ضمنه العقوبات الجنائية، وفي ذلك الموضع بيّنت سبب إفراد المرأة المسلمة بمبحث مستقل، وهنا أيضاً أود أن أُبين سبب إفراد التشريع الإسلامي والعقوبات بمبحث مستقل ضمن هذا الفصل، وهو أن التشريع الإسلامي(ومنه العقوبات) هو المنظم الرئيس للمجتمع المسلم، فالمسلم منذ أن يستيقظ من نومه إلى أن يأوي إلى فراشه وهو يدور في فلك الشريعة الإسلامية؛ حتى في أموره الدنيوية، فالإسلام في علاقته مع أتباعه ليس مثل النصرانية(المحرفة) مع أتباعها، والتي لا تتدخل في شؤون حياتهم، وأمرها لا يعدو وصايا وطقوس، لا تصل إلى درجة التنظيم والأمر والنهي.

هذه الحقيقة التي ندركها من شريعتنا يدركها الغرب أيضاً، فهم يعلمون ويعون مكانة الشريعة الإسلامية في نفوس المسلمين وحياتهم، ولذا كان موقفهم من هذه الشريعة العملية موقفاً عدائياً، وسيأتي بيان هذا الأمر.

وبما أن تقرير مؤسسة «راند» هذا يقوم على أساس تغيير المجتمع المسلم، فقد عمدت إلى إفراد التشريع الإسلامي بمبحث مستقل؛ لأن التقرير ركّز عليه، ولأنه بالفعل عامل حيوي وركن من أركان بناء المجتمع المسلم، والتغيير أو التأثير فيه سيكون تغييراً وتأثيراً في بناء وتوجه المجتمع المسلم، جزئياً أو كلياً.

ولا بد هنا من التأكيد على أن العقوبات الجنائية هي جزء مهم من التشريع الإسلامي (الشريعة الإسلامية)؛ لذا فهي جزءٌ من كل، والطعن فيها أو انتقاصها هو في حقيقة الأمر طعن وانتقاص للشريعة الإسلامية، وإفرادها في عنوان المبحث إنما هو للتأكيد على أهمية السياسة الجنائية في التشريع الإسلامي، وللتنبيه كذلك على أن تقرير «راند» لم يتعرض لذكر الشريعة الإسلامية بشكل عام، إلا في مواضع قليلة، بينما تناول في مواطن كثيرة من التقرير مكوناتها؛ كالعقوبات

الجنائية، وحقوق المرأة المسلمة، وغير ذلك، وفي هذا الأسلوب مكرٌ لا يخفى.

بدايةً وقبل الدخول في تفاصيل موقف «راند» من العقوبات الجنائية والتشريع الإسلامي، ثمَّة أمران اثنان جديران بالإشارة، وهما:

أولاً: مكانة الشريعة في الإسلام.

ثانياً: نظرة الغرب للشريعة الإسلامية.

أما الأمر الأول فإن دين الإسلام له مكونان رئيسان؛ هما العقيدة والشريعة، فالعقيدة هي إيمان المسلم بخالقه وصرف عبادته له دون سواه، والشريعة هي النُظُم التي شرعها الله أو شرع أصولها، ليأخذ الإنسان بها في نفسه، وفي علاقته بربه، و علاقته بأخيه المسلم، وعلاقته بغير المسلم، وعلاقته بالكون، وعلاقته بالحياة[1]، ويُبرهن لهذين المكونين أدلة كثيرة، منها قوله تعالى﴿ وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ [العصر: ١ - ٣] ، وقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[الأحقاف: ١٣].

ومن هنا لم يكن الإسلام منظماً لعلاقة المسلم بربه وحسب؛ وإنما منظماً لذلك ولجميع علاقات المسلم مع من وما حوله، ولا يسع المرء المسلم إلا الأخذ بالإسلام عقيدة وشريعة، والتفريق بينهما تفريق بين متلازمين.

وأما الأمر الثاني فيمكن القول -بشكل عام- أن نظرة الغرب للشريعة الإسلامية مرَّت بمرحلتين، الأولى ويمكن تحديدها بما قبل سقوط الخلافة العثمانية وفيها كانت سهام الغرب وهجومه موجهة للإسلام ككل؛ بعقيدته وشريعته ونبيهﷺ، والمرحلة الثانية كانت بعد أفول الدولة العثمانية، وتفتتها إلى دويلات على يد المستعمر الغربي، الذي ضمن تبعية تلك الدويلات -بشكل عام-، وفي هذه المرحلة ضمر هجوم الغرب على الإسلام ككل، وبدأ يحاول إخراج المسلمين من حيِّز تراثهم وثقافتهم إلى حيِّز تراث وثقافة الغرب، فتوجهت سهامه نحو الشريعة الإسلامية لأنه يدرك أنها المنظم الرئيس للمجتمع

---

(١) يُنظر: مصطفى محمد حسنين، السياسة الجنائية في التشريع الإسلامي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط بدون، ت١٤٠٥هـ ص:١١

المسلم، ولا تزال تلك السهام تترا إلى يومنا هذا.

ومع ذلك لا يمكن الفصل بين هاتين المرحلتين أو اعتبارهما شيئان مستقلان؛ بل هما تطور طبيعي اقتضته مصلحة الغرب أو-بعبارة أخرى- هما طريقان اثنان لهدف واحد؛ وهو التصدي للإسلام، وإلى هذا المعنى يشير الباحث عبدالله يوسف حيث ذكر بأن نتاج التزاوج بين هاتين المرحلتين هو المناداة بالعلمانية وتهميش دور الدين، بل وتوظيفه (الدين) في خدمة السياسة النخبوية العلمانية[1]، ويؤكد أيضاً الأستاذ أنور الجندي على هذا (التطور) إذ يقول:«وكان القضاء على الإسلام هو الهدف الأساسي والذي اختفى وراء عمليات التقريب والغزو الثقافي والتبشير، في محاولة لتزييف مفهومه الأصيل وتفريغ الأجيال الجديدة من المسلمين من وجهته وإغراء هذه الأجيال ببريق الحضارة الغربية ونفوذها وسلطانها»[2]، ثم عدّ-رحمه الله- أخطر دعوات الغرب التغريبية، وذكر منها:«حجب الشريعة الإسلامية وفرض القانون الوضعي»[3]، وإلى هذا المعنى أيضاً يشير الدكتور محمد محمد حسين قائلاً:«نشأت عند ساسة الغرب ومخططي الاستعمار قاعدة سياسية حديثة تدعو إلى الاعتماد على الصداقة في حفظ المصالح الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على الجيوش، وهذا الذي يعمل له الاستعمار الغربي من نشر حضارته في مناطق نفوذه هو ما يسميه باحثوه وساسته بالـ westernization أو التغريب».[4]

ومن هنا؛ فقد نالت الشريعة الإسلامية وخاصة في القرن العشرين المنصرم الكثير من طعنات الغربيين، وعلى رأسهم المستشرقين منهم[5]، فهاجموها بلا هوادة وشككوا حتى في أصلها، والذي هو من بديهيات المعرفة لدى

---

(١) يُنظر: عبدالله يوسف سهر محمد، مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ت ٢٠٠١م، ص:٢١

(٢) أنور الجندي، الفكر الغربي دراسة نقدية،نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط الأولى، ت ١٤٠٧هـ ص:١٢٦

(٣) المرجع السابق، ص:١٢٦

(٤) محمد محمد حسين، أزمة العصر، دار عكاظ-جده، ط بدون، ت بدون، ص:١٠٥

(٥) ومن أبرز من طعن في الشريعة الإسلامية من المستشرقين المجري «جولدتسيهر»، في كتابه:« العقيدة والشريعة»، وقد رد عليه الشيخ الغزالي -رحمه الله-، وفنّد مزاعمه في كتاب بعنوان:«دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين».

المسلمين[1]، لأنه كما أسلفنا لم يعد الإسلام (بشكل عام) مخيفاً لهم ولهيمنتهم؛ وإنما الشريعة التي تحكم حياة المسلمين وتُصرِّفها، ولهذا يقرر المستشرق «هاملتون جب» في مقدمة كتاب « إلى أين يتجه الإسلام» -والذي ألفه مع مجموعة من المستشرقين أوائل القرن الميلادي المنصرم- بأن المشكلة مع الإسلام ليست مشكلة علمية(أكاديمية) فحسب، ولكن لتعاليم الدين الإسلامي من السيطرة على تصرفات المسلمين ما يجعلها في مكان بارز في أي تخطيط لاتجاهات العالم الإسلامي.[2]

وبما أن الكلام عن موقف الغربيين والمستشرقين المعادي للشريعة الإسلامية معلومٌ، ومفصلٌ في مواطنه[3]، فسأكتفي في هذا الموطن بما مضى، ليكون التفصيل -تحديداً- في موقف مؤسسة «راند» من الشريعة الإسلامية.

لقد حفل تقرير مؤسسة «راند»(إسلام حضاري ديموقراطي) بالعديد من القضايا الشرعية في المجتمع المسلم، وهذا ما يؤكد أن مؤسسة «راند» تدرك بأن الشريعة الإسلامية هي المنظم الحقيقي للمجتمع المسلم، لا كما هو الحال في المسيحية(المحرفة)، ويدل لهذا أيضاً تعريف مؤسسة «راند» لكلمة «شريعة»، إذ عرَّفها بأنها:« الإطار الشامل للقوانين والتوجيهات الإسلامية، بالاستناد على القرآن والحديث واجتهاد العلماء، وهي مفتوحة للاختيار في الاستخدام والتأويل»[4]، ولا شك أن معنى هذا التعريف حق، سوى العبارة الأخيرة منه؛(وهي مفتوحة للاختيار في الاستخدام والتأويل)، فإنها تختصر بين ثناياها نظرة وموقف مؤسسة «راند» من الشريعة الإسلامية، وهي بلا شك كلمة باطلة، ولا تتماشى مع روح الإسلام، فالشريعة الإسلامية ليست اختيارية في الترك

---

(١) لا شك لدى المسلمين بأن أصل الشريعة الإسلامية هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(٢) يُنظر: محمد محمد حسين، أزمة العصر، مرجع سابق، ص: ١٠٨

(٣) من تلك المواطن على سبيل المثال: كتاب:«آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية» لمحمد حسن خليفة، وكتاب:« المستشرقون ومشكلات الحضارة» للدكتورة عفاف صبرة، وكتاب:«الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين» للدكتور شوقي أبو خليل، وكتاب:«الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم» للدكتور مصطفى السباعي، وكتاب: «الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري» للدكتور محمد حمدي زقزوق، وغيرها كثير.

(٤) التقرير،(ب)، ص:١٥

والاستخدام، وليست حِمىً مستباحاً لمن شاء أن يؤوّلها ويضيف عليها، كما هو الحال في هذا التقرير، ودعوى بأن الأخذ بالشريعة الإسلامية أمرٌ اختياري وليس لزاماً على المسلم الأخذ بها هي دعوى استشراقية قديمة، حاول المستشرقون من خلالها هدم قدسية الشريعة الإسلامية لدى المسلمين، والتهوين من أمر التمسك بها في نفوس المسلمين، فعدوا التمسك بالشريعة أمراً ثانوياً، والتنازل عنها لا يعني التنازل عن الإسلام، ومن هنا فقد امتدح «هاملتون جب» القومية، وجعلها سبيلاً للتطور الإسلامي! وامتدح «ولفرد»[1] حركة أتاتورك -التي استبدلت القانون الوضعي بالإسلامي-، ووصفها بأنها حركة إسلامية، بل وتطبيق عملي للإسلام[2]!

وها هي أيضاً مؤسسة «راند» في تقريرها هذا تقتفي الأثر، وتمتدح العلمانية التركية، وتجعل منها خياراً من ضمن الخيارات التي يمكن تعميمها في العالم الإسلامي، فيقول تقريرها -موضع الدراسة- في معرض مدحه للعلمانية (الإسلامية)، وطمأنة السياسيين الغربيين بأنه يمكن زرعها في العالم الإسلامي: «وتعد تركيا واحدة من دول العالم الإسلامي الأكثر نجاحاً حيث أنها حققت التقدم من خلال اعتماد سياسة علمانية نضالية، وقد جسدت تركيا أيضاً مثالاً خطيراً عن دولة إسلامية تقحم نفسها في حالة تغيير منتقلة في فترة زمنية قصيرة من دولة عثمانية مرتكزة بعمق على الإسلام إلى نظام علماني، وذلك يعني بأن حالة تركيا أساسية وربما أكثر مما تظهره السياسة الغربية»[3]، أي أن هذا المثال يعد أساسياً ومفتاحاً لتعميم التجربة التركية في باقي أقطار المسلمين، وهذا ما يُسميه بعض الباحثين بالتتريك[4]، أي تعميم النموذج العلماني التركي على باقي أجزاء العالم الإسلامي.

---

(١) سميث، ويلفرد كانتول، ولد بكندا عام ١٩١٦م، تخرج باللغات الشرقية من جامعة برنستون، عمل أستاذاً للدين في كندا وأمريكا والهند، له أعمال كثيرة منها: «العقيدة والتاريخ» و«الحوار الديني» و«الإسلام في التاريخ الحديث» وغيرها. أنظر: المستشرقون للعقيقي، ٣/ ١٨٢

(٢) يُنظر: عابد السفياني، المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، دار المنار- جدة، ط ٢، ت ١٤١٢هـ ص: ٧٧-٨٠

(٣) التقرير، ص:٣٨

(٤) يُنظر -مثلاً-: مقال:محمد عمارة، «تتريك» الدول الإسلامية، منشور بموقع: إسلام ويب، ٢٧-٧-٢٠٠٢م، www.islamweb.net

وبين ثنايا التقرير انطلقت مؤسسة «راند» لتُشرِّع لنا إسلاماً حضارياً ديموقراطياً بكل جرأة يمكن أن يتخيلها عاقل، لأنها -كما سلف- ترى أن الشريعة الإسلامية مفتوحة للاختيار في الاستخدام والتأويل، وقد مضى في المبحثين الأولين أن مؤسسة «راند» ابتدعت قضايا في العالم الإسلامي، وزعمت أنها مدار صراعٍ داخل المجتمع المسلم ذي الأربع فئات(تقليدي،أصولي، مجدد،علماني)، وجعلت أيضاً لكل فئة من هذه الأربع حكمها الشرعي في تلك القضايا، ورجحت في النهاية حكم المجددين، لأنه الأوفق للغرب! هكذا بلا مواربة، وبكل جرأة على الشريعة الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن إجمال موقف مؤسسة «راند» من الشريعة الإسلامية فيما يلي:

أولاً: التقليل من شأن الشريعة الإسلامية، وقد مر آنفاً كيف زعم تقريرها بأن الشريعة الإسلامية قابلة للاختيار والتأويل، ولا شك أن هذا أمر مناف للإسلام؛ لأن الإسلام عبارة عن عقيدة وشريعة، وسبق تقرير هذا الأمر، وسبق أيضاً أن هذا الموقف يتطابق مع موقف المستشرقين الذين سعوا —ولا يزالون- في التهوين من شأن الشريعة الإسلامية، والتقليل من شأنها، لأنها تقع عندهم بمثابة العائق الأول أمام مشروعهم التغريبي.

ثانياً: الافتراء على الشريعة الإسلامية؛ بجعلها السبب الرئيس في تراجع العالم الإسلامي اليوم عن الركب الغربي، لأنه(العالم الإسلامي) حسب زعمها منقسم حول المواضيع الرئيسية التي زعمها إلى أربع فئات ولكل فئة رأيها الخاص[1]، وفي واقع الأمر أن هذه المواضيع التي يزعمها التقرير إنما هي قضايا الحكم فيها عند المسلمين — إن وقع فيها خلاف - لكتاب الله وسنة رسولهﷺ، قال تعالى:﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال جل وعلا:﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[النساء: ٥٩] ، بل إن الواقع على العكس مما زعم التقرير؛ فإن التفريط في الأخذ بحكم الشريعة في كل كبيرة وصغيرة هو عين السبب في ضعف المسلمين وتخلفهم عن الركب،

---

(١) يُنظر التقرير: ص١٥-٣٢

وليس تمسكهم بالشريعة الإسلامية، التي صورها التقرير بأنها أعطت لكل واحد من الفئات الأربع رأياً يتشبث به، فوقع الاختلاف والضعف، ومن ثمّ جاءت «راند» -ومن ورائها الغرب- لتنقذ المسلمين، وتخرجهم من ضعفهم!

ثالثاً:تصوير الشريعة الإسلامية بأنها منافية للتقدم الحضاري، فعلى سبيل المثال يقول تقرير المؤسسة في أحد المواضع:«ولن يقدم المجتمع المدني الديموقراطي المعاصر الدعم للشريعة التي يطالب بها التقليديون..»[1]، ويبرر ذلك بعدة تبريرات منها : أن أحكام الإعدام والجلد لم تعد مقبولة اليوم، وبعد ذلك بأسطر يؤكد التقرير- بموضوعيته المزعومة- على النتيجة التي يريدها فيقول:«.. والأكثر من ذلك، يرتبط التيار التقليدي ارتباطاً سببياً بالتخلف والتردي في النمو اللذين يشكلان بدورهم الأرض الخصبة لتوليد المشاكل الاجتماعية والسياسية من كل الأنواع».[2]

هكذا ربطت مؤسسة «راند» في تقريرها بين الجمود والتخلف وبين الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر بطبيعة الحال ليس جديداً ولا غريباً، بل هو ترديد لإحدى دعاوى المستشرقين ومزاعمهم الكثيرة نحو الشريعة الإسلامية[3]، ولكن الجديد في الأمر هو إقحام مؤسسة «راند» للعلمانيين ضمن نسيج المجتمع الإسلامي واعتبار آراءهم آراءً شرعية تدخل ضمن دائرة التشريع الإسلامي! والأدهى من ذلك هو اعتبار آرائهم وأهوائهم، إحدى خيارات الإسلام (الغربي) المنشود!

ومما سبق نخلص أيضاً إلى نتيجتين رئيستين:

الأولى: أن موقف مؤسسة «راند» من الشريعة الإسلامية لم يخرج عن موقف الغرب بشكل عام والمستشرقين بشكل أخص، فسارت «راند» على خطاهم في انتقاص الشريعة الإسلامية، وربطها بالتخلف والجمود.

الثاني: أن مؤسسة «راند» زادت على موقف المستشرقين من الشريعة

---

(١) التقرير، ص:٤٦

(٢) التقرير، ص:٤٦

(٣) يُنظر على سبيل المثال: مناع القطان، معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة-القاهرة، ط١، ت ١٩٩١م، ص:٥٥-٥٦ . وكذلك: محمد فاروق الخالدي، التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، دار المعالي-بيروت، ط ١، ت ٢٠٠٢م، ص:٦٩-٧٠

الإسلامية بابتداعها منهجاً لم تُسبق إليه وهو تخطيطها العلني لتغيير الشريعة الإسلامية (لا إلغائها)، لتماشى مع متطلبات ومصالح الغرب، وهذا التغيير المنشود ليس بأيدٍ غربية وإنما بأيدٍ إسلاميه!

بقي أن نقول: إن هذه الجرأة الراندية على الشريعة الإسلامية لم تأت من فراغ، وإنما هي أولاً: نتيجة لضعف المسلمين وتخليهم عن دورهم الطبيعي في إدارة شؤون دينهم ودنياهم، وثانياً: نتيجة للهيمنة الأمريكية (العسكرية والإعلامية) التي أعطت لمؤسسة «راند» وغيرها من المؤسسات كل هذا القدر من الجرأة والتدخل في شؤون العالم الإسلامي.

الفصل الرابع

مقترحات تقرير مؤسسة « راند » : (إسلام حضاري ديموقراطي) وآثارها في واقع المسلمين

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مقترحات التقرير بين النظرية والتطبيق.

المبحث الثاني: أثر التقرير في واقع المسلمين.

المبحث الثالث: ما يستفاد من هذه الدراسة عن التقرير في واقع المسلمين.

المبحث الأول

مقترحات التقرير بين النظرية والتطبيق

تمهيد

من خلال ما سبق عرضة ومناقشته في الفصول الثلاثة الأولى يتضح أن تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديمقراطي، شركاء وموارد واستراتيجيات) لا يُعد فقط بحثاً علمياً نظرياً وحسب؛ وإنما هو خطة عمل متكاملة، وتوجيهٌ مباشرٌ وصريح نحو العمل على بناء إسلامٍ يتوافق مع الرؤى والمصالح الغربية.

وتتضح هذه النتيجة جلياً في الفصل الثالث من التقرير والمعنون بـ (الاستراتيجية المقترحة)؛ إذ فيه وضع التقريرُ النقاط على الحروف، ورسم لأمريكا والغرب الخطوط العريضة، ودعّمها بوصايا فرعية، ودعمها أيضاً بملحقٍ تفصيلي لكيفية تطبيق تلك الوصايا والخطوط العريضة، مما لا يدع مجالاً للشك أن هذا التقرير عبارة عن خطة عمل تنفيذية، هدفها البدء فعلياً في تغيير الإسلام باسم الإسلام، ليتناسب مع الغرب، وهو بذلك (أي التقرير) يُسجِّل سبقًا لمؤسسة «راند» في مضمار دراسات العالم الإسلامي، إذ إنه جمع بين التنظير لتطوير الإسلام، وبين خطة واضحة ومفصلة لتنفيذ ذلك التطوير.

أما الخطة (الاستراتيجية الرئيسة) التي وضعها تقرير مؤسسة «راند» لتطوير الإسلام فهي تتألف من خمسة بنود رئيسية، تتلخص فيما يلي:

١- دعم «المجددين».

٢- دعم العلمانيين بحذر.

٣- تشجيع المجتمع المدني.

٤- دعم التقليديين في مواجهة العلمانيين.

٥- معارضة الأصوليين.

ووضع التقرير لهذه البنود الخمسة بنوداً أخرى (مناشط) لتدعميها، ولكل هذه البنود والمناشط وضع التقرير أيضاً ملحقاً سمَّاه (في أغوار الاستراتيجية)؛ فصَّل فيه كيفية تطبيق الاستراتيجية، وأضاف فيه وصايا و مناشط أخرى لتدعيم التطبيق بشكل عام.

وفي هذا المبحث سيتم تناول تلك الاستراتيجية بالتفصيل، عرضاً وتحليلاً ونقداً، وسأربط -أثناء العرض- ما بين هذه الأمور الثلاثة (الاستراتيجية، المناشط، الملحق) ليسهل التأمل فيها ونقدها، ورغبة أيضاً في الترتيب والإيضاح جعلت العرض في ستة مطالب، يمثل خمسة منها كل بند من بنود الاستراتيجية، وأما السادس فهو لعرض توصية رئيسية وردت بين ثنايا التقرير وهي: دعم وتشجيع الصوفية، ولأهميتها أفردتها بمطلب خاص، وبالله التوفيق.

المطلب الأول: دعم المجددين

في أول بند من بنود الاستراتيجيته يؤكد التقرير على:«توفير الدعم للمجددين أولاً»[1]، وقد سبق في الفصل الماضي بيان أن مجددي مؤسسة «راند» في العالم الإسلامي هم أتباع المدرسة العقلية، التي أسسها قبل قرن من الزمان أحمد خان وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وهم من يسمون اليوم بالعصرانيين أو التنويريين وغيرها من المسميات.[2]، وسبق أيضاً في الفصل الماضي بيان موقف الاستعمار البريطاني من تلك المدرسة، إذ كان داعماً ومؤيداً لها، سواء في مصر أو في الهند، وذلك لأن روادها حققوا للغرب من المصالح والمكاسب -عبر آرائهم وفتاويهم الدينية- ما لم يكن الاستعمار ليحققه ولو باستخدام القوة العسكرية!

وها هي مؤسسة «راند» اليوم تسير على نفس خطى الاستعمار البريطاني في تشجيع الغرب وحثه على دعم وتبني أتباع تلك المدرسة[3]؛ وتضع لذلك التشجيع المقترحات والخطط الكفيلة بتقويتهم وتنميتهم ليخدموا المصالح الغربية في العالم الإسلامي، كما فعل أسلافهم من قبل.

وينبغي التأكيد هنا على ما ذُكر في الفصل الماضي من أن أتباع تلك المدرسة ليسوا سواء؛ فمنهم حسن النية، ومنهم الساعي لهدم الدين بعباءة الدين، ومنهم من هو بين هذا وذاك، ومع ذلك فحُسْن النية والمقصد لا يعني صحة العمل والمنهج، وكذا فالغاية لا تبرر الوسيلة، ومن هنا وجب أولاً بيان خطر منهج ومسلك المدرسة العقلية، وهذا ما تم في الفصل المسابق ولله الحمد، وثانياً بيان أن الغرب اليوم يريد إعادة تبني وتقوية هذا المسلك، الذي بان عَوَره وخلله منذ زمن الاحتلال البريطاني، وهذا ما نرجو بيانه في هذا المطلب، وبالله التوفيق.

تؤكد مؤسسة «راند» اليوم على ضرورة تقوية «المجددين» وتوفير الدعم

---

(١) التقرير، ص:٥٩

(٢) التسمية هنا ليست مقصودة لذاتها، وإنما المقصود الفكر، فقد يَتسمى بالتنويري من لا يحمل فكر المدرسة العقلية، وقد يُسمى من يحمل فكرها مفكراً إسلامياً، أو إصلاحياً، وهكذا.

(٣) سبق الإشارة في الفصل الماضي إلى أن المدرسة العقلية الحديثة ليست مدرسة نظامية لها مبانيها المادية وطلابها، وإنما هي مدرسة عقلية فكرية، فالتبعية لها تبعية فكرية منهجية.

لهم، ووضعت لهذه الرغبة برنامجاً عملياً، وفق خطوات محددة، وهي — بعد جمعها وترتيبها—[1]:

١- تقوية رؤى «المجددين»، وتعزيزُ منبرٍ لهم؛ يستطيعون من خلاله التعبير عن آرائهم ونشرها، وجعلُ آرائهمّ في متناول الجميع لتُنافس آراء التقليديين والأصوليين.

٢- يجب أن يظهروا — هم دون التقليديين- أمام الجمهور المسلم على أنهم صورة الإسلام المعاصر.

٣- تحديد أسماء العلماء «المجددين» المناسبين لإدارة موقع إليكتروني للإفتاء، وإبداء الآراء الشرعية العصرية.

٤- تشجيعهم على كتابة الكتب الدراسية، ووضع المناهج التعليمية.

٥- تشجيعهم على الكتابة لعامة الجمهور والشباب.

٦- نشر كتبهم بأسعار مدعومة؛ لتكون متوفرة، ومنافسة لكتب الأصوليين.

٧- استخدام الإعلام لنشر أفكار المجددين وممارساتهم.

٨- تكوين قيادات تجديدية جديدة، وتنمية خصائص الشجاعة فيهم؛ بجعلهم المدافعين عن الحقوق المدنية، وليس سواهم.

٩- إشراك «المجددين» في الفعاليات السياسية.

١٠- إبراز موقف المجددين على أنه هو «الثقافة البديلة»، للثقافة السائدة، أي إنه هو الحل لأزمات العالم الإسلامي.

من هذه المقترحات يتبين مدى اهتمام مؤسسة «راند» بهذا التيار، حتى وكأنه بهذه المقترحات (اللامحدودة) تيار غربي يعمل وسط العالم الإسلامي، إذ بهذه المقترحات أعطتهم مؤسسة «راند» دعماً مطلقاً، وثقةً تامة! وهذا ما لم يحض به التيار العلماني (المسلم)[2] نفسه، فقد نبهت المؤسسة إلى توخي الحذر عند دعم العلمانيين (المسلمين)-كما سيأتي- وهو ما لم تفعله عند توصيتها بدعم

(١) يُنظر: التقرير، ص: ٥٩-٦٠، ٧٠-٧٣

(٢) وضعت لفظ (المسلم) بين هلالين للتنبيه على خطأ وصف العلمانيين بالمسلمين، لما بينهما من تضاد، وأثبتها تماشياً مع ما ورد في التقرير.

«المجددين» ! بالرغم من أن العلمانيين – بشكل عام- أقرب (فكراً ومنهجاً) للغرب!

فإذا أضفنا هذا الدعم المطلق لـ«المجددين» إلى ما سبق بيانه في الفصل الماضي حول تاريخهم ومنهجهم العقلاني؛ يتبين لنا فعلاً أنهم الخيار الاستراتيجي الغربي القادم في العالم الإسلامي.

وإذا ما أضفنا إلى هذا وذاك الأدلةَ والشواهد الواقعيةَ – كما سيأتي- فإنه يمكننا أن نؤكد بلا تردد أن هذا الخيار الاستراتيجي (دعم «المجددين») باتت حيز التنفيذ في العالم الإسلامي.

وهنا يرد سؤال؛ وهو أن هذا الدعم اللامحدود للمجددين- الذي رسمته مؤسسة «راند» لأمريكا والغرب- هل هو دليل على الثقة (العمياء) بتيار التجديد؟ أم هو دليل على مدى التأزم والاستعجال الذي أصاب أمريكا والغرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

يبدو أن الواقع له نصيبٌ من هذين الاحتمالين معاً ؛ فتيار «التجديد» العقلاني له أيادٍ (بيضاء) في خدمة المصالح الغربية منذ زمن الهيمنة البريطانية، فلا غرو أن ينال اليوم كل هذه الثقة، وفي ذات الوقت نجد أن أمريكا والغرب باتوا بعد أحداث ١١ سبتمبر بحاجة إلى حلٍ عاجلٍ وسريع لمواجهة الإسلام، الذي بلغت سطوته -حسب تفكيرهم- نيويورك ولندن، فوجدوا ضالتهم في هذا التيار (الإسلامي)، الذي سيتولى نيابة عن الغرب تطوير (تطويع) الإسلام.

وقد أورد التقرير -عند حديثه عن المجددين- خمسة نماذج لأشخاصٍ وصفهم بأنهم مجددين، وأنهم – كما يزعم-: «يجمعون بين كفاءات علمية لا يمكن التشكيك بها، وعلمٍ مُعمّق بالديانة الإسلامية، والثيولوجيا[1]، بالإضافة إلى علم عصري ومجموعة من القيم»[2]، و هؤلاء الخمسة هم: خالد أبو الفضل، ومحمد شحرور، وشريف ماردين، وفتح الله كولن، وبسام طيبي.

وسوف أعرض فيما يلي طرفاً من أخبار هؤلاء «المجددين» الخمسة:

(١) الثيولوجيا هي الدراسات المنطقية للإله والدين.
(٢) التقرير، ص: ٥٠

أولاً: خالد أبو الفضل

هو خالد مدحت أبو الفضل، أمريكي من أصل مصري، أستاذ الشريعة والقانون في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، والأستاذ الزائر في جامعة «ييل» للقانون. له مشاركات في أبحاث مؤسسة «راند»، ومؤسسة «كارنيجي»، و«مجلس العلاقات الخارجية»، وغيرها من مؤسسات البحوث الأمريكية. له مؤلفات كثيرة من أبرزها «السرقة الكبرى: مصارعة الإسلام من المتطرفين»، والذي نادي فيه باستعادة الإسلام من «الوهابيين» الذي اختطفوه!

برز بشكل قوي في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واقترب من إدارة الرئيس «بوش الابن»، وكان واحداً من ثلاثةٍ صدر قرارٌ خاصٌ من «بوش الابن» بتعيينهم في لجنة الحريات الدينية بالكونغرس، وقد تولى أبو الفضل رئاسة اللجنة في بعثتها لبحث أوضاع الأقليات الدينية في مصر.

وفي لقاء له مع مجلة الأهرام العربي انتقد خالد أبو الفضل استشهاد مؤسسة «راند» بكتاباته في تقريرها (موضع الدراسة)، وذكر أنهم ينظرون إلى الأمور بسطحية كبيرة، إذ لا يمكن له أن يتخلى عن الأسس الإسلامية الثابتة، بالرغم من دعوته إلى النظر في التراث الإسلامي بصورة نقدية بنَّاءة ! وأضاف أن الإسلام الذي تريده مؤسسة «راند» ليس هو إسلام خالد أبو الفضل بل هو نوع آخر مختلف![1]

ولم يوضح أبو الفضل طبيعة ذلك الإسلام الذي تريده «راند»، والذي جعلت أحد بنّائيه خالد أبو الفضل! بل إن أبو الفضل رفض أن تُحسب مواقفه على أنها مواقف أمريكية وزعم أنه يختلف مع توجهات الإدارة الأميركية – التي يخدمها- في كثير من الجوانب![2]

أما مؤسسة «راند» فتقول – نصاً- عن خالد أبو الفضل: «ولنذكر أحد الكتاب المعروفين على نطاق واسع في الولايات المتحدة وهو خالد أبو الفضل أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا. تنتقد مؤلفات هذا العالم والكاتب المجدد الحائز

---

(١) مجلة الأهرام العربي، عدد ٤٩٣، ٢/ ٩/ ٢٠٠٦م

(٢) حوار مع خالد أبو الفضل في صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٧٥، ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٦م

على تقدير الكثيرين «الأسلوب الاعتذاري المفرط» الذي يميّز التقليديين، والمقاربة «الإخضاعية المتزمتة» الخاصة بالأصوليين. ويؤمن بأن الوضع الأليم الذي يعاني منه العالم الإسلامي المعاصر يدعو لتأمل النفس واعتماد الروح النقدية والتخلي عن المفهوم القائل بضرورة الدخول في حرب حضارية مع الغرب».[1]

وقد استشهدت «راند» في تقريرها (موضع الدراسة) بآراء خالد أبو الفضل في ثلاثة مواضع من التقرير، وهي:

الموضع الأول: عند حديث التقرير عن نجاح التيار المجدد لأنه كما يقول استطاع التكيُّف مع الغرب، بالابتعاد عن عناصر العقيدة الدينية الأصلية، وتغييرها والتخلي عنها -بشكل انتقائي- استشهد على ذلك بكلام لخالد أبو الفضل يرى فيه تقديم الضمير الفردي(الرغبة الفردية) على النص عند التعارض بينهما![2]، وهذه الميزة (تقديم العقل على النص)[3] هي ما تريده «راند» في الإسلام الغربي الجديد، وفي بُناتِه من أمثال خالد أبو الفضل.

الموضع الثاني: تحت عنوان «مواطن ضعف المجددين» ذكر التقرير أن المجددين لا يطرحون آراءً مثيرة للمشاعر تذاع على نطاق واسع؛ بل يكتبون بحوثاً أكاديمية أو مقولات افتتاحية لا تُوجَّه لأعدادٍ كبيرة من الناس، واستشهد لذلك بتحليل خالد أبو الفضل للفتاوى المنافية للعقل -كما يزعم- الصادرة عن المؤسسة الدينية السعودية، وتأسّف التقرير على دفن خالد أبو الفضل لتلك الآراء في مجلد نظري غالي الثمن مكون من ٣٦١ صفحة![4]، إذ المفترض به -كما ترغب «راند»- أن ينشرها على نطاق واسع، لا أن يدفنها داخل الكتب.

الموضع الثالث: في ملحق« الحروب بين أحاديث السنة النبوية» زعم التقرير أنه توجد أمثلة عديدة مذهلة على طريقة تحويل الأحاديث النبوية إلى سياسة

---

(١) التقرير، ص: ٥٠

(٢) يُنظر: التقرير، ٤٩-٥٠

(٣) معلوم أنه لا تعارض في الإسلام بين العقل الصريح والنص الصحيح، وفي هذا ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه الشهير «درء تعارض العقل والنقل».

(٤) يُنظر: التقرير، ص: ٥١-٥٢

اجتماعية، واستشهد على ذلك بدراسة موثوق بها-بحسب التقرير- لخالد أبو الفضل تُدعَى «التكلم باسم الله»، والتي راجع فيها أبو الفضل القفزات الكبيرة على المنطق التي ينتهجها «فقهاء السعودية» في فتاواهم![1]

وفي مقال لخالد أبو الفضل عن التسامح في الإسلام نشرته مجلة «بوسطن ريفيو» الأمريكية، شن أبو الفضل هجوما على «الوهابية»[2]، وزعم أن منهجهم السائد اليوم هو سبب التأزم مع الغرب، بسبب تفسيراتهم الضيقة لآيات القرآن التي تتناول علاقة المسلمين مع غير المسلمين![3]

هذا هو المجدد خالد أبو الفضل الذي تطمح «راند» أن يكون له دور أكبر في تطوير الإسلام، والذي يبدو أنه سائرٌ لما يُراد منه، لا كما يزعم بأن الإسلام الذي تريده «راند» يختلف عما يريده هو، إذ يقول في أحد لقاءاته الصحفية: «مشكلة تجديد المفهوم الإسلامي أن بعض الأفكار السائدة في العالم الإسلامي قاسية كالصحراء، ونحن بحاجة ماسة لثورة فكرية، ليس هناك أمل في تحقيق الديموقراطية في الشرق الأوسط ولا في اندماج الأقلية المسلمة في المجتمعات الغربية بدون ثورة فكرية تُستمد من الميراث التاريخي للإسلام، ويأتي في المقام الأول الاعتراف بثراء الإسلام في تعدد طرق التفسير وممارستها»[4]، أي أن الإسلام بات حمىً مستباحاً لأنواع التفسيرات والممارسات! فكل من شاء يُفسِّر ويمارس الإسلام على نحو ما يشاء، وهذا بالفعل ما ينتهجه أستاذ القانون الدكتور خالد أبو الفضل، إذ هو سائر على تفسير الإسلام (عقلياً) على نحوٍ يُرضي به موطنه (أمريكا) الذي أعطاه الثقة، وعيّنه في المناصب الحكومية العليا.

ولا يفوت هنا التنبيه إلى أن خالد أبو الفضل واجه هجوما قوياً من زميله في إدارة «بوش الابن» السابقة «دانيل بايبس»[5] وكان ذلك بعد حوار صحفي أجراه

---

(١) يُنظر: التقرير، ٦٥

(٢) سبق التنبيه على خطأ هذا الإطلاق، وإثباته هنا تماشياً مع سياق وروده.

(٣) يُنظر: هديل غنيم، بين نصر الدين ونصرة الشعوب، مقال منشور في موقع وجهات نظر، فبراير، ٢٠٠٤م (www.weghatnazar.com)، وأصل مقال خالد أبو الفضل بعنوان (The Place of Tolerance in Islam) في مجلة «بوسطن ريفيو»، عدد ديسمبر ٢٠٠١م-يناير ٢٠٠٢م.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٧٥، ٢٩/٦/٢٠٠٦م

(٥) دانيل بايبس (١٩٤٩م-...) مؤلف ومؤرخ أمريكي يهودي، متخصص في الدراسات إسلامية.درس

أبو الفضل مع مجلة أكتوبر المصرية، وانتقد فيه الرئيس «بوش الابن»، حيث وصفه «بايبس» بأنه صاحب مشروع إسلامي معادٍ للغرب وأمريكا، وأضاف (مُحذراً من «أبو الفضل») أن من يُفرِّق بين متطرف إسلامي ومعتدل إسلامي كمن يفرق بين نازي معتدل ونازي متطرف!

ولكن خالد أبو الفضل نفي في بيان رسمي التصريحات التي وردت على لسانه، مؤكداً ولاءه للرئيس «بوش الابن»![1]

ونحن نقول ما قال المولى جل وعلا: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[البقرة: ١٢٠].

ثانيًا: محمد شحرور

هو محمد ديب شحرور، ولد بدمشق، عام ١٩٣٨م، حصل على الماجستير والدكتوراه في الهندسة المدنية، اختصاص «ميكانيك تربة وأساسات» من جامعة دبلن بأيرلندا، واشتغل بالهندسة المدنية بعد عودته لدمشق؛ تدريساً وتأليفاً وعملاً تجارياً، ثم اتجه منذ عام ١٩٧٠م إلى «دراسات التنزيل الحكيم»، وألف في ذلك عدة كتب، منها: « الكتاب والقرآن-قراءة معاصرة»، «الدولة والمجتمع»،

=

ست سنوات خارج أمريكا، منها ثلاث سنوات في مصر، عمل أستاذاً في عدة جامعات أمريكية، كما عمل في خدمة حكومة الولايات المتحدة بصور عديدة ومختلفة، وبأوامر رئاسية في بعضها، وهو مؤسس ورئيس «منتدى الشرق الأوسط»، وهو مؤسسة بحثية، تعمل من أجل تحديد وتعزيز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. يكتب «بايبس» بشكل منتظم في «الجيروزليم بوست» الإسرائيلية و«نيويورك صن»، وغيرها من الصحف والمجلات. نُشر له ١١ كتاباً معظمها ينتقد الإسلام، وهو معروف بآرائه المتطرفة وانتقاداته الحادة للإسلام والمسلمين، ويصفه البعض بأنه مؤسس نظرية «الرعب الإسلامي»، ولديه موقع شخصي على شبكة الانترنت باللغتين العربية الإنجليزية، ينشر فيه مقالاته وأفكاره المتطرفة عن الإسلام والمسلمين، مما يجعله - بحسب موقعه- المصدر الأول للمعلومات عن الشرق الأوسط! ومن تلك المعلومات الواردة في موقعه - على سبيل المثال- ما ذكره في مقال (لنتحد وتقاطع الخطوط العربية السعودية) إذ يقول: «هناك لوحات إرشادية بالمطارات السعودية تُحذِّر المسلمين المسافرين بأن «المطاوعة» أو رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو رجال الشرطة الدينية بالمطارات يصادرون نسخ القرآن وغيرها من الكتب الإسلامية والأشياء والأغراض التي ليست من إصدار السعودية أو انتاجها..»!!. أنظر: موقع «دانيال بايبس» www.ar.danielpipes.org، وموسوعة ويكيبيديا، مادة: Daniel Pipes

(١) يُنظر: هديل الغنيم، مقال: بين نصرة الدين ونصرة الشعوب، مرجع سابق، وصحيفة الشرق الأوسط، العدد (٩٣٥٩) في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٤م، و مقال« كيف نحدد المسلمين المعتدلين» لـ «دانيال بايبس»، www.ar.danielpipes.org

« الإسلام والإيمان-منظومة القيم»، وغيرها من المؤلفات.[1]

أما عن فكر وآراء محمد شحرور، فلا يحتاج الباحث إلى عناء وتفتيش بين مؤلفات محمد شحرور، فقد سطَّر آراءه وأفكاره ومنهجه -بكل وضوح- في موقعه الإليكتروني، تحت عنوان «المنهج المتبع في التعامل مع التنزيل الحكيم وفق القراءة المعاصرة»، وفي مقدمة ذلك المنهج يقول:«نرى أن أطروحات التجديد لا معنى لها ولا تؤتي ثمارها، وإنما هي تكرار للذات وللسلف، وهي مجموعة من الخطابات والكلمات الرنانة بدون أي معانٍ أو أفكارٍ مفيدة. فأي تجديد لا يسمى تجديداً إلا إذا اخترق الأصول، وعلينا أن نعي حقيقة تاريخية هامة جداً وهي أن التاريخ الإنساني حسب التنزيل الحكيم يمكن أن يقسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى مرحلة الرسالات التي انتهت برسالة محمد (ص). والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد الرسالات والتي نعيشها نحن. أي أن الإنسانية الآن لا تحتاج إلى أية رسالة أو نبوة، بل هي قادرة على اكتشاف الوجود بنفسها بدون نبوات، وقادرة على التشريع بنفسها بدون رسالات. والإنسانية اليوم أفضل بكثير من عصر الرسالات، لأن البشرية كانت بحاجة إليها للرقي من المملكة الحيوانية إلى الإنسانية، أما نحن فلا».[2]

وهذه أيضاً بعض مفردات منهج محمد شحرور، والتي ذكرها في موقعه[3]:

١- أن آيات التنزيل الحكيم عبارة عن نص إيماني وليست دليلاً علمياً، حيث يمكن إقامة الحجة بواسطتها على أتباع المؤمنين فقط، أما على غيرهم فلا يمكن، ومن هنا فعلى أتباع الرسالة المحمدية المؤمنين بالتنزيل الحكيم أن يوردوا الدليل العلمي والمنطقي على مصداقيتها!

٢- الأساس في الحياة هو الإباحة، وصاحب الحق الوحيد في التحريم هو الله فقط، وهو أيضاً يأمر وينهى، لذا فإن المحرمات أُغلقت بالرسالة المحمدية، وكل إفتاءات التحريم لا قيمة لها!

---

(١) يُنظر: موقع محمد شحرور: www.shahrour.org

(٢) موقع محمد شحرور: www.shahrour.org

(٣) يُنظر: موقع محمد شحرور: www.shahrour.org

٣- لا يمكن فهم أي نص لغوي إلا على نحو يقتضيه العقل!

٤- ليس ثمة ناسخ ومنسوخ بين دفتي المصحف الشريف. فلكل آية حقل، ولكل حكم مجال يعمل فيه!

٥- يجب التمييز بين النص التاريخي وتاريخية النص. فآيات القصص القرآني تعتبر نصاً تاريخياً، يحمل صفة العبرة ولا يحمل أي تشريع، أما آيات الرسالة مثل آيات الإرث والشعائر الأخرى ففهمها هو الذي يحمل تاريخية النص المرتبطة بالزمان والمكان، ولذا فهي قابلة للاجتهاد والتغيير بعكس النصوص التاريخية!

٦- الإجماع؛ هو إجماع الناس الأحياء على تشريعٍ ما (أمر، نهي، سماح، منع)!.

هذا نزرٌ يسير من آراء وأفكار (المجدد) محمد شحرور[١]، والتي يظهر فيها جلياً نزعته الفلسفية العقلية، ويظهر فيها ادعاؤه تقديس القرآن بالرغم من أنه قسَّمه إلى نصٍ تاريخي لا يحتمل الاجتهاد (القَصص)، ونصٍ قابل للاجتهاد ضمن تاريخية الزمان والمكان! وأما السنة النبوية فيكاد يُلغيها، أو يحصر نطاقها - في أحسن الأحوال- بزمن النبوة!

ولذلك لم تنس مؤسسة «راند» محمد شحرور في تقريرها هذا، ولا في تقريرها اللاحق « بناء شبكات مسلمة معتدلة»؛ إذ جعلت منه مفكراً عقلانياً جديراً بالإعجاب، وجعلت منه مثالاً للخط العقلاني الذي يمكن أن يكون أحد مكونات الشبكات المسلمة المعتدلة.[٢]

ولا يفوت التذكير هنا إلى أن علماء المسلمين وباحثيهم تصدوا لأفكار محمد شحرور الهدامة، وبينوا ضلالها وبعدها عن الإسلام، ومن أبرز تلك المؤلفات: «تهافت القراءة المعاصرة» لمنير الشواف، و«القراءة المعاصرة للقرآن في الميزان» لأحمد عمران، و« القرآن وأوهام القراءة المعاصرة» لجواد عفانة، و« الرد على الدكتور الشحرور في مسألة لباس المرأة» لمحمد إسلامبولي، و« السنة وحي من

---

(١) هذه الأفكار وغيرها حوتها - بالإضافة إلى موقعه الإليكتروني- كتب محمد شحرور العديدة، ومنها على سبيل المثال: «الكتاب والقرآن- قراءة معاصرة» و «الدولة والمجتمع» و «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي»، وغيرها.

(٢) يُنظر: بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، ٢٠٠٧م، ص:١٤١

الله أو اجتهاد» لمنير الشواف، وغيرها من الردود.

وبالرغم من ذلك فمحمد شحرور-بحسب موقعه- يُعد ضيفاً دائما على الصحافة والإعلام العربي والغربي، بالإضافة إلى الدعوات العديدة التي يتلقاها من قبل هيئاتٍ حكوميةٍ ومدنيةٍ وجامعاتٍ، في كل أنحاء العالم، ليحاضر عن الإسلام، بصفته باحثاً ومفكراً إسلامياً!

ثالثاً: شريف ماردين

ولد شرف ماردين في اسطنبول عام ١٩٢٧م، (لا يزال على قيد الحياة)، وأكمل دراسته الجامعية في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي هناك حتى نال درجة الأستاذية(بروفيسور). له عدة مؤلفات منها: «الدين و الأيديولوجية» و« بديع الزمان سعيد النورسي: الدين والتغير الاجتماعي في تركيا»، وغيرها من المؤلفات ويُعد في الوقت الحالي من أشهر مفكري تركيا.[1]

يرى شريف ماردين أن فصل الدين عن الدولة (العلمانية) في تركيا ليست وليدة حركة مصطفى كمال أتاتورك؛ بل إنها بدأت منذ أيام العثمانيين، وهي (العلمانية) لا تعني للأتراك العداء للدين؛ بل تعني أن الدولة تتقدم على الدين «مليمتراً واحداً»!

ويرى أن الإسلام التركي يختلف عن باقي الإسلام في العالم الإسلامي، إذ إنه (الإسلام التركي) دعم حركة التنوير التركي، ودعم الإصلاحات الدينية والدستورية، ولم يقف ضدها، ويرى ماردين في أتاتورك شخصية أسطورية، استطاعت إنقاذ ما تبقى من الإمبراطورية التركية وبناء تركيا الحديثة![2]

هذه بعض أفكار شريف ماردين، والتي جعلت من العلمانية أمراً متأصلاً في حياة الأتراك، ولا تتعارض مع الإسلام!

---

(١) اقتبست ترجمته من كتاب: بديع الزمان سعيد النورسي، نشر دار بني آسيا -تركيا، وهذا الكتاب في الأصل توثيقٌ لمؤتمرٍ عن تجديد الفكر الإسلامي، أُقيم في اسطنبول عام ١٩٩٢م، وشارك فيه شريف ماردين.

(٢) يُنظر: حوار مع شريف ماردين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٦٠ في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧م

وهذه الأفكار - بطبيعة الحال- تتناسب جداً مع رغبة التقرير في تعميم تجربة «الإسلام التركي» و «العلمانية التركية» على العالم الإسلامي، وسيأتي مزيد بيان لهذا التوافق الإسلامي العلماني في تركيا في المطالب التالية.

رابعًا: فتح الله كولن

يُعد فتح الله كولن المولود عام ١٩٤١م، من أبرز الوجوه الإسلامية في تركيا في الوقت الحالي، وإذا كان نجم الدين أربكان يمثل الإسلام السياسي في تركيا، فإن فتح الله كولن يمثل الإسلام الاجتماعي في تركيا، حيث يعتقد أن التغيير يبدأ من قاعدة الهرم إلى أعلاه، وتقوم دعوة فتح الله كولن على الأسس الصوفية، الممتدة إلى الطريقة النورسية (نسبة إلى سعيد النورسي)، واستطاع أن يجمع إلى هذه الأسس أدوات المدنية الحديثة، مما أسهم في انتشار دعوته في تركيا، وفي العديد من دول العالم.(١)

يؤخذ على كولن موقفه المتشدد من الحركات الإسلامية العاملة في المجال السياسي، إذ يرى أن تسييس الإسلام خيانة كبيرة لروح الإسلام.

ويؤخذ عليه موقفه من الحجاب، والذي يرى فيه أنه عادة لا أكثر.

ويؤخذ عليه تأييده للعولمة، وكذا تأييده لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

ويؤخذ عليه اجتماعه عام ١٩٩٥م مع سفراء أمريكا وبريطانيا وروسيا وألمانيا، الأمر الذي أثار حوله العديد من التساؤلات.(٢)

يتبع لكولن إمبراطورية من المدارس والمؤسسات الإعلامية والثقافية، والتي يبلغ حجم الإنفاق عليها ما يقارب المليار ومائتي مليون دولار سنويًا!، منها -على سبيل المثال-: ٢٠٠ مدرسة في ٤٥ دولة حول العالم، و٣٠ مدرسة في تركيا، بالإضافة إلى جامعة الفاتح، وفي الإعلام لديه صحيفة(زمان) ومجلتي(اكسيون) و (سيزيتي) وقناة (stv) التلفزيونية، وغير ذلك من المشاريع الإعلامية

---

(١) يُنظر: أفراح ناثر جاسم، الإسلام الاجتماعي في تركيا « فتح الله غولين نموذجا»، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وهذا البحث منشور في الموقع الاليكتروني للمركز: www.uomosul.edu.iq

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

والاستثمارية.[1]

أما مؤسسة «راند» فتقول عن كولن: «يقدم فتح الله كولن صيغة لتحديث الإسلام شديدة التأثر بالصوفية ويركز على التنوع والتسامح واللاعنف».[2]

وقد أوصى التقرير -كما سيأتي- بدعم الصوفية، ولعل التقرير وجد في فتح الله كولن ودعوته مثالاً حياً للإسلام الصوفي الذي يتماشى ليس فقط مع مصالح الغرب، بل حتى مع العلمانية في العالم الإسلامي، ومعلوم أن فتح الله كولن يعمل في تركيا بشكل رسمي، تحت سمع وبصر العلمانية الكمالية، بل إنه يرى وجوب ذلك، إذ يقول: «يجب أن تكون في الأعمال التي ستقوم بها في نفس الخط مع خط المجتمع التركي وإدارته وخارجيته ومخابراته وماليته وإلا فلن تستطيع أن تفعل شيئاً».[3]

ولم تنس كذلك مؤسسة «راند» فتح الله كولن في تقريريها «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، إذ جعلته مثالاً حياً للصوفية المعتدلة التي تمثل -بحسب التقرير- خياراً غربياً مرتقباً في بناء الشبكات المسلمة المعتدلة، وأثنت على العديد من أفكاره وأعماله التي أوردتها، مثل: معارضته لتنفيذ القانون الإسلامي (الشريعة) لأن الدين -كما يراه- مسألةٌ شخصية، وتسامحه مع اليهود والنصارى ولقاءاته مع زعمائهم، ورأيه في أن مبادئ الإسلام تتماشى مع مبادئ الديموقراطية، وانتقاده الشديد للنظامين الإيراني والسعودي، وتبنِّيه لفكرة «الإسلام الأناضولي» الذي يختلف عن باقي إسلام البلدان الأخرى![4]

إذاً يمكن القول أن النظر إلى الأساس الصوفي الذي تقوم عليه دعوة فتح الله كولن يُفسِّر العديد من التساؤلات حول رضا العلمانية التركية والغرب عنها، وكذا يُفسِّر هذا الانتشار الواسع لها، وهذه القوة المالية والإعلامية التي تملكها.

وسيأتي في المطلب السادس مزيد بيان عن الموقف الغربي الداعم للصوفية.

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) التقرير، ص: ٥٠

(٣) أفراح ناثر جاسم، الإسلام الاجتماعي في تركيا، مرجع سابق، ص: ٤

(٤) يُنظر: بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، ص: ٩٥

خامساً: بسام طيبي

بسام طيبي مواطن ألماني من أصل سوري، ولد في دمشق عام ١٩٤٤م، يعمل أستاذا للعلاقات الدولية في جامعة «جوتنجن» الألمانية، وهو من أبرز دعاة ما يسمى بـ «الإسلام الأوروبي»، بل إنه يزعم أنه أول من ابتدع هذه الفكرة، التي تقوم على المزاوجة بين المحافظة على «أسس» الدين الإسلامي والانغماس في الحضارة الغربية المادية، مع التخلص من المفاهيم «الصحراوية» المرتبطة بإقامة الحدود والجهاد ونحو ذلك![1]

وحول هذه الفكرة يدور فكر (المجدد) بسام طيبي، ولذلك يقول عنه التقرير: «يعد بسام طيبي نموذجاً للمجدد المسلم الأوروبي، فهو يدافع عن الإبداع الفكري المقصود للإسلام الإصلاحي الخاضع لقيم المجتمع العلماني الحديث وحقوق الإنسان الدولية..».[2]

وفي تقرير «بناء شبكات مسلمة معتدلة» جعلته مؤسسة «راند» من المشاركين المناسبين في بناء شبكات مسلمة معتدلة على المحور الأوروبي، لأنه - بحسب التقرير - مؤمن بشكل صريح (علني) بأن على المهاجرين قبول القيم الثقافية الغربية السائدة، بدلاً من تدميرها أو تغييرها، وكذلك لمعارضته الصريحة تطبيق الشريعة في أوروبا، لأنه يرى - كما ينقل عنه التقرير - أن الشريعة وحقوق الإنسان مثل الماء والنار ضدان لا يجتمعان![3]

وبعد، فهؤلاء هم «المجددون» الذين قدمتهم مؤسسة «راند» كمثال لطليعة تيار التجديد الإسلامي، والذي سيتولى مباشرة تطوير الإسلام على الشكل الذي يريده الغرب!

وعند التأمل في هذه النماذج، يلاحظ أنهم يشتركون فيما يلي:

أولاً: أنهم يتفقون جميعاً في تقديس العقل، وتقديمه على النصوص الشرعية، أو حتى عدم الالتفات أصلاً للنصوص الشرعية!

---

(١) يُنظر: عاطف معتمد، مقال بعنوان: أوربة الإسلام أم أسلمة أوروبا، المعرفة، الجزيرة نت: www.aljazeera.net

(٢) التقرير، ص: ٥٠

(٣) يُنظر: بناء شبكت مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، ص: ١١٨

ثانياً: أنهم يتفقون كذلك في خدمة المصالح الغربية، أدركوا ذلك أم لم يدركوا.

ثالثاً: أنهم ينطلقون في مشروعهم التجديدي من منطلق خدمة الدين الإسلامي لا من منطلق عداوته، ولذلك فإن ما معهم من الحق إنما هو لباس ألبسوا به الباطل ليروج وينتشر، شعروا بذلك أم لم يشعروا، وهنا يكمن خطرهم، لأنهم يتسللون -بأفكارهم- إلى عامة الناس بلباس الخير والحق، لا بلباس الباطل والعداوة، فهم يتكلمون باسم الإسلام، ونشر الإسلام، وخدمة الإسلام، والواقع أنهم يُبعدون المسلمين عن حياض الإسلام الصحيح.

وفي هذا المسلك الخطير (إلباس الحق بالباطل) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله-: «ولا يَنفق الباطل في الوجود إلا بثوب من الحق، كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذي معهم، يضلون خلقا كثيرا عن الحق الذي يجب الإيمان به، ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي هم عليه، وكثيرا ما يعارضهم من أهل الإسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل، ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم، ولا يبين حجة الله التي أقامها برسله، فيحصل بسبب ذلك فتنة».[1]

ومن هنا، وفي خضمِّ مناداة بعض الغربيين بأن لا تقتصر المعركة مع الإسلام على العسكرية وحسب، بل لابد من خوض معركة مبادئ وأفكار معه، لضمان التبعية والانتصار معاً[2]؛ فقد وقع اختيار مؤسسة «راند» على هذا التيار «التجديدي»، وتم تقديمه في الدعم والثقة على العلمانيين، لأنه أقدر من العلمانيين- على الأقل في المرحلة الراهنة- على التأثير في الإسلام، وتغييره بهدوء من داخله، ليتناسب مع مصالح الغرب وأهوائه.

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٥/ ١٨٩

(٢) ومن تلك النداءات، نداءٌ وجهه الصحافي الأمريكي الصهيوني الشهير «توماس فريدمان» إلى الغرب عبر إحدى الصحف اليهودية، قال فيه: «إذا أراد الغرب تجنّب حرب الجيوش مع الإسلام، فإنَّ عليه خوض حرب المبادئ في داخل الإسلام»، (صحيفة يديعوت أحرنوت ٦/ ٨/ ٢٠٠٣م)، ويلاحظ التقارب الزمني بين هذا النداء وبين صدور تقرير راند (موضع الدراسة) والذي رسمت فيه ملامح تطبيقية لفحوى ذاك النداء.

المطلب الثاني: دعم العلمانيين بحذر.

يدعو التقرير في البند الثاني من بنود الاستراتيجية إلى: «توفير الدعم للعلمانيين حسب الحالات»[1]، أي دعمهم دعماً انتقائياً بحسب حالة ذلك العلماني، كما سيأتي.

والسبب في هذا الحذر لا يعود إلى عدم ثقة التقرير بالعلمانيين، بل هو مقتنع تمام الاقتناع بجدوى العلمانية في العالم الإسلامي، وأنها خيارٌ قائمٌ للتبني والدعم، بل إنه دلل على قناعته هذه بنجاحها في تركيا[2]، ولكن سبب حذره يعود إلى أمرين وردا بين ثنايا التقرير وهما[3]:

الأول: أن أكثر العلمانيين في العالم الإسلامي -بحسب التقرير- يكرهون أمريكا ولا يحبونها، بل إنهم يناصبونها العداء في بعض المواطن، بسبب الأفكار اليسارية التي لا زالت تسيطر عليهم.[4]

الثاني: أن منظري السياسة الغربية يفترضون -بحسب التقرير- عدم ملائمة العلمانية للعالم الإسلامي، كون الإسلام ذا طابع سياسي أصلاً وكون العلمانية تشكل - في العالم الإسلامي -موقفَ أقلية، لا يمكن التعويل عليها.

وبالرغم من هذين السببين إلا أن مؤسسة «راند» ترى في العلمانية خياراً من خيارات التغيير في العالم الإسلامي، بل إنها تنظر إلى العلمانية التركية على أنها نموذج يمكن تعميمه على باقي العالم الإسلامي.[5]

ولذلك سعت في تقريرها (موضع الدراسة) إلى إقناع الغرب بجدوى العلمانيين في العالم الإسلامي، وفي سبيل ذلك؛ قسمت العلمانيين في العالم الإسلامي إلى: علمانيين معتدلين، وعلمانيين راديكاليين، فجعلت من أصحاب الهوى اليساري راديكاليين ينبغي عدم دعمهم، وجعلت من الذين يرون فصل

---

(١) التقرير، ص:٥٩

(٢) يُنظر: التقرير، ص:٣٨

(٣) يُنظر: التقرير، ص:٣٨

(٤) هذه النقطة تحديداً ساقطة من الترجمة(أ)، وأثبتها هنا بالرجوع إلى أصل التقرير، وإلى الترجمة(ب)، وقد أشرت في موضع سابق إلى هذه السقطات، التي يبدو أنها لم تكن سهواً.

(٥) يُنظر: التقرير، ص:٣٨-٣٩

الدين عن الدولة وحصره في النطاق الشخصي معتدلين، وأوصت بدعمهم[1]، ومثلت لهذه العلمانية المعتدلة بالعلمانية التركية![2]

وبالرغم أيضاً من اقتناع مؤسسة «راند» بجدوى العلمانيين (المعتدلين) إلا أنها جعلتهم في المرتبة الثانية بعد المجددين في استراتيجيتها المقترحة لتطوير الإسلام، وهذا فيه دلالة قوية على أن الغرب يُفضِّل «المجددين» على العلمانيين (المسلمين)[3] في حربه الفكرية ضد الإسلام.

الجدير بالإشارة هنا أن مؤسسة «راند» في تقريرها (بناء شبكات مسلمة معتدلة) أبدت تراجعاً عن موقفها الحذر من العلمانيين (المسلمين)، وأكدت أن العلمانية في الإسلام ليست أقلية مهملة أو ظاهرة جديدة في الشرق الأوسط، بل إن للعلمانية لها تاريخها في الإسلام!، وضربت لذلك مثلاً بالفارابي والرازي والكندي الذين كانوا -بحسب التقرير- أصحاب فكرٍ فلسفي عقلي.[4]

والذي يبدو أن مؤسسة «راند» تعرضت لانتقادات من العلمانيين فآثرت التراجع، وإعطاء العلمانيين المزيد من الأهمية، ولذلك وضعت لهم في ذلك التقرير فصلاً كاملاً بعنوان: «المسلمون العلمانيون: بعدٌ منسي في حرب الأفكار»، ومما جاء فيه: «وحيث إن العلمانيين الليبراليين لا يدافعون عن العنف ويؤيدون التساهل الديني فإنهم ينبغي أن يكونوا قادرين على أن يجدوا موطئاً لقدم في التيار الرئيسي إلى جانب المسلمين التحرريين المعتدلين. إن اشتراكهم من شأنه تقوية الائتلاف المعتدل ، والتزامهم بفصل الدين عن الدولة يجعلهم أقل احتمالية لتكوين تحالف من أجل المصلحة مع الإسلاميين أو للسماح بجهود لإخضاع السياسة للدين».[5]

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:١١

(٢) بالرغم من أن التقرير تخوّف من قسوة «الأصوليين» وقمعهم للناس حال افتراض توليهم سلطةٍ ما، إلا أنه تجاهل وبشكل تام فظائع العلمانية الكمالية التركية بحق المسلمين الأتراك حينما تمكنت من إسقاط الخلافة العثمانية، إذ قمعتهم حتى في لباسهم وحروفهم العربية التي يكتبون بها، والتاريخ يشهد بتلك الفظائع، التي لم تلتفت إليها مؤسسة «راند»، لأنها وببساطة كانت في حق المسلمين!

(٣) سبقت الإشارة إلى التحفظ على إطلاق لفظ «المسلمين» على العلمانيين.

(٤) يُنظر: مؤسسة راند، بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص:١٣٧-١٥٢

(٥) المرجع السابق،ص:١٤٠

وعلى أية حال هذا لا يعني تراجعاً من مؤسسة «راند» عن تقديم «المجددين» في الأهمية والدعم على العلمانيين؛ وإنما هو إظهارٌ للاهتمام والعناية بالعلمانيين (المسلمين)، الذي يبدو أنهم شعروا بعدم اهتمام «راند» بهم في التقرير (موضع الدراسة)، فأتت في التقرير اللاحق بما يُطمئنهم ويُشيد بهم.

ومما سبق يتضح أن مؤسسة «راند» أوصت في تقريرها(موضع الدراسة) بدعم العلمانيين (المسلمين) بحذر، وهذا الحذر إنما هو طمأنة للغرب الذي لا يرى جدوى في دعم أقلية قد يكون فيها من هو باقٍ على ميوله الشيوعي (اليساري)، وهذا الحذر أيضاً إنما هو لانتقاء العلماني صاحب الميول الغربي، واطِّراح صاحب الميول اليساري.

المطلب الثالث : تشجيع المجتمع المدني .

جاء في البند الثالث من الاستراتيجية:« تشجيع المؤسسات والبرامج المدنية والثقافية العلمانية»[1]، ويوضح التقرير – في موضع آخر – هذه الاستراتيجية بقوله:«توفير الدعم للمجتمع المدني في العالم الإسلامي. وتكون هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية في أوقات الأزمات وأوضاع اللاجئين وأحوال ما بعد النزاعات التي يمكن أن يستغلها قائد ديموقراطي ويكتسب خبرة علمية من خلال المنظمات المحلية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المدنية.أما على مستوى الأرياف والجوار؛ فيمكن أن تشكل المؤسسات المدنية أيضاً بنية تحتية ينتج عنها تعليم سياسي وقيادة معتدلة ومجددة».[2]

أي أن التقرير يدعو لأن يشجع الغرب ما يسميه بمؤسسات المجتمع المدني، أي المؤسسات غير الحكومية التي تنشط داخل العالم الإسلامي، بغض النظر عن طبيعة نشاطها، المهم أن تكون ذات فاعلية وأن يكون القائمون عليها ممن تثق فيهم أمريكا، سواء من التجديديين أو من العلمانيين.

بل إن التقرير – كما في النقل السابق- يعتبر مثل هذه المؤسسات المدنية محاضن لتدريب القيادات الديموقراطية داخل العالم الإسلام، وخاصة في أوقات الأزمات والمحن، والتي يمكن أن تُكسب تلك القيادات قبولاً أكبر، وخبرة أكثر، هذا في المدن، وأما في الأرياف والضواحي فيمكن تُشكِّل هذه المؤسسات بنية تحتية لإنتاج تعليم سياسي، وقيادات معتدلة ومجددة.

وفي تقرير «بناء شبكات مسلمة معتدلة» -الصادر أيضاً عن مؤسسة «راند»- توضح «راند» ما هو المجتمع المدني، وما مدى أهميته، وما علاقته بنشر فكر «الاعتدال الإسلامي» الذي يريدونه.

فعن المقصود بالمجتمع المدني تقول المؤسسة:«يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة من المؤسسات والقيم التي تعمل كحائط عازل وفي الوقت ذاته حلقة وصل جوهرية بين الأفراد والأسر والعشائر، ويتضح ذلك عندما

---

(١) التقرير،ص:٥٩

(٢) التقرير، ص:٧٠-٧١

تتمكن المنظمات الاجتماعية والمدنية (مثل المنظمات غير الحكومية) من الوقوف في وجه قوى الدولة».[1]

أما أهمية المجتمع المدني فترى مؤسسة «راند» أن«جهود تعزيز الديموقراطية تسير جنباً إلى جنب مع تنمية المجتمع المدني، بل ويعتقد كثير من المتخصصين أن تنمية المجتمع المدني تمثل خطوة مسبقة ضرورية لإحلال الديموقراطية».[2]

وأما المهم في هذا كله؛ فهو أن مؤسسة «راند» ترى أن المجتمع المدني ضروري لإيجاد المعتدلين، إذ تقول في هذا الصدد:«إن إنشاء شبكات من المعتدلين جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، فالاثنان يقويان بعضهما البعض ويعتمدان على بعضهما، ومن الناحية النظرية فإنه إذا نشأ المجتمع المدني تتبعه الشبكات المعتدلة والعكس صحيح».[3]

ولذلك فإنه بالرغم من قناعة «راند» بأن مؤسسات المجتمع المدني لا تنشأ إلا في ظل الدول الديموقراطية، فقد أكدت أن وجودها (أو إيجادها) يُعد أمراً ضرورياً حتى في الدول غير الديموقراطية، أو التي تسمح ببعض الديموقراطية[4]، وهذا الموقف من «راند» يُعد أمراً طبيعياً في العرف السياسي الغربي، حيث القناعات والمبادئ تتشكل وتتبدل بحسب المصلحة!

إذاً فالمجتمع المدني-بحسب راند- هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المدنية، وهذا المجتمع له أهميته القصوى بالنسبة لعملية تطوير الإسلام، فمؤسساته هي المحضن والمنطلق، لتلك العملية.

ولا يفوت التنبيه إلى أن موضوع «مؤسسات المجتمع المدني» من المواضيع التي يدور حولها جدل كبير، خاصة في المملكة العربية السعودية، وسأعرض إلى طرف من هذا الجدل في المبحث القادم إن شاء الله.

أما على أرض الواقع؛ فإن المساعي الأمريكية في دعم مؤسسات المجتمع المدني داخل العالم الإسلامي كبيرة وكثيرة، وهي -بحسب «راند»- تخضع

---

(١) مؤسسة «راند»، بناء شبكات مسلمة معتدلة، مرجع سابق، ص:١٩

(٢) المرجع السابق، ص:١٩

(٣) المرجع السابق، ص:٢٠

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ص:٢٠

لتصميم ومراقبة وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)[1]، وذلك عبر مقاولين ومتعهدين، مثل: الصندوق الوطني للديموقراطية (NED)، والمعهد الجمهوري الدولي (IRI)، والمعهد الوطني الديموقراطي (NDI) ،وتسير هذه الجهود أيضاً وفق ثلاثة مستويات[2]:

الأول: دعم المؤسسات القائمة، مثل مؤسسة آسيا[3]، والمؤسسة الإسلامية في بنجلاديش، والمركز الأردني للدراسات المدنية، والاتحاد الجزائري من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وغيرها كثير.

الثاني: العمل على إنشاء مؤسسات مجتمع مدني جديدة.

الثالث: العمل على تشكيل بيئة معتدلة، تساهم في خلق ودعم المستويين الأولين، ومن أمثلة أعمال هذا المستوى: عقد المؤتمرات حول تعزيز حرية التعبير، وإصلاح التعليم، والمنح الدراسية، والتبادلات الثقافية، وغيرها.

ومن الجهود الكبيرة التي تبذل في دعم مؤسسات المجتمع المدني ما يقوم به «البنك الدولي»[4] في هذا المضمار، فبالرغم من أن نشاط البنك يتمثل في تقديم القروض للحكومات؛ إلا أنه وخلال العقدين الماضيين توجه أيضاً إلى دعم منظمات المجتمع المدني، بل إنه خصص ١٠ بالمئة من حافظة البنك (أو ما قيمته ملياري دولار) لدعم هذا التوجه!، وذلك بعد أن أدرك- بحسب موقعه الاليكتروني- أن منظمات المجتمع المدني تستطيع الاضطلاع بدور مهم في المساعدة على إعلاء صوت الفئات الأشد فقراً وتمكينها من التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتها، وإخضاع الحكومات وواضعي السياسات للمساءلة.[5]

---

(١) بحسب موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) فإنها تدير خمسة بلايين دولار بشكل مستقل، وأربعة بلايين أخرى بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك في أكثر من ثمانين بلداً حول العالم. أنظر: www.usaid.gov/iraq

(٢) يُنظر: بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، مرجع سابق، ص:٧٤

(٣) يقع مقر مؤسسة آسيا (THE ASIA FOUNDATION) في سان فرانسيسكو، ولها مكاتب ونشاطات في الكثير من البلدان الآسيوية.

(٤) البنك الدولي مؤسسة إنمائية تأسست عام ١٩٤٤م، ويملكها ١٨٦ بلداً، بهدف تقديم القروض (بفائدة) والمنح للدول النامية، ويقع مقر البنك في واشنطن، وله أكثر من ١٠٠ مكتب حول العالم. أنظر: http://web.worldbank.org

(٥) يُنظر: موقع البنك الدولي،صفحة المجتمع المدني: http://web.worldbank.org

وقد أشرت في التمهيد إلى ما قاله الباحث السياسي الأمريكي«دونالد أبلسون» من أن البنك الدولي نظَّم بالاشتراك مع العديد من المنظمات سلسلةً من الاجتماعات مع المؤسسات البحثية في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا؛ للتفكير في الكيفية التي تستطيع بها مؤسسات البحوث -بمساعدة البنك الدولي- أن تعزز النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ حيث يسعى البنك الدولي لأن تصبح المؤسسات البحثية أدواتٍ يُمكن أن تساعد في تطوير الميدان السياسي في المجتمعات الدولية![1]

ومن هنا، فإن التقرير جعل من استراتيجيات تطوير الإسلام دعم مؤسسات المجتمع المدني، والواقع يشهد أن أمريكا والغرب يسعيان سعياً حثيثاً إلى تعزيز ودعم واستحداث مؤسسات المجتمع المدني في العالم الإسلامي، ليس إنماءً وتطويراً له، وإنما سعياً وراءه مصالحه وما يعود عليه بالنفع، وفي هذا الصدد يقول الباحث أحمد حسين حسن:«إن كماً وكيفاً من هذه المساعدات التي تمنحها المؤسسات الدولية المالية(صندوق النقد الدولي- البنك الدولي) والحكومات الرأسمالية المسيطرة عليها والمانحة لبعض القروض والمساعدات بصورة أخرى في ذات الوقت، تقصد هذه المنظمات بالأساس على أن ذلك بدوره لا يخلو من أهداف ومبررات إيديولوجية وسياسية تكمن فيها ولا تخلو منها هذه المساعدات، ويأتي على رأس قائمة هذه البواعث السياسية دفع عملية التحول الليبرالي وإعمال آليات السوق الرأسمالية».[2]

ويشهد لهذا أيضاً قول المُنصِّر الأمريكي «زويمر»[3]:«إن أكبر حجة كان المبشرون يدعمون بها أعمالهم التبشيرية مذ مائة سنة لاهوتية دينية محضة، أما الآن فقد أصبحت أعمالهم مشفوعة بأسباب اجتماعية. وكان ينظر في سابق الأيام

---

(١) يُنظر: دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟، مرجع سابق، ص: ٢٣٠

(٢) أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، ط١، ٢٠٠٠م، ص:١٢٦

(٣) زويمر، صمويل (١٨٦٧-١٩٥٢) رئيس المبشرين في الشرق الأوسط. تولى تحرير مجلة العالم الإسلامي. له مصنفات في العلاقات بين المسيحية والإسلام أفقدها بتعصبه واعتسافه وتضليله قيمته العلمية، منها: «يسوع في إحياء الغزالي» و«بلاد العرب منذ الإسلام» و«داخل عالم الإسلام». أنظر: المستشرقون للعقيقي،٣/ ١٣٨

إلى المبشرين نظر قوم يشنون حرباً صليبية ترمي إلى التنصير فقط، فتحولت الأفكار وصارت الأعمال التبشيرية تشف عن فكرة الإصلاح الاجتماعي وعن رفع شأن الشعوب غير المسيحية..».[1]

والخلاصة، أن مؤسسة «راند» أوصت بتشجيع مؤسسات المجتمع المدني داخل العالم الإسلامي، لأنها تشكل أهمية كبرى في تكوين قاعدةٍ ينطلق منها مطورو الإسلام (المجددون والعلمانيون) تحت ستار خدمة المجتمع وتنميته.

الجدير بالتنبيه هنا أن مؤسسات المجتمع المدني أو ما يسمى أيضاً المؤسسات الأهلية ليست شراً بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة، وهذه الوسيلة إن استخدمت على وجهها الصحيح نفعت، والعكس صحيح، والغرب بعد ١١ سبتمبر حارب مؤسسات الإغاثة الإسلامية، ونجح في تحجيم بعضها وإغلاق أخرى، ومؤسسات الإغاثة الإسلامية هي نوع من مؤسسات المجتمع المدني، ولكنها لا تتماشى مع أهداف وخطط الغرب، ولذلك حاربها.

وعلى النقيض نجد أنه مؤسسته الإغاثية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) — السابقة الذكر- تنشط بشكل كبير في العالم الإسلامي، ولها فرع رئيس في العراق، وتُعد مؤسسة مجتمعٍ مدني، وفي نفس الوقت داعمةٌ لمؤسسات المجتمع المدني.

وعليه، فإن تشجيع المسلمين لمؤسساتهم المدنية (الإغاثية، الدعوية، الخ) والتي تتماشى مع فكرهم ودينهم، يُعد في ظل هذه المنافسة الغربية المقيتة أمراً ضرورياً، وإلا سيأتي من يبني للمسلمين بيتاً، ويُعبِّد لهم طريقاً، ويُطعم لهم جائعاً، وفي ذات الوقت يهدم لهم دينهم تحت ستار التجديد.[2]

---

(١) أ.ل شاتليه، الغارة على العالم الإسلامي، تعريب: مساعد اليافعي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث-القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ ص:٢٥٠

(٢) لم يعد حديث الغرب اليوم-في الغالب- عن «تبشير» المسلمين، وإنما عن تطوير دينهم، ليتماشى المسلمون ودينهم مع المصالح الغربية دون الحاجة إلى «تبشيرهم».

المطلب الرابع: دعم التقليديين لمواجهة الأصوليين

يقول التقرير في البند الرابع من استراتيجيته لتطوير الإسلام: «توفير الدعم الكافي للتقليديين كي يحافظوا على قوتهم في مواجهة الأصوليين (في حال كانوا هم من نختارهم) وتفادي إقامة تحالف وثيق بين المجموعتين. أما ضمن مجموعة التقليديين فينبغي القيام بتشجيع انتقائي لكل من يبدو أكثر تماشياً نسبياً مع المجتمع المدني الحديث. فعلى سبيل المثال تكون بعض كليات الشريعة الإسلامية أكثر انقياداً لآرائنا حول العدالة من كليات أخرى».[1]

بدايةً نقول: إنه يتجلى في هذا البند المبدأ المكيافيلي[2]« الغاية تبرر الوسيلة»، إذ إنه من الواضح عند قراءة التقرير أو حتى قراءة هذا البند أن التقرير لا يؤيد (فكريا) لا التقليديين ولا الأصوليين، ولكن بما أن الغاية تبرر الوسيلة، والغاية هنا هي معارضة الأصوليين، فلا مانع من دعم التقليديين الأقل خطراً، لمواجهة الأصوليين الأكثر خطراً.

وعند التأمل في طبيعة الدعم الذي يريده التقرير للتقليديين؛ يتبين أنه لا يقصد دعم فكرِهم، أو ما هم عليه من دين أو منهج، وإنما يقصد دعم أي قولٍ أو عملٍ يقومون به، ويكون فيه معارضةٌ أو مخالفةٌ للأصوليين[3].

وذلك الدعم ليس له شكلاً محدداً؛ فقد يكون بالنشر الإعلامي، أو بالتعزيز، أو بأي طريقة أخرى من طرق الدعم التي تمليها المصلحة الغربية.

ومما ذكره التقرير في هذا الجانب[4]:

١- نشر انتقادات التقليديين للأصوليين.

٢- تشجيع الخلاف بين الأصوليين والتقليديين.

---

(١) التقرير، ص:٥٠

(٢) نسبة إلى الفيلسوف الايطالي نيقولو ميكافلي (١٤٦٩-١٥٢٧)، صاحب كتاب «الأمير»، المليء بالتصورات النفعية، ولقد جُوبه هذا كتابه بالرفض في أول أمره، ولكنه لاقى رواجاً كبيراً في الغرب إبان عصر ما يُسمى بـ«التنوير» الأوروبي.

(٣) استخدام لفظي «الأصولية» و«التقليدية» هنا وفي غيره من مواضع البحث إنما هو تمشياً مع ألفاظ التقرير، وسبق في الفصل الماضي بيان الموقف من إطلاق هذه الألفاظ على المسلمين.

(٤) يُنظر: التقرير، ص:٧١-٧٢

٣- تشجيع التقارب بين المجددين والتقليديين الأقرب للحداثة.

٤- تعزيز تواجد المجددين في مواقع ومؤسسات التقليديين.

٥- تشجيع فتاوى التقليديين الأقرب حداثة لإضعاف سطوة الفتاوى «الوهابية».

وبما أن التقرير لم يذكر حداً فاصلاً بين التقليديين والأصوليين- كما تقدم في الفصل السابق- لنعرف به من يقف في مربع التقليدية ومن يقف في مربع الأصولية، فإن المتأمل في التقرير، وفي الفكر الغربي المعاصر بشكل عام، يدرك أن لا حدود تفصل بينهما عند الغرب، وإنما المقياس عندهم أن كل من يدعوا إلى الجهاد (ولو كان دفاعاً عن النفس)، أو يدعو إلى استقلال الأمة الإسلامية فكرياً، أو سياسياً، أو اقتصادياً، فإنه يقف في مربع الأصولية، ومن لا يذكر هذين الأمرين أو يُركِّز عليهما، فإنه يقف- بمقياسهم- في مربع التقليدية، وكلاهما خطرٌ بالنسبة لمصالحهم، ولكنه خطر دون خطر.

وهذا المقياس طبَّقته مؤسسة «راند» في تقريرها هذا من حيث تشعر أو لا تشعر؛ فقد تحدثت في التقرير عن شخص يدعى «محمد العاصي» زعمت أنه تقليدي، يعمل إماماً للمركز الإسلامي في العاصمة واشنطن، كتب يوماً من الأيام مقالاً يمتدح فيه السياسة الإسلامية، ويذم الأخرى الغربية، ويحذر من الانضمام إلى العالم الغربي، الذي يستغل المسلمين اقتصادياً باسم السوق الحرة الرأسمالية، ومن ثَمَّ علق التقرير على ما أورده عن تلك المقالة قائلاً: «وقد تضمنت تحديات للسياسات والثقافة والاقتصاد الغربي وأبدت تجاهلاً للدين الأصيل وهي جميعها علامات مؤشرة للتيار الأصولي»[1]، فهذا المسلم «محمد العاصي» الذي يعيش في عاصمة الحرية واشنطن نقلته مؤسسة «راند» من التقليدية إلى الأصولية ومعاداة الغرب، لمجرد أنه أبدى رأيه في السياسة الإسلامية، وحث على استقلال اقتصاد المسلمين من التبعية الغربية!

على أية حال التقرير لم يشر إلى أنه أُلقي القبض عليه أم لا!

ومن هنا فكلا المربعين (التقليدي والأصولي) كما ذكرت آنفاً لا يُرضي

---

(١) التقرير، ص:٤٣

الغرب، وهذه التصنيفات ليست إلاّ مجرد تمييز فيما بين الخَطِر والأكثر خطورة.

ولذلك يقول التقرير عن التقليديين- في نفس صفحات الاستراتيجية وبالقرب من الوصية بدعمهم ضد الأصوليين-: «إبراز العلاقة السببية بين التيار التقليدي والمستوى المتدني للنمو وتسليط الضوء على العلاقة السببية بين المجددين والديموقراطية والتقدم والازدهار».[1]

ويقول أيضاً عن التيار التقليدي في موضع آخر: «قد يبدو حالياً أفضل نسبياً لدى مقارنته بالتيار الأصولي إلا أنه يظل مولداً للفقر والتخلف والتردي في التنمية والمحافظة عليها، كما كان غير قادر على اكتشاف الوسيلة الناجعة للتخلص من هذه المشاكل».[2]

فالتقليدية غيرُ مرضيٍ عنها غربياً حالها حال الأصولية، بل إن كل ما لا يصب في مصلحة الغرب فهو غير مرضيٍ عنه، حتى ولو كان من أصدقائهم «المجددين»[3]، أو من العلمانيين، وسبق بيان وصيتهم بالحذر عند دعم العلمانيين (المسلمين) إذ ليس كلهم يخدم المصلحة الغربية، فبعضهم لا يزال يساري الهوى.

وثمة مواضع أخرى تدل على أن التقرير لا يُهمه كون المسلم – بحسب تقسيمه- تقليدي إصلاحي أو تقليدي محافظ، أو غير ذلك، بل الذي يهمه ويريده هو ما يصدر من ذلك المسلم، هل يصب في مصلحة الغرب أم لا، فمثلاً: يصف التقرير «أكبر أحمد»[4] بأنه تقليدي إصلاحي، ويستشهد برأيه في عدم مشروعية تعدد الزوجات في الإسلام، وفي نفس الصفحة ينتقد التقرير «رقية مقصود»[5] التي

---

(١) التقرير، ص:٧١

(٢) التقرير، ص:٤٦

(٣) سبق في المطلب الأول ذكر هجوم «دانيال بايس» على (المجدد) خالد أبو الفضل، لمجرد أنه أبدى رأيه في صحيفة عربية عن سياسة «بوش الابن».

(٤) أكبر أحمد، هو أكبر صلاح الدين أحمد، رئيس كرسي ابن خلدون في قسم الدراسات الإسلامية بالجامعة الأمريكية في واشنطن، وسفير باكستان لدى بريطانيا في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠). أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: Akbar S. Ahmed

(٥) رقية مقصود، بريطانية مسلمة، واسمها قبل الإسلام «روزلين روشبروك»، رئيسة قسم الدراسات الإسلامية في مدرسة ثانوية البنين في مدينة «هِل» البريطانية. أنظر: مشاهير دخلوا الإسلام، صحيفة الرؤية الكويتية، العدد ٥٨٣، في ١٨/ ٩/ ٢٠٠٩م.

وصفها أيضاً بأنها تقليدية إصلاحية، لأنها أيدت تعدد الزوجات في الإسلام![1]

وأيضاً يصف التقرير الشيخ يوسف القرضاوي بأنه تقليدي إصلاحي، لأنه- حسب التقرير- يتخذ مواقف تقدمية نسبياً في العديد من الموضوعات الاجتماعية، وفي نفس الوقت يصفه بأنه يبدو عدائياً وأقرب للأصولية في موضوع السياسة الغربية تجاه الإسلام، لأنه - بحسب التقرير- لم يُدِن علناً قتل المدنيين والأبرياء في إسرائيل، بينما أدانها علناً الشيخ سيد طنطاوي، التقليدي المحافظ ورئيس جامعة الأزهر![2]

وبناءاً عليه فإن الشخص الواحد عند مؤسسة «راند» قد يكون تقليدياً وأصولياً في ذات الوقت، وهذا ما يؤكد أيضاً أن الغرب - ومنهم مؤسسة «راند»- لا ينظرون إلى المسلمين إلا بمقياس مصلحتهم، وتصنيفاتهم للمسلمين إنما هي لتحقيق تلك المصلحة.

وثمَّة أمر آخر وهو أن واقع العالم الإسلامي اليوم يشهد بتطبيق هذا المقياس الغربي، فلو أخذنا – مثلاً- المجال الإعلامي في العالم الإسلامي، لوجدنا في الغالب أن من يتكلم من أهل العلم عن حال الأمة وضعفها، أو عن الأطماع الغربية في العالم الإسلامي، أو يذكر الجهاد والمجاهدين في فلسطين، فإن أبواب الإعلام توصد دونه، ومن يبتعد عن الحديث عن هذه الأمور (طائعا أو مكرها) فإن أبواب الإعلام تفتح له، وعلى حذرٍ أيضاً.

بل إن أمريكا لسطوتها ومكرها أنشئت معهداً متخصصاً في مراقبة الإعلام العربي والإسلامي، وترجمة مختارات منه إلى عدة لغات غربية، ويسمى ذلك المعهد «معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط»[3] أو ما يعرف اختصاراً بـ

---

(١) يُنظر التقرير، ص:٣١

(٢) يُنظر: التقرير، ص:٤٢-٤٣، والشيخ سيد طنطاوي هو شيخ الأزهر وليس رئيس جامعة الأزهر كما ذهب التقرير.

(٣) تأسس معهد «ميمري» في واشنطن عام ١٩٩٨م، على يد اليهودي «إيغال كرومون»، وحظي بالمزيد من العناية والاهتمام بعد أحداث ١١ سبتمبر، ومهمته الأساسية ترجمة مقاطع مختارة من إعلام الشرق الأوسط إلى عدة لغات (الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الاسبانية، وغيرها من اللغات)، وله عدة فروع في أنحاء العالم، منها فرع بغداد، وفرع القدس، وقد وُجِّهت لهذا المعهد انتقادات عديدة، لأنه يختار من الإعلام العربي ما يرى أنه يخدم وجهة نظره الكارهة للعالم الإسلامي، ولتحامله الكبير على السعودية، وتعمده تشويه صورتها. أنظر: موقع المعهد، www.memri.org، و: صحيفة الوطن السعودية، عدد ٢٥٠٤، ٢٥/ ٨/ ١٤٢٨هـ.

«ميمري» (MEMRI)، وهو من الأدوات الرئيسية الحالية في تشويه صورة الإسلام والمسلمين لدى الغربيين؛ كونه يتعمّد التقاط واجتزاء ما يرى أنه يخدم هدفه وتوجهه من الإعلام العربي، ويقوم بترجمتها وتوفيرها بالدرجة الأولى للسياسيين الغربيين.

وخلاصة القول أن هذا التقرير - وهو يمثل نموذجاً مصغراً للفكر الغربي الحالي - لا يُفرّق بين مسلم أصولي أو مسلم تقليدي، فكلاهما لا يتماشى مع الفكر والحضارة الغربية، ولكن بما أن التقليديين أقل ضرراً - كما يزعمون - من الأصوليين، كونهم لا يدعون صراحة للجهاد أو إلى استقلالية الأمة الإسلامية، فقد أوصى التقرير بالاستفادة منهم في ضرب الأصوليين وتشويه سمعتهم، وأوصى بالتقريب بينهم وبين المجددين، ليستفيد المجددون من منابرهم ومؤسساتهم.

وهذا - التوجيه الراندي - هو ما بات يلحظه المتابع لشؤون العالم الإسلامي، ففي الصحافة والإعلام يُلاحظ وبوضوح الإقصائية والانتقائية فيمن يظهر ومن لا يظهر من أهل العلم والدعوة، ويلاحظ أيضاً محاولة ضرب الفتاوى الشرعية بعضها مع بعض، وتجاهل مسألة تنوع الاجتهاد والمجتهدين، وتغير ظروف الزمان والمكان، وغيرها من الملاحظات، وفيما يتعلق التقريب (بين المجددين وغيرهم!) فعلى سبيل المثال شنَّت الصحافة المحلية العام الماضي هجوماً لاذعاً ضد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، والتي تعد من أكبر منارات العلم الشرعي السلفي في العالم الإسلامي، كونها أجّلت دعوة قدمتها للدكتور عبدالله الغذامي - وهو أحد رموز الحداثة -، لإقامة محاضرة ثقافية في الجامعة، واتهمت الصحافة المحافظين بالوقوف في طريق التقارب بين الإصلاحيين وتيارات المجتمع الأخرى[1]!

وعلى أية حال فالتقارب بين فئات المجتمع على أسس شرعية متينة، أمرٌ لا ينبغي لأحد أن يقف ضده، أما التقارب لأجل التقارب فقط، ولمصلحة فريق ضد آخر، فهذا الذي يستدعي ذهنياً المكر الغربي بالإسلام والمسلمين، ومنه توصيات مؤسسة «راند» هذه.

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: مقال (الغذامي وحوارنا الثقافي)، صحيفة المدينة، ٢٤/ ٥/ ١٤٣٠هـ و: ومقال (الغذامي وأطراف أخرى)، صحيفة الرياض، ٢٤/ ٥/ ١٤٣٠هـ، و: مقال (الغذامي في جامعة الإمام!)، صحيفة الوطن، ٢٠/ ٥/ ١٤٣٠هـ

المطلب الخامس: معارضة الأصوليين

يقول التقرير في البند الأخير من استراتيجيته: «وأخيراً معارضة الأصوليين معارضة قوية».[1]

وقبل استعراض الإجراءات التي اقترحها التقرير في سبيل تحقيق هذا البند، نُذكِّر بما بيّناه في الفصل السابق من أن المفهوم الغربي للأصولية يختلف عنه في الإسلام، بل إنه لا وجود له في الإسلام، ونُذكِّر بما زعمه التقرير من أن الأصوليين المسلمين هم من يرفض قيم الديموقراطية والحضارة الغربية ويسعون لإقامة دولة إسلامية متشددة.

ودائرة الاتهام (الراندية) هذه بالأصولية تمتد أيضاً إلى كل مسلم يُدلي برأي أو فتوى لا تتماشى مع المصلحة الغربية، وسبق الإشارة في المطلب السابق إلى مثال «محمد العاصي» الذي لم ينادي (من واشنطن) بإقامة دولة إسلامية، وإنما أبدى إعجابه بالسياسة الإسلامية، وانتقد علاقة المسلمين مع الغرب الاستغلالي، فوصمه التقرير بالأصولية.

ولذلك يصعب جداً أن تجد في الفكر الغربي قاعدةً أو مفهوماً محدداً يمكن أن تعرف به الأصولي المسلم من غير الأصولي، سوى قاعدة واحدة وهي قاعدة المصلحة الغربية، ولذلك فإن الغرب على استعدادٍ أيضاً أن يدعم حتى الأصولية (بمفهومه) إذا كان فيها يوماً من الأيام مصلحةٌ له.

ومن أبرز الأمثلة الواقعية المعاصرة على ذلك؛ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أمارة أفغانستان الإسلامية، أو ما اشتهر آنذاك بحكومة طالبان، فأمريكا لم تعارض قيام تلك الدولة، ولم تنتقدها في بادئ الأمر، وغضت الطرف عن اعتراف دول ذات أهمية بها؛ كالسعودية وباكستان والإمارات، حتى إنه أُشيع في حينه أنها (طالبان) صنيعة أمريكية جديدة، ولكن لمّا لم تتماشى تلك الحكومة مع مصالح ومطالب الحكومة الأمريكية، شنّت عليها حرباً إعلامية شعواء، وربطتها بالأصولية، والتشدد، ودعم الإرهاب،..الخ، إلى أن انتهى بها المطاف إلى احتلال أفغانستان وإسقاط تلك الحكومة!

---

(١) التقرير، ص: ٥٠

وفي مثال آخر، يتخوف التقرير من طبيعة العلاقة الأمريكية بالسعودية، إذ يزعم أن بعض ممارسات طالبان التي كانت أمريكا تدينها، يرتكبها السعوديون، ولكن أمريكا تغض الطرف عنها، لاعتبارات تكتيكية واقتصادية فقط، وهذا السكوت على هذه الأصولية - بحسب التقرر- ممكن أن يُضعف من مصداقية أمريكا ويوهن سلطتها الأخلاقية[1]، فهنا وبغض النظر عن تلك الممارسات المتشابهة المزعومة يعترف التقرير بأن السياسة الأمريكية لا تقف عند حد التصنيفات أو الأخلاق، وإنما سائقها ودليلها هو المصلحة فقط.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن التقرير وفي مواضع كثيرة منه أبدى تحاملاً كبيراً على المملكة العربية السعودية، بل إنه حاول وسعه أن يربطها بالأصولية (بمفهومها الغربي)، أو أن يلمزها بالوهابية (المشوهة)، أو بالتشدد، أو غير ذلك، فبالإضافة إلى المثال السابق، ثمة أمثلة أخرى عديدة في التقرير، تدل على ذلك، ومن أبرزها:

١- في بداية التقرير، وفي «قائمة الكلمات»[2] عرّف التقرير لفظ «وهابي» بأنه: « نموذج متطرف ومتزمت وعدواني من الإسلام المتشدد، تأسس في القرن الثامن عشر الميلادي، وقد تبناه آل سعود دون غيره من أشكال الإسلام الأخرى، مثل الإسلام الصوفي والإسلام الشيعي والإسلام المعتدل بشكل عام باعتبارها انحرافات غير صحيحة عن الدين الحقيقي، حيث إن الطموحات التوسعية لهذا التيار يتم تمويلها بقوة من قبل الحكومة السعودية»![3]

ونذكّر هنا أولاً أنه سبق الكلام في الفصل الماضي بالتفصيل عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- التجديدية، وما يذكره التقرير هنا إنما هو ترديد لما يقوله أعداء هذه الدعوة منذ نشأتها وحتى اليوم، والفرق بينهما إنما هو في المنطلقات فقط، فمنطلقات «راند» مصلحةٌ غربية بحتة، ومنطلقات أولئك (المتصوفة) الدفاع عن بدعٍ وضلالاتٍ وأهواء نفس، ولذلك وجد الغرب في أتباعهم اليوم مبتغاه، فاختارهم مطيةً له في حربه الفكرية ضد الإسلام، وسيأتي

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:٤٠
(٢) سبق التنبيه إلى أن هذه القائمة بالرغم من أهميتها إلا أنها ساقطة بالكامل من الترجمة (أ) للتقرير!
(٣) التقرير، الترجمة (ب) ص:١٦

تفصيل ذلك في المطلب التالي.

٢- عند حديث التقرير عن الأصولية؛ ضرب لها مثلاً بالوهابيين المتواجدين في السعودية![1]

٣- عند حديث التقرير عن الأقليات؛ زعم أن الأصوليين يميلون إلى قمع غير المسلمين الخاضعين تحت سيطرتهم، ومثّل بأمثلة؛ ومنها أن المملكة العربية السعودية لا تسمح للنصارى واليهود ببناء كنائس ومعابد لهم، ولا تعطيهم إجازاتهم الدينية الخاصة بهم![2] والسؤال هنا: ما علاقة هذا النظام الذي تستند فيه السعودية إلى أُسس إسلامية بالأصولية والقمع؟! أضف إلى ذلك أن الشعب السعودي مسلم ١٠٠ بالمئة، ولا يوجد بينه أقليةٌ غير مسلمة؛ حتى ينبري التقرير مطالباً لها بكنائس ومعابد! وأيضاً لم تُجبِر الحكومة السعودية أحداً على الإقامة بأرضها أو العمل فيها! هذا من ناحية عقلية منطقية، وأما من الناحية النظرية؛ فالتقرير انتقد بقوة سماح الحكومة الأمريكية للمسلمين بلبس الحجاب في أمريكا، لأنه - بزعمه- يمثل قضية سياسية، وشعاراً من شعارات الأصولية الإسلامية!! وطالب الحكومة الأمريكية بمنعه[3]! فإذا كان التقرير لم يتساهل في أمر الحجاب، وعدَّه رمزاً سياسياً وشعاراً أصولياً (أي عدائياً)، وطالب أمريكا - التي ترفع شعار الحرية- بأن تمنعه، فكيف تُريد من بلد مسلم له كيانه ودينه وسياسته أن يتساهل ويسمح بأمرٍ يرى تحريمه شرعاً، ويرى مخالفته لديانة شعبه ومعتقده؟!.

٤- يزعم التقرير أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكومة طالبان لم تستنسخ هذه الفكرة فقط من السعودية، بل إنها تلقت منها التمويل والتدريب[4]، وهذا الزعم بطبيعة الحال لم تورد له «راند» دليلاً، هذا أولاً، وثانياً هذه النقطة تحديداً تدل على جهل التقرير بطبيعة الدين الإسلامي، إذ إن ولي الأمر يجب عليه بما أتاه من قوة وسلطان أن يُزيل المنكرات ويحاربها، ويأمر

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:١٦

(٢) يُنظر: التقرير، ص:٣٤

(٣) يُنظر: التقرير، ص:٦٧

(٤) يُنظر: التقرير، ص:٣٥

بالمعروف، وينهى عن المنكر بين رعيته، فلا حاجة لطالبان أو غيرها ممن ينشد تطبيق الشريعة الإسلامية أن يستنسخ من السعودية هذا المبدأ الإسلامي، لأنه موجود أصلاً في القرآن الكريم وفي السنة النبوية، وإن استفاد أحدٌ من تجربة المملكة العربية السعودية الرائدة في هذا الجانب، والمتمثلة في هيئة الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، فذاك شرفٌ وأجرٌ ونشرٌ للخير.

٥- يتعجب التقرير أن تدمير السعودية للكنوز التاريخية لم يَشدَّ الانتباه مثلما حدث مع الطالبان، حيث أباد السعوديون- كما يزعم التقرير- بشكل منظم العمارة الإسلامية التاريخية التي شكلت إزعاجاً للوهابيين[١]!التقرير كعادته لم يورد مثالاً واحداً لكنز من تلك الكنوز المزعومة! ولذلك لا حاجة إلى الوقوف مع مثل هذه الدعاوى التي تفتقد إلى الدليل أو المثال، وإيرادها هنا – كما أسلفت- إنما هو لبيان تحامل التقرير على السعودية، وإلا كيف يُمكن أن يغيب عنه أن أكبر عمارة إسلامية للحرمين الشريفين كانت ولا تزال في العهد السعودي، وأن السعودية لها قدم الريادة في عمارة المساجد والمراكز الإسلامية، ليس في السعودية وحسب وإنما في أرجاء العالم.

٦- انتقاص التقرير وانتقاده لفتاوى العلماء في السعودية، ووصْفها بالمخالفةِ للعقل والمنطق، وذلك في عدة مواضع من التقرير.[٢]

٧- زعم التقرير أن المؤسسة الوهابية في السعودية فرضت الحجاب على الأمريكيات العاملات في الجيش إبان حرب الخليج.[٣]

وعلى فرض صحة هذه الدعوى نعود ونقول: أحلالٌ على أمريكا (العلمانية) منع الحجاب (كما تطالب مؤسسة «راند»)، وحرام على السعودية (المسلمة) الأمر به!؟ إن هذا لشيء عُجَاب!

٨- زعم التقرير أن الشرطة الدينية السعودية(هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) منعت رجال الإطفاء من إجلاء طالبات من مدرستهن التي كانت

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:٤١

(٢) يُنظر:على سبيل المثال: التقرير، ص: ٥٢، ٦٥

(٣) يُنظر: التقرير، ص:٦٧

تلتهمها النيران بحجة أنهن سافرات![1]

هذا الخبر المكذوب نقلته مؤسسة «راند»- للأسف الشديد- عن الصحافة المحلية في السعودية، والتي افترى بعضها على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بهذه الفرية التي تلقفتها وتناقلتها المؤسسات الإعلامية الغربية! وبالرغم من نفي وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز لهذه الفرية، إلا أنها نُقلت على نطاق عالمي واسع ولم يُنقل نفيها عمداً! وقد جاء في صحيفة عكاظ ما نصه: «وحول سؤال عن مدى صحة ما تردد عن قيام بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنع أولياء أمور الطالبات والمواطنين من الإنقاذ للضحايا في المتوسطة (٣١) قال سموه: لا صحة لما ذكر إطلاقا حيث كان يوجد رجلان من رجال الهيئة أتيا من أجل أن لا يحصل أي إساءة لبناتنا الطالبات خارج المبنى ولكنهما لم يتدخلا في أي أمر من أمور الإنقاذ. وطالب سموه بأن يكون مراسلو الصحف عند مستوى المسؤولية ويجب على جهاز التحرير أن يمحص الأخبار ويبذل جهداً للتأكد من الأخبار قدر المستطاع في الوقت الذي يسمح له أن ينشر الخبر وأملي من الإخوة المعلقين الذين يتناولون التعليق على الحدث أن لا يعتمدوا على خبر نقلته صحيفة»[2]، بل إن اللجنة الحكومية التي شُكِّلت في حينه للتحقيق في الحادث توصَّلت- فيما توصلت إليه من نتائج- إلى النتيجة التالية: « ثبت لدى أعضاء اللجنة عدم صحة ما تناولته الصحف وتداوله البعض من أفراد المجتمع بأن تدخل بعض رجال هيئة الأمر بالمعروف فاقم من حجم الكارثة وساهم في زيادة عدد الإصابات والوفيات بسبب منع الطالبات والمعلمات من الخروج من المدرسة ما لم يكن مرتديات الحجاب..»[3] وبالرغم من هذا الوضوح في النفي، إلا أن تلك الفرية أُريد لها أن تبلغ الآفاق، وتضاف إلى سلسة الإساءات الغربية للملكة العربية السعودية بشكل خاص، وإلى الدين الإسلامي بشكل عام.

وبعد، فهذه أمثلة واضحة على حقيقة تعمّد التقرير الإساءة إلى المملكة

---

(١) يُنظر: التقرير، ص: ٧١

(٢) صحيفة عكاظ، ٢/ ١/ ١٤٢٣هـ

(٣) صحيفة الرياض، ١٢/ ١/ ١٤٢٣هـ

العربية السعودية، وذلك -بشكل عام- عبر محاولته خلق تصورٍ لدى قارئ التقرير بأن السعودية والأصولية والتشدد شيءٌ واحد!

وهذه الحقيقة لابد من استيعابها واستحضارها عند الحديث عن تفاصيل أو خطوات معارضة الأصوليين التي أوصى بها التقرير، وهي ما يلي[1]:

١- ضرب مواطن ضعفهم في مواقفهم الإسلامية، والإيديولوجية.

٢- محاولة فضحهم أمام شريحة الشباب، وذلك بإبراز فسادهم وجهلهم وأخطائهم المنحازة في تطبيق الإسلام، وعجزهم عن تبوء مراكز القيادة والحكم.[2]

٣- نزع الصفة الشرعية عن الأفراد والمناصب المرتبطة بالإسلام المتطرف، ومحاولة الكشف علناً عن تصرفاتهم غير الأخلاقية.

٤- تشجيع الصحفيين العرب في وسائل الأعلام الشعبية على القيام بتحقيقات عن حياة القادة الأصوليين وعاداتهم الشخصية وفسادهم؛ وتسليط الضوء على الأحداث التي تبين عنفهم؛ وضرب التقرير مثالاً لبعض تلك الأحداث بحادثة حريق مدرسة مكة التي تسببت «الشرطة الدينية» فيها بموت الطالبات! وأيضاً بمنع المؤسسة الدينية العمالَ الأجانب من تلقي صور مواليدهم الجدد!

ولا شك أن «الصحفيين العرب» قد أجادوا -حينها- في الانتقاص من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وربطها بذاك الحادث، ومهاجمة الرئاسة العامة لتعليم البنات[3]، مما عاد بالسمعة السيئة ليس على السعودية وحسب،

---

(١) يُنظر: التقرير، ص: ٥٩-٦٠، ٧٠-٧٣

(٢) تتجلى تطبيقات هذا العنصر في تشويه أمريكا والغرب لسمعة حكومة طالبان بعد ثبوت عدم تعاونها معهم، مع أن الواقع كان يشهد بأنهم فرضوا الأمن والنظام في أرجاء أفغانستان، وحاربوا زراعة المخدرات، مما أدى - بحسب دراسة بريطانية- إلى انخفاض الهيروين في العالم بمعدل الثلثين! أنظر: فهمي هويدي، طالبان، دار الشروق، ط٢، ١٤٢٢هـ ومقال: (طالبان تعاملت مع مشكلة المخدرات بأفضل الطرق)، موقع BBC العربي، ١٩/ ١/ ٢٠٠٤م

(٣) هذه فقط بعض عناوين المقالات والأخبار في حينها، ففي صحيفة الوطن: (هيئة الأمر.. والنوم في العسل)، (الرئاسة بين عباءتين)، (إقالة الوزير واجبة)، (الهيئة منعت الآباء من إنقاذ الضحايا)، (المعلمات يتهمن رئاسة البنات بإهدار كرامة المرأة)، وفي صحيفة عكاظ: (بأي ذنب قتلت)، وفي صحيفة الرياض: (عباءات الضحايا و«بشت» الرئيس)، وغير هذا كثير.

وإنما على الإسلام بشكل عام.[1]

وبالرغم من أنه لا يمكن الجزم بأن ما فعلته الصحافة إنما هو تطبيق لهذه التوصية، ولكننا في نفس الوقت لا يمكن إغفال الربط بين هذه التوصية وبين هذا المثال الواقعي، خاصة وأن مؤسسة «راند» نصّت على هذه الحادثة.

٥- تحدي وكشف الأخطاء الواردة في آرائهم.

٦- فضح علاقاتهم بالمجموعات«غير الشرعية»! ولم يوضح التقرير معنى «غير الشرعية»، والغالب أن المقصود بها التي لا تدور في فلك الغرب.

٧- تعميم المعرفة بعواقب أعمال العنف التي يقومون بها.

٨- عدم إظهار الإعجاب ببطولاتهم، بل وصفهم بالجبن والجنون.

٩- توجيه ونشر الأفكار السابقة إلى الشباب والمجتمعات الإسلامية والأقليات المسلمة في الغرب.

١٠- ومن أخطر الخطوات التي اقترحها التقرير في سبيل معارضة الأصوليين هي انتزاع التعليم من أيديهم ليكون في أيدي «المجددين»، وقال في ذلك:«بذل الأصوليون الراديكاليون جهوداً جمةً لفرض سطوتهم على التعليم ويبدو أنهم غير مستعدين على الأرجح للتخلي عن قواعدهم هذه بدون الدخول في معارك، ولذلك لا بد من بذل جهودٍ بنفس القوة والزخم لانتزاع هذه المنطقة منهم»[2]، وقد أوضح التقرير قبل هذه العبارة هدف هذا الانتزاع؛ وهو الوصول إلى شريحة الشباب لأنه - بحسب التقرير- يُمكن التأثير عليهم عن طريق إدراج رسالة الإسلام الديموقراطي في التعليم.[3]

هذه الخطوات العملية التي اقترحتها مؤسسة «راند» لتطبيق استراتيجية (معارضة الأصوليين)، وعند التأمل فيها نلاحظ أمرين مهمين:

---

(١) على سبيل المثال: صدر في عام ٢٠٠٤م كتاب بعنوان «نهاية الإيمان: الدين والإرهاب ومستقبل العقل» (The End of Faith: Religion, Terror, and the Future of Reason)، تأليف«سام هاريس» وعقد فيه فصلاً بعنوان «مشكلتنا مع الإسلام»، وكان مما استدل به وهو يطعن في الإسلام، احتراق ١٤ فتاه وإصابة ما يقارب الخمسين في مدرسة بمكة بسبب منع الشرطة الدينية لرجال الدفاع المدني من إنقاذ الفتيات لأنهن لم يكن يلبسن غطاء الرأس التقليدي. أنظر: www.zugailam.com

(٢) التقرير، ص:٧٢

(٣) يُنظر: التقرير، ص:٧٢

الأول: أنها موجهة إلى عقول المسلمين؛ فهي معارضة فكرية بالدرجة الأولى، وقد صرَّحت بذلك «راند» في تقريرها لعام ٢٠٠٧م، إذ قالت: «إن الصراع الموجود حالياً في معظم أنحاء العالم الإسلامي عبارة عن حرب أفكار».[١]

الثاني: أن أدوات تنفيذ هذه الخطوات؛ الهادفة لمعارضة الأصوليين، وتطوير الإسلام، هي الإعلام والتعليم، وهما من أخطر الأدوات التي حرص عليها الغرب اليوم، وفي الماضي إبان الاحتلال العسكري، وفي هذا يقول محمد محمد حسين عند شرحه لبرامج التغريب التي اعتمد عليها الغرب في مستعمراته: «كانت برامج التغريب تقوم على قاعدتين أساسيتين. فالقاعدة الأولى هي اتخاذ الأولياء والأصدقاء من المسلمين وتمكينهم من السلطة، واستعباد الخصم الذين يعارضون مشاريعهم ووضع العراقيل في طريقهم وصد الناس عنهم بمختلف السبل. والقاعدة الأخرى هي التسلط على برامج التعليم وأجهزة الإعلام والثقافة عن طريق من نَصَبوهم من الأولياء، وتوجيه البرامج لتطوير الإسلام وإيجاد تفسير جديد له يخدم أهدافهم ويدعّم صدَاقتهم».[٢]

هذا الكلام الذي كتبه محمد محمد حسين -رحمه الله- قبل أكثر من ثلاثين عاماً ينطبق تماماً على مشروع «راند» هذا، والذي فيه -بشكل عام- كل ما ذكره ؛ ففيه اتخاذ الأولياء (المجددين) ودعمهم، وفيه معارضة الخصوم (الأصوليين) ومحاولة إسقاطهم، وفيه الحث على استخدام الإعلام والسيطرة على التعليم، لتطوير (تغريب) الإسلام، فما أشبه الليلة بالبارحة!

أما عن «الأصوليين» التي ترغب مؤسسة «راند» في معارضة آرائهم وفضحهم وكشفهم..الخ، فهم كل من يسير من المسلمين على غير هوى الغرب ومصلحته، حتى ولو لم يحمل عليهم بالسلاح يوماً من الأيام، ولذلك لا نجد أن التقرير حدد من هم «الأصوليون»، ولم يذكر سوى عموميات يمكن تطبيقها من قبلهم على من يرونه حمل السلاح ضدهم، وعلى من يقبع في بيته في أي مكان من

---

(١) بناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند، ٢٠٠٧م، ص:٦

(٢) محمد محمد حسين، أزمة العصر، مرجع سابق، ص:١٠٥-١٠٦. والجدير بالذكر أن هذا الكتاب كان عبارة عن ثلاثين موضوعاً، أعدها الكاتب ونشرت في إذاعة الرياض عام ١٣٩٧هـ ثم تولت دار عكاظ بجدة طبعها ونشرها في كتاب. أنظر: www.islamweb.net

العالم الاسلامي!

ومن تلك العموميات؛ رفض القيم الديموقراطية والثقافة الغربية، والرغبة في إقامة دولة إسلامية..الخ، بمعنى أن من يرفض لثقافة الغربية من المسلمين فهو أصولي، حمل عليهم السلاح أم لا.

ولا يدل هذا التعميم على سذاجة التقرير؛ بل على مكره وخبثه، إذ لو حدد الأصوليين – مثلاً– بمن يحمل السلاح ضد الغرب أو ينادى بذلك، لخرج من هذا الإطار الكثير من المسلمين الذي ينادون (سلمياً) بنهضة الأمة الإسلامية، واستقلالها عن الغرب سياسياً واقتصادياً، وهذا ما لا يريده التقرير ولا الغرب، فكلهم- بمقياسه- أصوليون إرهابيون متشددون، الخ!

ولذلك نجد أن (تهمة) الأصولية في عالم اليوم من أسهل التهم وأعقدها، فهي سهلة الإلصاق بكل من لا تهواه أمريكا، ومعقدةٌ في تبعاتها التي فرضتها أمريكا على كل من تُلصق به، أفراداً كانوا أم منظمات، بل وحتى حكومات.

بقي أن نقول أن مؤسسة «راند» –كما مضى- ربطت من أول التقرير إلى آخره بين الأصولية والسعودية، ولذلك فلسنا بحاجة إلى دليل لإثبات أن المَعنِي بتطبيقات استراتيجية «معارضة الأصولية» هذه هي السعودية بالدرجة الأولى.

ولا غرو، فإن السعودية تُعد اليوم قلب العالم الإسلامي، لاعتباراتٍ كثيرة؛ من أبرزها أن بها مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ مهوى قلوب وأفئدة المسلمين كافةً، فمؤسسة «راند» والغرب من ورائها يدركون أن أي تأثير على المملكة العربية السعودية هو تأثيرٌ على العالم الإسلامي، بل على المسلمين في كل أنحاء الأرض.

وبما أن مدار تطبيق هذا البند يقع على عاتق الإعلام-كما أسلفت- فلو نظرنا أولاً إلى الإعلام السعودي، وبخاصة الصحفي منه، لوجدنا فيه الكثيرَ من التغيُّر، بل والتحدي لكثير من الثوابت والمقاصد الدينية التي تسير عليها السعودية منذ تأسيسها، ولا أدل على ذلك من أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكاد تكون المادة الدائمة لنقد الصحافة المحلية، بالرغم من أنها أحد أجهزة الدولة الرئيسية، وكان تأسيسها بأمر من الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن يرحمه الله.[١]

---

(١) يُنظر: موقع الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، www.pv.gov.sa

ولو نظرنا – بشكل أوسع – إلى الإعلام العربي؛ لوجدنا فيه إفساداً موجهاً إلى المملكة العربية السعودية، سواءٌ على المستوى الديني، أو المستوى الخُلقي، وهذا الأمر من الوضوح بما لا يحتاج معه إلى ضرب مثل.

أما الإعلام الغربي؛ فهو شريك في هذه العملية سواء ببرامجه أو حتى بقنواته المتخصصة، كقناة الحرة، وإذاعة سوا، اللتان أنشأتهما الحكومة الأمريكية على غرار فكرة إذاعة أوروبا الحرة، التي كانت موجهة للتأثير على فكر الشعوب السوفيتية إبان الحرب الباردة بين أمريكا والسوفييت، فـ (الحرة وسوا) أداتان من أدوات حرب الأفكار ضد العالم الإسلامي؛ كما بينت ذلك مؤسسة «راند» صراحةً في تقريرها «بناء شبكات مسلمة معتدلة».[1]

ومما سبق يتضح أن مؤسسة «راند» وضعت ضمن خطتها الاستراتيجية لتطوير الإسلام، الحرب على الأصوليين، وهم – بعد التأمل – كل من لا يتماشى مع المصالح الغربية، أو يعارضها، ثم رسمت لتلك الاستراتيجية خطوات عملية لتنفيذها على أرض الواقع، وبما أن التقرير ربط في كثير من المواضع بين السعودية والأصولية فأرض الواقع هذه هي بالدرجة الأولى السعودية.

فينبغي التنبه لهذا الخطر، وأخذ الحيطة الحذر، قال تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ ﴾[النساء: ٧١]، والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

---

(١) يُنظر: مؤسسة راند، بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص:٢٠

المطلب السادس: دعم وتشجيع الصوفية

بين ثنايا شرح البنود الخمسة الرئيسة للاستراتيجية وبيان ما يمكن أن يدعمها من مقترحات ومشاريع، أوصت مؤسسة «راند» بـ:«تعزيز مكانة المذهب الصوفي»[1].

والمذهب الصوفي – بحسب راند- لا يشبه الأصوليين ولا التقليديين، وإنما هو أقرب للتيار «المجدد»، لأنه يمثل التأويل الفكري المنفتح للإسلام![2].

والسؤال البديهي الذي يتبادر إلى الذهن: ما هو طبيعة هذا الانفتاح الفكري الإسلامي، والذي جعل مؤسسة «راند» توصي وتؤكد على دعم أصحابه، وهم الصوفية؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال نرى أنه من الأهمية أولاً بيان ما هي الصوفية، وما هو موقفهم من الجهاد والاستعمار، وما هو موقف الغرب حالياً منهم الصوفية.

ولتجلية هذه الأمور جعلتها في ثلاث مسائل، وبيّنتها على النحو التالي:

المسألة الأولى، حقيقة الصوفية:

الحديث عن حقيقة الصوفية[3] حديث طويل ومتشعب، ولا يمكن الإحاطة به في مثل هذا الموضع، ولكني سأبذل الوسع في بيان حقيقتهم، وبيان أبرز معتقداتهم، والمآخذ عليهم بما يُبين المقصود ويناسب المقام، بإذن الله.

الصوفية هي:«حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة تعبيراً عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طُرقاً مميزة معروفة باسم الصوفية، ويتوخّى المتصوفة تربية النفس، والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله بالكشف والمشاهدة لا عن طريق اتباع الوسائل الشرعية، ولذا جنحوا في المسار حتى تداخلت طريقتهم مع الفلسفات الوثنية: الهندية والفارسية واليونانية المختلفة. ويلاحظ أن هناك فروقاً جوهرية بين

---

(١) التقرير، ص:٧٢

(٢) يُنظر: التقرير، ص:٥٨

(٣) الكلام هنا عن حقيقة الصوفية كاتجاه ديني، وليس عن الصوفية الأتباع.

مفهومي الزهد والتصوف: أهمها أن الزهد مأمور به، والتصوف جنوح عن طريق الحق الذي اختطته أهل السنة والجماعة»[1].

وقد مرت الصوفية- كما يرى بعض الباحثين- بثلاثة مراحل، هي:

المرحلة الأولى: وكان يغلب على أصحابها جانب العبادة، والبعد عن الناس، مع التزامهم بآداب الشريعة، وقد يغلب على بعضهم الخوف الشديد والبكاء المستمر، ومن هؤلاء: عامر بن عبدالله بن الزبير، وبشر بن الحارث الحافي، وإبراهيم بن سيّار، ويعتبر من أقطاب هذه المرحلة رابعة العدوية.

فهؤلاء من أوائل المتصوفة الذين اتخذوا طريقةً جمعوا فيها بين الزهد والتعمق والتشدد، مما لم يكن عند السلف الأول، وحجة بعضهم أن الصفاء الروحي يأتي عند السلف بدون تكلُّف، نتيجة للتربية المتكاملة، ونحن بحاجة إلى تكلُّف وتشدد للوصول إلى هذا الصفاء!

ومما استحدث في هذه المرحلة: الاستماع إلى القصائد الزهدية مع استعمال الألحان المطربة، وتصنيف الكتب التي تجمع أخبار الزهد والزهاد مثل الرسالة للقشيري.[2]

ونحسب أن المتصوفة كانوا صادقين في زهدهم وبعدهم عن الدنيا في هذه المرحلة، إلا أن التشدد الذي فرضوه على أنفسهم لم يأمر به الشارع!

وعلى كل حال بقيت هذه البداية للتصوف مقبولة إلى حدٍ ما، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، ولكنه- للأسف- لم يقف، كما سيأتي.

المرحلة الثانية:أدخل المتصوفة مصطلحاتٍ غامضة، فتحدثوا عن الفناء والبقاء، وعن الإشارة في المكاشفات ، وفيها نشأت الطرق الصوفية المتعددة الكثيرة ، لكل واحدة منها شيخها ونظامها وطقوسها ، ودخل فيها تعظيم شيخ الطريقة وبناء الأضرحة والشرك الصراح.

وفي هذه المرحلة نشأ لديهم ما يسمى بعلم الظاهر والباطن، وأعلنوا سقوط

---

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، مرجع سابق، ص:١/ ٢٤٩

(٢) يُنظر: محمد حامد الناصر، حقيقة التصوف، ط١، ١٤٢٦هـ ص:١٤-٢٦، و:محمد العبدة وطارق عبدالحكيم، الصوفية نشأتها وتطورها، دار الأرقم-الكويت، ط بدون، ت بدون، ص:٢٢-٣٠

التكاليف الشرعية عن أوليائهم، لاطلاعهم على الحقيقة، بسبب الكشف والإلهام!

ويبدو أن عقائد الشيعة -وخاصة الباطنية منهم- قد خالطت عقائد الصوفية، كما أن الأديان القديمة وفلسفة اليونان قد تغلغلت في عقائدهم من خلال الطريقة ورمزها ومصطلحاتها.

وفي هذه المرحلة أيضاً ظهر التصوف بصورة مذهب مخصوص عند الموالي والأعاجم، تارةً عن سذاجةٍ منهم، وتارةً عن حقد على الإسلام.

ومن أقطاب هذه المرحلة: أبويزيد البسطامي، وأبو الحسن الشاذلي، وأحمد الرفاعي، وأحمد البدوي، والتيجاني والنقشبندي..، وهذا طرف يسير من سير وأقوال بعضهم:

من أقوال أبو يزيد البسطامي: سبحاني ما أعظم شأني، وما في الجبة إلا الله. ما النار؟ لاستندت إليها غداً، وأقول: اجعلني فداء أهلها!، وقد تأول علماء الصوفية هذه الشطحات وقالوا إنها كانت في حال (الاصطلام) والغيبة!

أما أبو الحسن الشاذلي، شيخ الطريقة الشاذلية، فقد كتب شيخ الجامع الأزهر- سابقاً - عبدالحليم محمود كتاباً يُمجد فيه الشاذلي وطريقته، ونقل فيه أن الله سبحانه وتعالى كلّم الشاذلي على جبل «زغوان»، وهو الجبل الذي كان يتعبد في قمته!، وأن الرسول ﷺ كلم الشاذلي من داخل حجرته الشريفة!، ومن أقواله: لولا لجام الشريعة على لساني لأخبرتكم بما يكون في غدٍ وبعد غدٍ إلى يوم القيامة!

وأحمد الرفاعي يَنقل عنه أتباعه أنه وقف على حجرة رسول ﷺ فقال السلام عليك يا جدي، فرد عليه ﷺ: وعليك السلام يا ولدي، وسمع ذلك كل من في المسجد النبوي، وأضافوا أن رسول الله ﷺ مد يده من داخل قبره الأزهر فقبلها الرفاعي، وأضافوا أيضاً أن إنكار هذه الكرامة كفر!، ومن أقواله: الشيخ من يمحو اسم مُريده من ديوان الأشقياء!

وأما أحمد البدوي، الملقب بالسيد البدوي، فقد أحاطه الصوفية بمظاهر التقديس، وجعلوه قريناً لرسول الله ﷺ وغيره من الأنبياء، وزعموا أن شفاعته لا

يصل لها الأنبياء، وأنه يطلع على الغيب، وأنه قادر على إحياء الموتى والعكس، وأنه يخرج من قبره لإغاثة من دعاه..الخ، والبدوى شخصيةٌ غامضة، له مخطط باطني مُريب، وقد ادعى أنه من نسل رسول الله ﷺ[1].

هذه نماذج لشطحات وأفكار بعضاً من قادة التصوف في هذه المرحلة، وهي تدل على خطورة المرحلة التي وصلوا إليها.

المرحلة الثالثة:

وهذه المرحلة أخطر مراحل التصوف إذ تسربت إليها الفلسفة اليونانية بما فيها من نظريات الفيض والإشراق وغيرها، والتي لعبت دوراً كبيراً في زيادة الانحراف الصوفي، فأوصلتهم إلى القول بوحدة الوجود[2] والحلول[3]، مثل: سهل التستري وابن سبعين، وابن الفارض والحلاج وابن عربي والسهروردي.

وقد أخذ هؤلاء نظرية الفيض والمحبة والإشراق والمعرفة عن الأفلاطونية الحديثة، وأضافوها إلى ما لديهم من انحراف.

ويرى آخرون أنهم أخذوها من البوذية، وغيرها من الديانات المحرفة كاليهودية والنصرانية، فأوصلهم ذلك إلى الاعتقاد بأنه لا فرق بين الله وبين خلقه، إلا أن الله كلٌ والخلق جزؤه! وأن الله متجل في كل شيء من الكون، فكل شيء في الكون إلهٌ عند الصوفية !![4]

تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، ولولا حاجة البحث لما نقلت مثل هذه الطَّوام، والعياذ بالله منها ومن أهلها.

هذه هي المراحل التي مرت بها الصوفية.

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) وحدة الوجود: عقيدة إلحادية هندية، قال بها أيضاً فلاسفة اليونان القدماء، وتقوم هذه المقولة على الوحدة الذاتية لجميع الأشياء مع تعدد صورها في الظاهر، فكل شيء هو الله، واختلاف الموجودات هو اختلاف الصور والصفات مع توحد في الذات. انظر: الموسوعة الميسرة، ص: ٢/ ١١٦٨

(٣) الحلول: تجسد الخالق في المخلوق بحلوله في بعض بني الإنسان، بحيث تتلاشى الذات الإنسانية في الذات الإلهية،وقد عُرفت هذه الفكرة في النصرانية بفكرة «اتحاد اللاهوت في الناسوت»، إذ يزعمون أن الله حلَ في المسيح الإنسان، ليتكون المسيح الإله! انظر: الموسوعة الميسرة، ص:٢/ ١٠٤٩

(٤) يُنظر: المرجع السابق.

وخلاصة القول أن أبرز المآخذ على الحركة الصوفية هي -باختصار- ما يلي[1]:

١- الغلو في رسول الله ﷺ.

٢- القول بالحلول والاتحاد.

٣- القول بوحدة الوجود.

٤- الغلو في الأولياء، والذي يصل حد الشرك الأكبر في أحايين كثيرة.

٥- الادعاءات الكثيرة الكاذبة كادعائهم عدم انقطاع الوحي، وأن للقرآن ظاهر وباطن، وللدين شريعة وحقيقة.

٦- ادعاؤهم الانشغال بذكر الله عن التعاون لتحكيم شرع الله والجهاد في سبيله.

٧- طاعة المشايخ والخضوع لهم، والاعتراف بالذنب بين أيديهم، والتمسح بأضرحتهم بعد مماتهم.

٨- التجاوزات الكثيرة فيما يسمونه بالذكر، مثل هز البدن وذكر كلمة الله مجردة، وتكرارها، وغير ذلك.

وهذه التجاوزات وغيرها فتحت على المسلمين باباً واسعاً من الشرور؛ مثل التواكل والسلبية، وإلغاء شخصية الإنسان، وتعظيم شخصية الشيخ، فضلاً عن الضلالات التي تُخرج صاحبها من الإسلام.

وللأسف أن هذه العقائد الصوفية انتشرت خلال القرنين الماضيين في العالم الإسلامي، وكان لاحترام عامة الناس للعلماء دور رئيس في انتشار الصوفية المتدثرة بالزهد والورع، حتى طغت على غالب أجزاء العالم الإسلامي وخدَّرت الناس، و أشغلتهم بالأضرحة والقبور والشفاعة، ورددت عليهم ذم الدنيا والتكسب، وامتداح التقشف والعزلة والجوع والتسول وملازمة الزوايا والتكايا وترديد أوراد المشايخ، وغير ذلك، مما أسفر عن نتائج سلبية على المجتمعات

---

(١) يُنظر: عبدالرحمن عبدالخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، مكتبة ابن تيمية-الكويت، ط٢، ت بدون، ص:٣٧-١٢٥، و: محمد حامد الناصر، حقيقة التصوف، مرجع سابق، ص:٢٧-١٤٥، و: الموسوعة الميسرة في الأديان، ص:١/ ٢٤٩-٢٧٣

المسلمة.[1]

بقي التنبيه إلى أمر مهم وهو أنه لا يعني أن كل من انتسب إلى الصوفية يعتقد بكل ما مضى من ضلالات، بل من وصل الغاية منهم فإنه وصل إلى كل ما مضى، ومن لم يصل فإنه في مرحلة من مراحل الطريق الصوفي الذي ينتهي بتلك الغاية[2]، فالطريق الصوفي مراحل عديدة في الضلال، وليس مرحلة واحدة.

المسألة الثانية، موقف الصوفية من الجهاد والاستعمار:

من خلال ما سبق يتضح أن نظرة الحركة الصوفية المنحرفة للحياة، وطقوسها الزهدية البدعية تتعارض في حقيقتها مع الجهاد في سبيل الله، وإذا كان أبو حامد الغزالي -رحمه الله- الذي كان يُعد كبير المتصوفة في عصره، بل كبيرهم في كثير من القرون، والذي عاش في القرن الخامس الهجري، وهو القرن الذي غزا فيه الصليبيون والتتار بلاد المسلمين، واحتلوا كثيراً منها، وذبحوا الألوف الكثيرة من أهلها، وفعلوا بهم الأفاعيل، لم يذكر الجهاد في سبيل الله في كتابه «إحياء علم الدين» ولم يتطرق إليه أبداً، بل إنه كان مجاوراً في بيت المقدس تارة، ومعتكفاً بزاويته في المسجد الأموي تارة أخرى، وكأنه في كوكب آخر، لا يعيش بين المسلمين![3]

فإذا كان هذا حال كبير الصوفية في عصره، فلا غرابة أن يكون موقف الصوفية من الجهاد في جملته موقفاً سلبياً، بل موقفاً عدائياً في بعض الأحيان، ولذلك يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الجهاد فالغالب عليهم أنهم أبعد عنه من غيرهم، حتى نجد في عوام المؤمنين: من الحب للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحبة والتعظيم لأمر الله والغضب والغيرة لمحارم الله، وقوة المحبة والمولاة لأولياء الله، وقوة البغض والعداوة لأعداء الله ما لا يوجد فيهم، بل يوجد فيهم ضد ذلك».[4]

---

(1) يُنظر: محمد فاروق الخالدي، التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، مرجع سابق، ص:٤٨-٤٩

(2) يُنظر: عبدالرحمن عبدالخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، مرجع سابق، ص:١٤

(3) يُنظر: علي بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري وآثارهما في حياة الأمة، دار طيبة -مكة المكرمة، ط٢، ١٤١٨هـ ص:١/ ٥٣٩

(4) ابن تيمية، الاستقامة، طباعة ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط٢، ١٤١١هـ ص:١/ ٢٦٨

والصوفية كثيري الاستشهاد بالحديث الموضوع: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى جهاد الأكبر»[1]، ويَعنون بالأصغر القتال في سبيل الله، والأكبر جهاد النفس، وهذا الحديث بالإضافة إلى عدم صحته، فإن معناه أيضاً غير صحيح، إذ أي جهاد أعظم من تقديم المسلم نفسه في سبيل الله!

وثمة أمر آخر وهو استرسال كثير منهم مع القدر الكوني، حيث فهموا هذه المسألة فهماً خاطئاً، فظنوا أن الاستسلام لما يُقدِّره الله من عدو أو مرض أو فقر هو من باب الرضا بالقضاء والقدر، ولم يعلموا أن قدر الله الكوني يُدْفع بقدر الله الشرعي، فالمرض يدفع بالدواء، والعدو يدفع بالجهاد، وهكذا.[2]

هذا هو موقف الصوفية بشكل عام من الجهاد في سبيل الله، وهذه هي الصفة الغالبة فيهم، إذ التربية الصوفية تعتمد على الدعة والتكايا والزوايا، مع سماع الأناشيد والأشعار، والاعتقاد بأن إرادة الله نافذة ولا مجال عندهم لدفع العدو بالجهاد، كل ذلك أبعدهم عن الجهاد في سبيل الله، بل جعل أكثرهم يوالي أعداء الله – كما سيأتي- أو ينزوي عن أحداث الأمة ونكباتها.[3]

وبالرغم من هذا الموقف الصوفي العام من الجهاد إلا أن ثمَّة بعض النماذج الصوفية التي قاومت وجاهدت الظالمين، مثل أتباع الطريقة السنوسية الذين جاهدوا الاستعمار الايطالي في ليبيا فترة من الزمن، ومثل زعيم الطائفة التجانية في السودان الغربي (السنغال حالياً) الحاج عمر بن سعيد الفوتي السنغالي الأزهري، الذي قاوم الاستعمار الفرنسي مقاومة شديدة.[4]

أما الغالب عليهم والمتفق مع عقائدهم فهو ترك الجهاد في سبيل الله بالنفس، والرضا بالواقع أياً كان، استسلاماً منهم لأقدار الله واستصراخاً للسيد أو الولي لينصرهم!

ومن أبرز الأمثلة المحزنة على ذلك كان إبان الدولة العثمانية، حينما صالت الصوفية فيها وجالت؛ فبينما كانت جيوش المستعمرين تقتحم المدن الإسلامية؛

---

(١) أورده الألباني في السلسة الضعيفة برقم(٢٤٦٠) وقال عنه:منكر .

(٢) يُنظر: محمد العبدة وطارق عبدالحكيم، الصوفية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص:٩٢-٩٣

(٣) يُنظر:التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، محمد فاروق الخالدي، مرجع سابق، ص:٥٠

(٤) يُنظر: على بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية، مرجع سابق، ص:١/ ٥٣٨-٥٤٣

كان المسلمون يستصرخون السيد أو الولي الذي مضى على وفاته مئات السنين!

وامتد البلاء إلى الأربطة والثغور التي بناها العثمانيون أساساً للجهاد ومقارعة الكفار، إذ تحولت إلى زوايا وتكايا للصوفية، وفي أحسن الأحوال إلى مداس علمية صِرْفة، لا أثر للتربية الجهادية فيها.[1]

وأما عن موقف الصوفية من الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي، فقد جاء منسجماً تماماً مع معتقداتهم التي تدعو إلى الكسل والتواكل وعدم بذل الأسباب الشرعية..الخ، وجاء أيضاً منسجماً مع موقفهم من الجهاد في سبيل الله.

وهذه بعض الأمثلة العملية التي تبين كيف كان حال الصوفية مع المستعمر الغربي:

١- تسهيل الصوفية (القادرية وغيرهم) للمستعمر الفرنسي احتلال بلاد تونس، بل والعمل على تهدئة الناس وضبطهم، بالرغم من أن الطرق الصوفية في الفترة التي دخلت فيها الجيوش الفرنسية تونس كانت تتمتع بنفوذ أدبي وماديّ، وكان لها قاعدة شعبية عريضة بين الناس، وكان لها من القدرة ما يمكنها من استنفار الناس، وإعلان التعبئة ضد المستعمر، ولكن الذي حدث من تلك الطرق الصوفية عكس ذلك![2]

٢- وفي الهند بعد قيام ثورة ١٨٥٧م التي قام بها المسلمون ضد الإنجليز، وقتل فيها العديد من علماء المسلمين، قام أحمد رضا مؤسس الطريقة الصوفية (البريلوية) بكتابة رسالة مستقلة باسم: «إعلام الأعلام بأن هندوستان دار الإسلام»، ادعى فيها أن الهند دار سلامٍ وليست دار حرب، ودعا فيها صراحةً لترك جهاد الإنجليز! ومما جاء فيها قوله: «إنه لا جهاد علينا مسلمي الهند بنصوص القرآن العظيم، ومن يقول بوجوبه فهو مخالف للمسلمين ويريد إضرارهم»![3]

---

(١) يُنظر: سفر الحوالي، العلمانية، مرجع سابق، ص:٥١٨

(٢) يُنظر: التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس، ١٩٩٢م، ص: ١١٥-١٢٢

(٣) يُنظر: محمد العبدة وطارق عبدالحكيم، الصوفية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص:٩٤

٣- وقبل دخول الغزاة الفرنسيين إلى القاهرة، كان الصوفية يجتمعون كل يوم ويقرؤون البخاري وغيره من الدعوات، فاحتلت فرنسا القاهرة في ثلاثة أرباع الساعة![١]

٤- وفي الجزائر قاوم الصوفيون حركة عبدالقادر الجزائري الجهادية (قبل نكوله وتعاونه مع فرنسا)، وانبثّ كثيرٌ منهم في البلاد لتثبيط الهمم، ومطالبة الناس بالانتظار، وقد كافأتهم حكومة الجزائر الفرنسية، وقامت بتقريبهم ومنحهم النياشين والأوسمة تقديراً لجهودهم في خدمتها، وقال «المارشال بوجو»[٢] -أول حاكم فرنسي للجزائر- في رسالة بعث بها إلى شيخ الطريقة التجانية: «لولا موقف الطريقة التجانية المتعاطف لكان استقرار الفرنسيين في البلاد المُفتتحة أصعب بكثير مما كان»[٣]، وقال في مناسبة أخرى: «إن الحكومة الفرنسية تُعظِّم زاوية من زوايا الطرق، أكثر من تعظيمها لثكنة جنودها وقوادها، وأن الذي يحارب الطرق إنما يحارب فرنسا»![٤]، ولا عجب من كل هذا التعظيم وهذه الحماية، فقد كانت الطرق الصوفية في الجزائر خادمة للاستعمار الفرنسي، وثمة أمثلة كثيرة تُدمي القلب على خدمات ذلك «الطابور الخامس»؛ منها: أنه حينما تأسست جمعية علماء المسلمين في الجزائر عام ١٩٣١م، وانطلقت لتؤدي دورها التربوي، أقلق ذلك فرنسا، وكان سلاحها الفعّال للقضاء على تلك الجمعية هم رجال الطرق الصوفية، الذين بالفعل تألبوا عليها وحذروا منها، بل وصل الحال ببعضهم إلى محاولة اغتيال مؤسسها الشيخ عبدالحميد بن باديس -رحمه الله-.[٥]

٥- وفي المغرب لما قام المجاهد محمد بن عبدالكريم الخطابي بالجهاد ضد المستعمر الاسباني تألّب عليه مشايخ الطرق الصوفية وخانوه في كثير من

---

(١) يُنظر: محمد حامد الناصر، حقيقة التصوف، مرجع سابق، ص:١٤٠

(٢) بيجو مارشال Thomas Bugeaud de la Piconnerie (1784-1849م) هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق دي زلي. رُقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في ١٨٤٣م. حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في أسبانيا، وأشتهر هناك بالعنف. تولى بيجو الحكم في الجزائر من عام ١٨٤٠م، وحتى ١٨٤٧م، وقد سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي. أنظر: موقع وزارة المجاهدين الجزائرية www.m-moudjahidine.dz

(٣) نقلاً عن: علي بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية، مرجع سابق، ص:١/ ٥٣٧

(٤) نقلاً عن: المرجع السابق، ١/ ٥٣٧

(٥) يُنظر: علي بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية، مرجع سابق، ١/ ٥٣٧-٥٤٦

المواقع.[1]

هذا هو موقف الحركة الصوفية من الجهاد ومن الاستعمار الغربي، وكلاهما كما مضى موقف سلبيٌ متخاذل.

المسألة الثالثة، موقف الغرب حالياً من الصوفية:

لم يكن الغرب يوماً من الأيام بغافلٍ عن تيار الصوفية، ولكن يبدو أن فترات العلاقة والولاء بينهما شابها مدٌ وجزرٌ، بحسب المصلحة؛ فالغرب كما أسلفنا لا يعرف في علاقاته سوى مقياس المصلحة.

وبما أن أمريكا والغرب لم يكونوا قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بحاجة ماسة للصوفية، فإن العلاقة بينهما لم تكن على أشدها، أما بعد ذلك التاريخ، والذي غيرت أحداثه العديد من التوازنات والتحالفات والمصالح، فإن العلاقة مع الصوفية أخذت شكلاً آخر، ولذلك سنلقي الضوء فيما يلي -بالأدلة والشواهد- على موقف أمريكا والغرب من الصوفية بعد ذلك التاريخ.

استضاف برنامج الأمن الدولي في «مركز نيكسون»[2] في الرابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٣م مؤتمراً لاستكشاف الدور الذي يمكن أن يقوم به التصوف ضمن أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان هدف المؤتمر – بحسب تقرير نيكسون – هو تعريف صانعي السياسة ومجتمع صناعة القرار بهذا الجزء المهمل من الإسلام، والذي يشار إليه غالباً بـ «الإسلام الثقافي»، والذي يمارسه ملايين الناس حول العالم ومن ذلك ضمنه الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وبحسب تقرير «مركز نيكسون» أيضاً كان من أبرز المشاركين في ذلك

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ١/ ٥٤٤

(٢) مركز نيكسون The Nixon Center مؤسسة سياسية عامة. تأسست عام ١٩٩٤م، وقد أسسها الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون قبل وفاته بفترة قصيرة. تهتم بدراسات علاقات الولايات المتحدة بالصين وروسيا والخليج العربي وحوض الكاريبي. أنظر: موقع مؤسسة نيكسون www.nixoncenter.org

(٣) يُنظر: تقرير فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية، مركز نيكسون، ٢٠٠٤م، ترجمة الدكتور مازن مطبقاني، ص:٥-٦

المؤتمر: المستشرق «برنارد لويس»، والشيخ محمد هشام قباني، شيخ الطريقة النقشبندية في أمريكا، ومن أبرز التوصيات التي قدمها المشاركون في ذلك المؤتمر ما يلي[1]:

١- تشجيع نشر كتابات الصوفيين المحليين (الأمريكيين)، وترجمة النصوص الكلاسيكية الصوفية من قبل صوفيين محليين إلى اللغات المحلية المعاصرة، وإلى اللغة الإنجليزية، الأمر الذي سيعطيها شهرة كبيرة، وبخاصة عند الشباب.

٢- تشجيع دمج القيم الصوفية مع قيم المجتمع المدني في المعاهد التعليمية.

٣- إسداء النصح للعديد من دول آسيا الوسطى وحثها على التأقلم مع موقف الانفتاح نحو إعادة إحياء الصوفية وخاصة الطريقة النقشبندية.

٤- تشجيع إحياء الثقافة والآداب الصوفية، وفي الوقت نفسه إحياء تقاليد زيارة الأضرحة والمقامات في كل دولة.

وكان آخر سؤال قُدِّم للمجتمعين هو عبارة عن طلب تقديم مقترحات للحكومة الأمريكية لتحسين حوارها مع العالم الإسلامي، وقد أجاب عنه «برنارد لويس» باختصار بقوله: «أقترح أن عليهم أن يتحدثوا إلى الشيخ قباني»![2]

ومن جانب آخر حذَّر قباني من أن الحكومة الأمريكية تعمل في النهاية مع الوهابيين في كل أنحاء العالم، وبدلاً من ذلك اقترح أن على الحكومة الأمريكية أن تطلب من الأشخاص المناسبين البحثَ لها عن علماء معتدلين، وأن تطلب منهم أيضاً الاقتراحات المناسبة لسياسة أمريكا![3]

وأكد في موضع آخر على أن الصوفيين يستطيعون أن يلعبوا دوراً كبيراً في بناء جسور بين الثقافات والمجتمعات والدول المختلفة، ويستطيعون بصفة خاصة أن يجعلوا الإسلام يزدهر دون سيطرة دولة معينة، فإذا أُعطي الصوفيون الفرصة والتشجيع فإنهم قادرون على تحقيق الكثير بطريقة سلمية.[4]

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص:٢٢

(٢) المرجع السابق، ص:٤٨

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص:٤٨

(٤) يُنظر: المرجع السابق،ص:٤٦

ومحمد هشام قباني له نشاط كبير -داخل أمريكا وخارجها- في الدعوة إلى الصوفية، وفي التحذير من أهل السنة أو من يسميهم بـ«الوهابية»، ففي ١٩٩٩م – على سبيل المثال – ألقى قباني كلمة بعنوان «المتطرفون الإسلاميون: خطر كامن على الأمن القومي للولايات المتحدة» وذلك في منتدى مفتوح نظمته وزارة الخارجية الأمريكية، ومما جاء فيها قوله: «إننا نريد أن ننصح حكومتنا الأمريكية وأعضاء الكونجرس أن هناك شيئًا كبيراً وأنتم لا تعرفونه، وهو أنه يوجد العديد من المساجد في الولايات المتحدة، وأن الحكومة الأمريكية ليست لها سياسة تجاه هذه المساجد لتنظم عملها.. وأخطر شيء في هذه المساجد هو الفكر المتطرف وأصحابه نشيطون للغاية وهؤلاء يسيطرون على ٨٠ بالمئة من المساجد في أمريكا»[١]، وأضاف أيضاً: «لقد نصبوا العداء للصوفية بشكل مطلق، لأنهم – أي الوهابية- يؤمنون أنه بإمكانك أن تصل إلى الله مباشرة دون الحاجة لـ «قِدِّيس» – ولي- أو أي شخص آخر»![٢]، وأفتى أيضاً في جلسة الاستماع تلك بأن قتال إسرائيل غير شرعي لأنه تم توقيع اتفاقية سلام معها من قبل بعض الدول![٣]

وفي أوزبكستان حيث تربطه مع رئيسها «كريموف»[٤]علاقة قوية، أفتى بأن «كريموف» ظل الله في أرضه، وأن من يعارضه فهو عاص فاسق كافر! وأفتى أن المسلم يكفيه الشهادتين ولا يلزمه بعد ذلك صوم ولا صلاة، فالإسلام في القلب وكفى!، وأفتى بجواز عدم ارتداء الحجاب![٥]

هذه بعض سيرة محمد هشام قباني الذي يتمنى «برنارد لويس» على الحكومة الأمريكية أن تتحاور معه.

وفي تقرير نشرته مجلة «U.S.News» الأمريكية بعنوان (قلوب وعقول ودولارات) في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م وسُطِّر في ديباجته العبارة التالية (في جبهة غير مرئية

---

(١) نقلاً عن: محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، ط بدون، ت بدون، ص:٢٤
(٢) نقلاً عن: المرجع السابق ص:٢٤
(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص:٢٤-٢٧
(٤) إسلام كريموف Islam Karimov (1938-)، سياسي أوزبكي. أول رئيس لأوزبكستان -بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- منذ عام ١٩٩٠م وحتى اليوم.أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة : Islam Karimov
(٥) يُنظر: محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، ط بدون، ت بدون، ص:٢٨

في الحرب على الإرهاب، أمريكا تنفق الملايين.. لتغيير وجه جديد للإسلام)، يقول «ديفيد كابلان»[1] -وهو مُعد التقرير-:«يعتقد الاستراتيجيون الأمريكيون بشكل متزايد أن الحركة الصوفية بأفرعها العالمية قد تكون واحداً من أفضل الأسلحة ضد تنظيم القاعدة والإسلام الجهادي. فالصوفية بطرقها الباطنية تمثل برأيهم توجهاً مناقضاً للطوائف الأصولية كالوهابية التي يمنع أشد أئمتها تعصباً «الموسيقى والرقص لا بل حتى الحب الرومانسي..فالمزارات الصوفية دُمِّرت في السعودية واضطر أتباعها إلى التواري عن الأنظار بعد اتهامهم بالزندقة بذريعة تقديسهم للقديسين. ولكن الصوفية تعود، ولها اليوم عشرات ملايين الأتباع المخلصين في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا الغربية، ناهيك عن مئات الملايين ممن يتبعون التقاليد الصوفية. لكن النشطاء الصوفيين يقولون أنهم يواجهون في ميدان الدعوة مليارات الدولارات التي تنفقها الإرساليات المدعومة رسمياً من الدولة السعودية لنشر الوهابية»[2]، وأضاف التقرير أيضاً أنه:«بينما لا يستطيع الرسميون الأمريكيون أن يُقروا الصوفية علناً، بسبب فصل الدين عن الدولة في الدستور الأمريكي، فإنهم يدفعون علناً باتجاه تعزيز العلاقة مع الحركة الصوفية».[3]

بل إن التقرير أورد أمثلة عملية على بوادر الدعم الأمريكي الخفي للصوفية فقال:«في قرغيزستان، ساعدت أموال السفارة الأمريكية بترميم مزار صوفي مهم. وفي أوزبكستان، أُنفق المال لحفظ النصوص الإسلامية العتيقة».[4]

وفي ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤م نشرت صحيفة «يني شفق» التركية خبراً مفاده أن الرئيس «بوش الابن» عرض على رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» خلال استقباله له في البيت الأبيض في ١٨/ ١/ ٢٠٠٤م معالم المشروع الأمريكي

---

(١) ديفيد كابلان David E. Kaplan (1955م-)، كاتب ومحقق صحفي أمريكي. مدير مركز النزاهة العامة للاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين، ويعمل مع مجلتي «يو إس نيوز» و «وورلد ريبورت» .أنظر: موسوعة ويكيبيديا، مادة: David Kaplan

(٢) ديفيد كابلان، تقرير: قلوب وعقول ودولارات،مجلة يو إس نيوز، ترجمة:د. إبراهيم علوش، www.usnews.com/usnews/news/articles/050425/25roots.htm

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

الجديد لـ(الشرق الأوسط الكبير) الذي يمتد من إندونيسيا إلى المغرب مروراً بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

وبحسب الصحيفة فإن المشروع طبقاً لما عرضه الرئيس الأمريكي جعل من تركيا عموداً فقرياً له، حيث ترغب واشنطن أن تقوم تركيا بدور محوري فيه، بحيث تتولى الترويج لنموذجها الديمقراطي واعتدالها الديني، لدرجة أن الرئيس الأمريكي اقترح أن تُبادر تركيا إلى إرسال وعاظ وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبق في بلادهم![1]

وتيار الاعتدال الديني التركي الذي يتمنى الرئيس «بوش الابن» التبشير به في أنحاء العالم الإسلامي هو التيار الصوفي السائد في تركيا بطرقه المتعددة (النقشبندية، المولوية، القادرية، وغيرها) منذ زمن الدولة العثمانية[2]، وهذا يعيد للأذهان ما سبق ذكره في المطلب الأول عن امبراطورية فتح الله كولن التعليمية والدعوية والإعلامية، التي تقوم على أسس صوفية، وتعمل بحرية تامة تحت مظلة العلمانية التركية.

وبعد، فعوداً على بداية هذا المطلب السؤال المطروح: ما هو الانفتاح الفكري لدى الصوفية، والذي جعل مؤسسة «راند» تؤكد على دعمه؟!

نقول إن الإجابة باتت واضحة بعدما عرضناه عن الصوفية ومعتقداتهم، فقد وجد الغرب فيهم - قديماً وحديثاً- المُعين الوفي في حالة الحرب (الاستعمار ونحوه)، والمُخذِّل القوي في حالة السلم، وهذه خيرُ مطِّية يمكن أن يمتطيها الغرب لتحقيق مصالحه، ولا بأس أن يُسميها بالمنفتحة فكرياً، وبالمعتدلة، وبالمحبة للإسلام، الخ. فليس ثمّة أزمة أوصاف عند الغرب، فعنده لفريق الأعداء مخزوناً من الأوصاف المخيفة، وعنده كذلك لفريق الأصدقاء مخزوناً من الأوصاف الجميلة.

ومن هنا فلم تنس مؤسسة «راند» في خضمِّ المعركة الفكرية ضد الإسلام

---

(١) يُنظر: صحيفة يني شفق التركية في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤م، نقلاً عن: محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، مرجع سابق، ص:٣٣-٣٤

(٢) يُنظر على سبيل المثال: لقاء صحيفة الشرق الأوسط مع مفتي اسطنبول «مصطفى شاغريجي» وحديثه عن الصوفية التركية، العدد ١٠٥٥٧ في ١٢/ ١٠/ ١٤٢٨هـ

التذكيرَ بالصوفية، والتأكيد على دعمهم، ومما أوصت به[1]:

١- تشجيع الدول ذات التقاليد الصوفية القوية على التركيز على الجزء الصوفي من تاريخهم.
٢- إدراج التقاليد الصوفية في المناهج الدراسية المعتمدة في المدارس.
٣- شد الانتباه بقوة أكبر إلى الإسلام الصوفي.

وثمة أمرٌ جدير بالملاحظة، وهو أنه بالرغم من أهمية الصوفية في مشروع التطوير الغربي للإسلام، والذي ترسم ملامحه مؤسسة «راند» في تقريرها هذا، إلا أنها لم تجعل دعمهم والتوصية به ضمن الاستراتيجيات الخمس الرئيسة، وهذا لا يدل على غفلتها عن أهميتهم، ولكنه يدل على أمرين:

الأول: أن «راند» تدرك أن ثمّة عنايةً غربية بالصوفية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

الثاني: أن «راند» وبلا شك تريد أن تطرح الجديد من الأفكار في تقريرها هذا، ولذلك فقد طرحت الجديد (خمسة بنود)، وأكدت على المعلوم (دعم الصوفية).

ومن هنا فإن المتابع للحراك الصوفي يلحظ نشاطه الكبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك ما بين مؤتمراتٍ وندواتٍ، وافتتاح مدارس وأكاديميات وأربطة، وغير ذلك.

وقد تتبع الباحث محمد المقدي أبرز ملامح الحراك الصوفي في العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، سواءٌ على مستوى دعمهم وفتح المجال لهم، أم على مستوى مناشطهم وفعالياتهم، وهي كثيرة، اخترت منها فقط ما يلي[2]:

١- في عام ٢٠٠١م سمحت سوريا رسمياً بإحياء منتديات ثقافية واجتماعية في العاصمة دمشق، بهدف نشر فكر إسلامي معتدل، ويقوم على تلك المنتديات محمد حبش وهو صوفي نقشبندي.

---

(١) يُنظر: التقرير، ص:٧٢

(٢) يُنظر: محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، مرجع سابق، ص:٣٩-٥١

٢- في عام ٢٠٠١م أغلقت السلطات اليمنية -تحت ذريعة مكافحة الإرهاب- العديد من المعاهد الدينية، واستثنت (دار المصطفى) لأنها تتبنى النهج الصوفي.

٣- في عام ٢٠٠٢م تم افتتاح أقسام اللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية في المعاهد الشرعية التابعة للشيخ النقشبندي أحمد كفتارو في سوريا، وذلك بهدف إفساح المجال للتعلّم والتعليم الصوفي بهذه اللغات.

٤- في يناير ٢٠٠٣ أُعلن رسمياً عن تأسيس الاتحاد الوطني للزوايا الجزائرية.

٥- في ٢٠٠٣م تم افتتاح كلية دار العلوم الشرعية بالحُديدة في اليمن، وهي تقوم صراحة على النهج الصوفي.

٦- في ٢٠٠٣م أصدر الصوفية بمصر العدد الأول من: (مجلة البحوث والدراسات الصوفية)، ومن أبرز مُحكميها د. محمد سعيد البوطي، ومحمد علوي المالكي(ت ١٤٢٥هـ).

٧- في ٢٠٠٤م تم افتتاح أول أكاديمية للصوفية بمصر.

٨- في ٢٠٠٤م أُعلن في العراق عن تشكيل « الأمانة العليا للإفتاء والتدريس والبحوث والتصوف الإسلامي»، والتي من أهدافها إنشاء المدارس على الطريقة الصوفية.

٩- في ٢٠٠٤م أُقيم في عاصمة مالي (باماكو) « المؤتمر العالمي الأولى للطرق الصوفية بغرب أفريقيا» تحت شعار: (التصوف أصالة وتجدد).

١٠- في ٢٠٠٥م أقامت الجماهيرية الليبية مؤتمراً دولياً بعنوان: «الطرق الصوفية في أفريقيا حاضرها ومستقبلها» ويهدف المؤتمر إلى اقتراح الخطط والوسائل لتفعيل دور الصوفية، وكان شعار المؤتمر (معاً من أجل تفعيل دور الطرق والزوايا الصوفية في أفريقيا).

١١- في ٢٠٠٦م استضافت مدينة مستغانم الجزائرية المنتدى الدولي الأول للسّمعة الروحية والصوفية.

١٢- في ٢٠٠٦م عقدت أكاديمية القاسمي بالاشتراك مع الجامعة العبرية في القدس مؤتمراً حول: التصوف في فلسطين في الماضي والحاضر، وجرت أحداث اليوم الأول للمؤتمر في قاعة «مئير سدورف» في الجامعة العبرية بالقدس!.

١٣- في ٢٠٠٧م أُعلن عن إنشاء المجلس الصوفي العالمي بالقاهرة.

١٤- في ٢٠٠٧م أعلنت منظمة اليونسكو احتفالاً بالعيد الثمانمائة لولادة الشاعر الفيلسوف والمعلم الروحي -حسب المنظمة- جلال الدين الرومي، شيخ الطريقة المولوية.

١٥- في ٢٠٠٧م أقيم المؤتمر الدولي الرابع للتصوف برعاية الحكومة الجزائرية.

هذا على مستوى العالم الإسلامي بشكل عام، أما على مستوى السعودية (قلب العالم الإسلامي) فقد نشرت صحيفة إيلاف الاليكترونية في ٥/ ٥/ ٢٠٠٦م تحقيقاً صحفياً تحت عنوان (الصوفيون يخرجون إلى الضوء في السعودية)؛ ومما جاء في ذلك التحقيق: «..ويُرجع بعض المحللين الصوفيين التغيرات والتطورات الحاصلة في المملكة إلى أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١،..الأمر الذي أدى إلى مراقبة الوهابيين -مذهب السعودية الرسمي- من داخل وخارج البلاد، وبالتالي استفاد الصوفيون من هذا التحول في المملكة ليجدوا لأنفسهم مكاناً على الخارطة المذهبية في المملكة».[1]

وفي ٢/ ٥/ ٢٠٠٦م نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً حمل عنوان (انبعاث الصوفية في العربية السعودية)، تحدثت فيه عن صعود الصوفية في السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وأجرت فيه لقاءاً مع عبدالله فدعق، وهو أحد رموز التصوف في الحجاز.[2]

وفي لقاء مع قناة العربية، لم ينكر عبدالله فدعق أن أحد أسباب صعود الصوفية وبروزها هي أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.[3]

---

(١) صحيفة إيلاف، ٥/ ٥/ ٢٠٠١م، الصوفيون يخرجون إلى الضوء في السعودية.

(٢) واشنطن بوست، ٢/٥/٢٠٠٦م، ((In Saudi Arabia, a Resurgence of Sufism)) www.washingtonpost.com

(٣) العربية نت، برنامج إضاءات، في ١١/ ٦/ ٢٠٠٦م: www.alarabiya.net

وفي ٢٧/ ١٢/ ١٤٢٥هـ أُفتتح بشكل علني المقر الجديد لـ (مجلس الروحة للتعليم والتعلّم) في جدة، برئاسة عبدالله فدعق، وحضر حفل الافتتاح العديد من علماء الصوفية ومُريدوهم.[١]

وتعليقاً على فعاليات الصوفية ومؤتمراتهم ونشاطهم بعد ١١ سبتمبر يقول محمد المقدي: «إن هذه المؤتمرات والفعاليات المتلاحقة حول التصوف تُنبي أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن الأمة مقبلة على مد صوفي يراد إحياؤه من جديد بعد أن بدأ بالخمود، سواءٌ أكان هذا التحرك ذاتياً من قبل الجماعات الصوفية، أم هو بتحريك غربيٍّ عربيٍّ، فالخطر العقائدي لا يزال قائماً».[٢]

ومما سبق يتضح أن مؤسسة «راند» ركّزت على ذكر الصوفية وامتداحهم في التقرير (موضع الدراسة)، ومن ثَّم أكدت أثناء شرحها لاستراتيجيتها التي وضعتها لتطوير الإسلام على ضرورة دعم الصوفية، وأشارت إلى بعض خطوات وملامح ذلك الدعم.

وإيضاحاً للتساؤل الذي يتبادر عن ماذا وجدت «راند» والغرب في الصوفية؟ تم عرض حقيقة الحركة الصوفية، وموقفها من الجهاد والاستعمار، وموقف الغرب اليوم منها، لنصل إلى نتيجة مؤلمة وهي أن صفات الخضوع والخنوع والاستسلام التي يتمناها الغرب في إسلام اليوم متوفرة في الحركة الصوفية! وفي هذا النوع من الإسلام الذي يريده الغرب، يقول سيد قطب -رحمه الله-: «الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط، ليس الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، وليس الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية[٣]! إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيُعلِّم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة، وأن الشيوعية كالاستعمار وباء. فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء».[٤]

---

(١) نشرت الخبر في حينه صحيفة البلاد، العدد ١٧٦٤٤

(٢) محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، مرجع سابق، ص:٥١

(٣) في حينها كانت أمريكا تحث المسلمين على عداوة الشيوعية ومقاومتها، بل وتدعمهم إن تهيأت الظروف لذلك، كما حدث في أفغانستان إبان الاحتلال الشيوعي لها.

(٤) سيد قطب، دراسات إسلامية، دار الشروق، ط١٠، ١٤٢٢هـ ص:١١٩

ومن هنا، فقد تبنى الغرب (بعد ١١ سبتمبر) دعم الصوفية، والعمل على فتح المجال لها في العالم الإسلامي، لأنها ستكون أداة مهمة في صنع الإسلام الخانع الذي يريدون، والواقع الذي ذكرنا طرفاً منه آنفاً يُشير بوضوح إلى أن ذلك التبني والدعم بدأ يؤتي أُكله في أنحاء العالم الإسلامي.

وبعد؛ فمن خلال ما سبق في هذا المبحث يتضح بشكل عام أن مؤسسة «راند» رسمت للغرب استراتيجية واضحة لتطوير (تطويع) الإسلام ليصبح حضارياً ديموقراطياً، مناسباً للغرب ولمصالحه، وجعلت على رأس تلك الاستراتيجية دعم ذوي الاتجاه العقلاني ممن أسمتهم بـ «المجددين»، ثم دعم العلمانيين الذين يُتأكد من ولائهم للغرب (تجنباً لليساريين)، وتوفير الأرضية المناسبة لأولئك المدعومين عن طريق تشجيع مؤسسات المجتمع المدني (الغربية الولاء فقط)، وفي مقابل ذلك معارضة «الأصوليين» معارضة شديدة سواء أكان ذلك مباشرة أو عن طريق دعم «التقليديين» ليقفوا ضدهم، ومن ثَمَّ أكدت على أهمية وضرورة دعم الصوفية؛ لتكتمل بهم أدوات تطوير الإسلام.

وهنا ملاحظةٌ مهمة، وهي أن مؤسسة «راند» في تقريرها هذا والذي يحمل عنوان «إسلام حضاري ديمقراطي» لم تتحدث عن الديموقراطية، لا في استراتيجيتها ولا بين ثنايا التقرير، إلا بصورة عَرضية وقليلة، بالرغم من أن الإسلام الذي تنشده يحمل صفتي الحضارة (المدنية) والديموقراطية!

فكما أنها تحدثت عن المدنية المنشودة وجعلتها بنداً أساسياً في الاستراتيجية، فقد كان من الأولى والطبيعي أن تتحدث عن دعم الديموقراطية في العالم الإسلامي[1]، وتجعل لها بنداً كما هو الحال في صفة (المدني)، ولكنها لم تفعل!.

والسبب بكل بساطة يعود إلى أن الديموقراطية في العالم الإسلامي لا تتماشى مع مصلحة الغرب -وإن أبدوا عكس ذلك-، وقد صرحت «راند» بهذا السبب في تقريرها «بناء شبكات مسلمة معتدلة» إذ قالت: «والمشكلة التي وقعت فيها سياسة

---

(١) هذا النقطة لا تعني تأييد الديمقراطية من عدمها، وإنما هي مناقشةٌ لمنهج مؤسسة «راند» في تقريرها (موضع الدراسة).

الولايات المتحدة هو أن تشجيع الديموقراطية قد يُقوض ويضعف الحكومات التي تعتبر جزءاً من هيكل الأمن الحالي الذي تدعمه الولايات المتحدة في المنطقة»[1]، وأضافت أيضاً: «أن العملية الليبرالية لنشر الديموقراطية من الممكن أن تقود إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، وهذا ملاحظ بشكل كبير في النصر الحديث الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية».[2]

فالغرب لا يريد حقيقةً الديموقراطية في العالم الإسلامي، لأنها ستُخرج له الأصولي أو التقليدي، الذي لا يتماشى مع مصالحه.

ومع ذلك؛-وإمعاناً في المكر والتلبيس- فإن أمريكا لا تفتأ تنتقد تقصير دول العالم الإسلامي في تطبيق الديموقراطية، بل وتجعل منها ورقة ضغط ومساومة، ليحقق تساهلها و تغاضيها عن تلك الدول (المُقصِّرة) مصالح أخرى لها!

ولكن ثمة حالةٌ واحدة يمكن أن تدعم فيها أمريكا الديموقراطية في العالم الإسلامي بصدق، وهي ما إذا كانت ستضمن بشكل كامل أن تلك الديموقراطية لن تُنجب إلا من يسير في فلكها، وهذا ما هو حاصل في العراق اليوم الذي يقبع أصلاً تحت الاحتلال الأمريكي!

---

(١) مؤسسة راند، بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص: ٦٥

(٢) مؤسسة راند، بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص: ٧٠

المبحث الثاني

أثر التقرير في واقع المسلمين

إن مكر الغرب وكيدهم تجاه الإسلام والمسلمين لم ينقطع، وما هذا التقرير (موضع الدراسة) إلا حلقة من ضمن سلسة طويلة لذلك المكر والكيد، بهدف إبعاد المسلمين عن أسباب القوة تلك.

إلا أن هذا التقرير يمتاز عن غيره بصدوره في فترة عصيبة من فترات ضعف المسلمين (فترة ما بعد ١١ سبتمبر وعودة الاستعمار العسكري)، بالإضافة إلى خطورته التي تكمن في وضوحه وصراحته، كما بيّنا ذلك في الفصول السابقة.

ولذلك فإنه من الضروري أخذ هذا التقرير بعين الاعتبار فيما يجري تِباعاً من أحداثٍ وتداعيات في أنحاء العالم الإسلامي.

ومما لا شك فيه اليوم أن أمريكا تملك من وسائل القوة المادية ما يمكنها من تنفيذ ما تشاء من أفكارها ومشاريعها، وبالمقابل فإنه لا شك أيضاً أن العالم الإسلامي يعيش (بشكل عام) حالة من الضعف، جعلت منه حمىً مستباحاً لتلك القوة المادية، ولأفكارها ومصالحها.

ومع ذلك لم يخل العالم الإسلامي من المواقف المنددة والمفندة والناقدة لهذا التقرير، ومن تلك المواقف على سبيل المثال:

١ - أصدرت جامعة الدول العربية تقريراً بعنوان « تقرير موجز حول ما أعدته مؤسسة «راند» (Rand Corporation) الأمريكية من دراسات بخصوص الديموقراطية والإصلاح الإسلامي » عرضت فيه ما ورد في تقريري مؤسسة راند « إسلام حضاري ديموقراطي» و«خمس دعائم للديمقراطية»[1]، ومن ثمَّ أشارت الجامعة إلى أمرين مهمين هما: « أولاً: تعكس الدراستان في مجملهما مدى تنامي البعد الثقافي الديني في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العالم الإسلامي. الأمر الذي ينسجم مع الرؤية المحافظة التي تتبناها الإدارة الأمريكية

---

(١) هذا التقرير من إعداد «شيريل بينارد» أيضاً، ويعتبر عرضاً ملخصاً لتقرير « الإسلام الديمقراطي المدني »، والملخصات سياسة تتبعها مؤسسة راند في بحوثها ليتسنى لمن ليس لديه متسع من الوقت لقراءة التقرير المفصل - كالسياسيين مثلاً - أن يقرأ الملخص ويقف على خلاصة التقرير المفصل .

الحالية وذلك في ضوء تغلغل اليمين الديني السياسي في الحياة السياسية الأمريكية وتنامي تأثيره خلال العشرين عاماً الماضية على الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي. ثانياً: يرى العديد من الباحثين والمثقفين الأمريكيين ضرورة استمرار الحوار بين الإدارة الأمريكية والفئات الإسلامية المختلفة باعتبار أنه يخدم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على المدى الطويل. من ناحية أخرى يري بعض المثقفين الأمريكيين أن فتح حوار بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية المختلفة لن يخدم المصالح الأمريكية بل على العكس قد يؤدي إلى غضب المسلمين المعتدلين، الأمر الذي قد يعرقل تطور المجتمع المدني الإسلامي». [1]

٢- في عام ٢٠٠٤م نشر الدكتور محمد أحمد يحي -باللغة العربية- أجزاءً كثيرة من تقرير « إسلام حضاري ديموقراطي» في كُتيِّب صغير، تحت عنوان: « خطة أمريكية لتحديث الدين الإسلامي»، وبالرغم من أنه لم ينتقد التقرير إلاّ في مواضع يسيرة؛ إلاّ أن ذلك النشر كان جزءاً من تفاعل العالم الإسلامي مع التقرير.

٣- في إبريل من عام ٢٠٠٥م خصص برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة الفضائية حلقة كاملة عن تقرير مؤسسة «راند»، وكان عنوان الحلقة «الإسلام الديمقراطي المدني» وضيفها هو فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، الذي تناول بالنقد أبرز جوانب ذلك التقرير.

٤- كُتِبت العديد من الموضوعات والمقالات التي تناولت وانقدت لتقرير «إسلام حضاري ديموقراطي» بعد نشره في عام ٢٠٠٤م، ومنها على سبيل المثال:

- «المشروع الأمريكي لصياغة الإسلام الليبرالي» مقال بقلم السيد يسين، صحيفة الأهرام ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤م العدد ٤٢٩٥٥
- «حول نظرية الإسلام اللبرالي » مقال بقلم السيد ياسين، صحيفة الأهرام ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤م العدد ٤٢٩٦٢

---

(١) جامعة الدول العربية، «تقرير موجز حول ما أعدته مؤسسة راند ..»، تقارير وقرارات جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت: www.arableagueonline.org

- « تقرير أمريكي مشبوه يحاول ضرب الثوابت الإسلامية » قراءة للتقرير صادرة عن الإخوان المسلمين[1] في ٥/ ٧/ ٢٠٠٤م
- مقال بعنوان « قراءة في وثيقة أمريكية: من إعادة بناء الدول.. إلى إعادة بناء الثقافات » بقلم رفيق عبد السلام، صحيفة الشرق الأوسط ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤م العدد ٩٢٩٩
- «الإسلام الديمقراطي المدني » مجلة البيان، العدد ٢٠٠، إعداد كريم كامل.
- « مؤسسة «راند» تقدم نصائحها لمجابهة الإسلام الوطني! » تقرير نشرته مجلة المجتمع في ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٤م العدد ١٥٩٤
- « السياسة الأمريكية والحركات الإسلامية: بداية تحول لم يكتمل»، مقال بقلم وحيد عبد المجيد، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥م

أما على المستوى السياسي الرسمي في العالم الإسلامي فلم أقف فيه على تعليقٍ أو ذكرٍ لذلك التقرير.

إذاً يمكن القول أن تقرير مؤسسة راند « إسلام حضاري ديموقراطي» صدر في وقت عصيب بالنسبة للعالم الإسلامي، ومع ذلك كان له صدىً هنا وهناك، ولكن تلك الأصداء والانتقادات تَصغُر أمام حجم العالم الإسلامي، وتَصغُر كذلك أمام خطورة أفكار ذلك التقرير، والذي مهّد لتقارير أخرى لا تقل عنه خطورة مثل تقرير « بناء شبكات مسلمة معتدلة ».

وبناءً على ما سبق ومن خلال متابعة تفاعلات التقرير في العالم الإسلامي تبين لي أن ثمة تبايناتٍ في الرؤى فيما يخص الربط بين تداعيات الواقع المتتالية في العالم الإسلامي، وبين استراتيجية وتوصيات التقرير.

فعلى سبيل المثال ذهب الأستاذ «السيد ياسين» في أحد مقالاته إلى أن المؤتمر الذي نظمه مركز ابن خلدون[2] في القاهرة والذي كان بعنوان «الإسلام

---

(١) موقع الإخوان المسلمون على شبكة الانترنت، www.ikhwanonline.com

(٢) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مركز بحثي غير حكومي، تأسس في مصر عام ١٩٨٨م،

والإصلاح»[1] إنما هو تطبيق عملي لتوصيات تقرير مؤسسة «راند» (إسلام حضاري ديمقراطي) لأن المؤتمر – بحسب المقال- الذي حضره باحثون من أنحاء العالم وخاصة من مراكز البحوث الأمريكية دعا في توصياته إلى تنقية التراث الديني من الحديث النبوي الشريف، والاعتماد فقط على نصوص القرآن الكريم كمرجعية وحيدة، ودعا كذلك إلى التصدي للمؤسسات التي تحتكر تفسير الدين، وخَلْق مدراس اجتهاد جديدة.[2]

وعلى النقيض من ذلك يرى الدكتور حمزة المزيني أن ذلك التقرير لا يعدو كونه ثرثرة لا فائدة منها، ولن تُثمر سوى المزيد من الخسائر للسياسة الأمريكية، وأن مرور سنوات على تلك التوصيات أثبت عدم واقعيتها لأنه - بحسب المزيني- لم يَرْتمِ أحدٌ في حضن الولايات المتحدة، وأن الإدارة الأمريكية وإن نجحت في شراء القليل من ضمائر المسلمين فإنها لن تنجح في شراء الأغلبية العظمى من المثقفين الحقيقيين، وذهب أيضاً إلى أبعد من ذلك بالقول أن الإدارة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي للتوجهات الراديكالية في العالم الإسلامي، والتي فرحت بتوصيات التقرير «الحمقاء» لأنها استخدمتها في تشويه صورة المثقفين.[3]

= ويرأسه سعد الدين إبراهيم، ويهدف إلى الربط بين الدراسات الاجتماعية ذات التأثير الاستراتيجي وبين صناع القرار. ومن أبرز مشاريعه: «مشروع الإصلاح الديني» الذي أسسه أحمد صبحي منصور في منتصف التسعينات الميلادية، ويشرف عليه حالياً جمال البنا. أنظر: موقع مركز ابن خلدون www.eicds.org

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية أغلقت المركز في عام ٢٠٠٠م، وقبضت على رئيسه سعد الدين إبراهيم وسبعة وعشرين من العاملين فيه، بتهمة نشاطاتهم المشبوهة وعلاقاتهم بأطراف خارجية، وقد أغلقت القضية بعد أحداث ١١ سبتمبر (تحديداً في ٢٠٠٣م) وأطلق سراح سعد الدين إبراهيم بتدخل أمريكي مباشر (كما ذكرت ذلك «راند» في «بناء شبكات مسلمة» ص:٩٩) وأعيد فتح المركز، وعاد إلى مزاولة نشاطه ومشروعه لإصلاح الدين. و لا يفوت التنبيه أيضا إلى أن مؤسس المشروع أحمد صبحي منصور طُرد من مصر لإنكاره السنة النبوية، وهو زعيم القرآنيين حالياً في أمريكا، وقد مرّ ذكره في موضع سابق من هذا البحث. وأما مشرف المشروع جمال البنا فهو من الموغلين في العقلانية، ويَعُده الإعلام العربي (التغريبي منه) مفكراً ومجددا إسلاميا!

(١) انعقد ذلك المؤتمر في القاهرة، بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠٠٤م، واستمر لمدة يومين.

(٢) يُنظر: السيد ياسين، مقال «الإسلام الليبرالي من التخطيط الاستراتيجي إلى التطبيق العملي»، موقع الوحدة الإسلامية، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤م، www.alwihdah.com، والسيد ياسين يُعد من أبرز الباحثين المصريين، ويعمل حالياً مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر.

(٣) يُنظر: حمزة قبلان المزيني، الثرثرة الراندية، صحيفة الوطن السعودية، العدد:٢٣٩٣ في ٢/ ٤/ ١٤٢٨هـ

وثمة وجهة ثالثة بين هاتين الوجهتين، سارت عليها الكثير من القراءات النقدية المختلفة التي تناولت التقرير، وهي التي انتقدت التقرير وبينت خطورته، وابتعدت في نفس الوقت عن تنزيل توصيات التقرير وتطبيقها على شخصٍ أو مجموعة، ومن أبرز الأمثلة على هذه الوجهة، نقد الشيخ يوسف القرضاوي للتقرير، وذلك عبر حلقة كاملة خُصصت عن التقرير في برنامج الشريعة والحياة بقناة الجزيرة، ومما جاء فيها قوله: «لا شك أننا كمسلمين يُهمنا أن نعرف ماذا يقول الآخرون عنا وكيف ينظرون إلينا وخصوصاً إذا كان هذا القول وتلك النظرات ليست مجرد بحث أكاديمي ولكنه بحث علمي وراءه استراتيجيات مقصود منها أن تطبق في واقع الحياة ليس مجرد تحليق شاعري أو استغراق تجريدي في أمور فلسفية». [1]

ولا شك أن هذه الوجهة — في الغالب- هي الأسلم والأبعد عن المهاترات والمجادلات وتبادل الاتهامات، وهي الأقرب إلى التنبيه والتحذير مما يُحاك ويُدار ضد الأمة الإسلامية.

ومع ذلك، وإن كان تنزيل توصيات التقرير على واقعٍ معين أو شخص محدد فيه ما فيه، إلا أن ذلك لا يعني ترك استشراف المستقبل وتوقع النتائج لتلك التوصيات، على اعتبار أنها ممكنة التنفيذ، ولو بشكل جزئي، أو في مكان دون مكان من العالم الإسلامي، فالله عز وجل أمرنا قائلاً: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ ﴾ [النساء: ٧١]، ولا شك أن توقع خطر العدو واستشراف نتائج مكره يدخل في أخذ الحيطة والحذر التي أمرنا بها جل وعلا.

والاستشراف -أو كما يسمى أيضاً دراسات المستقبل- هو استيعاب الماضي وفهم الحاضر، ومحاولة استنباط عناصرَ ومعطياتٍ قد يقوم عليها المستقبل.

ولا علاقة لهذا الأمر بالرجم بالغيب، وإنما هو محاولة علمية عملية للتخطيط

(١) برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة، عنوان الحلقة «الإسلام الديمقراطي المدني»، في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤م، www.aljazeera.net، ومن المؤسف أن تلك الحلقة النقدية اعتمدت على الترجمة (ب) للتقرير، والتي تُرجم فيها لفظ (Modernists) بالحداثيين، فأتت الحلقة ناقصة في هذا الجانب المهم.

للمستقبل والتكيّف معه، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وفي محاولة متميزة؛ قدم الدكتور سعد بن مطر العتيبي[1] رؤية استشرافية للمستقبل، انطلق فيها من توصيات مؤسسة «راند»، آخذاً بعين الاعتبار معطيات الماضي والحاضر، وتوصل في رؤيته الاستشرافية إلى هذه النتائج المستقبلية المتوقعة:

١- «ظهور الدعوات المناقضة للإسلام، كالفكر العلماني والليبرالي وإن بلبوس إسلامي، مستغلة الانحراف الفكري، لفئة من المحسوبين على أهل العلم والدعوة، منذ قرن، كما في كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، المنسوب لعلي عبد الرازق».[2]

وهؤلاء المحسوبون على أهل العلم والدعوة هم من سماهم التقرير بـ«المجددين»، ودعا لدعمهم، وفي مثال واقعي لظهور دعاواهم: تبرير بعضهم للاحتلال الأمريكي للعراق! ولا غرو فقد برر أسلافهم - قبل قرن من الزمان- احتلال بريطانيا للهند وغيرها من بلاد المسلمين!

٢- «ظهور الدعوات التي تطالب بتغيير مناهج التعليم في البلاد الإسلامية ظهوراً خَطِرا، كما نشهد المناداة الإعلامية بتغيير المناهج في جميع بلاد الإسلام دون استثناء، ولم تخل تلك الدعوات من الإشارة إلى مراعاة الآخر، وإن كان الآخر ذلك الصهيوني المحتل لفلسطين».[3]

وقد ظهرت بالفعل هذه المطالبات والأماني الراندية، بل إنها تعدت ذلك إلى اتهام المناهج -خاصة الدينية منها- بزرع العنف والإرهاب والكراهية في نفوس المتعلمين!.

٣- «ظهور التحريفات في الدين وتأويل النصوص من عدد من الكتّاب ممن يحسبون على أمة الإسلام، ممن بلغت بهم الجرأة أو الجهل أو الانهزامية حدّ المجاهرة بإحياء الدعوى القاديانية المنادية بإباحة الردة عن الإسلام، وعدم

---

(١) أستاذ السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٢) سعد بن مطر العتيبي، أخطر آليات تحقيق الأماني الراندية (رؤية استشرافية)، مقال منشور في موقع الكاتب بتاريخ ٣/ ٧/ ١٤٢٨هـ www.smotaibi.com

(٣) المرجع السابق.

تجريم فاعلها، بلْه معاقبته،..».[1]

وقد ظهر أيضـًا ما هو أعظم من ذلك كمثل المناداة بالمؤاخاة بين الأديان أو ما يسمى بحوار الأديان أو الإنسانية[2]، وبهذا لا يكون هناك أصلاً فرقٌ بين دين وآخر، ولا حدود بين هذا وذاك، ناهيك أن يكون هناك شيء اسمه «ردة»، أو «دعوة إلى الله»، فالأديان واحدة ولا حدود تفرق بين هذا وذاك!

ويمكن أيضـًا أن نضيف إلى ما استشرفه الدكتور العتيبي ما يلي:

٤- ظهور التيار الصوفي بصورة قوية، وعلى شكل مؤسسات وهيئات، وشخصيات مرموقة.

٥- تحطيم الوحدة الدينية والفكرية للمسلمين، ليس فقط على مستوى العالم الإسلامي ككل، بل حتى على المستويات المحلية.

٦- تضخيم «الخطر الإرهابي» وإشغال الناس به، وربطه بالإسلام الحق وبالمتمسكين به، وبالمقابل إظهار أن المخرج من هذا «الخطر الإرهابي» يكمن في الانفتاح على العالم وفق تفسيراتٍ عصرية للإسلام!

وتوقَّع الدكتور العتيبي أيضـًا أن يلجأ منفذو توصيات راند إلى آليات محددة لتحقيق النتائج السابقة، وهذه الآليات وفق المُعطيات هي[3]:

١- «جمع شمل شتات ذوي الأفكار المنحرفة والسعي في التنسيق بينهم في صور متعدِّدة، من مثل: المنتديات والمؤسسات الفكرية العامة في ظاهرها، واللقاءات الشخصية والاستقطابية، والإبراز الإعلامي لأشخاص مغمورين أو منحرفين معروفين، وكذا التنظيمات التي تتخذ من «مؤسسات المجتمع المدني»

---

(١) المرجع السابق.

(٢) والأمثلة الواقعية في هذا الباب كثيرة جداً، ومنها الكلام الخطير الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام في ١٤/ ٢/ ١٤٣١هـ والذي تفوّه به مفتي سوريا أمام وفد أمريكي يزور سوريا، ومنه قوله: «لو طلب مني نبينا محمد ﷺ، أن اكفر بالمسيحية أو باليهودية لكفرت بمحمد» وقوله: «حملنا المسيحية للعالم وحافظنا على اليهودية في العالم، أمرنا الإسلام بالمحافظة على المسيحية واليهودية» وقوله أيضـًا: «قبل أن تأخذوا الجنسية الأمريكية وقبل أن آخذ أنا جنسيتي السورية نحن إخوة تحت قبة الله»! أنظر: موقع العربية نت، www.alarabiya.net

(٣) أثبت كلام الدكتور سعد العتيبي بين حاصرتين، وما عداه فمن تعليق الباحث.

شعاراً، ومن «الليبرالية» مساراً، ومن «المنح الأجنبية» زاداً للخيانة».[1]

التعليق: هذه الآلية مطبقة وبشكل كبير في هذه الأيام، فعلى مستوى «المؤسسات المدنية» يمثل مركز ابن خلدون – السابق الذكر–، أبرز الأمثلة في هذا الجانب، وعلى المستوى المحلي تمثل المطالبات المتكررة والكثيرة بـ«المجتمع المدني» في الصحف[2] مثالاً واضحاً.

أما في الفضاء الإليكتروني فلا حصر للمواقع الناشرة والداعية للمذاهب والأفكار الغربية، ولعل أوضحها وأبرزها في الوقت الحالي منتديات «الشبكة الليبرالية السعودية»، ومنتدى «العلمانيين العرب».

أما على صعيد المؤسسات الفكرية، أو بالأصح مؤسسات التغيير الفكري، فأبرز الأمثلة الحالية هو مؤسسة: «رابطة العقلانيين العرب»، التي تأسست في باريس عام٢٠٠٧م وتتخذ من موقع «الأوان» منبراً لها.[3]

٢- «التنقّص من الشخصيات العلمية والدعوية، الحقيقية كأفراد العلماء الربانيين، والاعتبارية كهيئات الإفتاء ولجانه المعتبرة ؛ وذلك ابتغاء كسر جلال العلم وتحطيم محدِّدات المنهج، وفتح الطريق للمشروع الأجنبي !»[4].

التعليق: هذه الآلية أيضاً لا تكاد تخطئها العين أو يتجاهلها السمع في الوقت الحالي، سواءٌ على المستوى المحلي، أم على مستوى العالم الإسلامي، إذ

---

(١) سعد بن مطر العتيبي، مقال: أخطر آليات تحقيق الأماني الراندية (رؤية استشرافية)، مرجع سابق.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: السجالات الكثيرة بين الشيخ سعد البريك وبين المطالبين بالمجتمع المدني في أعداد صحيفتي الوطن والمدينة (ملحق الرسالة).

(٣) أبرز مؤسسي «رابطة العقلانيين العرب»، هما جورج طرابيشي(سوري مقيم في فرنسا)، ومحمد عبدالمطلب الهوني(ليبي مقيم في إيطاليا)، وهما أيضاً من أبرز مؤسسي «المؤسسة العربية للتحديث الفكري» التي تأسست أيضاً في سويسرا عام ٢٠٠٢م، ثم انتقلت إلى بيروت في عام ٢٠٠٤م، وفي مطلع عام٢٠٠٦م أعلنت عن حَلِّ نفسها، وكانت برئاسة نصر حامد أبو زيد(مصري مقيم في هولندا)، ومن الواضح أن طرابيشي والهوني أرادا استمرار الهدف الذي تأسست لأجله «المؤسسة العربية للتحديث الفكري»، ولكن =بثوب جديد وهو «رابطة العقلانيين العرب»، أما هذا الهدف فهو-كما جاء في البيان التأسيسي للرابطة-:«.. إعادة الاعتبار إلى الثّقافة النّقديّة، والتطلّع إلى مجتمع بديل متحرّر من تديين السّياسة وتسييس الدّين، ومنعتق من العموميّات الإيديولوجيّة اللاّعقلانيّة التي تذيب القضايا جميعها في شعارات دينيّة..».أنظر:موقع الأوان، www.alawan.org

(٤) سعد بن مطر العتيبي، مقال: أخطر آليات تحقيق الأماني الراندية (رؤية استشرافية)، مرجع سابق.

أصبحت أعراض العلماء طلبة العلم وآراءهم مجالاً للنقد والهمز واللمز[1]، ناهيك عن المؤسسات الدعوية والإغاثية؛ التي أصبح التعاطي معها -إعلامياً- على أساس الشك فيها، حتى تُثبِت هي براءتها وخلوها من الإرهاب والعنف..الخ!

٣- «السعي في اختراق المجامع الفقهية والمجالس والروابط العلمية الإسلامية القائمة، وتكوين أكثرية مطلقة، ولو كانوا من الإداريين، ليظهر أثرها في القرارات التي تتطلب تصويتا»[2].

٤- «الضغط على المسلمين دولاً أو جمعيات أو مجامع فقهية أو مجالس إفتاء أو تجمعات إسلامية، أو كلِّ ذلك ؛ لاستصدار بيانات ومواثيق متخاذلة تضع من المصلحة الملغية أو المتوهمة مستندا لتنازلاتها، ثم تمرير مضامينها بشكل ما»[3].

٥- «إيجاد مجامع أو مجالس أو روابط من المنحرفين فكريا ممن يُنسبون للعلم الشرعي أو الدعوة الإسلامية، وتلقيبهم بألقاب العلم والفتوى والفكر الإسلامي والخبرة الخ.. ! ولا سيما في حال فشل محاولات الاختراق للمجامع الفقهية والمجالس الإفتائية القائمة»[4].

التعليق: والتاريخ يشهد أن هذه الآلية سبق وأن استخدمت في أرض مصر، وفي شأنها يقول سيد قطب-رحمه الله-:«الأمريكان وحلفاؤهم إذن يريدون للشرق الأوسط إسلاماً أمريكانياً. ومن ثم تنطلق موجة إسلام في كل مكان. فالكلام عن الإسلام ينطلق في صحافة مصر هنا وهناك. والمناقشات الدينية تُغرق صفحاتٍ بأكملها، في صحف لم يُعرف عنها في يوم ما حب الإسلام ولا معرفة الإسلام. ودور

(١) كتب د.ناصر بن يحي الحنيني بحثاً مختصراً بعنوان:«الهجمة الإعلامية على العلماء/ الأبعاد والدوافع وسبل المواجهة»، أبان فيه بجلاء خطورة هذه الهجمة وأبعادها.أنظر موقع المسلم www.almoslim.net، وكتب د.عبدالرحيم بن صمايل السلمي مقالاً بعنوان:« ظاهرة الهجوم على العلماء في الإعلام السعودي / ضرورة المحاكمة»، أبان فيه أيضاً خطورة هذا الأمر، والواجب نحوه. أنظر: موقع الإسلام اليوم:www.islamtoday.net

(٢) سعد بن مطر العتيبي، مقال: أخطر آليات تحقيق الأماني الراندية (رؤية استشرافية)، مرجع سابق.

(٣) المرجع سابق.

(٤) المرجع سابق.

النشر- ومنها ما هو أمريكاني معروف- تكتشف فجأة أن الإسلام يجب أن يكون موضوع كتبها الشهرية. وكتَّاب معروفون ذوو ماضٍ معروف في الدعاية للحلفاء، يعودون للكتابة عن الإسلام في أيام الحرب الماضية، ثم سكتوا عنه بعد انتصار الحلفاء! والمحترفون من رجال الدين يصبح لهم هيل وهيلمان، وجاه وسلطان،..
أما الإسلام الذي يكافح الاستعمار- كما يكافح الشيوعية- فلا يجد أحداً يتحدث عنه من هؤلاء جميعاً. وأما الإسلام الذي يحكم الحياة ويصرفها فلا يشير إليه أحدٌ من هؤلاء جميعاً».[1]

ويبدو أن التاريخ اليوم يعيد نفسه مع هؤلاء، ولا بد من اليقظة والتنبُّه.

٦- «استهداف إصدار بيان من علماء مسلمين ينتمون إلى مجمع فقهي يتبع منظومة الدول الإسلامية، تُقدّم فيه تنازلات – مثلاً- عن المناهج التعليمية المحافظة، وعن القضاء الشرعي، أو حتى عن الأسرة والأحوال الشخصية، أو عن الوقوف في وجه المرتدين، ولا بأس أن يُبقى فيه (البيان) على مسمى الدِّين!»[2].

٧- «فرض مقتضيات هذا البيان أو القرارات المجمعية على الدول الإسلامية التي تمتنع عن تطبيقه، وذلك من خلال آليات ما يُعرف بـ« الشرعية الدولية» كميثاق الأمم المتحدة، سلماً بالفصل الخامس وحربا بالفصل السابع، بحجة حماية حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية ونحو ذلك من شعارات القوم».[3]

٨- «استصدار قرارات من المجامع أو المجالس أو الروابط أو الجمعيات العلمية تخدم الأهداف الراندية»[4].

التعليق: ومن ملامح تطبيقات هذه الآلية، الفتاوى التي تنطلق هنا وهناك في أنحاء العالم الإسلامي، تارة تُهوِّن من أمر الحجاب، وتارة تُهوِّن من عقيدة الولاء والبراء وتدعو لإذابة الفوارق بين المسلمين وغيرهم، وتارة تُؤيد إذابة الفوارق

---

(١) سيد قطب، دراسات إسلامية، مرجع سابق، ص: ١٢٠
(٢) سعد بن مطر العتيبي، مقال: أخطر آليات تحقيق الأماني الراندية (رؤية استشرافية)، مرجع سابق.
(٣) المرجع سابق.
(٤) المرجع سابق.

بين الذكر والأنثى، حتى في مقاعد الدراسة وأماكن العمل، وهكذا.

ويمكن أيضاً أن نضيف إلى هذه الآليات التي استشرفها الدكتور سعد العتيبي ما يلي:

٩- فتح المجال أمام الصوفية، سواء على الصعيد الإعلامي أو السياسي، أو الاجتماعي، وإعادة إحياء كتب وأعمال الصوفية الأوائل؛ كابن عربي، والحلاج، وغيرهم.

وهذه الآلية أيضاً مطبقة وبشكل كبير، وسبق بيان ذلك في المبحث السابق.

١٠- بث الألقاب والمسميات بين المسلمين؛ كالأصولي، والتقليدي، والإصلاحي، والتنويري..الخ، والتي من أبرز ثمراتها السيئة زيادة التشتت الفرقة، ومعلوم أن الشر (حسياً كان أم معنوياً) لا يَنفذ إلا مع الفرقة، والغرب حريص كل الحرص على بث الفرقة بين المسلمين، حتى على المستويات الإقليمية والمحلية.

١١- جعل «الإرهاب» مادة أساسية في الإعلام، بعد تفريعه إلى إرهاب مسلح وإرهاب فكري..الخ، وربطه بكل نشاط أو ممارسة لا تتماشى ومصالح الغرب أو التغريبيين، فأصبح الإرهاب في إعلام اليوم تهمة تلاحق حتى المدارس التي لا تُعلّم إلا القرآن الكريم فقط!

وإذا أضفنا إلى هذه الاستشرافات (التوقعات) التحذير من خطورة هذه توصيات هذا التقرير وغيرها فإننا نكون قد بلغنا المقصود، دون الحاجة إلى تنزيلها على فرد أو جماعة.

هذا بشكل عام، وإلا فمن جاهر بعداوته للإسلام، وولائه للغرب وعمله معهم فلا كرامة له، فرداً كان أم جماعة.

وأيضاً لابد من التأكيد على أن ما يصدر من الغرب، وخاصة من مؤسساته الرسمية أو شبه الرسمية – كمؤسسة «راند»–، لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار والأهمية، وأن يُدرس ما فيه ويُعقل، إذ لا أقل – في أضعف الأحوال– من أن نعرف وندرك نحن المسلمين ماذا يُراد بنا، أما أن نتغافل عن مثل هذا التقرير ونقلل من شأنه، أو أن ندعو الناس إلى عدم الالتفات إليه أو إلى أمثاله من

التقارير، فهذا غير مقبول من مسلم عاقل ينشد الخير لأمته.

ولسنا بحاجة ماسةٍ عند النظر إلى دراسات الغرب كهذا التقرير إلى أن نُجهد أنفسنا في تنزيله على واقعةٍ معينة أو شخصٍ محدد، إذ يُغني إدراك الخطر ومعرفته معرفةً تامة عن ذلك.

وإذ ما أضفنا إلى ذلك وضع تصورات استشرافية للمستقبل - وفق خطط تلك الدراسات الغربية ووفق معطيات الواقع - فإننا قد أخذنا حِذرنا، وخطونا خطوات صحيحة باتجاه دفع الشر عنا، حتى يتسنى لنا النهوض من جديد إلى معالي القوة والحضارة.

المبحث الثالث

ما يستفاد من هذه الدراسة عن التقرير في واقع المسلمين.

مدخل

من الأمور التي لا يكاد يُختلف عليها اليوم؛ مستوى التراجع الكبير الذي يعيشه العالم الإسلامي في الكثير من النواحي والمجالات، ومن الأمور التي لا ينبغي أيضاً أن يُختلف عليها؛ عِظم التخطيط والكيد الغربي نحو العالم الإسلامي بالرغم من حالة التراجع التي يعيشها.

والسؤال الذي ينبع من بين هذين الأمرين: هل ثمّة أملٌ في النهوض من جديد، والانعتاق من هذا التراجع الداخلي، وذاك العدو الخارجي؟

الجواب: نعم، بإذن الله تعالى، القائل سبحانه عن حالة ضعفٍ مرَّت بالمسلمين: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٦]، والقائل أيضاً -سبحانه وتعالى- موجهاً للمؤمنين الذين يتربص بهم الأعداء﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[آل عمران: ١٢٠].

وفي هذا المبحث، سنبين -بعون الله- أولاً أن الأمة الإسلامية لا زال فيها قوة يخشاها الغرب، وثانياً أن في تقارير الغرب ودراساتهم الماكرة عن الإسلام والمسلمين ما يُستفاد منه في تعزيز قوة المسلمين وتوحيد صفهم. وسيكون بيان هذين الأمرين في مطلبين اثنين، وبالله التوفيق.

المطلب الأول: واقع المسلمين اليوم، نظرةٌ تفاؤلية.

إن ضعف المسلمين اليوم وتراجعهم في جميع الميادين من الظهور والوضوح بما لا حاجة معه إلى تأكيد أو استدلال؛ فالمسلمون اليوم باتوا عالة على غيرهم؛ في ضروراتهم وحاجاتهم الدنيوية، بل وفي وكمالياتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى باتوا مطمعاً للأعداء من كل حدب وصوب، فتكالبوا عليهم للفوز بنصيب أو مغنم، فبات الحال كما وصفه الصادق المصدوقﷺ حينما قال:«يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كل أفق، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قال قلنا: يا رسول الله أمن قلة بنا يومئذ ؟ قال: أنتم يومئذ كثير ولكن تكونون غثاء كغثاء السيل، ينتزع المهابة من قلوب عدوكم ويجعل في قلوبكم الوهن. قال قلنا وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت»[1].

كل هذا، والسؤال الذي لا تفتأ تردده الألسن على الأسماع: ما هو سبب هذا التردي والتراجع؟

كذا الإجابات على هذا السؤال كثيرة، والتحليلات لأسباب المشكلة طويلة، والمقام هنا ليس لحصرها أو تعدادها، لأنها جميعاً تتمحور وتلتقي في سبب واحد رئيس وهو: ضعف التمسك بالإسلام، إذ لو تأملنا في الأسباب التي ذكرها الباحثون في أحوال الأمة الإسلامية؛ مثل الكسل والخمول والاستبداد السياسي وتكالب الأعداء ومكرهم..الخ، لوجدنا أنها كلها تلتقي في سبب واحد، وهو البعد عن الإسلام أو التقصير في التمسك به، إذ إنه يأمر بضد هذه الأسباب كلها، وأوضح دليل على ذلك هو عصور المسلمين الزاهرة، التي لا يختلف اثنان أنها من الثمرات اليانعة للتمسك بتعاليم الإسلام، التي تأمر بالعلم والعمل والقسط.

أما عن سبب بُعد المسلمين عن تعاليم الإسلام، فهو يكمن في الانحراف عن العقيدة الإسلامية الصحيحة، وأبرز ملامح هذا الانحراف ما يلي[2]:

١- بروز الفكر الإرجائي بين المسلمين، وضعف عقيدة الولاء والبراء.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده(٢٢٣٩٧)من حديث ثوبان، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم(١٤١٤٣)

(٢) يُنظر في تفصيل هذه الانحرافات: على بن بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية .. وأثرهما في حياة الأمة، مرجع سابق.

٢- تأثير علوم الكلام والفلسفة على علماء العقيدة.

٣- انتشار الشرك والبدع والخرافات.

٤- بروز الصوفية، خاصة في القرنيين الماضيين.

٥- انتشار الفرق المنحرفة، وحربها للمسلمين، كالإسماعيلية، والنُصيرية، والدروز، والرافضة، والقاديانية وغيرهم.

واتفق مع هذا الانحراف بعد علماء المسلمين عن المشاركة العامة في أحداث المسلمين، وإقبالهم على الدنيا، وتولي المناصب، والسكوت عن المظالم، فكانت النتيجة الضعف الديني والسياسي والاقتصادي والعلمي والاجتماعي والأخلاقي.

أما النتيجة الأدهى والأمرّ فهي تكالب الغرب على أراضي المسلمين، واستعمارها بعد تفتيتها وتفريقها، ثم محاولة تغيير الشعوب المسلمة فكرياً وسلوكياً، بل وتنصيرها كما هو معلوم.[1]

وما كان لهذا التكالب أن يكون لولا أنه وجد جسداً ضعيفاً، هزيلاً، ابتعد عن مصدر قوته واختلف على نفسه، قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، فلما ضعف الصبر، وقلّت التقوى؛ كانت هذه النتيجة المرة.

وفي وسط لُجّة هذا الضعف والانحراف والتكالب، لمع برق الصحوة الإسلامية، وأشرق نور العودة إلى دين الله تعالى في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكان بدؤها على وجه التقريب في ستينيات القرن الميلادي المنصرم، وكانت أكثر وضوحاً ونشاطاً في الثمانينيات، ولا يمكن الجزم بأسباب قيامها وبواعث نهوضها، ولكن ثمة عامل رئيس ساعد- بعد توفيق الله- على ازدهارها، ألا وهو انشغال أمريكا (وارثة الهيمنة الأوروبية على العالم الإسلامي) بصراعها مع الاتحاد السوفيتي، وقد كان في ذلك الانشغال رحمة بالعالم الإسلامي، بل إن صراعها ذلك ساقها -على سبيل

(١) بعد عودة الاستعمار العسكري الأمريكي لأراضي المسلمين، كشفت التقارير عن وجود أكثر من مائة منظمة للتنصير في العراق بعد احتلاله من قبل أمريكا، وكشفت أيضاً عن الجهود التنصيرية لقوات الاحتلال الأمريكية في أفغانستان. أنظر: مجلة المجتمع العدد ١٧٩٥ في٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨م، وموقع قناة الجزيرة، حلقة بعنوان (التنصير في أفغانستان)، www.aljazeera.net

المثال- إلى دعم الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان.

وقد واكبت الحركة الجهادية في أفغانستان (بغض النظر عن نتائجها المؤلمة) ظهور الصحوة الإسلامية وانتشارها، فكان لها الأثر الكبير في رفع الروح المعنوية لدى المسلمين، التي هَدَّها الاستعمار العسكري، والغزو الفكري، والتنصر، فبات الحديث عن الجهاد والمجاهدين في وسائل الإعلام العربية والإسلامية أمراً مألوفاً[1]، فبات يبعث في ذاكرة المسلمين أمجاد خالد بن الوليد، وصلاح الدين الأيوبي، وغيرهم.

أما على صعيد الدعوة إلى الله فقد بلغت المحاضرات الدعوية الآفاق، ولم يكن ثمة عوائق تذكر، حتى في الغرب نفسه.

بل إن العلماء والمفكرين بدأو يتحدثون ويؤلفون عن ترشيد الصحوة الإسلامية، وتوجيهها الوجهة السليمة[2]، فكما آتت ثمارها اليانعة -بشكل عام- في الدين والأخلاق والآداب، فالمأمول أن تؤتيها ثمارها في الاقتصاد والسياسة والعلم.. وهكذا.

وبالفعل بدأت الدعوات في أنحاء العالم الإسلامي تنادي بالعودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتنادي بفتح البنوك الإسلامية وتنقية الاقتصاد، وتنادي بـ(أسلمة) النظريات العلمية، وتعريب الدراسات العلمية، ونحو ذلك.

هكذا بدأت الصحوة الإسلامية تأخذ شكلها الحضاري الإسلامي.

كل هذا، وأمريكا مشغولة بصراعها المحموم مع السوفييت، ولكن ما إن انتهى ذلك الصراع بسقوط الاتحاد السوفييتي، مطلع التسعينات الميلادية، حتى توجهت أنظار أمريكا والغرب إلى عدو جديد، فلم يُعييهم البحث، فالأمة (المهزومة) ذات الحضارة (العريقة) بدأت تستعيد قوتها من جديد، وتبحث في ذاتها عن عوامل نهضتها وقوتها، فما كان من الغرب إلا أن أعلن عن العدو الجديد، وهو الإسلام، وبدأت الدسائس الأمريكية الغربية تتجه صوب العالم

---

(١) وهذا الانفتاح في الإعلام العربي على ذكر الجهاد هو أيضاً من ثمرات ذلك الصراع بين أمريكا والسوفييت.

(٢) يُنظر: يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، مكتبة وهبة-القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ ص:١٠٩-١٧٩

الإسلامي! ولسان حالها يقول:

هذا العدو الجديد يتكلم عن حريته واستقلاله[1]، وحريته واستقلاله لا تتماشى مع المصلحة الغربية!

هذا العدو الجديد يتكلم عن وحدته (تحت لواء الإسلام) وهذه الوحدة تشكل خطراً على الأمة الغربية!

هذا العدو الجديد يتكلم عن نهضةٍ وتقدم، وهذه النهضة والتقدم لا تتماشى مع المصالح الاقتصادية الغربية!

هكذا نظروا إلى الإسلام (الناهض)، فأعلنوا مباشرة عن هذا العدو، وبدأ الحديث منذ مطلع التسعينيات عن صراع الحضارات[2] (أي الصراع بين حضارتهم الغربية والحضارة الإسلامية)، وعن الخطر القادم، والمارد الجديد..الخ

وثمة نقطة جديرة بالملاحظة وهي: لماذا يحرص الغرب المتقدم المتحضر على أن يكون له عدو؟

يقول الدكتور محمد حامد الأحمري مجيباً على مثل هذا التساؤل: «لأنه يصنع وحدة داخلية مطلوبة في الغرب، تحفظ لهم تماسكهم، ولو لم يحدث من المسلمين شيء بحجم أحداث نيويورك فإن الحاجة كانت موجودة للبحث عن طريقة للتدمير والنقمة، وكُتبت نصوص كثيرة في هذا السياق بعد سقوط روسيا، وهذه القاعدة منذ أيام «أفلاطون»[3]، و «ميكافيلي»[4] راسخة في التفكير الغربي،

---

(١) استقلاله فكرياً وسياسياً واقتصادياً، لأنه في مطلع التسعينات لم يكن - في الغالب- ثمة احتلال عسكري لبلاد المسلمين.

(٢) هذه المقولة «صراع الحضارات» وإن ارتبطت ذهنياً بالأمريكي«صموئل هنتجتون» صاحب كتاب:«صراع الحضارات»؛ إلا أنها في الواقع تُعبّر عن الحالة الفكرية الغربية في ذلك الوقت، إبان البحث عن عدو جديد.

(٣) أفلاطون Plato (428-347 ق.م) فيلسوف يوناني. يُعد هو و سقراط واضعي الأسس الفلسفية للثقافة الغربية. معظم مؤلفاته محاورات، عالج فيها موضوعات مختلفة، كالسياسة، والتربية، والحب، والفضيلة، وأشهر محاوراته كتاب: «الجمهورية». أنظر: معجم أعلام المورد، ص:٦٠

(٤) مكيافلي، نيقولو Niccolo Machiavelli (1469-1527م) فيلسوف سياسي إيطالي، ولد في فلورنسا من أبوين فقيرين، ومع ذلك فقد وُفّق إلى تولي مناصب إدارية ودبلوماسية رفيعة في الجمهورية الفلورنسية، اشتهر بنظريته السياسية التي تعرف بالمكيافلية والتي بسطها في كتابه «الأمير». أنظر: معجم أعلام المورد، ص:٤٣١

إذ يَشترط بُناة الدول الغربيون وجود عدوٍ وجيشٍ وإيمانٍ لتماسك كيانهم. وذلك حقهم في بناء فلسفتهم وفلسفة دولهم، ولكن ليس حقاً لهم أن يجعلوا مِنَّا الهدف الذي يتدرب عليه كل من أراد القتل، أو يريد أن يجرب سلاحاً جديداً، أو يبني تماسكاً حزبياً، أو شهرة أو مجداً أو تاريخاً».[1]

لقد وجد الغرب - وتحديداً أمريكا- في أحداث الحادي عشر من سبتمبر متنفساً لهم[2]، ومبرراً عملياً للقضاء على الصحوة الإسلامية، والتي لم تُفلح أساليب الضغط غير المباشر، والتشويه الإعلامي في القضاء عليها.

وبما أننا لا زلنا إلى اليوم نعيش تداعيات تلك الأحداث بالرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات عليها، فإنه لا يمكن القول أن أمريكا - ومن ورائها الغرب- استطاعوا أن يقضوا على الصحوة في العالم الإسلامي.

ومع ذلك فإن الصحوة الإسلامية (في مناشطها) قبل ١١ سبتمبر ليست هي بعد ١١ سبتمبر، ولكن ذلك لا يعني أُفول الخير واستحكام الشر، وهنا يأتي دور التفاؤل والثقة بالله، فدين الإسلام دين التفاؤل لا التشاؤم، وقد علَّمنا رسول الله ﷺ التفاؤل في أحلك الظروف، فهاهو ﷺ أثناء هجرته مع صاحبه أبي بكر رضي الله عنه، إذ هما في الغار، والكفار من حولهما، يبحثون عنهما ليقتلوهما، فيقول ﷺ لصاحبه: «ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما».[3]

بل إنه ﷺ قبل هجرته، وفي أوج أذى المشركين له ولمن اتبعه من المؤمنين يُعلِّم أمته الصبر والتفاؤل، ففي الحديث أن خبَّاب بن الأرَت رضي الله عنه قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو مُتوسِّد بردة له في ظل الكعبة فقلنا ألا تستنصر لنا ألا تدعو لنا؟ فقال: «قد كان مَنْ قبلكم يؤخذ الرجل فيُحفر له في الأرض فيُجعل فيها فيُجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيُجعل نصفين ويُمشط بأمشاط الحديد ما دون

---

(١) محمد حامد الأحمري، ملامح المستقبل، مكتبة العبيكان-الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ص:٧٥

(٢) لا شك أن أمريكا استطاعت استغلال هذا الحدث بدرجة كبيرة في فرض سيطرتها وضغطها على العالم أجمع، لدرجة أن بعض الغربيين أنفسهم يؤكدون عبر مقالات وكتب أن تلك الأحداث ما هي إلا صنيعة أمريكية بهدف الهيمنة على العالم، ويُكذِّبون وقوف القاعدة خلفها، ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذا الرأي كتاب: «الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية»، لمؤلفيه: ديفيد راي و بيتر ديل.

(٣) متفق عليه .

لحمه وعظمه فما يصده ذلك عن دينه، والله ليُتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب غنمه، ولكنكم تستعجلون».[1]

وفي معركة بدر - أول معركة حاسمة بين الإسلام والكفر- التي كان الكفار فيها يفوقون المسلمين عدداً وعدة وعتاداً، يحكي أنس ابن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يريهم قبل بدء المعركة مصارع الكفار ويقول:«هذا مصرع فُلانٍ غداً إن شاء الله».[2]

هكذا كان رسول الله ﷺ وقت الشدائد، وهكذا يجب أن نكون، لأن الله عز وجل أمرنا بالاقتداء برسوله الكريم ﷺ فقال سبحانه:﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[الأحزاب: ٢١].

بل إن هذه الآية الكريمة الآمرة بالاقتداء بالرسول الكريم ﷺ وردت في سورة الأحزاب، وبين ثنايا كلام الله سبحانه وتعالى عن معركة الأحزاب، التي تحالف فيه الكفار لاجتثاث الإسلام والمسلمين، وتوجهوا بحدهم وحديدهم صوب المدنية المنورة لتنفيذ تلك المهمة، ولكن الرسول ﷺ ومن معه من المؤمنين كانوا قد استبقوا ذلك الغزو بالأخذ بالأسباب الحسية والمعنوية، أما الحسية فأبرزها حفر الخندق وإعداد العدة، وأما المعنوية فقد كانوا كما وصفهم الله سبحانه: ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾[الأحزاب: ٢٢]، فنصرهم الله، وخذل عدوهم، وقال في ذلك:﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ، بل إنه سبحانه أكرمهم وأغنمهم من حيث لم يحتسبوا، فقد غدر بهم اليهود الذين كانوا في المدينة، فخانوا العهد مع رسول الله ﷺ وتحالفوا مع الأحزاب، وبعد فشل الأحزاب واندحارهم، انقلب عليهم جيش المسلمين، ونالوا جزاء غدرهم، وفي هذا يقول سبحانه:﴿ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، برقم (٦٥٤٤)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار، برقم(٧٤٠٢)

﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٦ – ٢٧].

وبعد، فها هو مشهد عداوة الكفار وتحالفهم ضد المسلمين يتكرر اليوم، ولا مخرج للأمة اليوم إلا بالأخذ بأسباب القوة الحسية، والإيمانية المعنوية، التي أخذ بها رسول الله ﷺ والمؤمنون في معركتهم مع الأحزاب.

ومن أهم الأسباب المعنوية - بالإضافة إلى الإيمان والثقة بالله- التفاؤل بأن هذه الأمة لا زالت بخير، وأنها قادرة على التقدم والازدهار دون الحاجة إلى التنازل عن دينها وقيمها.

والتفاؤل كما يُعرِّفه علماء النفس هو: «نظرة استبشار نحو المستقبل، تجعل الفرد يتوقع الأفضل، وينتظر حدوث الخير، ويرنو إلى النجاح، ويستبعد ما خلا ذلك».[1]

والغرب يدرك فاعلية التفاؤل في حياة المسلمين، خاصة وأنه مرتبط بأمور غيبية يعتقدها المسلمون؛ كنصر الله للمؤمنين، والدفاع عنهم وغيرها، ولذلك فإن الإعلام الغربي والأمريكي اليوم يسعى جاهداً لتشويه صورة الإسلام، وربطه بـ «الإرهاب» و«التطرف» و«العنف» وغير ذلك، وكل ذلك يقع ضمن إطار الحرب النفسية ضد المسلمين وتخذيلهم عن دينهم الحق، بل الأدهى من ذلك أنه يربط بين حال الأمة المتردي وبين تمسكها بدينها![2]

والحق أن الأمة ما تردت إلا بتخلفها عن دينها، لا بتمسكها به، وهذه الفرية قديمةٌ، ما فتئ الغرب وأعداء الإسلام من ترديدها، وقد ناقشها ودحضها شكيب أرسلان - رحمه الله- في كتابه «لماذا تأخر المسلمون»، وضرب للمسلمين مثلاً باليابانيين، الذي بلغوا ما بلغوا في التقدم والازدهار دون أن يتنازلوا عن معتقداتهم الوثنية، فالياباني ائتلف مع جميع احتياجات الحياة العصرية، ولكن مع حفظ الميل الدائم إلى ماضيه ومعتقده، والتمسك الشديد بقوميته، دون الالتفات إلى

---

(١) بدر محمد الأنصاري، التفاؤل والتشاؤم المفهوم والقياس والمتعلقات،مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م، ص:٧٤

(٢) بعضهم يصرّح بهذا، وبعضهم يتحايل بربطه بالأصولية أو التشدد في الدين، ويقصدون التمسك الحق بالدين.

نداءات التغريب.[1]

وفي هذا التقرير (موضع الدراسة) أيضاً تحث مؤسسة «راند» الإعلام على تشويه سمعة من وصفته بالتيار الأصولي والتقليدي، إذ تقول في وصاياها: «إبراز العلاقة السببية بين التيار التقليدي والمستوى المتدني للنمو وتسليط الضوء على العلاقة السببية بين المجددين والديموقراطية والتقدم والازدهار. هل يوفر التيار الأصولي والتيار التقليدي للمجتمعات الإسلامية مستقبلاً سليماً مزدهراً؟ هل يلبيان تحديات الزمن الحالي بنجاح؟ هل يضاهيان الأنظمة الاجتماعية الأخرى..»[2]

وفي تقريرها (بناء شبكات مسلمة معتدلة) تؤكد مؤسسة «راند» أن الحرب مع العالم الإسلامي ليست حرب أسلحة فقط، بل: «هي حرب أسلحة وحرب أفكار في نفس الوقت، وهي الحرب التي سيتحقق فيها النصر النهائي فقط عندما يتم رفض أيديولوجيات المتطرفين في عيون شعوبهم والداعمين لهم».[3]

وبالفعل فلم يعد ميدان التشويه للإسلام الحق في الغرب فقط، وإنما بات في عقر دار المسلمين أنفسهم، وبأيدٍ إسلامية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن وسط هذه الحرب الفكرية، وهذا الإعلام الضاري، وهذه التقارير الماكرة، ينبع التفاؤل والأمل، فمن خلال التأمل في نظرة الغرب لواقع المسلمين اليوم، والمستنبطة من دراساته وتقاريره (كهذا التقرير موضع الدراسة)، ومن خلال التأمل في مكره العملي، يمكن أن نستنبط ثلاثة ميزات مهمة لواقع المسلمين اليوم، كلها يدعو إلى التفاؤل بغدٍ مشرق -إن شاء الله-.

وهذه الميزات الثلاث هي:

الميزة الأولى: أن الجانب الفكري في العالم الإسلامي اليوم لا يزال يُشكِّل معضلة بالنسبة للغرب، فالغرب وإن نجح عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في العالم الإسلامي، إلا أنه لا يزال يلاقي صموداً في الجانب الفكري للمسلمين.

---

(١) يُنظر: الأمير شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، دار مكتبة الحياة-لبنان، ط بدون، ت بدون، ص:٩٢-٩٥

(٢) التقرير، ص:٧١

(٣)مؤسسة راند، بناء شبكات مسلمة معتدلة، ،ص:٦٣

فبالرغم من أن غالب أجزاء العالم الإسلامي خلال القرن العشرين المنصرم قد وقعت تحت الاحتلال العسكري الغربي، ومورس بحق شعوبها المسلمة ألواناً من التغريب والتنصير ومسخ الهوية[1]، إلا أنه فشل في تغيير فكر المسلمين، وانتزاع الإسلام من عقولهم وقلوبهم، ولا أدل على ذلك اليوم من أن تقف مؤسسة «راند» - وغيرها من مؤسسات رسم السياسية الغربية- لتعلن أن الحرب مع العالم الإسلامي اليوم حرباً فكرية كما هي عسكرية، وأنه لا يكفي استهداف المسلمين في هذه الحرب الفكرية بل لا بد من استهداف الإسلام ذاته.

ونقول هنا: إذا كان الغرب إبان الاحتلال العسكري شبه الكامل للعالم الإسلامي لم يستطع تغيير الإسلام أو طمس هوية المسلمين[2]، فكيف ستقدر على ذلك أمريكا في عصرنا الحاضر؟!

هذه المقارنة العامة - وسط هذه الحرب الفكرية المعلنة- تبعث على الكثير من التفاؤل بمستقبل مشرق للإسلام والمسلمين.

الميزة الثانية: أنه بالرغم من سيطرة أمريكا في الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية، وسطوتها على العالم الإسلامي، إلا أنها عجزت عن تكوين قاعدة فكرية تابعة لها داخل المجتمع الإسلامي، وقد مرّ معنا آنفاً وصية مؤسسة «راند» بالحذر حتى في دعم العلمانيين (المسلمين)[3]، وكذلك التقليديين، ناهيك عن اعترافها بأن «المجددين» الذين تُعوِّل عليهم ليس لهم -بحسب «راند»- منابر ولا قاعدةٍ شعبية ولا مصادر دعم.

وهذا الأمر يجعلنا نتفاءل أيضاً ونقول: إنه بالرغم من الاختلافات الكثيرة بين المسلمين في العالم الإسلامي اليوم، إلا أنهم لا يزالون يشكلون وحدة فكرية (إسلامية) في مقابل الغرب، والغرب كذلك يتعامل في حربه الفكرية مع العالم الإسلامي على أساس أنهم وحدة واحدة، بحاجة إلى تفكيك واختراق، وذلك عن طريق استمالة المعتدل (المجدد) ودعمه، وهذا التقرير (موضع الدراسة)

---

(١) كذلك الحال بالنسبة للشعوب المسلمة التي كانت تعيش تحت قهر الشيوعية.
(٢) لا شك أن الاحتلال ترك له آثاراً سلبية، خاصة في الجوانب الأخلاقية، ولكنه بشكل عام لم يستطع مسخ هوية المسلمين وفكرهم النابع من إسلامهم.
(٣) سبق بيان التحفظ على مثل هذا الوصف، ولكنه تمشياً مع لغة البحث.

وتقرير «بناء شبكات مسلمة معتدلة» خير شاهد على تلك المحاولات.

الميزة الثالثة: يقول الباحث «ديفيد كابلان»: «.. ولأن أمريكا «ملوثةٌ إشعاعياً» في العالم الإسلامي (بمعنى مكروهة يتم تجنبها).. فإن خطة الوصول لكل العالم الإسلامي تقتضي العمل من خلال أطراف ثالثة، مثل الدول الإسلامية المعتدلة والمؤسسات والجماعات الإصلاحية، من أجل الترويج للقيم المشتركة كالديموقراطية وحقوق المرأة والتسامح».[1]

وهذا الكلام يؤكد ما ذكرناه في الميزة الثانية، وفي ذات الوقت يؤكد كذلك على مدى كُره الشعوب الإسلامية للسياسات الأمريكية الغربية تجاه العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال؛ شاهد العالم أجمع احتجاجات الشعوب الإسلامية من إندونيسيا إلى المغرب على احتلال أفغانستان والعراق، وعلى حصار غزة وقتل أهلها المدعوم علناً من أمريكا والغرب، وهذه الأمثلة - المزعجة للغرب- لا تؤكد فقط على الوحدة الفكرية الإسلامية التي لا زالت تربط المسلمين؛ وإنما تؤكد على وحدة الكُره الإسلامي (على مستوى الشعوب) لأمريكا والغرب، مما حدا بهذا الباحث الغربي إلى الاستنتاج بوجوب وجود طرف ثالث لتنفيذ مهمة تغيير الإسلام من داخله، وهذه الوحدة الإسلامية وإن كانت على الكُره، إلا أنها تبعث على التفاؤل بأن الأمة الإسلامية لا زالت تشعر بالألم؛ ألم الجسد الواحد الذي أخبر به المصطفى ﷺ في قوله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».[2]

وتدل أيضاً هذه الوحدة (الكُرهية) على الوحدة الفكرية الإسلامية التي تجمع شعوب المسلمين، بالرغم من الفرقة الجغرافية السياسية التي خلَّفها الاستعمار.

وبعد، فهذه الميزات الثلاث في واقع المسلمين اليوم تبعث على التفاؤل، وعلى الثقة بأن الأمة الإسلامية لا يفصلها عن سنام الوحدة العامة والتفوق

---

(١) ديفيد كابلان، تقرير: قلوب وعقول ودولارات، مجلة «يو إس نيوز»، مرجع سابق.

(٢) أخرجه مسلم، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، برقم(٦٧٥١)

والازدهار الشيء الكثير، ولعل الله أن يُهيئ لهذه الأمة من أمرها رشدا،﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[يوسف: ٢١].

مما سبق يتضح أن واقع المسلمين اليوم وإن كان يعتريه الضعف بشكل عام؛ إلا أن المتأمل فيه بعين التفاؤل يجد أنه لا زال ينبض بالحياة وشعاع الأمل، فمن الصحوة المباركة التي بدأت منذ نحو أربعين عاماً إلى إعلان الغرب اليوم أنه في حالة حرب فكرية مع العالم الإسلامي، نجد الدليل على أنه في حالة صعود ونمو، بالرغم من كل ما يتعرض له من هجوم وتشويه، بل إن التأمل في الدراسات الغربية لواقع المسلمين يبعث على التفاؤل كما بيَّنا في الميزات الثلاث، والتي تدل على أن المسلمين لا زالوا في حالة ممانعة وقوة فكرية تجاه الغرب المتسلط، ولذلك أعلن عن حربه الفكرية ضد الإسلام والمسلمين، والتي نرجو لها البوار.

المطلب الثاني: دراسات الغرب عن الإسلام والمسلمين، نظرةٌ إيجابية

تبين من خلال المطلب السابق أن في دراسات الغرب عن واقع المسلمين ما يدعو إلى التفاؤل، بالرغم مما في تلك الدراسات من سلبيات ومكر ظاهر وباطن، ومن خلال التأمل في هذا التقرير (موضع الدراسة) والدراسات الأمريكية الأخرى التي اطَّلعت عليها أثناء إعداد هذا البحث؛ سواءٌ كان مصدرها مؤسسة «راند» أم مؤسسات البحوث الأمريكية الأخرى، تبيّن لي أنها – في الغالب– تنطلق من نظرة استعلائية واضحة، تتناسب ومنطق القوة الذي تنتهجه أمريكا في الوقت الراهن، ولذلك تجدها أحياناً تتكلم عن العالم الإسلامي وكأنها تتكلم عن ولاية أمريكية يراد تحسينها وتطويرها!

وللإنصاف، لا يمكن القول أن كل ما يرد في تلك التقارير خطأٌ أو باطل، بل إن فيها ما هو حق وفيها ما هو باطل، وفيها ما هو واقعي، وفيها ما هو بعيد كل البعد عن الواقعية، ولذلك لا بد من التعامل معها على هذا الأساس، فالحكمة ضالة المؤمن، والحق لا يضير المسلم قبوله أيّاً كان مصدره.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يسمى بـ «عقدة المؤامرة» التي يتعامل معها كثيرون بصورة غير دقيقة، فيعزون الفشل الذي مُنيت به الأمة (سواء كان عسكرياً أو صناعياً أو اقتصادياً أو سياسياً) إلى الاستعمار أو الصهيونية العالمية أو الهيمنة الأمريكية أو الماسونية أو ما أشبه ذلك، وهذا كله يُعد تهرباً من حقيقة أن هذه القوى وغيرها ما كانت لتصنع شيئاً بالأمة لولا أن الأمة أُتيت من داخلها؛ بتخلفها عن دينها، وتفرقها، وضعف اعتمادها على ربها، فأصبحت مرتعاً لكل مكائد الأعداء.

وفي مقابل أصحاب «عقدة المؤامرة» هذه، نجد أن من المسلمين من يطرحون الغرب اليوم كصديق حميم، ويسخرون من كل نظرةٍ تُصوِّر عداء الغرب للمسلمين على أن له منطلقاً دينياً وبعداً عقائدياً.[1]

والحق بين هذا وذاك، والاعتدال والعدل أمر مطلوب عقلاً وشرعاً، فلنا نصيب وافر من أسباب تردينا، ولنا عدوٌّ يتربص بنا الدوائر.

---

(١) يُنظر: سلمان بن فهد العودة، الصحوة في نظر الغربيين، ط بدون، ت بدون، ص:١٣-١٤

ومن هنا، نقول أن ثمّة جوانب إيجابية يمكن استنباطها من الدراسات الغربية عن الإسلام والمسلمين، ولو أخذنا التقرير(موضع الدراسة) أنموذجاً لتلك الدراسات الغربية، أمكننا القول أن أبرز الملامح الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها هي:

١- أنها تمكننا نحن المسلمين من رؤية أنفسنا بعيون الغربيين أنفسهم، فلم نعد بحاجة إلى التخمين أو الشك، وبين أيدينا حديثَ القوم عنا.

٢- أنها تضع بين أيدينا خطط الغرب واستراتيجيته نحونا، سواءٌ الحالية منها أم المستقبلية.

٣- أنها تبين لنا مواطن القوة فينا، والتي يسعى الغرب لاختراقها، أو إضعافها، وسبق في المطلب السابق استنباط بعضها.

٤- أنها تبين لنا أيضاً مواطن الضعف فينا، والتي يسعى الغرب للنفاذ منها، واستغلالها لمصلحته.

٥- أنها تُوحِّد المسلمين (فكرياً) تجاه الخطر الغربي على الإسلام والمسلمين، وفيها أبلغ الرد على من يشكك في مكر الغرب وعداوة للإسلام والمسلمين.

٦- أنها تفتح آفاق البحث والحوار والنقاش بين المسلمين تجاه ما يُراد بالإسلام والمسلمين، ولعل هذا البحث يدخل ضمن هذا الإطار.

٧- أنها تبين لنا بجلاء ضعف المعرفة الغربية بالإسلام والمسلمين، بل وبطبيعة الشعوب المسلمة، ولذلك تجد الخيالية والبعد في العديد من آرائهم ومخططاتهم، وفي هذا أيضاً ردٌ على من يرى أن الغرب يعرف عنّا وعن ديننا أكثر مما نعرفه نحن عن أنفسنا وعن ديننا! وفي هذا التقرير(موضع الدراسة) والذي تحدثت فيه مؤسسة «راند» بلغةٍ واثقةٍ عن أقسام المجتمع المسلم، وعن خصائص كل قسم، ووضعت استراتيجية مفصلة لتطويره، حينما توجهت بسؤال لمعدة التقرير[1] «شيريل بينارد»

(١) سبق التأكيد في الفصل إلى أن ما يصدر عن مؤسسة «راند» من دراسات وأبحاث لا يعبر فقط عن رأي معديها، وإنما يعبر عن رأي وتوجه مؤسسة «راند».

عن خلفيتها المعرفية بالنسبة للعالم الإسلامي، أجابت بأنها: «درست التاريخ الإسلامي في بيروت»![1]

فهي إذاً جاهلة بواقع المسلمين المعاصر، ولكنها -للأسف- وجدت من يتبنى جهلها.

هذه أبرز الإيجابيات التي يمكن الخروج بها من أبحاث ودراسات الغرب عن الإسلام والمسلمين، ولا شك أنها إذا أضيفت إلى ما سبق في المطلب الأول من نقاط القوة في واقع المسلمين اليوم، فإنها ستعطي -بإذن الله- المزيد من التفاؤل والأمل بمستقبل زاهرٍ للإسلام والمسلمين.

وثمة أمرٌ جدير بالملاحظة هنا، وهو أن كثرة بحوث الغرب ودراساته اليوم عن الإسلام والمسلمين - والتي تأتي مُطَّردة مع ازدياد وانتشار مراكز ودور إصدارها- قد يشكل في لحظة من اللحظات جزءاً من الحرب النفسية ضد المسلمين، إذ قد يتصور المرء لأول وهلة أن الأمة باتت إزاء كل هذه الدراسات والمخططات لا تملك من أمر نفسها شيئاً!

هذه النتيجة بالإضافة إلى أنها غير واقعية، فهي تَسرُّ الغرب، لأنها تضيف لهم مكسباً جديداً في حربهم الفكرية ضد الإسلام والمسلمين.

ومن هنا فالنظرة المعتدلة المتوازنة إلى ذلك الكم من التقارير والبحوث أمرٌ مطلوب، فلا إفراط (بالقلق والخوف من كمّها وكيفها)، ولا تفريط (باعتبارها ثرثرةً غير مفيدة).

ومما سبق يتضح أيضاً أن واقع المسلمين اليوم وإن كان يلفه الضعف والتراجع بشكل عام، إلا أنه لا زال فيه نقاط قوة، وحواجز (فكرية) منيعة، تقف سداً أمام أطماع الغرب، الذي أدرك قوة تلك الحواجز، فأعلن عن حرب فكرية جديدة ضد الإسلام والمسلمين.[2]

---

(١) كان ذلك في لقاء مكتوب مع الباحثة «شيريل بينارد» عبر البريد الإليكتروني، وسبق إثباته كاملاً في الفصل الأول.

(٢) جاء في تقرير «راند» (بناء شبكات مسلمة معتدلة، ص:٦): «إن الصراع الموجود حالياً في معظم أنحاء العالم الإسلامي عبارة عن حرب للأفكار»، وفي تقرير (عقول وقلوب ودولارات): «.. تقوم واشنطن على حملة شاملة، محاربها عشرات الملايين من الدولارات، ليس بهدف التأثير على المجتمعات الإسلامية فحسب بل للتأثير على الإسلام نفسه».

ومن بين ثنايا أبحاث الغرب ودراساته المليئة شراً ومكراً بالإسلام والمسلمين، نجد ثمَّة ما يفيدنا ويزيدنا يقيناً أن لدينا عوامل قوة، وأن لدينا كذلك ما يجب أن نُصلحه، ونجد أيضاً ما يزيدنا ثقة بأننا أمة عظيمة، ذات تاريخ وحضارة عظيمة، عجز الغرب بما لديه من قوة أن يفهمها، أو أن يستوعبها، ولله الأمر من قبل ومن بعد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الخاتمة

أولاً: النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده جل وعلا حمداً يليق بجلاله وبعظيم سلطانه، وأحمده سبحانه الذي يسَّر لي إتمام هذا البحث وأعانني على الفراغ منه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،

فقد توصلت في بحثي هذا – بعد توفيق الله- إلى ما يلي من النتائج:

١- أن الغرب يعتمد في كثير من شؤونه على البحوث والدراسات، ولذا راجت فيه مراكز ومؤسسات البحوث والدراسات في شتى مناحي الحياة، وبلغت في تعدادها الآلاف.

٢- أن مراكز الدراسات والبحوث الغربية المهتمة بالعالم الإسلامي ما هي – فكرياً- إلا امتدادٌ تاريخي، وتطورٌ طبيعي للاستشراق التقليدي.

٣- أن مراكز البحوث الغربية - ببحوثها وتقاريرها- تعد أداة مهمة من أدوات صنع القرار الغربي وخاصة في أمريكا.

٤- أن مؤسسة «راند» تُعد من كبريات مراكز البحوث والدراسات في أمريكا والعالم، وهي بظروف تأسيسها وعلاقتها الممتدة والقوية مع الحكومة الأمريكية، تكاد تكون مؤسسةً حكومية، وإن كانت ترفع شعار الاستقلال والحياد.

٥- أن مؤسسة «راند» تُعد من أكبر مقاولي البحوث والدراسات بالنسبة للحكومة الأمريكية، ولذا فإن لها دورًا لا يُنكر (من خلف الستار) في صنع القرار الأمريكي.

٦- أن مؤسسة «راند» بتقريرها (إسلام حضاري ديموقراطي) تُعد من أوائل المشاركين في الحرب الفكرية التي شنتها أمريكا ضد الإسلام والمسلمين، منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بهدف تغيير الإسلام من داخله، والتأثير (فكرياً) على المسلمين.

٧- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) أساء إلى القرآن الكريم وتنقَّص منه

بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهو بهذا لم يخرج - بشكل عام- عن منهج المستشرقين تجاه القرآن الكريم.

٨- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) أساء إلى النبيﷺ وإلى سيرته الشريفة بصورة غير مباشرة، وهو بهذا أيضاً لم يخرج بشكل عام عن نظرة المستشرقين تجاه نبينا محمدﷺ.

٩- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) أساء إلى السنة النبوية، وطعن فيها، وفي أئمتها، وعلى رأسهم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-، وبالرغم من ذلك فقد حث التقرير على أن تكون السنة النبوية (في خِضَّم حرب الأفكار) وسيلة فاعلة في تطوير (تطويع) الإسلام، كونها - بحسب التقرير- أسهل في التأويل من القرآن المقدس عند المسلمين! والتقرير أيضاً لم يخرج - بشكل عام- عن موقف المستشرقين من السنة النبوية.

١٠-أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) قسَّم المجتمع المسلم إلى أربع فئات فكرية (أصولية،تقليدية،علمانية،تجديدية)، وزعم مزايا وآراء لكل فئة من هذه الفئات، ليخلُص إلى أن التجديديين هم خيار أمريكا الاستراتيجي لتطوير (تطويع) الإسلام.

١١-أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) جعل من مسائل المرأة المسلمة والعقوبات والتشريع الإسلامي قضايا اختلاف رئيسية في العالم الإسلامي؛ اختلفت حولها آراء الفئات الفكرية الأربع، وزعم أن رأي التجديديين فيها وفي غيرها من القضايا هو الأوفق والأنسب للعالم الغربي الذي ينشد إسلاماً حضارياً.

١٢-أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) وضع استراتيجية من خمس نقاط، وأردفها بوصايا وأفكارٍ داعمة، والهدف من هذه الاستراتيجية -بحسب التقرير- بناء إسلام حضاري يتناغم مع الغرب، ويدور في فلك مصلحته.

١٣-أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) اختار «المجددين» ليتولوا تطوير الإسلام من داخله، ولذا أوصى بدعمهم وتبنِّيهم، وهم من يسمى بالتنويريين أو بالعصرانيين وغيرها من المسميات، وهم امتداد (فكري)

للمدرسة العقلية التي نشأت أواخر القرن التاسع عشر وازدهرت في النصف الأول من القرن العشرين، وكان لها دور في خدمة الاستعمار الغربي في ذاك الوقت، ولذا يُراد من أتباعها اليوم ذات الدور وأكثر.

١٤- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) أكد على أهمية دعم الصوفية وتقويتهم، وهو الأمر الذي بدأته أمريكا والغرب من بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

١٥- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) لم يكن موضوعياً ولا واقعياً في الكثير من جوانبه، وهذا ما يشكك أيضاً في صدق وموضوعية بقية تقارير مؤسسة «راند» عن العالم الاسلامي.

١٦- أن الواقع في العالم الإسلامي يشير بشكل كبير إلى تداعيات حرب الأفكار الغربية بقيادة أمريكا، والتي رسمت أبرز ملامحها ومحاورها مؤسسة «راند»، عبر تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي)، وغيره من التقارير.

١٧- أن تقرير (إسلام حضاري ديموقراطي) وغيره من تقارير ودراسات الهيمنة الغربية يمكن أن تستخلص منها العقول المسلمة ما يعود بالنفع على الإسلام والمسلمين.

ثانياً: التوصيات

من خلال ما سبق أرى التوصية بما يلي:

١- العناية بالدراسات المستقبلية (الاستشرافية)، ودعمها مادياً ومعنوياً، وفتح المجال أمامها سواء على الصعيد الأكاديمي، أم على صعيد المؤسسات البحثية المستقلة.

٢- العناية بدراسة التقارير والبحوث الغربية المتعلقة بالإسلام والمسلمين، وترجمتها إلى اللغة العربية؛ تيسيراً للباحثين، وخاصة ما يصدر من مراكز البحوث الكبرى المقربة من الحكومة الأمريكية، كمؤسسة «راند»، و«مجلس العلاقات الخارجية»، و«بروكنيغز»، و«كارنيجي»، وغيرها.

٣- إنشاء مركز متابعةٍ ورصد وترجمة لكل ما يصدر عن مراكز البحوث

والدراسات الغربية بشأن الإسلام والمسلمين؛ لتيسير الوصول إليها، ولجعلها في متناول صناع القرار وأهل الشأن من المسلمين.

٤- توعية عامة المسلمين بخطورة الحرب الفكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإسلام والمسلمين، وذلك عن طريق برامج إعلامية متنوعة -مقروءة ومرئية ومسموعة-.

٥- التركيز على نشر العقيدة الصحيحة بين المسلمين، عن طريق المناشط الدعوية، والبرامج الإعلامية، والتحذير من الانحرافات العقدية التي يُراد إحياءها من جديد.

٦- زيادة لُحمة الترابط بين المسلمين في أنحاء العالم؛ بتكثيف المناشط التعليمية والدعوية والإغاثية، حتى لا يتسلل الغرب إلى المسلمين من باب الفقر والتعليم.

٧- دفع التشويه المتعمد للإسلام والمسلمين في الغرب، بتوضيح حقيقة الإسلام، عن طريق إعداد مواد إعلامية موجهة باللغة الإنجليزية إلى العالم الغربي.

٨- إنشاء مراكز بحوث إسلامية، تُعنى بتطوير العالم الإسلامي علمياً وفكرياً ونظرياً.

٩- ينبغي على الساسة وصناع القرار في العالم الإسلامي العناية بنتائج دراسات الغرب عن العالم الإسلامي، وأخذ الحيطة والحذر من مكرها، وفي ذات الوقت العمل على تطوير جانب البحوث والدراسات المستقبلية في العالم الإسلامي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع [1]

أولاً: القرآن الكريم وتفسيره:

١. القرآن الكريم.
٢. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار السلام، الرياض، ط١، ١٩٩٢م
٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التجارية-مكة المكرمة، ط بدون، ١٤١٤هـ

ثانيًا: المراجع المتعلقة بالسنة النبوية:

٤. أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الجيل و دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط بدون، ت بدون.
٥. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين- القاهرة، ط بدون، ١٤١٥هـ.
٦. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الفكر-بيروت، ط بدون، ١٤١٤هـ تحقيق: صدقي محمد جميل.
٧. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، المكتبة التجارية-مكة المكرمة، ط بدون، ت بدون، تحقيق: أحمد شاكر.
٨. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ
٩. عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، سنن الدارمي، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٠. محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، دار ابن كثير-بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
١١. محمد بن حبان التميمي البستي، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة-بيروت،ط٢، ١٤١٤هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط.
١٢. محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة)، سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف -الرياض، ط١، ت بدون.
١٣. محمد فؤاد عبدالباقي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، دار إحياء الكتب العربية، ط بدون، ت بدون.
١٤. محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي،ط١، ١٣٩٩هـ.
١٥. محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف-

---

[1] راعيت الترتيب الهجائي في أقسام المراجع الخمسة.

الرياض، ط بدون، ت بدون.
16. محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، 1412هـ.
17. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ.
18. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1417هـ.
19. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1420هـ.
20. محمد ناصر الدين الألباني، ضعيف سنن ابن ماجة، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1417هـ.
21. ثالثاً: المراجع العلمية الأخرى:
22. أ.ل شاتليه، الغارة على العالم الإسلامي، تعريب: مساعد اليافعي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث-القاهرة، ط2، 1387هـ
23. ابن قدامة، المغني، دار عالم الكتب-الرياض، ط3، 1417هـ
24. أبو الأعلى المودودي: موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، دار الفكر الحديث-لبنان، ط2، 1386هـ
25. أبو الحسن علي الحسني الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية، دار القلم، الكويت، ط الخامسة، 1405هـ
26. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1، 1413هـ تحقيق محمد عبد السلام
27. أجناس جولدتسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تعريب: محمد يوسف موسى، على حسن عبدالقادر، عبدالعزيز عبدالحق، دار الكتب الحديثة بمصر، ط3، ت بدون.
28. أحمد إبراهيم الخضر، اعترافات علماء الاجتماع، المنتدى الإسلامي، ط1، 2000م
29. أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي –بيروت، ط بدون، ت بدون.
30. أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، ط1، 2000م
31. إدوارد سعيد، الاستشراق، دار رؤية، القاهرة، ط 1، 2006م، ترجمة: محمد عناني.
32. أفراح ناثر جاسم، الإسلام الاجتماعي في تركيا «فتح الله غولين نموذجاً»، مركز

الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
٣٣. أنور الجندي، الفكر الغربي دراسة نقدية، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط الأولى، ت ١٤٠٧هـ
٣٤. أنور الجندي، مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام، نشر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ضمن سلسة البحوث الإسلامية، العدد ٥١، السنة الرابعة، ١٩٧٢م
٣٥. باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ
٣٦. بدر محمد الأنصاري، التفاؤل والتشاؤم المفهوم والقياس والمتعلقات،مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م
٣٧. بديع الزمان سعيد النورسي، نشر دار يني آسيا - تركيا،١٩٩٢م.
٣٨. بكر أبو زيد، حراسة الفضيلة، دار العاصمة-الرياض، ط١١، ١٤٢٠هـ
٣٩. تحديات في عالم متغير، (تقرير استراتيجي سنوي يصدر عن مجلة البيان/ الإصدار الثاني ١٤٢٥هـ)، مجلة البيان، ط١، ١٤٢٥هـ
٤٠. تقرير «بناء شبكات مسلمة معتدلة» (Building Moderate Muslim Networks)، مؤسسة راند، ٢٠٠٧م، ترجمة الباحث.
٤١. تقرير How RAND Invented the Postwar World (كيف صنعت «راند» عالم ما بعد الحرب)، وهو تقرير عن تاريخ مؤسسة «راند» وإسهامها في تطوير العالم، (ترجمة الباحث)، والتقرير منشور بموقع المؤسسة: www.rand.org .
٤٢. تقرير فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية، مركز نيكسون،٢٠٠٤م، ترجمة الدكتور مازن مطبقاني
٤٣. التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس، ١٩٩٢م
٤٤. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١،١٤٠٥هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري.
٤٥. جلال الدين السيوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ
٤٦. جورج م . مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروستانتية والإيفانجليكية، ترجمة: نشأة جعفر، دار الشروق الدولية، ط بدون، ٢٠٠٠م
٤٧. جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، دار الثقافة- بيروت، ط بدون، ١٩٦٦م
٤٨. جيل كيبل، يوم الله: الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ترجمة

نصير مروة، دار قرطبة-قبرص، ط الأولى، ١٩٩٢م
٤٩. جيمس ألان سميث، سماسرة الأفكار، ترجمة مجدي عبدالكريم ، مكتبة مدبولي-القاهرة، ط ١ ، ١٩٩٤م
٥٠. خليل أحمد خليل، موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت، ط١، ٢٠٠١م
٥١. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٨٠م.
٥٢. دايفيد كابلان، تقرير: قلوب وعقول ودولارات،مجلة يو إس نيوز، ترجمة د. إبراهيم علوش.
٥٣. دليب هيرو، الأصولية الإسلامية في العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط بدون، ١٩٩٧م
٥٤. دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧م
٥٥. روجيه جارودي، الأصوليات المعاصرة، ترجمة خليل أحمد خليل، دار عام ألفين-باريس، ط بدون، ٢٠٠٠م
٥٦. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، ط بدون، ت بدون.
٥٧. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م
٥٨. سعد المرصفي، المستشرقون والسنة، مكتبة المنارة الإسلامية ودار الريان، ط بدون، ت بدون.
٥٩. سفر الحوالي، العلمانية، دار الهجرة، ط بدون، ت بدون.
٦٠. سلمان بن فهد العودة، الصحوة في نظر الغربيين، ط بدون، ت بدون.
٦١. سلمان بن فهد العودة، حوار هادئ مع محمد الغزالي، ط١، ١٤٠٩هـ
٦٢. سمير مرقس، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ط١، ٢٠٠١م
٦٣. سيد قطب، دراسات إسلامية، دار الشروق، ط١٠، ١٤٢٢هـ
٦٤. شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، دار مكتبة الحياة-لبنان، ط بدون، ت بدون.
٦٥. شوقي أبو خليل، الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط١، ١٩٩٥م
٦٦. شيخ الإسلام ابن تيمية، الاستقامة، طباعة ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط٢، ١٤١١هـ

٦٧. شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب-الرياض، ط بدون، ١٤١٢هـ
٦٨. الطوفي، شرح مختصر الروضة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ
٦٩. عابد السفياني، المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، دار المنار-جدة، ط ٢، ت ١٤١٢هـ
٧٠. عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وظلال الاستشراق، دار الجيل، بيروت، ط بدون، ت بدون.
٧١. عبد المتعال محمد الجبري، السيرة النبوية وأوهام المستشرقين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط بدون، ت بدون.
٧٢. عبدالحميد صالح حمدان، علماء التجديد في الإسلام حتى القرن الحادي عشر للهجرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٤٠٩هـ
٧٣. عبدالرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٩٣م
٧٤. عبدالرحمن حبنكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، ط ٨، ١٤٢٠هـ
٧٥. عبدالرحمن عبدالخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، مكتبة ابن تيمية-الكويت، ط٢، ت بدون.
٧٦. عبدالرحيم صمايل السلمي، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٣٠هـ
٧٧. عبدالله يوسف سهر محمد، مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ت ٢٠٠١م
٧٨. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت، ط بدون، ت بدون.
٧٩. عدنان محمد أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ
٨٠. علي النملة، ظاهرة الاستشراق، ط ٢، ١٤٢٤هـ
٨١. علي بخيت الزهراني، الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري وآثارهما في حياة الأمة، دار طيبة-مكة المكرمة، ط٢، ١٤١٨هـ
٨٢. علي جريشة، الاتجاهات الفكرية المعاصرة، دار الوفاء، القاهرة، ط٥، ١٤٢٦هـ
٨٣. عمر إبراهيم رضوان، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسير، دار طيبة، الرياض، ط بدون، ت بدون.
٨٤. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ
٨٥. فاطمة هدى نجا، المستشرقون والمرأة المسلمة، دار الإيمان، ط بدون، ت بدون
٨٦. الفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر، مكتبة الآداب-القاهرة،

ط بدون، ٢٠٠٨م
٨٧. فهد عبدالرحمن الرومي، منهج المدرسة العقلية في التفسير، ط٢، ١٤٠٣هـ
٨٨. فهمي هويدي، طالبان، دار الشروق، ط٢، ١٤٢٢هـ
٨٩. لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر، ط٣، ١٣٩١هـ
٩٠. مازن مطبقاني، الاستشراق المعاصر في منظور الإسلام، دار اشبيليا،الرياض، ط الأولى، ١٤٢١هـ
٩١. مازن مطبقاني، الاستشراق، ط بدون، ت بدون.
٩٢. مازن مطبقاني، وضعية دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ط بدون، ت بدون.
٩٣. مجلس العلاقات الخارجية، تقرير«دعماً للديمقراطية العربية، لماذا وكيف؟»، نشر (بالعربية) مجلس العلاقات الخارجية، ٢٠٠٥م
٩٤. مجموعة من علماء المسلمين، الإسلام والمستشرقون، عالم المعرفة-جده، ط١، ١٤٠٥هـ
٩٥. محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي-القاهرة، ط بدون، ت بدون.
٩٦. محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ط بدون، ت بدون.
٩٧. محمد أسد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط بدون، ١٩٧٨م
٩٨. محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، مكتبة وهبة-القاهرة، ط١٤، ١٤٢٦هـ
٩٩. محمد العبدة وطارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث، دار الأرقم-برمنجهام، ط١، ١٤٠٨هـ
١٠٠. محمد العبدة وطارق عبدالحكيم، الصوفية نشأتها وتطورها، دار الأرقم-الكويت، ط بدون، ت بدون.
١٠١. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط بدون، ١٩٨٩م
١٠٢. محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، ط١، ١٤٢٥هـ
١٠٣. محمد بن عبدالله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، ط بدون، ت بدون
١٠٤. محمد بوذينه، موسوعة القرن العشرين، نشر لابراس، تونس، ٢٠٠١م
١٠٥. محمد حامد الأحمري، ملامح المستقبل، مكتبة العبيكان-الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ

١٠٦. محمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، مكتبة الكوثر- الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ
١٠٧. محمد حامد الناصر، المدرسة العصرانية في نزعتها المادية، مكتبة الكوثر- الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ
١٠٨. محمد حامد الناصر، حقيقة التصوف، ط١، ١٤٢٦هـ
١٠٩. محمد حسن أمين بني عامر، المستشرقون والقرآن الكريم، دار الأمل، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤م
١١٠. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م
١١١. محمد خليفة حسن، آثار الفكر الاستشراقي في المجتمعات الإسلامية، نشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م
١١٢. محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، دار الفضيلة، ط٣، ١٤٢٧هـ
١١٣. محمد سعيد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، ط بدون، ت بدون.
١١٤. محمد صادق جمال، اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر في مصر، دار عالم الكتب-الرياض، ط١، ١٤١٤هـ
١١٥. محمد صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مكتبة التوبة- الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ
١١٦. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أمريكا، صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت، ط١، ٢٠٠٧م
١١٧. محمد عبدالعظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م
١١٨. محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، دار الشروق، ط١، ١٤١٤هـ
١١٩. محمد عمارة، الغرب والإسلام أين الخطأ وأين الصواب؟، مكتبة الشروق، ط١، ٢٠٠٤م
١٢٠. محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر - القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤م
١٢١. محمد فاروق الخالدي، التيارات الفكرية والعقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، دار المعالي-بيروت، ط ١، ت ٢٠٠٢م

١٢٢ . محمد مال الله، الشيعة وتحريف القرآن، دار الوعي الإسلامي، بيروت، ط بدون، ١٩٨٢م
١٢٣ . محمد محمد حسين، أزمة العصر، دار عكاظ-جده، ط بدون، ت بدون.
١٢٤ . محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٠٧هـ
١٢٥ . محمود النجيري، أكذوبة الأصولية الإسلامية، دار البشير-القاهرة، ط بدون، ت بدون.
١٢٦ . مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد حرب، دار القلم-دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ
١٢٧ . مراد هوفمان، الإسلام كبديل، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق-مصر، ط١، ١٤١٨هـ
١٢٨ . مرسال عبدالله المحمادي، موقف المستشرقين من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، رسالة علمية، جامعة أم القرى.
١٢٩ . مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، دار الوراق والمكتب الإسلامي، ط ١، ت ١٩٩٩م.
١٣٠ . مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق والمكتب الإسلامي، ط ١، ت ٢٠٠٠م
١٣١ . مصطفى صبري، موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ
١٣٢ . مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد دراسة في مراكز الأبحاث الغربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ
١٣٣ . مصطفى فوزي غزال، دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام، دار طيبة-الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ
١٣٤ . مصطفى كامل، المسألة الشرقية، دار الآداب-مصر، ط١، ١٨٩٨م
١٣٥ . مصطفى محمد حسنين، السياسة الجنائية في التشريع الإسلامي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط بدون، ت١٤٠٥هـ
١٣٦ . مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ
١٣٧ . مناع القطان، معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة-القاهرة، ط١، ت ١٩٩١م
١٣٨ . المنتدى الإسلامي، التجديد في الإسلام، المنتدى الإسلامي-الرياض، ط٤، ١٤٢٢هـ
١٣٩ . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و مكتب التربية العربي لدول الخليج،

مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، إدارة الثقافة- تونس، ١٩٨٥م.
١٤٠. منير البعلبكي، المورد، قاموس انكليزي-عربي، ط١، ت بدون.
١٤١. منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٢م.
١٤٢. موريس بوكاي، التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، ترجمة الشيخ خالد حسن، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٩٠م
١٤٣. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت، ط٢، ١٤١٢هـ
١٤٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية، الرياض، ط الخامسة، ١٤٢٤هـ
١٤٥. موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج للطباعة- الكويت، ١٩٨٤م
١٤٦. ناصر عبد الكريم العقل، الاتجاهات العقلانية الحديثة، دار الفضيلة-الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ
١٤٧. ناصيف نصار، مفهوم المجتمع المدني، بحث مقدم في الأسبوع الثقافي الثاني لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في جامعة دمشق.
١٤٨. نجيب العقيقي،المستشرقون، دار المعارف- القاهرة، ط٤، ت بدون.
١٤٩. نشرات تعريفية بمؤسسة «راند»، حصل عليها الباحث من فرع المؤسسة بقطر
١٥٠. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العبي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية-لبنان، ط٣، ٢٠٠٠م
١٥١. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، مكتبة وهبة-القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ
١٥٢. يوسف القرضاوي، من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، دار الشروق، ط١، ١٤٢١هـ
١٥٣. يوسف الكمال، العصريون معتزلة اليوم، دار الوفاء-مصر، ط١، ١٤٠٦هـ

رابعاً: الدوريات والمجلات:

١٥٤. صحيفة البلاد، العدد ١٧٦٤٤.
١٥٥. صحيفة الشرق الأوسط، الأعداد (٩٢٩٩)، (٨٦٩٣)،(٨٦٧٧) (١٠٠٧٥)،(١٠٥٦٠)،(١٠٥٥٧)،(٩٣٥٩).
١٥٦. صحيفة الوطن السعودية. الأعداد(٢٥٠٤)،(٢٣٩٣) .
١٥٧. مجلة بوسطن ريفيو (Boston Review)، عدد ديسمبر٢٠٠١م-يناير٢٠٠٢م
١٥٨. مجلة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، عدد نوفمبر، ٢٠٠٢م.
١٥٩. صحيفة عكاظ، في ٢/ ١/ ١٤٢٣هـ

١٦٠. صحيفة الرياض،١٢/ ١/ ١٤٢٣هـ ٢٤/ ٥/ ١٤٣٠هـ

١٦١. صحيفة المدينة، في ٢٤/ ٥/ ١٤٣٠هـ

١٦٢. صحيفة نيويورك تايمز، في ١٤/ ٢/ ١٩٩٠م

١٦٣. مجلة العربي - الكويت. العدد ٤٧٤ في ١/ ٥/ ١٩٩٨م

١٦٤. صحيفة يديعوت أحرنوت، في ٦/ ٨/ ٢٠٠٣م

١٦٥. صحيفة يني شفق التركية، في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤م

١٦٦. صحيفة وول ستريت جورنال، في ٤/ ٢/ ٢٠٠٤م

١٦٧. مجلة الأهرام العربي، عدد ٤٩٣، ٢/ ٩/ ٢٠٠٦م

١٦٨. مجلة المجتمع الكويتية، العدد ١٧٩٥ في٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨م

١٦٩. صحيفة الرؤية الكويتية، العدد ٥٨٣، في ١٨/ ٩/ ٢٠٠٩م

خامساً: المراجع الاليكترونية:

١٧٠. تقرير واشنطن، www.taqrir.org

١٧١. الجزيرة نت www.aljazeera.net

١٧٢. قاموس جامعة برنستون الاليكتروني www.wordnet.princeton.edu

١٧٣. مركز المدنية المنورة لدراسات وبحوث الاستشراق، www.madinacenter.com

١٧٤. الموسوعة العربية العالمية www.mawsoah.net

١٧٥. موسوعة ويكيبيديا www.wikipedia.org

١٧٦. موقع «دانيال بايبس» www.ar.danielpipes.org

١٧٧. موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net

١٧٨. موقع إسلام ديلي www.islamdaily.net

١٧٩. موقع إسلام ويب www.islamweb.net

١٨٠. موقع الإخوان المسلمون www.ikhwanonline.com

١٨١. موقع الإسلام اليوم:www.islamtoday.net

١٨٢. موقع الألوكة www.alukah.net

١٨٣. موقع الأوان، www.alawan.org

١٨٤. موقع البنك الدولي www.web.worldbank.org

١٨٥. موقع الجمل www.aljaml.com

١٨٦. موقع الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، www.pv.gov.sa

١٨٧. موقع العربية نت www.alarabiya.net

١٨٨. موقع القرآنيين www.ahl-alquran.com

١٨٩. موقع القرآنيين www.submission.org
١٩٠. موقع الكتاب المقدس www.arabicbible.com
١٩١. موقع المسلم www.almoslim.net
١٩٢. موقع الموسوعة العربية العالمية www.mawsoah.net
١٩٣. موقع الموسوعة العربية المسيحية www.custodia.org/1god
١٩٤. موقع الوحدة الإسلامية، www.alwihdah.com
١٩٥. موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-فرع العراق www.usaid.gov/iraq
١٩٦. موقع جامعة الدول العربية www.arableagueonline.org
١٩٧. موقع جامعة الملك سعود www.ksu.edu.sa
١٩٨. موقع حزب التحرير www.hizb-ut-tahrir.org
١٩٩. موقع سعد مطر العتيبي www.smotaibi.com
٢٠٠. موقع صحيفة إيلاف الاليكترونية www.elaph.com
٢٠١. موقع صحيفة واشنطن بوست www.washingtonpost.com
٢٠٢. موقع عبدالله زقيل www.zugailam.com
٢٠٣. موقع مؤسسة راند www.rand.org
٢٠٤. موقع مؤسسة سميث ريتشاردسون www.srf.org
٢٠٥. موقع مؤسسة فورد www.fordfound.org
٢٠٦. موقع مؤسسة نيكسون www.nixoncenter.org
٢٠٧. موقع مجلة الاخلاق المسحية اليوم، www.christianethicstoday.com
٢٠٨. موقع محمد شحرور www.shahrour.org
٢٠٩. موقع مركز ابن خلدون www.eicds.org
٢١٠. موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية www.ecssr.ac.ae
٢١١. موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات www.alzaytouna.net
٢١٢. موقع مركز بروكنجز الدوحة، www.brookings.edu/doha
٢١٣. موقع معهد جورج تاون للسياسة العامة www.cpnl.georgetown.edu
٢١٤. موقع معهد ميمري www.memri.org
٢١٥. موقع هيئة الإذاعة البريطانية باللغة العربية www.bbc.co.uk/arabic
٢١٦. موقع وجهات نظر www.weghatnazar.com
٢١٧. موقع وزارة المجاهدين الجزائرية www.m-moudjahidine.dz

فهرس المحتويات

الدار العربية للطباعة والنشر
ARABIAN PRINTING & PUBLISHING HOUSE
الجوال / ٥٦٢ ١١٠ ٥٦٢ ٩٦٦+